شرح الفارابي
لكتاب
أرسطوطاليس في العبارة

عني بنشره وقدم له

ولهلم كوتش اليسوعي و ستانلي مارو اليسوعي



المطبعة الكاثوليكية - بيروت

شرح الفارابي
لكتاب
أرسطوطاليس في العبارة

بحوث ودراسات
بإدارة معهد الآداب الشرقية في بيروت
١٣

شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة

عني بنشره وقدم له
ولهلم كوتش اليسوعي و ستانلي مارو اليسوعي



المطبعة الكاثوليكية - بيروت
١٩٦٠

مقدمة

« باري ارميناس وهو لفظ يوناني معناه العبارة في المنطق للحكيم الفيلسوف ارسطوطاليس المعلّم الاوّل ونقله حنين الى السرياني واسحق الى العربي ثم فسّره جماعة منهم اسكندر الافروديسي ولم يوجد ما فسّره ويحيى النحوي وامليخس وفرفوريوس واصطفن وهو ايضاً غير موجود وجالينوس وقويري وابو بشر متى والفارابي واثاوفريطس والذين اختصروه حنين واسحق وابن المقفّع والكندي وابو بهرين والرازي وثابت بن قرة واحمد ابن الطبيب ذكره ابو الخير في نوادر الاخبار » .

هذا ما أورده حجي خليفة في كتابه « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون »[1] عن كتاب باري ارميناس (او باري ارمينياس او باريرمينياس) . وقد ذكر تفسير الفارابي لهذا الكتاب في «الفهرست» لابن النديم[2] كما وردت اشارة اليه في « تاريخ الحكماء » للقفطي[3] . ومع شيوع هذه الاشارات الى شرح الفارابي في الفهارس والجداول ، لم نوفّق الى العثور على اثر للمخطوط في اية مكتبة من المكتبات المعروفة ، الى ان اسعفنا الحظ باكتشاف مخطوط مكتبة طوبكابو احمد الثالث في اسطنبول .

---

(١) الجزء الثاني ، صفحة ٥ : .ed. G. Flügel, (Leipzig, 1837)

(٢) طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، صفحة ٣٦٢ : « والكلام على بارى ارمينياس ».

(٣) « تاريخ الحكماء » وهو مختصر الزوزني المسمّى بالمنتخبات الملتقطات . . . لجمال الدين ابي الحسن بن يوسف القفطي » (ليبسك ، ١٩٠٣)

لا حاجة بنا في هذا الموضع الى الكلام على اهمية نشر المخطوطات النفيسة من التراث العربي في الفلسفة وعلم الكلام ، والى القول ان الحاجة الماسّة لتزويد العلماء وطلبة العلم بهذه الكنوز المدفونة في مكتبات العالم وجامعاته هي التي اهابت بنا الى الاهتمام بنشر هذا المخطوط العظيم الاهمية في تفهم مذهب الفارابي وادراك مدلول مفرداته ومرادفاته الفلسفية . وان املنا لكبير في ان نثابر على الخطة التي ارتضيناها لنفسنا ، فننشر شروح الفارابي لبقية اجزاء المنطق ، ونقوم ، قدر استطاعتنا وامكاناتنا المحدودة ، بواجبنا نحو الفلسفة والعلم .

وما كان لهذا الكتاب ان يرى النور ، ويوضع بين ايدي الدارس بدون مساعدة نخبة من اصدقائنا وزملائنا مهدوا الطريق امامنا واعانونا على بلوغ غايتنا . فالى هؤلاء جميعاً نتوجّه بشكرنا وامتناننا . ونخص بالذكر منهم الدكتور احمد عطش الذي تفضل وزودنا بصور المخطوط ، وبذل لنا من المودة ارقها ، ومن الضيافة اسخاها لدى زيارتنا اسطنبول . فله نهدي هذا الكتاب اقراراً بفضله واعترافاً بجميله . ثم نقدم جزيل شكرنا الى حضرة الاب موريس تالون اليسوعي ، عميد معهد الاداب الشرقية في بيروت ، والى اساتذة المعهد الافاضل ، والى ادارة المطبعة الكاثوليكية وعمالها الماهرين ، والى آبائنا واخواننا في الرهبنة اليسوعية :

« فخر البنين آباؤهم »

ولهلم كوتش اليسوعي

ستانلي مارو اليسوعي

تنبيه ناشري هذا الكتاب

لم نستطع اعتزام تحويل كتابة المخطوط الى الكتابة المألوفة في ايامنا . بغضّ النظر عن التكملة غير المصرَّح بها لحروف الإعجام المهملة ، واضافة الف الوقاية المحذوفة في كل مواضعها ، جعلنا نصّنا شديد المطابقة للمخطوط ، حتى في كتابة كلمات من امثال الي ، حتي الخ ، وفي وضع الحركات والهمزة في مواضع ورودها في الاصل فقط . وقد ثبّتنا في هذا القصد مـــا لاحظناه مراراً في مطبوعات Bibliotheca Arabica Scholasticorum لحضرة الاب م. بُويج (Bouyges) ، حيث نجد في رسالة الفارابي في العقل : مبدأ ومبدا في الصفحة ذاتها ٣٥ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ ؛ رأى وراى ٨ ، ٢ و ١٢ ، ٢ ؛ شان ١٠ ، ٢ ، ٧ وشأن ١٨ ، ١ . يمكن وجود غير هذه الامثال في كتُب اخرى من تلك المكتبة عينها . ربما نتج بعض المحاذير عن ذلك التشبه الشديد بالمخطوط ، غير انه يتحتم علينا احتمالها . وفي هـــذا الشأن نحذو ايضاً حذو طابعي النصوص اللاتينية للقرون الوسطى ، فقد طبعوا ymago, nichil, cecus الخ وفقاً لمخطوطاتهم كون طريقتنا هذه تقرّبنا الى النصّ ، كما لفظه او كتبه الفارابي التركي ، او تُبعدنا عنه ، مادّة للرأي الحر ، وقد حدثت الاختلافات بين التراجمة والنُحاة العرب . (راجع ملاحظات پ. ڤِرْنْسْت Wernst في هذا الشأن) . (١)

ولا حاجة الى التصريح بحُرية كل اديب في تغيير النص ، اذا رأى ذلك من مقتضَيات التأويل المعقول .

---

(١) P. Wernst, *Die Seins — und Gottaeslehre des Buches An-nukat wa'l-fawā'id des Ibn Sina.* (Dissert. Tübingen, 1957) S. 2[4] : Zur Herausgabe.

بما ان النص يحتوي ايضاً ، فضلاً عن الشرح ، تعريب كتاب ارسطاطليس ، قد نشأ مُشكل استعمالنا او عدم استعمالنا ، لاثبات المتن الاخير ، مخطوطاتٍ اخرى نُقل فيها الينا . ولكن بسبب تشابك النصّين ، اعتزمنا عدم استعمالها صيانةً لتجانسهما ؛ وقد ايّد عزمَنا اننا سمعنــا خبر استئناف محفل ڤيانا مشروعه الكبير في شأن تعريب ارسطاطليس . مع ذلك قد اشرنا في الحواشي الى بعض الاختلافات المهمة عن نصنا ، المقتَبسة من طبعة إ . پوللاك .(1)

امّا المسألة المعقَّدة المتعلقة بالتأثير المتبادَل بين التعريب والشرح ، فقد رأينا موافقاً ان نُفرِز لها بحثاً خاصاً .

قد ادرجنا في المتن الحواشي المضافة في هامشه . امّا علامات الوقف وتقسيم النص الى فِقَر ، وإن لم توجد في المخطوط ، ومع كونها بمثابة شرح له ، على وجهٍ ما ، فقد عددناها ضرورية لتسهيل قراءة شرح مفرط الطول بدونها ، لا ينقطع بسوى إدراج فِقرة جديدة من متن ارسطاطليس .

المَراجع المذكورة لمتن ارسطاطليس متعلقة بطبعة بِكّر (Bekker) لِ « كل مؤلفات ارسطاطليس » ، في برلين سنة ١٨٣١ .

---

(١) I. Pollak, *Die Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak b. Honain.* Leipzig, 1913.

شرح الشيخ ابي نصر محمد بن محمد
الفارابي رحمه الله لكتاب ارسطوطاليس
في العبارة المعروف بكتاب بريرمنياس

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الشيخ ابو نصر محمد بن محمد الفَارابيّ رضي اللهُ عنهُ

غَرض ارسطوطاليس في كتاب العبارة هو الكلام في القول الجازم الحَملي البَسيط من جهـَة تاليفه لا من جهة مادته وفي اصناف الاقاويل الحملية الجازمة البَسيطة المتقابلة من جهة تاليفها وممّاذَا ياتلفُ القول الجازم وكيف ياتلف وبماذا يرتبط وانه ياتلف من اسم وكلمة ويـَرتبط هذان حين تحصل منهما الاقاويل الجازمة بمعنى الوجود ومعنى الوجود قد يـُدل عليه بلفظه الخاص به مثل قولنا موجود ووجد ويُوجد وكانَ وَيكون وما اشبه ذلك من الالفاظ التي تسمى الكلم الوجـُودية وقد يـُدل عليه بالالفاظ التي تسمى الكـَلم على الاطلاق فان بنية الكلمة نفسها تدل علي معني الوجود لانها اذا استعملت محمـُولة دلت على معني مـُرتبط بموضوع ففي قوتها الدلالة على مـَعني الارتباط ومعني ارتباط المحمـُول بالموضوع هو ان يوجد المحمول للموضوع فتحصـُل الاقاويل الجازمة ضربين منها ما تحتاج الى ان يـَكون معنى الوجود مصرحاً به اما في اللفظ واما في الضمير ومنها ما يكون في قوة بنية المحمـُول دلالة على الوجود فتلك تسمى الثـُلاثية وهذه الثـُنائيـّة ومعنى الوجود اما ان يـُوخذ مطلقا واما ان يـُوخذ بشريطة تـُبين عن كيفية وجود المحمول للموضوع فالشريطة هي التي تدل علي كيفية الوجود وتسمى الجهـَة (٢ و) والاقاويل التى يشترط فيها ما يدل على كيفية الوجود تسمى الاقاويل ذوات الجهات فتنقسم الثلاثية والثنائيه كل واحدة منها الى ذوات الجهة والى غير ذوات الجهة فتنقسم لَذلك المتقابلات الى هذه الاصناف وَاجزا الكتاب خمسـَة .

فالجزو الاول يشتمل على صدر الكتاب وعلى تحديد الاسم والكلمة واحصا اقسامها التي نحتاج اليها في تاليف القول الجازم وعلي تحديد القول الجازم الجملي[1] البَسيط من جهة تاليفه

وصدر الكتاب يشتمل على نسبة المعقولات الي الموجودات ونسبتها الى الالفاظ من قبل انه انما ينظر في صناعة المنطق في المعقولات من جهة دلالة الالفاظ علَيها ومن جهة نسبتها الى الموجودَات بطريق ما ويبين فيه مشابهة الالفاظ للمعقولات لانه قد تستعمل الالفاظ فناً من المعقولات في المواضع التي تشبه فيها الالفاظ للمعقولات واحتاج الى تحديد الاسم والكلمة لان الاقاويل الجازمة الحملية البسِيطة انما تاتلف من الاسما والكلِم

وفي الجزو الثاني بين فيه الاقاويل المتقابلة باي شرايط تصير متقابلة ثم احصي اصناف المتقابلات الثنايية كم هي وبين في كل واحد منها كيف حال بعضِها من بعض في الصِدق والكذب

وفي الجزو الثالث ذكر كيف تحدث الاقاويل الجازمة الحملية البسيطة الثُلاثية المتابقلة وقصد احصاها واصنافها كُلها ويبين حال بعضها من بعض في الصدق والكذب وصرحَ فيها بالاشيا التي تباين فيها الاقاويل الثنايية واما فيما تشارك فيه الثنايية فانه اخبر بما ذكر منها في الثنايية والثلاثية

والجزو الرابع التمس فيه تبيين الاقاويل الحملية المتقابلة ذوَات (٢ ظ) الجهات وَكيف وبماذا تحدث واحصا اصنافِها وكيف وباي حال كل متقابلين منها في الصدق والكذب الا انه اقتصر من بين جميع الجهات على الاضطراري والممكن فقط لانهما هما الجهتان الاولتان اللتان تتقدمان جميع الجهات واذا عرفت الحال فيهما عرفت الحال في سَاير الجهات الاخر غير انه انما صرحَ منها بمَا تخالف فيه الثلاثية الثنايية وَاجتزي فيما تتشارك فيه الثلاثية والثنايية بما ذكره في بابيهَا

ثم شرع في ان يبين في الممكن والاضطراري امورا فيها شكوك توجب تلك الشكوك تعرفُ الجهات الاولي كم هي وان الممكن والاضطراري يقالان باشتراك الاسم علي انحا كثيرة الا انه يبين في اخر الامر بعد الشكوك ان الممكن يقال عَلى ثلثة انحا على ما هو اضطراري على الاطلاق وعلى ما هو اضطراري الي وقت ما وعلي ما

١) هكذا في المخطوط .

ليس موجوداً الان بالفعل ويتهيأ في المستقبل ان يوجد وان لا يوجد وان الجهات الاولي هي هذه الثلثة وان الاضطراري يقال على نحوين من الانحا التي يقال عليها الممكن وهما الاضطراري على الاطلاق والاضطراري الي وقت ما وان الممكن اعم من الاضطراري وان الممكن الحقيقي هو المعنى الثالث الذي يقال على ما ليس بموجود بالفعل ويتهيا في المستقبل ان يوجد وان لا يوجد وان الاضطراري الحقيقي هو الاضطراري على الاطلاق واما الاضطراري الي وقت ما فانه يخصه في كتاب القياس [1] باسم الوجودي والمطلق ويستعمل في كتاب القياس عند تاليفه اصناف القياس هذه الجهات الثلث فلذلك لما كانت هذه الجهات الثلث ضرورية في ان يتقوم بها القياس من جهة تاليفاتها احتاج الى بيانها ولما كانت لا تبين الا بعد فحص فحص عنها في هذا الفصل (٣ و) وبينها وجعلها عدة يستعملها في كتاب القياس

والجزو الخامس ميز فيه بين الاقاويل من جهة تاليفاتها وفحص عن اى هذين الصنفين اشد تقابلا هل التي موادها متقابلة او التي تاليفاتها متقابلة فبين ان التي تتقابل تاليفاتها هي اشد تقابلاً من التي تتقابل موادها وعرف ان المطلوبات ينبغي ان تكون من هذه المتقابلات اشد تقابلا وهي التي تتقابل تاليفاتها فهذه اجزا الكتاب ه

واما عنوانه فانه كتاب العبارة لان معنى العبارة هو القول التام والتام على الاطلاق هو اتم الاشيا التي يقال انها تامة هو اتم الاقاويل التامة واقدمها فخص بهذا الاسم اقدم الاقاويل التامة وهو غرضه في هذا الكتاب فجعل عنوانه يدل على جملة ما فيه ه

واما نسبته فهو جزو من المنطق ه

واما منفعته فان القياس لا يعرف ولا يلتئم الا بما في هذا الكتاب وذلك ان القياس انما يولف عن المقدمات ولاجل المطلوبات والمطلوب هو الذي ينحصر الصدق والكذب فيه حتي نتيقن ان الصدق في احد جزويه والكذب في الاخر من غير ان يعلم من اول الامر في ايهما هو

والقياس انما نلتمسه لنعلم به الصادق من جزويه وهذا الكتاب قد جمع الفصول فيما تعلم به المقدمات والمطلوب الا انه اعتنى بالمطلوبات من حيث هي مطلوبات ومن حيث يوجد لها اشيا تخصها دون المقدمات ولم يذكر من امر المقدمات فيه الا ما

(١ *Analytica priora* A 29 b 29 ss. al.

تشارك فيه المطلوبات فكان الكتاب التمس فيه على القصد الاول تلخيص المطلوبات اكثر من تلخيص امر[1] المقدمات والمقدمة من حيث (٣ ظ) هي مقدمة انما هى بالاضافة الى القياس ولذلك اخر امرها الى ان يذكر القياس ما هو ثم يلخص امرها بعد ذلك وهذا منفعته

واما مرتبته فانها قبل كتاب القياس واما انه بعد كتاب المقولات ففيه شك وفحص وذلك ان ما في هذا الكتاب اسهل على المتعلم مما في كتاب المقولات ويمكن ان يتعلم ما في هذا الكتاب وان لم يعرف شيا مما في كتاب المقولات وان ارسطوطاليس لم يستعمل في هذا الكتاب شيئا من الاجناس ولا احال على شي مما في كتاب المقولات في شي شي[2] مما في هذا الكتاب فمن هذه الجهة قد يظن ان هذا الكتاب مرتبته قبل المقولات ومع ذلك فان الذي في المقولات هي مواد للمقدمات والمطلوبات وفي هذا الكتاب انما ينظر في المقدمات والمطلوبات من جهة تاليفاتها لا من جهة موادها وكذلك في كتاب القياس فانه انما ينظر في القياس من جهة تاليفه وصورته فلذلك جعل ها[3] ولا كتاب المقولات قبل الكتب التي يبين فيها مواد القياس وبعده الكتب التي يبين فيها تاليف القياس وصورته

واما جل المفسرين فانهم مجمعون على ان هذا الكتاب بعد المقولات وقبل القياس قالوا[4] وذلك ان التي في كتاب المقولات لما كانت اجزا المقدمات والمقدمات اجزا المقاييس وكان عندهم ان هذا الكتاب في المقدمات وكان تلخيص اجزا الشي وتعليمه يتقدم قبل تعليم الشي وجب ان يتقدم كتاب المقولات كتاب العبارة ويتقدم كتاب العبارة كتاب القياس غير ان اوليك لهم ان يقولوا[4] ان اجزا الشي من جهه مادته غير جزوه من جهة تاليفه والمقدمات تلخص في كتاب العبارة وامر تاليفها فلذلك لم توجد اجزاوها التي لها من طريق (٤ و) موادها ولكن اجزاوها من طريق تاليفها فاجزاوها من طريق تاليفها هي الاسم والكلمة وبالجملة الالفاظ التي هي في الوضع الثاني واما ما تدل عليه الالفاظ التي في الوضع الاول فانها ليس تحتاج اليها من جهة

---

١) مضافة في الهامش .

٢) هكذا في المخطوط .

٣) هكذا في المخطوط .

٤) ان الف الوقاية هذه لم تكتب في المخطوط ابداً ونحن اضفناها تسهيلاً للقراءة .

تاليفها ولذلك لم ياخذ ارسطوطاليس في كتاب العبارة شيا من المقولات عندما اراد ان يبين تاليف القول لا الجوهر ولا الكم ولا الكيف وانما اخذ الاسم والكلمة وهذه هي الالفاظ الدالة التي في الوضع الثاني ولذلك لما شرع ينظر في المقدمات من جهة موادها جعل المقدمة تنقسم الى ما جزوه جوهر والى ما جزوه كم والى ما جزوه كيف او غير ذلك من ساير المقولات على ما عمله في كتاب طوبيقا وفي كتاب البرهان من قبل ذلك فانه لما اراد ان يبين ان المحمولات ليست الي غير نهاية بين ذلك في المقولات اذ كان قصده هناك النظر في المقدمات من جهة ما اجزاوها طبايع قايمة موجودة ولما لم يكن قصده في هذا الكتاب تلخيص المقدمات من هذه الجهة لم يستعمل في هذا الكتاب شياً من المقولات ويشبه ان يكون كتاب المقولات متقدماً لجميع اجزا صناعة المنطق بحسب اضافة ما فيه الى ما في الصناعة واما بحسب المتعلم فان كتاب العبارة اسهل على المتعلم من كتاب المقولات

واما نحو تعليمه فالتحديد والقياس والتمثيل والقسمة وفي كتاب القياس عرّف المقدمة من جهة تاليفها لا من جهة مادتها ومن جهة ما هي جزو للقياس على الاطلاق

واما مرتبة الكتاب من صناعة المنطق فان هذا الكتاب يتبع كتاب المقولات ويتقدم (٤ ظ) كتاب القياس اما انه يتقدم كتاب القياس فذلك ايضاً بين مما تقدم واما انه بعد كتاب المقولات ففيه شك وذلك انه ليس يضطر المتعلم الى ان يستعمل في هذا الكتاب شيا مما لخص في كتاب المقولات بل كل ما في هذا الكتاب يمكن ان يتعلم ويفهم دون المقولات فلذلك يظن انه اول اجزا المنطق غير ان ارسطوطاليس لما احصى المقولات في اول كتابه في المقولات على طريق التمثيل قال يعقب ذلك ان هذه التي[1] اذا ذكرت علي انفرادها لم تقل ما يجاب ولا تسلب وانما تحدث الموجبة والسالبة بتاليف بعض هذه الي بعض فمن هذا تبين انه جعل ذلك الكتاب متقدماً لهذا الكتاب

والمفسرون يزعمون ان هذا الكتاب في المقدمات ويقولون انه لما كان ما في هذا الكتاب اجزا القياس صار لذلك متقدما للقياس كذلك لما كانت المقولات اجزا المقدمات لزم ان يكون الكتاب الذي فيه المقولات متقدماً لكتاب العبارة لكن قد يقول قايل ان كتاب العبارة لم يتقدم كتاب القياس لاجل ان ما فيه هو المقدمات بل

---

١) مضافة في الهامش .

ليس هو في المقدمات بل انما تعرّف فيه المطلوبات التي لاجلهـا القياس ولاجل ذلك صار متقدماً لكتاب القياس والدليلُ علي ذلك انه لم يذكر شيا من المقدمات في هذا الكتاب لان المقدمة انما تصير مقدمة بحسب الاضافة الى القياس ولكن ذكر في هذا الكتاب المطلوبات مُستقصاة وذكر من المقدمات جنسَها الذي يعمها والمطلوبات وخلّى عن ذكر المقدمات من حيث هي مقدمات واقبل على ذكر المطلوبات وتمييزها من سَاير اصناف المتقابلات وكان قصده الاول في هـذا الكتاب هو تمييز المطلوبات من سَاير المتقابلات ولذلك سمى ثاوفرسطس (٥ و) كتابه الذي عمله في مثل الغرض الذي عمل هذا الكتاب فيه كتاب الموجبة والسالبة ولم يُسمه كتاب المقدمات ولكن يشبه ان يكون هذا الكتاب بحسب الاضافة الي المتعلمين اذ كان تعلم ما فيه اسهل من تفهم ما في المقولات ويمكن ان يفهم ما فيه دون المقولات واما بحسب الاضافة الى الصناعة فان المقولات تتقدم هذا الكتاب من قبل ان ما في كتاب المقولات اول المنطق اذ كان شبيهاً بالمادة والموضوع لجميع اجزا المنطق وابسط مواده ومَوضوعاته التي فيها يفعل فلذلك صَار كتاب المقولات متقدما لجميع اجزا المنطق .
فالذي تعرفه صناعة المنطق منها اعني المقولات يخصها ويرسم كل واحد منها برسم منطقي هو تاليفاتها لاحوالها من جهة ما هي مواد وموجودات ولكن تاليفاتهاً في النفس من حيث هي معقولة مدلول عليها بالالفاظ . فمن هذا يجب ان يكون هذا الكتاب يتلو كتاب المقولات وذلك ان صُورَة الشي تسير قبل مادته لانها اول ما يشاهد من كل مركب من مادة وصُورة . فلذلك لما كان التاليف صورة الاقاويل لزم ان يقدَم النظر في صُورها قبل النظر في احوَال[١] موَادهـا . فلذلك صَار النظر في تاليف القضايا قبل النظر في احوال موادهـا وصَار النظر في تاليف ابسَط القضايا قبل النظر في صُورة ما هو منها مركب . فلذلك صارَ هذا الكتاب متاخرا عن كتاب المقولات ومتقدما لكتاب القياس وذلك ان الذي احصي في كتاب المقولات هو المواد المطلقة التي لم يذكر معها مـا هُو منهـا ذاتي[٢] ومـا ليس بذاتي وما منها اول وما ليس باول ومـا منها[٢] [منها] ضروري ومـا ليس بضروري . فان هذه كلها احوال المواد من جهة وُجودهـا وانما احصيت من غير ان يحصى معـها شي من احوالها من جهة ما هي موجودة وذكرت من حيث تدل عليها الالفاظ المفردة فقط

١) مضافة في الهامش .

٢–٢) مضافة في الهامش ويتلوها : « صح » .

ثم اتبع ذلك بتعريف اول شي ينبغى ان يعلم منها وهو تاليفاتها وكيف هي ثم بعد ذلك ذكر احوال هذه المواد في انفسها وبعضها من بعض من حيث هي موجودات فهذه مراتب الكتب من جهة (٥ ظ) مراتب اجزا الصناعة

واما مراتبها بحسب الاضافة الى المتعلمين فان هذا الكتاب يمكن ان يعلم ما فيه علماً تاماً وان لم يعرف شي مما في كتاب المقولات فلذلكَ جَعَل قوم كتاب المقولات متقدماً لكتاب طوبيقا وسموه ما قبل كتاب طوبيقا وجَعَلوا هذا الكتاب هو اول اجزا المنطق وذلك بالاضافة الي المتعلمين . واما بحسب مراتب اجزا الصناعة فان كتاب المقولات متقدم لجميع اجزا المنطق من جهة اخرى فهو متقدم لجميع اجزا الفلسَفة لان الفلسَفة ليست تنظر في شي اخر غير المقولات اولاً لا التعاليم ولا العلم الطبيعي ولا العلم المَدني . فاما العلم الالاهي فانه انما ينظر اكثر شي ينظر فيه في المقولات

اما عنوان الكتاب فهو العبارَة واراد به ان اول شي يمكن قولا مفهوما تاماً واقدمَه هو القول الجازم الحملي البسيط فانه اقدم الاقاويل التامـَة . ومعنى العبارة هو القول التام فخص بهذا الاسم اقدم الاقاويل التامـَة . وهـَذا كان غرضه في هذا الكتاب فجعل عنوانه عنوانا يـَدل على جـُملة ما فيه . واما نحو تعليمه فانه استـَعمل فيه التحديدَ والتقسيم والقياسَ والتمثيل ه

ثم صدر الكتاب الذي قدمه قبل الشرح ثم قال الشيخ ابو نصر محمد بن محمد الفارابي رضي الله عنه :

< الفصل الاول >

من الاوايل التي ينبغي لمن شرع في المنطق ان يعرفها ان يعلم ان هاهنا محسوسات وبالجملة موجودات خارج النفس ثم معقولات ومتصورات ومتخيلات في النفس والفاظا وخطوطاً . وينبغي ان نعلم نسب هذه بعضها الى بعض لان صاحب علم المنطق ينظر في المعقولات من حيث لها نسبة الي الطرفين وهما الموجودات التي خارج النفس والالفاظ . وينظر (٦ و) صاحب المنطق ايضاً في الالفاظ انفسها من حيث لها نسبة الي المعقولات . فابتدا ارسطوطاليس يعرّف نسبة الالفاظ الى المعقولات ونسبة الخطوط الي الالفاظ **فقال**

(16a,1-4[1])

ينبغي ان نضع اولا ما الاسم وما الكلمة ثم نضع بعد ذلك ما الايجاب وما السلب وما الحكم وما القول فنقول ان ما يخرج بالصوت دال على الاثار التي في النفس وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت

يريد **بقوله** ما يخرج بالصوت الالفاظ . فاخبر ان الالفاظ دالة على المعقولات التي في النفس وانت فينبغى ان تزيد في قراتك فتقول ما يخرج بالصوت وهو الالفاظ دال اولا على المعقولات التي في النفس . وتعني بقولك اولا بلا واسطة وكانه قال ان الالفاظ دالة على المعقولات دلالة بلا واسطة . وقال الاثار التي في النفس ولم يقل المعقولات لانه اراد ان يجمع كل ما يحصل في النفس بعد غيبة المحسوسات عن الحس . فان النفس تحصل فيها معقولات وخيالات المحسوسات كما أحست مثل خيال زيد في الحس واشياء اخر تخترعها النفس بتركيب الخيالات بعضها الي بعض مثل عنزايل واشباهه . فاراد ان يجمع هذه كلها فسماها الاثار التي في النفس .

وقوله ما يكتب دال على ما يخرج بالصوت يعني به الخطوط. وينبغي ايضاً ان تزيد في قراتك قولك دال اولا على ما يخرج بالصوت ثم تزيد من عند نفسك ان ما يخرج بالصوت دال على محسوسات المعقولات، ثانيا يعني به بتوسط المعقولات وما يكتب دال ثانيا على الاثار التي في النفس . والاثار التي في النفس مثالات للمعاني

١) ان ارقام السطور لنص ارسطوطاليس هي تقريبية .

الموجودة خارج النفس . (٦ ظ) والمفسرُون يزعمون ان المعقولات التي في النفس دالة على الموجودات التي خارج النفس ثم يقولون ان الموجودات خارج النفس هي مدلول عليها غير دالة . والخطُوط دالة غير مدلول علـَيها والالفاظ والمعقولات كل واحدة منها دالة ومدلول عليها . وارسطوطاليس لم يذكر هاهنا نسبة المعقولات الى الموجوداَت من خارج النفس والمعقولات التي قالوا انها دالة فبيـّن ان دلالتها على المحسُوسَات ليست على مثال دلالة الالفاظ على المعقولات بل ان كانت دالة فانما هي معُرّفة ما هو المحسُوس او غير ذلك من انحآ التعريف . واما الالفاظ فانها دالة على انها علامات مشتركة اذا سُمعت خـَطر ببال الانسان بالفعل الشي الذي جعل اللفظ علامة له وَليس لها من الدلالة اكثر من ذلك . وذلك شبيه بسَاير العلامـَات التي يجعلها الانسان لتـَذكره ما يحتاج الي[1] ان يذكره . فليس معنى دلالة الالفاظ شيا اكثر من ذلك . وَكذلك الخطوط ليس دلالتها على اللفظ اكثر من ذلك . وَتعريف المعقولات التي من خارج ليس هو هذه الدلالة فليس ينبغى ان يقرن الي دلالة الالفاظ على المعاني . واراد بهذا القول ان يـُعرفنا وجه دلالة الالفاظ على المعقولات التي في النفس وانها شبيهـَة بدلالة الخطوط على الالفاظ . **ثم قال** :

16a,5-6 فكما ان الكتاب ليس هو واحد بعينه للجميع كذلك
ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم

اراد بهذا القول تعريف امر الالفاظ . وان هذه الدلالة لها (٧ و) كذي من الدلالة . فان من احوالها احوالاً اذا اخذت بها دلت على خـُدَع وضلالات وغموض ودلالات مـُغلـطة واحوالاً اخر اذا اخذت الالفاظُبها كانت اجود ابانةً بحسب موضع موضع . فهذا هو ضرب من النظر في الالفاظ في كتاب السُوفـَسطايية والخطابة والشعر وكذلك مقدار ما ينظر فيه من الالفاظ في الجدل وفي كتاب البرهان .

والثاني ينظر فيها من جهة محاكياتها للمعقولات على ان يقام مقامها ويبدل مكانها كالنظر فيها في هذا الكتاب . فان الالفاظ المركبة تقام هـَاهـُنا مقام المعقولات المركبة اذ كانت تلحقها اشيا مـُتشابهة فلا فرق بين ان يذكر مركبات الالفاظ او تركيبات المعقولات المدلول علـَيها بالالفاظ . والمقصُود اولا هو تركيب المعقولات ولما عسـُر الوقوف عليها اَبدَل مكانها تركيب الالفاظ الدالة عليها فلم يـُرَ بين تركيب الالفاظ

١) مضافة في الهامش .

وبين تركيب المعقولات فرق . فلذلك لما ذكر وجه دلالة الالفاظ على المعقولات صار بعد ذلك الى ذكر مشابهـَة ما بينهما واخذ من تشابه ما بينهما مقدار ما يحتاج اليه في كتابه هذا . **فقال** :

16a,9-19

> وكما ان في النفس ربما كان الشي معقولا من غير صدق ولا كذب وربما كان معقولا قد لزمه ضرورة احد هذين الامرين كذلك الامر فيما يخرج بالصَوت فان الصدق والكذب انما همُا في التركيب والتفصيل فالاسما والكلم انفسها تشبهُ المعقول من غير تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنـَا انسان او بياض متى لم يُستثن معـَه بشي فانه ليس هو بـَعدُ (٧ ظ) حقا ولا باطلا الا انه دال على المُشار اليه به فان قولنا ايضا عنزايل قد يدل على معنى ما لكنه ليس هو بعد حقا ولا كذبا ما لم يستثن معـَه بوُجود او غير وجود مـُطلقاً او في زمان

يقصد بذلك ذكر مشابهة الالفاظ للمعقولات في الصدق والكذب فاخبر ان الالفاظ تشبه المعقولات . وكما ان المعقولات في النفس على ضَربين معقولات تصدق وتكذب ومعقولات لا تصدق ولا تكذب كذلك في الالفاظ الفاظ تصدق وتكذب والفاظ لا تصدق ولا تكذب .

ثم اخبر ايّ المعقولات تصدق وتكذب وايها لا تصدق ولا تكذب **فقال** المعقولات التي تصدق او تكذب هي المعقولات التي تولف بعضها الي بـَعض وهي المعقولات المركبة والمفصلة . فالمركبة هي التي اثبت فيها معقول لمعقول والمفصلة هي التي سُلب فيها معقول عن معقول . والالفاظ التي تصدق وتكذب فهي الالفاظ المولفة التي بعضها موجبات تدل على المعقولات المركبة وبعضها سوَالب تدل علي المعقولات المفصلة . فان التركيب هو في النفس نظير الايجاب في اللفظ والتفصيل[1] في النفس نظير السلب في اللفظ . واما المعقولات التي لا تصدق ولا تكذب فهي المعقولات المفردة . والالفاظ التي لا تصدق ولا تكذب فهي الالفاظ المفردة الدالة

---

١) في الهامش : « هو » .

على المعقولات المفردة . والالفاظ المفردة هي ثلثة اجناس اسماً وكَلِم وادَوات وهذه فكل واحد منها على حياله يشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا انسان او بياض فان هذين اسمان احدهما اسم جوهر والاخر اسم عرض متى لم يشترط معه شي يحمل عليه او شي يوُضع له لم يكن بعد حقا ولا باطلا . الا ان كل واحد من[1] (٨ و) باصطلاح اذ كانت الخطوط شبيهة في الدلالة بالالفاظ وكان الامر في الخطوط ابين منه في الالفاظ . وكما ان الخطوط ليست هي واحدة باعيانها لجميع الامم بل خطوطهم مختلفة كذلك الالفاظ الدالة على المعقولات ليست واحدة عند جميع الامم بل لغات الامم مختلفة كما ان خطوطهم مختلفة . ولو كانت الالفاظ طبيعية للانسان لكانت واحدة باعيانها لجميع الامم كما كانت المعقولات عن اللغات المختلفة واحدة باعيانها عند جميع الامم . ومحسُوسات تلك المعقولات ايضاً مشتركة عند جميع الامم .

وكل ما يمكن ان يقال في الالفاظ فانه ممكن ان يقال بعَينه في الخطوط . فلما كانت الخطوط دلالتها على الالفاظ باصطلاح كذلك دلالة الالفاظ على المعقولات التي في النفس باصطلاح ووَضع وشريعة . فان الالفاظ تشرع للامم كما تشرع الشرايع في افعالهم . يعني ان الالفاظ تشرعها الامم وتضعها كما تشرع الشرايع في الافعال وغيرها . ووَاضعو الالفاظ هم ايضا واضعو الشرايع . فكما ان الشرايع في الافعال ربما كانت باصطلاح جماعة من جمهور امة او مدينة او بان تشرعها لهم جماعة مُدبّرون لهم او يشرعها لهم مدبر وَاحد يحملهم عليها كذلك الالفاظ وكذلك الخطوط . ونسبة المعقولات التي في النفس الى الموجودات خارج النفس نسبة حاصلة بالطبع . واما النسبة التي للمعقولات الى الالفاظ وهي نسبةُ دلالة الالفاظ عليها فهي نسبة بوضع وَبشرع ساذج . **ثم قال** : (٨ ظ)

الا ان الاشيا التي ما يخرجُ بالصوت دال عليها اولاً 16a,6-8
وهيَ اثار النفس واحدة بعينها للجميع وَالاشياَ التي
اثار للنفس امثلة لها وهي المعاني توجد ايضاً وَاحده
للجميع

يعني ان المعقولات التي يفهمها الجميع عن لغاتهم المختلفة معقولات لهُم واحدة باعيانها . ومحسُوسات تلك المعقولات هي ايضا مشتركة للجميع وذلك ان ما يحسه

١) قد تكون كلمة او اكثر ناقصة هنا .

اهل الهند من اشخاصِ الناسِ فهم باعيانهم اذا شاهَدهم العَربُ ادركوا منهم ما يدركه اهل الهند منهم .

وقوله الاشيا التي ما يخرج بالصوت دالٌّ علَيها اولا وهي اثار النفس اراد به المعقولات التي تدل عليها الالفاظ اولاً اَي بلا واسطة . **وقوله** الاشيا التي اثار النفس امثلة لها ولم يقل الاشيا التي اثار النفس دالة عليهَا بل سماها مثالات ولا فرق بين المثال وبين ان يقال انها صُور لها وخيالات لها . ولَم يكن ارسطوطاليس يحتاج في هذا الموضع الي ان يذكر نسبة المعقولات الى الموجودات التي من خارج النفس وانما كان يحتاج الي ان يذكر نسبة المعقولات الى الالفاظ او نسبة الالفاظ الى المعقولات فلما ذكرهَا عرّف وجه دلالة الالفاظ اي وجه من الدلالة هو وانه مثل وَجه دلالة الخطوط على الالفاظ . ووجه دلالة الخطوط على الالفاظ وجهان احدهما مثل دلالات علامات التذكرة والثاني انها باصطلاح وهذا هو مشترك لجميع اجزا المنطق .

ثم ان الالفاظ ينظر فيها في المنطق علَي ضربين اولين . احدهما ان ينظر باي احوال ينبغي ان توجدَ حتى يكون لها ضرب (٩ و) الالفاظ المفردة دال على المعنى الذي قُصد الابانة عنه به . والالفاظ المفرده منها ما يدل على خيالات في النفس لا تستند الى موجود من خارج مثل عنزايل وعنقا مُغرِب . ومنها الفاظ تدل على معقولات تستند الي مَوجود من خارج . فالالفاظ المفردة كُلها سوآ كانت دالة على خيالات تستند الى موجود من خارج او كانت دالة على خيالات لا تستند الى موجود من خارج فليس منها شي لا صادقا ولا كاذبا . فان التي تدل على ما يستند الى موجود من خارج ليست هي صادقة ما لم يُقل انها تستند الى موجود او تدل على ما تستند الى موجود . ولا التي تدل على ما لا تستند الى موجود تكذب ما لم يقل معَها انها لا تستند الي موجود او تدل علي ما لا يستند الى موجود . فان قولنا عنزايل قد يدل على معني متصور في الضمير وهو حيوان نصفه بدن ايل ونصفه بدن عنز. لكن لا هذا اللفظ ولا ما نفهم منه لا صادق ولا كاذب ما لم نشترط معَه انه موجود او غير موجود اما في الزمان كله او في زمان بعَينه مثل ما يقال في كثير من الحيوانات انها كانت موجودة في القديم مثل الهَديل [1] . وعلى مثال ما يقال في كثير من الخرافات ان حيواناً سيُوجد في المستقبل من غير انَ يكون وجد في الماضي . **وقوله** في تحديد الاسم :

---

١) « تزعم الاعراب في الهديل انه فرخ كان على عهد نوح عليه السلام فمات ضيعة وعطشا . » (لسان العرب : « هدل ») .

16a,19-20

هو لفظة دالة بتواطو مجردة من الزمان وليس
واحد من اجزايها دال على انفراده

قوله لفظة هو جنس الاسم وقد اشتمل على الاسم البسيط والاسم المركب جميعا وذلك ان الاسم المركب قوته قوة الاسم البسيط فان الاسم المركب دال على معقول بسيط . فكان تحديد اللفظة كل لفظة دلت علي معقول (٩ ظ) بسيط سوا كانت اللفظة بسيطة او مركبة . وليس ينبغي ان يُظن ان الصوت هو جنس الاسم ولا يُظن ان ارسطوطاليس اخذ مكان الصوت اللفظة من قبل ان الاسم مركب من حُروف . والمركب من الحروف نوع من انواع الكم المنفصل . والصوت نوع من انواع الكيفية وهو داخل من انواع الكيفية في الكيفية الانفعالية اذ كان الصوت بجوهره انفعالا من الانفعالات وهو جنس للحروف . والحرفُ صوت له فصل ما يحدث فيه بقرع شي من اجزا الفم من لهاة او شي من اجزآ الحلق او من اجزا الشفتين بعضها بعضاً وفصولها التي يتميز بها بعضها عن بعض انما تختلف باختلاف اجزا الفم القارعة او المقروعة .

وقال ارسطوطاليس في كتاب الحيوان[1] ينبغي لمن آثر ان يقف على فصُول الحروف ان ياخذ ذلك من اهل صناعة وزن الشعر. فانا نرى المغنّيين من اهل كل لسان بحروف لغتهم هم اهل صناعة اوزان اشعار اهل ذلك اللسان . فان المغنّيين بفصُول الحروف العربية هم اصحاب اوزان شعر العرب وكذلك في اليونانيين . والحروف فهي مادة اللفظ كما ان الوحدات او الاحاد هي مادة العدد والاحاد او الواحد او الوحدة ليس واحد منها جنسا للعدد بل مواد كذلك الحروف هي موادُ اللفظ. والصوت هو جنس مادة اللفظ لا جنس اللفظ .

وقوله دالة قد بين فيما تقدم من هذا الكتاب كيف وجه دلالة الالفاظ على المعقولات وبين ايضا ان دلالته بتواطو ولم يقل هاهنا على اي شي هي دالة لانه يفهم انها دالة على امر ما اما معقول واما محسوس بتوسط المعقول وانما سكت لانه اراد ان يجمع فيها ما دلالته عليه اولا وما دلالته (١٠ و) عليه ثانيا. **وقوله** مجردة من الزمان يعني به دالة على امر ما من غير ان تدل على زمان ذلك الامر . وينبغى ان تشترط انت عند قوله مجردة من الزمان ان احتجت الى ذلك خوفا من مطاعن المغالطين ان تقول بذاته وبشكله وان لم تحتج الى ذلك لم تشترط. واما انت فيما بينك وبين

١) *De part. an.* 660 a 7

نفسك فليست بك حاجة الي هذا . **وقوله** وليس واحد من اجزايه دالا على انفراده هذا ينتظم الاسم المفرد والمركب جميعا. وينبغي اذا احتجت خوفا من مطاعن المغالطين ان تشترط فيه ايضا من حيث هو جزو اسم او تشترط فيه بذاته او تشترط فيه لا بالعرض او تشترط في اخره ان تقول دالا على انفراده لكن ان كان ولا بد فبالعرض . ثم قال :

16a,21-22 وذلك ان قالبس اذا افرد منه ابس لم يدل بانفراده
على شي كما يدل في قولك قالوس ابس اي فرس فاره

انما قال ذلك وهو يريد ان يبين ان الاسم المركب ليس واحد من اجزايه ايضاً دالاً على انفراده . فان قالوس ابس اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقباً لشخص انسان مثل قالوس ابس المنجم الذي يذكره ارسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة[1] . وقد يستعمل لقبا لفرس فاره . فاخبر ان قالوس ابس حين ما يستعمل لقباً لشخص انسان اذا افرد منه ابس على انه جزو لهذا الاسم المركب لم يدل وحده على شي اصلا كما يدل ابس اذا افرد عن قالوس ابس اذا اريد به نعت فرس فاره . فان ابس من حيث هو جزو لهذا النعت يدل ومن حيث هو جزو للقب شخص انسان فلا يدل اللهم الا ان نقول انه بالعرض . **ثم قال** : (١٠ ظ)

16a,23-26 وليست الحال ايضاً في الاسما المركبة كالحال في
الاسما البسيطة وذلك ان الجزو من الاسم البسيط
ليس يدل على شي اصلاً واما الاسم المركب فمن شان
الجزو منه ان يدل على شي لكن ليس على الانفراد

فان قوله الجزو من الاسم البسيط ليس يدل علي شي اصلا فيه موضع لمقال . وذلك ان قولنا ابكم هو اسم بسيط في العربية وقولنا اب وقولنا كم اذا افرد كل واحد منهما دل علي شي ما . ولكن واضعه لم يقصد به ان يجعل الاسم مركبا من لفظتين ولكن ابتدا وضعه على ان هذين جزوا هذه اللفظة على انها بسيطة . وليس ذلك كالاسم المركب فان الاسم المركب تعمد فيه ان اخذ لفظتين على ان كل واحدة منهما دالة على معني فركب منهما اسم على ان اسقطت عنه الدلالة علي شخص المسمي باسم المركب دلالة كل واحدة من تينك اللفظتين بعد ان كانتا دالتين فهذا الجزو منه

---

١) *Metaph.* 1073 b 32

كان قبل ان يصير جزوا دالا وهو الان لا يمتنع ان يصير دالاً اذا جُعل نعتا . فكذلك شان الجزو من الاسم المركب ان يدل على شي ما لكن بالعرض . فامّا الاسم البَسيط فليس يَدل جزوه علي شي لا بالذات ولاً بالعرض . وقوله : مثل قولك فيلوسوفس اي موثر الحكمة . يريد انه ليس الاسم المركب ايضاً مثل فيلوسوفس فان فيلوسُوفس قول ليس باسم وما بعد هذا من قوله فينبغى ان تقول اذا قراته .

16a,27-29 فاما قولنا بتواطو فمن قبل انه ليسَ من الاسمآ اسم بالطبع الا اذا صَار دليلا فان الاصوات ايضاً التي لا تكتب نجدها قد تدل عَلى شي مثل اصوَات البهايم الا انه ليس شي منها اسماً

(١١ و) ثم تقول من عند نفسك واما قولنا دالة فمن قبل انه ليس شي من الالفاظ اسماً الا اذا صَار دليلاً فابان بهذا القول لم شرط قوله بتواطو . وقوم من المفسرين بل كلهم يزعمون ان جنس الاسم ان اخذ قولنا لفظة كانت هذه الشريطة فضلاً . لان اللفظة ليست تكون لفظة الا باصطلاح فيقال لها ولا انا اذا اثبتنا قولَنا بتواطو في حد الاسم لم يصلح ان يكون جنس الاسم لفظة بل قولنا صوت . فان الصوت قد يكون بالطبع وقد يكون بتواطو فاما اللفظة ولا تكون الا بتواطو . ولكنا نجد ارسطوطاليس يقول في كتاب الحيوَان[1] ان كثيرا من الطيور ومن سَاير الحيوَانات قد تُصوت باشيا مركبة من الحروف . واللفظ ان كان مركباً من حروف فان هذه الحيوَانات تصوت بما هو لفظ وان لم تكن حروفاً نعرفها نحن. على انا نشاهد كثيرا من هذه الحيوَانات التي لدينا مثل المعزى وَغيرهَا تصوت باشيا مركبة من حروف نعرفها وهي اصواتها التي لها بالطبع . ولست اريد بـها الطيور التي تُلقن الالفاظ مثل الببّغا والعقعق بل التي تصوت التصويتَ الذي لها بالطبع فتلك الفاظ وليسَت بتواطو . واحسب انه انما اشترط قولنا بتواطو لاجل الالفاظ المسموعة من هذه الحيوَانات .

وقوله الاصوات ايضا التي لا تكتب يعني بها الاصوات التي لم يتفق ان دل عليها بالخطوط. نجدها قد تدل يعني تدل تلك البهايم التي تصوت بها بعضها بَعضا على ما في نفوسهَا من مُفزع او مُلذ او مُوذ فان كثيرا من الحيوَانات تنذر بعضُها بعضاً . **وقوله** مثل اصوات البهايم ينبغي ان نفهم منه على هذا التفسير مثل اصوَات البهايم التي تنطق بالفاظ . **وقوله** :

١) *Hist. an.* 504 b 2; 536 a 20. *De Part. an.* 660 a 29

16a,30-32 واما قولنا لا انسان فليس باسم ولا وضع له ايضا اسم ينبغي ان يسمى به وذلك انه ليس بقول ولا سالبة فليكن اسماً غير محصلٍ

(١١ ظ) **قوله** اما قولنا لا انسان فليس باسم يعني ان قولنا لا انسان وكل ما اشبهه من اسم قرن به حرف لا فصار مجموعها في صورة لفظة واحدة فلم يسم الى هذه الغاية بلفظة الاسم ولا وضع ايضاً لهذا الصنف اسم اخر . وذلك انه ليس لاجل انه من لفظتين قولا ولاجل ان فيه حرف السلب سالباً فلنسمه نحن اسماً غير محصل . **واما قوله**

16b,1 فاما الاسم اذا نصب او خُفض او غير تغييرا اخر ممّا اشبه ذلك فليس يكون اسماً لكن تصريفا من تصاريف الاسم

فانه يريد الاسم المايل فان علامة الاسم المايل في العربية النصب او الخفض او ان نجعل مع الاسم حرف من حروف النسبة . فذكر ان هذا الاسم ليس يسمى ايضا اسما ولكن حالُه هذه هي تصريف من تصاريف الاسم وينبغي ان يسمى ايضا اسما مُصرّفاً .

قال الفارابي رحمه الله : وما قاله بعد ذلك الى اخر الباب فهو مفهوم غير انني ذكرته استظهارا وهو :

16b,2-5 وحد الاسما المصرّفة هو ذلك الحد الذي للاسما اذا لم تصرّف بعينه الا ان الفرق بين تلك وبين هذه انه اذا اضيف الى الاسما المصَرفة كان او يكون او هو الان لم تصدق ولم تكذب والاسم اذا اضيف اليه واحد من هذه كان ابدا صادقا او كاذبا .

قال ابو نصر رحمه الله: **وقوله**: مثال ذلك فلان بالخفض كان او لم يكن فان هذا القول ليس هو بعد صادقا ولا كاذبا

يعني به اذا قال قايل فلان بالخفض وكان موضع الاسم موضعا سبيله ان يخفض فيه وتقرن به احدى الكلمات الوجودية لم يصدق ولم يكذب .

16b,6-12

واما الكلمة فهي ما تدل مع ما تدل عليه علي (١٢ و) زمان وليس َ واحد من اجزايه يدل علي انفراده وهو ابدا دليل ما يقال علي غيره ومعنى قولي انه مع ما يدل عليه يدل على زمان هذا المعنى الذي انا واصفه اما قولنَا صحة فاسم واما قولنا صح اذا عنينا الان فكلمة وذلك ان هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على ان الصحةَ قد وُجدت للذى قيل فيه انه صح في الزمان الحاضر والكلمة دايما دليل ما يقال عَلى غيره كانك قلت ما يقال عَلي الموضوع او مَا يقال في الموضوع

قال الفارابي رحمه الله: الذي ذكره في حد الكلمة هو خلاف ما بين الكلمة والاسم وبين مما استعمله في حَد الاسم وترك باقي ذلك . وينبغي ان ينقل ما تركه فيقال في حد الكلمة انها لفظة دالة بتواطو تدل مع ما تدل عليه علي زمان . **وقوله:** وَهي ابدا دَليل ما يقال علي غيره ينبغي ان نفهم منه انها مثل الالفاظ المشتقة فانهَا تدل على مَوضوع لم يصرح به مثل الاسم المشتق . وتدل ايضاً على ارتباطها بالموضوع الذي تحمل عليه من غير حاجة بها الي كلمة وجودية تكون رابطة لها . وتدلُ اَيضا علي ما شانه اذا اخذ وحده من غير صلة الا يكون موضوعا اصلاً بل يكون محمولا ابدا.

ثم قوله : وَالكلمة دَايما دليل ما يقالُ علي غيره كانك قلت ما يقالُ علي الموضوع او ما يقال في الموضوع ينبغي ان نفهم ان الكلمة دايما دليل ما يحمل علي غيره من جهة مَا هو محمول اي دليل ارتباط المحمُول بالموضوع وذلك ان المحمول لا يخلو من ان يكون كلمة او اسماً . فان كان كلمة فقد جمعت امرين احدهما المحمول والاخر ارتباط المحمُول بالموضوع فان كان المحمُول اسما فان الاسم ليس يصير محمولا على (١٢ ظ) اسم او يرتبط بكلمة وجوديه فيكون المحمُول حينيذ اما معرفاً ذات الموضوع او ان يكون في موضوع . ففي كلتي الحالين تكون الكلمة هي التي تدل علي ارتباطه بالموضوع من جهة مَا هو محمول فتكون هي دالة عليه من حيث هو محمول كان المحمول محمولا عَلى موضوع او كان في مَوضوع .

وقد فسر اخرون هذا القول بان قوله ان الكلمة نفسَها دايما تكون محمُولة واحيانا

تكون الكلمة محمولة على الموضوع على انها انما تقالُ على ذلك الموضوع واحيانا عَلى انها تقال في ذلك الموضوع . وهذا تفسير عليه طعن وذلك ان الكلمة مُشتقة تدل علي موضوع لم يُصرح به فكيف يعرف جوهر شي وهو ينطوي فيها موضوع الشي الذي اشتق اسمه من اسمه . فان الجوهر ليس يمكن ان يكون له موضوع اصلاً اللهم الا ان يشتق للجوهر المحمول على نوعه او على شخصه كلمة تدل على ان ذلك المحمول موجود لذلك الموضوع في زمان مَا . مثال ذلك قولنا زيد يُوجد انسَانا . اذا اشتق من الانسان اسم مثل قولنا في العَربيّة يتَأنَسُ فتكون هذه الكلمة لا فرق بينها وبين قولنا زيد يوجد انسَاناً غدا فحينيذ تكون هذه الكلمة دالة على ما يقال على موضوع عَلى هذه الجهَة . وقد يشبه ان تكون اسمآ فصول الجواهر هي احرى ان نجعل منها كلم وذلك انه انما تقال على طريق الاشتقاق مثل المتنفس والحساس والناطق . الا ان العادة لم تجر بان نعمل منها كلم تدل على معَاني هذه الفصول في ازمنة محدودة بالماضي والمُستقبل والحاضر . وذلك ان قولنا ينطق ويحس ويتنفس انما هي كلمات الا انها ليست دالة على معَاني الفصُول انفسها ولكنها انما (١٣ و) تدل على الافعال الكاينة عن الجواهر التي لها هذه الفصُول .

فان اسم النطق في العرَبية قد يدل على ذات الفصل وهي القوة التي بها يعقل الانسان وَيدل على فعل هذه القوة ويدل ايضا على النطق باللسان . فقولنا ينطقُ ليس يدل عَلى ان هـَذه القوة توجد للانسان في زمان مستقبل بل انَما تدل علي ما يدل عليه قولنا يفعَل او يقول او يتكلم ولذلك[1] قولنا يحس ليس يدل به على ان القوة التي بها يحس الحيوان توجد له في الزمان المستقبل بل انما يدل به علي انه يقبل فعل هذه القوة في الزمان المستقبل كقولنا يُبصر ويسمع وكذلك يتنفس انما نعني به يستنشق النَفَسَ بريَته او انه يتغذى وذلك كله فعل من افعال النفس وهي القوة التي بها يتغذى الحيوان .

واما اسمآ الجواهر الثواني فانه بيّن انها لا تجعَل كلما اصلا اذ كانت لا تقال علي طريق الاشتقاق ولا تدل عَلى موضوع اصلاً . وقد يَسأل سايل عن قولنا حي وهو اسم يستعمل في الدلالة عَلى ما يدل عليه قولنا حيَوان وهو دال على جوهر ما ثان وهو اسم مشتق وقولنا يَحيـَى كلمة فكيف صار جوهر ما فان اسمه مشتق وكيف صار

١) او « كذلك » – غير واضح من المخطوط .

يدل عليه بكلمة فان كان هذا كذلك فان هذا الجوهر له موضوع اذ كان الاسم المشتق يدلُ ابدا على موضوع . وكذلك قولنا يحيي ان كان كلمة فانها تدل ايضا على موضوع وتدل ابدا علَى ما يحمل علَى غيره . فالجواب في ذلك ان قولنا حي شكله شكل مشتق وهو شكل مشترك قد يكون لما هو مشتق اسمُه ولما هو ليس بمشتق اسمُه وذلك ان احد شرايط المشتق اسمهُ ان يكون دالا علي موضوع .

(١٣ ظ) وقولنا حي قد نعني به احياناً ما نعني بقولنا ذو نفس فحينيذ يكون اسما مشتقاً في الحقيقة فانه لا فرق بين قولنا حي وبين قولنا متنفس فعند ذلك يكون دالاً علَى فصل ما . فانا قد نقول جسم حي ونعني به جسماً متنفساً فعلى هذه الجهة نعني بلفظ الحياة ما نعني بقولنا النفس الغاذية . فلذلك سمى ارسطوطاليسُ النبات حياً ولم يُسمه حيوانا وافلاطن سماه بالاسمين جميعا وذلك ان الحيوان انما يدل على ما له مع القوة الغاذية قوة الحس . وقد نقول في الشي او في الحيوان انه حي ونعني به انه باق على الحيوانية فبقاوه ليس هو جوهره بل انما بقاوه بالاضافة الي الزمان ونعني به انه ممتد وجوده مع الزمان فان قولنا الحياة انما نعني به بقا الحيوان ووجوده الممتد مع الزمان فحينيذ يكون هذا المعنى من معاني الحياة عرضا في الحيوان . فلفظ الحي الدال علي هذا المعني هو مشتق من الحياة الدالة على المعنى الذي قلنا انه عرض ويكون حينيذ دالاً علي موضوع فحينيذ قد يُمكن ان يجعل كلمة فيقال يحيى ونحن نعنى به يبقى حيوانا مدة ما . وقد نقول في الشي انه حي و(1) نعني به المجتمع من جسم ونفس حساسة وهو المجتمع من مادة وصورة فحينيذ لا يدل به لا على فصل ولا على عرض في الحيوان ولكن على ما ندل عليه بقولنا حيوان . وعند ذلك يكون الحي اسما لجوهر ما ثان ولا يدل على موضوع ولا يكون مشتقا ولكن يكون شكله شكل مشتق ولا يجعل هذا الاسم كلمة .

ثم ذكر معنى قوله انه يدل على زمان اي معنىً اراد به وجعل مثال ذلك من العرض **فقال** : اما قولنا صحة فاسم واما قولنا صح اذا عنينا به الان فكلمة وذلك ان هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على ان الصحة قد وجدت للذى قيل فيه (١٤ و) انه قد صح في الزمان الحاضر . **فقوله**: علي ان الصحة قد وُجدت للذي قيل فيه انه قد صح دل به علي ان قولنا صح دل بشكله على موضوع لم يُصرح به وذلك

---

١) في الهامش : « ونحن نعني به » .

بقوله للذى قيل فيه انه صح وعرف مع ذلك انه قد انطوى فيه معني الكلمة الوجوديه بقوله عَلي ان الصحة قد وُجدت فقد جمع شكل هـَذه الكلمة وهو قولنا صح ثلثة اشيا : موضوع لم يـُصرّح به ، ومعنى الكلمة الوجودية من حيث هي كلمة وجودية ، والزمان .

وقوله تدل مع ما تدل عليه يعني به انها مع دلالة هذه اللفظة على معني الصحة التي هي طبيعـَة مجردة دُون الموضوع تدل ايضاً على تلك الثلثة المقرونة بهذه الطبيعـَة وانما اشترط **فقال** : اذا عنينا الان لانه انما يسمي الكلمة عـَلي الاطلاق ما دلت على الزمان الحاضـِر ومـَا دل على الزمان الماضي والمستقبل فليس يسميه كلمة على الاطلاق بل كلمة مـُصرفة . وانما احتاج الى هذه الشريطة لان قولنا صح قد يدل به على الزَمان الماضِي وقد يدل به على الزمان الحاضـِر وشكلها في العربية شكل مشترك للماضي والحاضـِر فـَلذلك احتاج الى هذه الشريطة .

وقوله والكلمة دَايما دليل ما يقال على غيره ينبغي ان يفهم منه ان الكلمة دَايما فيها دليل ارتباط محمول بموضوع اما بالقوة واما بالتصريح . اما بالتصريح فحيث يـُصرح فيها بالكلمة الوجودية[1] وذلك اذا كان المحمول اسماً كقولنا الانسان يوجد عادلا او حيـَوانا . واما بالقوة فحيث يكون المحمول فيه شي من الكلم غير الوجودية كقولنا زيد يمشي . فان قولنا يمشي يدل بشكله على ما تدل عليه الكلمة الوجودية الا انها بالقوة ويعني ان في قوة هذا الشكل قوة الكلمة الوجودية .

ثم قال : كانك قلت ما يقال على الموضوع او ما يقال في الموضوع . فقوله ما يقال في الموضوع يعني به الاعراض من حيث هي اعراض في الشي الموضوع لهـَا (١٤ ظ) فان هذه اذا دُل عليهـَا باسما مـُشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية كقولنا الانسان يوجد عادلا . واذا دُل عليها بالكلم ارتبطت بانفسها لاجل ما فيها من قوة الكلم الوجودية كقولنا الانسان يعدل.

وقوله: ما يقال علي الموضوع يعنى به الجواهر الكلية وكليات الاعراض اذا حملت على انواعها ان كانت اجناسا وعلى اشخاصها ان كانت انواعاً . فان هذه انما ترتبط بموضوعاتها بالكلم الوجودية لا بان تجعل من اسمايها كلم فانا لا نقول ان البياض يتـَكون او قد تكون بل نقول ان البياض يوجد لوناً . ولا نقول في زيد انه يانس او

١) في المخطوط : « للوجودية » .

يتانس بل نقول انه يُوجد انسانا . فيكون معنى قوله والكلمة دايما دليل ما يقال علي غيره ان الكلمة هي الدالة على ارتباط المحمول بالموضُوع فبعضُها يدل على ارتباط اسم محمول باسم موضوع وهي الكلمة الوجودية وبعضها يدل على ارتباطها نفسها بالموضوع . واما ان تكون في الجواهر وبالجملة فيما يقال علي الموضوع ما يرتبط بانفسها على ان تكون الفاظها كلها كلماً غير وجودية فذلك لم تجربه العادة ولم توضع كلم تدل عليها وقد يمكن ان يُفعل ذلك فانه قد يمكن ان يشتق من الحيوان كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا يُوجد حيواناً ولكن لم يُفعل ذلك الى غايتنا هذه .

وما يظن قوم من انه قد فعل ذلك في اسما الفصُول مثل قولنا يتنفس ويتغذي ويحس وينطق فان هذه وما اشبهها انما تدل على اعراض وهي افعال القوى التي تدلُ عليها فصُول الجواهر لا انها تدل على ان القوى توجد في موادها في الزمان المستقبل او في زمان اخر غيره ولو فعل ذلك لجاز ولكنهُ لم (١٥ و) يُفعل . وكذلك قولنا يحيي فانه يدل على عرض كما قلنا قبيل . **ثم قال** :

16b,12-15

واما قولنا لا صح او قولنا لا مرض فلست اسميه كلمة فانه وان كان يدل مع ما يدل عليه على زمان وكان ايضا دايما على شي الا انه ليس لهذا الصنف اسم موضوع فليسم كلمة غير محصلة

يريد بقوله لست اسميه كلمة اي ليس يسميه كلمة علي الاطلاق بلا شريطة ليس انه لا يسميه كلمة اصلا . وذلك انه عرف انه داخل تحت حد الكلمة وتحت خاصتها بقوله انه يدل مع ما يدل عليه على زمان . فانه عرف ان هذا الصنف داخل تحت حد الكلمة . **وقوله** وكان ايضا دايما يقال علي شي عرّف به انه داخل تحت خاصتها فهذا الصنف نوع من انواع الكلمة وهو الذي يقرن به حرف لا حتي يصير مجموعهما في صورة كلمة واحدة وهو في انواع الكلم مثل الاسم غير المحصل في انواع الاسم . وذكر ان هذا الصنف ليس له اسم موضوع لا عند الجمهور ولا عند النحويين على مثال ما قال ذلك في نظيره في باب الاسم فسماه كلمة غير محصلة . وهذا الصنف من الكلم فغير موجود اصلا في اللسان العربي ففي هذا الموضع كانه قد قسم الكلمة الى كلمة محصلة والى كلمة غير محصلة ثم عرّف علي اي شي تدل الكلم غير المحصلة **فقال** :

16b,15-16 وذلك انها تقـال علي شي من الاشيا موجودا كان او غير موجود على مثال واحدٍ ه

وقوله هذا يفسره جُل المفسرين على ظاهره فيقولون ان هذه الاصنافِ (١٥ ظ) من الكلِم تدل علي اي شي اتفق من الامور كان مَوجوداً او غير موجوَد بعد ان يكون سوى الشي الذي تدل عليه الكلمة المحصلة التي قرن بها حَرف لا. وَكذلك قالوا في دلالة الاسم غير المحصّل انه يدل علي اي شي ما اتفق مِمما سوى ذلك الاسم مثل قولنا لا انسان فانه عندهم دال على اي شي ما اتفق مما سوى الانسان كان ذلك الشي موجُودا مثل الحمار والفرس والحايط او كان غير موجُود مثل عنزايل . فان عنزايل هو لا انسان والحايط هو لا انسان . وكذلك قولنا لا صح او لا يصح ولا مرض او لا يمرض يدل على كل ما عدا الصحة مَوجُودا كان او غير موجود وعلى كل ما عَدا المرض موجودا كان او غير موجود قالوا ولذلك سمي اما الاسم فاسم غير محصَل واما الكلمة فكلمة غير محصلة اذ كانت لا تدل على معنى محصَل واذ كانت لا تُحصِل في النفس شيا اصلا. فهذا مـا قاله المفسرون وهو يحتمله ظاهر اللفظ .

واما ما عندنا في ذلك فانا نقول ان معني هذا القول ان الاسم غير المحصَل والكلمة غير المحصَلة كل واحد منهما يـدُل على شي ما من الاشيا مُوجَبا كان او مسلوباً فهو على مثال واحد في الحالين جَميعاً اي في حال الايجاب والسَلب . وان ذلك المعني الذي يدل عليه كل واحد من هـذين غير المحصلين هو العدَم الذي ذكره في كتاب المقولات[1] وهو فقد الشي عن الموضوع الذي شانه ان يوجَد فيه . فان العدم قد يسلب عن الموضوع حينا ويُوجَب له حينا مثل قولنا لا بصير ولا يبصر فان الاول اسم غير محصَل والثاني كلمة غير محصَلة . فالاول يدل على ما يدل عليه قولنا اعمى والثاني يدل على ما يدل عليه قولنا يعمَى وكلي هذين يوجبان حينا كقولنا زيد اعمي (١٦ و) وزيد يعمي ويُسلبان حينا كقولنا زيد ليس يوجد اعمى ، زيد ليس يعمَى . فهذا العدم هو شي من الاشيآ وانما سَماه كلمة غير محصلة لان العدم ليس هو طبيعة وذاتاً مثل الملـكة وليس هو محصلا بنفسه بل انما يصير العدم محصلاً وشيا من الاشيا بالاضافة الي الملكة وَالي الموضوع . فانا انما نقول في العدم انه ان لا توجد الملكة في

______

١) *Categoriæ*, 12a, 26-35.

الموضوع الذي شان الملكة ان توجد فيه فلاجل هذه الاضافة يصير محصلا وهو الاضافة الى الموضوع ولاجل الامكان الذي فيه . ولو اطلقَ القول فقيل ان لا توجد الملكة وارتفعت شريطة الامكان حتى يصير ان لا تمكن الملكة لكان حينيذ هذا القول لا يدل علي شي له ذات اصلا لا بنفسه ولا بغيره وحينيذ كان يكون دالا علي ما يقوله المفسرون بان العدم هو لا وجود ما يمكن ان يوجد .

واما مَا يقوله المفسرون في معنى الكلم غير المحصَلة فانه دال علي لا وجود ما لا يمكن وجوده او دال عـَلي اللاوجود المطلق الذي هو كالجنس للاوجود ما يمكن وُجوده وللاوجود ما لا يمكن وجوده . وارسطوطاليس يخالف هذا . وذلك انه يجعـَل في الفصل الثالث[1] قوة المعدولات عند البسـَايط قوة العدميات عندها . فعلى هذا ينبغي ان نفهم ما يقول ها هنا من ان نجعل الكلم والاسما غير المحصَلة دالة عـَلي اصناف العدم .

وقد قال هذا ايضا بعينه في كتاب ما بعد الطبيعة[2] فانه قال هكذى وَبالجملة فان اصناف العدم هي التي يدل عليها قولنا لا كذى ، وقولنا لا كذى مثل لا عادل ولا بصير . فهذا قوله فيما تدل عليه اصناف الاسما والكلم . وكذلك قال ايضاً في اخر المقالة الاولى من كتاب انالوطيقا[3] .

واقاويله كلها في دلالة الاسمآ والكلم (١٦ ظ) غير المحصَلة موافق بـَعضها لبعض في جميع المواضع التي ذكر فيها هذا الصنف من الاسما والكلم . وما ادري كيف ذهب ذلك على هاولا القوم المفسرين حتي فسـَروه على المعنى الذي لا يوافق ما قاله ولا يوافق الحق فيه . **ثم قال** :

16b,16-19

وعلى هذا المثال قولنا صح الذي يدل على الزمان الماضي او يصح الذي يـَدل علي الزمان المستانف ليس بكلمة لكن تصريف من تصاريف الكلمة والفرق بين هذين وبين الكلمة ان الكلمة تدل على الزمان الحاضر وهذين وما اشبههمـَا يدل على الزمان الذى حوله

---

١) وراجع صفحة ١٠٥

٢) *Metaph.* 1022 b22 al.

٣) *Analytica Priora,* 52 a 15.

قال الفارابي رحمه الله: هذا مفهوم بنفسه فانه قصد الى ان يقسم كل واحد من صنفي الكلمة الى كلمة مُصرّفة وكلمة غير مصرّفة فجعل المصرفة ما دل على الزمان الماضي والمستقبل وغير المصرفة ما دل على الزمان الحاضر. وقوم من الناس ينكرون ان تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر فانهم يزعمون انه لا يوجد زمان حاضر اصلا وان الزمان هو مَاض او مستقبل. فان الحركات والافعال انما تكون ابدا في زمان ولا يمكن ان يكون فعل ولا حركة في الان اصلا وخاصة الحركة. فان ارسطوطاليس قد برهن هذا ايضا في المقالة السادسة من كتاب السَماع الطبيعي[1] وانه لا يمكن ان يقع فعل ولا حركة في آن اصلاً. فاذا كان كذلك فليس يمكن ان يقع فعل ولا حركة في آن. فالكلم انما تدل على الافعال والحركات فليست تكون كلمة دالة على الان اصلا ولا على زمان حاضر اذ لم يمكن ان يكون ها هنا زمان حاضر اصلا. فان الزمان يتقضّى اولا فاولا وليس شي من اجزايه ثابتا. وهذا شي صرحَ به ارسطوطاليس في كتاب المقولات[2] ايضا.

فاذاً (١٧ و) ليست ها هنا كلمة غير مصرفة اصلا بل كلها مُصرّفة اذ لا يمكن ان يقال ان هَا هنا شكلاً من اشكال الكلم يدل على وجود الشي في الان الحاضر الذي هو نهاية الزَمان الماضي ومَبدَا الزمان المستقبل لان الكلم قد حُدّت انها تدَل على زمان لا على نهاية زمان. فاذاً الذي قيل ها هنا مناقض لما قاله ارسطوطاليس ومناقض للحق نفسه. واحسب كثيرا من النحويين يتابعون هذا الراي وانه ليست ها هنا لفظة تدل على زمان حاضر اصلا. **فالجواب** ان قولنا الان دلالته عند اصحاب العلم الطبيعي وعند ارسطوطاليس اعم واكثر من دلالته عند الجمهور. وذلك ان ارسطوطاليس واصحاب العلم الطبيعي يوقعون اسم الان على نهاية الزمان الماضي ومبدا الزمان المستقبل الذي هو شي غير منقسم. وَاما الجمهور فانهم يعنون به غير هذا المعني فانهم ربما عنَوا به الزمان الذي بعده من هذا الان بعد يشتركان به في الماضي او في المستقبل. فان الناس يقولون فعلت الان وسافعل الان ليس يعنون به نهاية الزَمان الماضي ومبدا الزمان المستقبل لكن انما يعنون به الزمان القريب من نهاية الزمان الماضي ومن مبدا الزمان المستقبل. وارسطوطاليس واصحاب العلم الطبيعي ربما عنوا بالان المعنى الاول

١) *Phys.* 233 b 33 ss.

٢) *Categoriae* 14 a, 26-29

وربما عنوا به المعنى الثاني وَيوُقعون اسم الان عَلى هذين . واما الجمهور فانهم ليس يعرفون المعنى الاول فاذا اخذ زمان له بعد محدود في الماضي من الان الذي هو نهاية ومبدا وجمع الى مثله من المستقبل وكان بُعدهما جميعا من الان الذي هو النهاية والمبدا بُعداً واحدا في الماضي والمستقبل وَجُمعا جميعا كان ذلك الزمان هو الزمَان الحاضر . ومَا قبل هذا الزمان هو الزمانُ (١٧ ظ) الماضي ومَا بعدَه هو الزمان المُستقبل . فهذا هو الزمان الحاضر والماضي والمستقبل الذي هو الاعرف عندنا اولا وعلى هَذه الثلثة ندل بالكلم .

والزمان الحاضر الذي حَددناه قد يَكون طويلاً وقد يكون قصيرا . فانه قد يكون مقدار ساعة واحدَة ومقدار سَاعتين ومقدار يَوم ومقدار شهر ومقدار سنَة فلذلك نقول ساعتنا هذه ويومنا هَذا وشهرنا هذا وعامنا هذا ودهرنا هذا . فانا انما نشير بكل واحد من هذه الي ما هو زمان واحد حَاضر محدود بالوجه الذي قلناه وهو مجموع زمانين بُعدهما من الان الذي هو النهاية والمبَدا بعد واحد . فاذا كان كذلك فالكلم غير المصرفة انما تدل علي وُجود الشي في الزمان الحاضر الذي معناه هِنا المعني كان هز ١
ذلك الشي حرَكة او غيره من الاعراض التي ليست بحركة . فانا علي هذا الزَمان ندل بقولنا فيما هو دايب يمشي حين ما يمشي انه هوذا يمشي وكذلك نقول في الشي انه يعيش آلان ونحن نعني انه يبقى حيَوانا او انه موجود حيَوانا في الزمان الحاضر وانه ممتد وجوده مع امتداد هذا الزمان الحاضر المحدود من طرفيه وعلى مُنصّفه الان غير المنقسم الذي هو نهاية ومبَدا .

واخرون يظنون ان الاسما المشتقة هي الكلم غير المصرفة وانها هيَ التي تدل على وجود الشي في الزمان الحاضر . وَليس الامر كذلك لان بنية الاسم المشتق شكله ليس يدل على زمان اصلا الاّ على مثال ما تدل عليه اشكال الاسما التي هي مثالات اول اللهم الا ان تكون بالعرض . والدليل على ذلك ان الاسما المشتقة لو كانت بالذات وببنيتها كلها لدلت ايضا على ما تدل عليه الكلم الوجودية ولاستغنت عن ان ترتبط اذا كانت محمولة بان يصرح معها بكلمة وجودية ولا تضمر . ونحن نجدها لا ترتبط بالموضوع الا بكلمة وجودية (١٨ و) مُظهرة في اللفظ او مضمرة في النفس . كقولنا زيد يوجد عادلا وزيد يوجَد ماشيا . وَلو صرحنا بالكلمة الوجودية معَ الكلمَة المحمولة لكان هذياناً وفضلا . كقولك زيد يوجد يمشي ، زيد يُوجَد مشي ، زيد سيوجد يمشي او يوجد سيمشي .

فان قال قايل فانا نقول زيد كان يمشي ونقرن الكلمة الوجودية بفعل فتصح العبارة ولا يكون هذيانا . **فالجواب** ان قولنا كان في قولنا زيد كان يمشي لم يدخل على ان يكون رابطا بل انما ادخل للدلالة على زمان ماض وذلك ان قولنا يمشي في هذا المكان انما يدل به علي زمان حاضر . فاذا اردنا ان ندل على حاضر لمن تقدمنا او علي ما كان حاضرا من الزمان المتقدم لنا حين كنا في ذلك الزمان دللنا عليه بقولنا كان يمشي .

وعلى ان لفظة كان انما تدل على قولنا يمشي متى اخذناها دالة على زمان حاضر لمن تقدمنا قبل الان الذي نحن فيه في اللسان العربي فقط وذلك ان الكلمة الدالة على الزمان الحاضر في ساير الالسنة لها بنية تخصها تدل بنيتها على زمان حاضر لا غير . واما في العربية لضيقها عن هذه الاشيا فان الكلمة الدالة على الحاضر شكلها شكل الدالة على المستقبل فتوخذ في ساير الالسنة الكلمه الدالة علي الزمان الحاضر فيقرن بها حرف يغير به شكلها تغييراً ما فيدل به على زمان حاضر قد تقدم فيغنى بذلك عن ان تقرن به كان . فتلك الزيادة انما دلت علي حاضر قد تقدم لا على ارتباط المحمول بالموضوع فلذلك صارت لفظة كان في العربية تدل اذا قرنت بقولنا يمشي على ما يدل عليه ذلك الحرف الذي غير بنية الكلمة الدالة على الحاضر لنا الان فصيره حاضرا قد تقدم . واذ كان ذلك الحرف ليس يدل على ارتباط بل على التقدم فقط كانت (١٨ ظ) قوة كان هذه القوة بعينها ولم يلتفت بعد ذلك الى ما عليه دلالة لفظة كان من معنى الوجود بل اسقط عن لفظة كان معنى الوجود ومعنى الرباط حين قرن بيمشي وذلك للاضطرار الداخل على اللسان العربي .

واما الاسما المشتقة فان الكلم الوجودية تستعمل معها على انها روابط والدليل علي ذلك انها قد تتصرف في الازمان . فانا نقول كان ماشيا وسيكون ماشيا وهو الان ماش فليست الاسما المشتقة كلماً اصلا لا مصرفة ولا غير مصرفة . وهذا انما ظن به اكثر ذلك في اللسان العربي اذ كان ليس لهم كلمة لها بنية خاصة بالزمان الحاضر فجعلوا المشتق يقوم مقام الكلمة الدالة على الزمان الحاضر . فكذلك[1] كل لسان كانت فيه كلمة تدل على الزمان الحاضر لم يقع في ظن احد من نحوي ذلك اللسان في المشتق اصلا انه دال علي الزمان الحاضر ولا على زمان اصلا وانما صارت افة هذا الظن عوز الكلمة الدالة على الزمان الحاضر فهذه اقسام الكلم . وقد بقى من اقسامها الفرق بين

١) في الهامش صححت (بخط الناسخ ؟) الى « فلذلك » .

الوجودية وغير الوجودية وارسطوطاليس لم يصرح بقسمة الكلِم الي الوجودية وغير الوجودية ولكن في قوة كلامه في المستقبل في هذا الباب فانه يدلّ على انه قد قسم الكلم الى الوجودية وغير الوجودية . **ثم قال** :

واقول ان الكلم اذا قيلت على انفرادها فهي تجرى مجرى الاسمآ فتدل على شي 16b,19-20

فهذا هو الذي تشترك فيه الاسمآ والكلم وهو ان كل واحد منهما يدل بذاته وانفراده على معنى ما وطبيعة يصح معقوله في النفس من غير (١٩ و) ان تحتاج لا الكلم ولا الاسما الى ان تقرن بغيرها من اجزا القول . وانما قصدَ بهذا الفرق بين الاسما والكلم وبين اجزا القول التي تسمى الادوات ويُسميها نحويّو العَرب حرُوف المعاني فانّ تلك ليست تدل على معنى اصلا دُون ان تُقرن باسم او كلمة اوبهما جميعا وهي مضطرة في ان تدل على شي الى اسم او كلمة . وَالاسم والكلمة ليس واحد منهما مضطرا في دلالته على الشي الى دلالة اصلاً ثم جَعَل الدلالة على ذلك بان **قال**

وذلك ان القايل لها يقف بذهنه عليه واذا سمعه منه السامع قنع به 16b,20-21

يعني ان الناطق بالاسم او بالكلمة وحدها دون شي اخر ليس ينطق بها الا وقد وقف بذهنه على معني محصَل فاذا سمعه منه السامع والمخاطَبُ وان لم يسمع معَه لفظة اخرى اكتفى به ولَم يحتج الى زيادة تقرن بواحد منهما . **ثم قال** :

الا انها لا تدل بعد علَي ان الشي[1] او ليس هو 16b,21-22

يعني ان كل واحد من الاسم والكلمة وان دل على معنى ما محصل فليس يدل بَعد على ايجاب شي لشي او سَلب شي عَن شي . **وقوله** :

فانا ولا لو قلنا كان او يكون دللنا على المعنى وكذلك قولنا لم يكن او لا يكون ولا لو قلنا ان مجردا على حياله دللنَا عَليه وذلك انه في نفسه ليسَ هو شيا لكنه يدل 16b,22-25

---

١) « الشي هو او ليس هو » (εἰ ἔστιν ἢ μή) .

مع ما يدل عليه عَلى تركيب مَا وهذا التركيب لا
سَبيل الى فهمه دون الاشيا المركبة ه

(١٩ ظ) فان المفسِرين يجعَلون هذا القول موصُولا بقوله ان الكلمة لا تدل على ايجاب او سَلب ويجعلونه حجة على ان الكلم لا تدل على ايجاب او سَلب . قالوا ان الكلم الوجودية لما لم تكن تدل لا على ايجاب ولا على سَلب كانت الكلمة غير الوجودية احرى ان لا تدل لا على ايجاب ولا على سَلب من قبل ان غير الوجودية انما توجد فيها الوجودية بالقوة . فاذا كانت الوجودية انفسها مصرحا بها ليسَت تدل على ايجاب او سَلب فالتي تكون الوجودية فيها بالقوة احرى ان لا تدل علي ايجاب او سَلب .

وَاما انا فاني ارى ان الغموض والوضوح في امر الوجودية انها دالة على ايجاب او سَلب او غير دالة مثلها في غير الوجودية اذا اخذت الوجودية محمولة بانفسهَا وبذواتها لا لاجل غيرها . واما اذا اخذت محمُولة لاجل غيرها كقولنا يُوجد ماشيا ويوجد عادلا فامرُها اغمض وذلك انها احرى ان يُظن بها حينيذ انها تدل على ايجاب او سَلب . فلذلك كان الاشبَه عندي ان لا نجعل هذا حجة لذلك الاول ولكن نجعل القول ابانة عن قوة الكلمة الوجودية من حيث هي وجوديه . فكانه قيل والكلم الوجودية قد توجَد محمولة بانفسها وبذواتها وقد توجد محمولة لاجل غيرها وذلك ليرتبط الاسم بالاسم فيصير احد الاسمين محمولا على الاخر . فاذا اخذت محمولة بذواتها جرت مجرى الكلم غير الوجودية فدلت على مثال ما تدل عليه تلك . واما اذا اخذت محمولة لاجل غيرها فقلنا كان او يكون واردنا بهَا ان تكون وجودية ومحمولة لاجل غيرها فانها لا تدل على معنى اصلا ولا على ذات محمولة ولا على غير محمُولة عندما نفردهَا . ولذلك اذا قلنا لم يكن او لا يكون ليس لم يكن (٢٠و) نكون قد سَلبنا معنى معقولا .

وقوله: ولا لو قلنا ان مجردا على حيالـه دللنا عليه . يعني بقوله انا نعني بقولنا موجود فانا اذا قلنا موجود واردنا به معنى الوجودَ الرابط لم يدل على شي اصلاً . **وقوله** : دللنا عليه يعني به دللنا على المعني .

ثم قال : وذلك انه في نفسه ليس هو شيا يعنى ان قولنا ان وموجود ويُوجد ووجد ليس هو وحدَه دالا عَلى شي لكن انما يدل على تركيب ما . والتركيبُ اضافة ما . وهـذا التركيبِ الذي هـُو اضافة لا سَبيل الى فهمه دون الاشيا المركبة وَهي الاسم المحمول والاسمَ الموضوع كما لا تفهم الاضافات الا بان تُحصر الاشيا المُضافة .

وقوله : يدل مع ما يدل عليه على تركيب مّا يُوهم ان له دلالة اخرى على شي غير التركيب واراد به الزمان فان الكلم الوجودية تدل على الزّمان وتدل على التركيب اي الرباط هُو وتدل ايضا على موضوع غير مُصرح به . وهذه دلالات الكلم الوجودية من حيث هي وجودية .

وقد يسال سّايل عن الكلم الوجودية اذا اخذت محمولات بانفسها او لاجل غيرها هل تشارك باقي الكلم وهي التي ليست وجودية في ان الكلم الوجودية ينطوي فيها ايضا ارتباط المحمُول بالموضوع فان كان قد انطوى فيها ارتباط فاي معنى من المعاني ينبغي ان يجعَل رابطا لها بالموضوع . فان قولنا يمشي ويصح واشباه ذلك انما انطوى فيها معني يوجد فارتبطت به فصار لا فرق بين قولنا زيد يمشي وقولنا زيد يوجد مّاشيا فهل الذي ارتبط به قولنا يوجَد زيد او موضوع مّا من الموضوعات بمعنىً يقوم مقام معنى يوجد حتى يكون لا فرق بين قولنا زيد يوجد وبين قولنا زيد يوجد موجودا فان كان ذلك كذلك فان معنى الوجود قد تكرر في قولنا مرتين احدهما المعنى المحمول والثاني الذي ربَط المحمُول بالموضوع . فكما ان قولنا يمشي فيه معنى محمول مقرون (٢٠ ظ) بمعنى الوجود الذي هُو الرابط كذلك قولنا يوجد وخاصة اذا كان محمولا بنفسه لا لاجل غيره فاذا كان كذلك فقولنا يوجد ايضا يتكرر فيه معنى الوجود مرتين .

والجواب انه ليس في تكرير معنى الوجود مرتين شي من المحال ولا من الشُنعة اذا تكرر وعلى انه محمول في احدى المرتين ورابط في المرة الاخرى هـٰذا في قولنا يُوجد ومّا اشبـَهه متى اخذت محمولات بانفسهـّا . فاما اذا حملت لاجل غيرها فليس فيها تكرير لانه ليس يـّدل قولنا يُوجـَد الا على زمان وموضوع ومعنى وجود رابط فقط ويكون المعنى المحمُول شيا اخر غير معنى الوجود .

ولكن قد يسالُ سّايل عن هـٰذا الرابط ما نسبته الي الموضوع فان كان نسبة محمول فانه يحتـّاج الى رابط اخر اما بالفـعل واما بالقوة . وان كان محمولا لا يحتاج الى رابط فما الذي اغناهُ عن الرابط وهو محمول وَاحوجَ ساير المحمولات الى رابط . وان لم تكن نسبته نسبة محمول فكيف صار غيره محمولا به . وان كانت نسبته نسبة محمولٍ وَكان يحتاجُ الى رابط وكان الرابط ايضا يحتاج الى رابط ايضا مرت هكذى الي غير نهاية .

فالجواب في ذلك انه ليس في شي مما لزم محال ولا شنعة اذ كان معنى الرابط هـّاهـُنا من المعقولات الثواني . وليس بمحال ولا ممتنع ان تمر المعقولات الثواني الى غير

نهاية على ما سمعتنى مرارا كثيرة اقوله وعلى ما كتبت . غير ان المتكرر فيما يجري الى غير نهاية من المعقولات الثواني اذا كانت اشيا واحدة باعيانها فان اخذنا ما يعم الجميع يغنى عن التكرير ويقطعه . فالوجه ان تفعل ذلك وان لم تفعل وآثرت ان تكرره فليس يضرك .

ولكن قد يسال سايل عن قوله هنا هنا انّ مجردا على حياله فانه اراد (٢١ و) بقوله ان ما يعني بقولنا في العربية موجود وهو اسم . فان كان هذا قد يوجد رابطا حتى يصح قولنا زيد موجود عادلا فقد صح قول جازم محموله اسم من غير كلمة . وارسطوطاليس يقول ان القول الجازم لا يصح او يكون فيه كلمة اما محمولة بنفسها او محمولة لاجل غيرها . فقولنا زيد موجود عادلا ان كان قولا جازماً صحيحاً فهو بغير كلمة . فان كان كذلك فما الذي منع ان نقول زيد عادل فيصح حمل العادل علي زيد من غير كلمة وجودية وذلك[1] ان قولنا موجود قد صح كلمة علي زيد من غير كلمة وجودية[1] . فان كان لا يصح فينبغي ان نقول زيد يوجد موجودا عادلا وذلك هذيان . وهذا الامر نجده كذلك في جميع الالسنة . فانا نجد فيها كلما وجودية دالة على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل وعلى الزمان الماضي . ونجد فيها اسما مشتقا من مصدر الكلمة الوجودية مثل ساير الاسمآ المشتقة التي لا تدل على زمان تستعمل ايضا رابطا في القضايا التي محمولاتها اسما لفظ ذلك بالعربيه قولنا موجود . وهو باليونانيه افستن[2] واون . وهو بالفارسيّة است بهشت[3]. وكذلك في ساير الالسنة. وتستعمل هذه الالفاظ روابط من غير ان يدل بها على زمان محصل بل يدل بها على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع رباطاً مطلقاً اما لا في زمان او في زمان علي الاطلاق .

وكيف قال ارسطوطاليس انه ليس يكون قول جازم خلوا من كلمة . ويشبه اذا ان يكون ارسطوطاليس لم ياخذ في كتابه هذا من القضايا الا ما كان محمولها مرتبطا بموضوعها بكلم دون قولنا اون او موجود من قبل انه انما اخذ منها الاعرف والاعرف

١–١) مضافة في الهامش .

٢) وقد تكون « ايستن » وهي الاصح . (ὤν, ἐστίν)

٣) است وهست *Ritter* .

هي هذه وهي التي انما ترتبط بكلم . ومعَ ذلك فكيف تصح القضايا في الاشيا التي ليست في زمان اصلا وفي الاشيا الضروريّة .

فقد يجيب مجيب عن هذه المسلة فيقول (٢١ ظ) ان الكلمة الوجودية التي تدل علي زمان في امثال هذه القضايا ليست تدل علي انها في ذلك الزّمان فقط . مثل قولنا القـُطر يُوجد مـُباينا للضلع . فليس معناه انه يـُوجد في المستقبل من غير ان يكون في الماضي كذلك بل انه يوجد في المستقبل من غير ان يعرض لحالة في الماضي والحاضـِر .

ولكن هذا الجواب غير كاف فيما كانت القضية فيه صحيحة بحسَب طبيعـَة الشي من ان لا تكون في زمان اصلا فكيف يحكم عليها انها في زمان ماض او مـُستقبل او حـَاضر فانا ان حكمنا بذلك عليـَها كانت القضيةُ كاذبة . على ان ارسطوطاليس قال في الفصل الثالث[1] : فقولنا يـُوجد شي ثالث مقرون بـَها في هذا الايجاب اما اسم او كلمة . وَالمفسرُون يزعمون ان قوله اما اسم او كلمـَة يريد الشي الثالث الدال على الوُجـُود . فان كان كذلك فان الدال على الوجود وَهو الثالث الرابط قد يـَكون كلمة وقد يـَكون اسما . وقد سمي الجميع الكلمة الدالة عـَلى الوجود فعسى ان يـَكون اراد بالكلمة الدالة على الوُجود في الفصل الثالث غير الكلمة التي حدـَها بعد حـَد الاسم فتكون الكلمة تقال بعمـُوم وخصوص . احدهمَا ان يعني بالكلمة كل لفظة دالة فان هذا مشهور في لسان جـَميع الامم . والثاني ان يعني بالكلمة اللفظة الدالة على الوجود التي تـُستعمل ثالثا رابطة للحمـُول بالموضوع . والمعنى الثالث هو الذي حده بعد الاسم.

فيكون ارسطوطاليس قد استعمل اسم الكلمة في كل مـَوضع عـَلى المعنى الذي يليق به . فيكون **قوله** : ليس تكون قضية خلواً من كلمة يعني به خلوا من لفظة دالة على معنى الوجود الرابط المحمول . مثل قولنا يمشي او مثل قولنا ماش . فان قولنا ماش نربطه بالموضوع اما بقولنا يـُوجد او بقولنا موجود . فربطه بقولنا يوجد متى اردنا ان ندل على وجوده (٢٢و) في زمان حاضر او زمان مـُستقبل . ونربطه بقولنا موجود ان اردنا ان ندل على ارتباطه به لا في زمان اصلا . فنقول زيد يـُوجد عادلا وزيد موجود عادلا . فيكون الرابـِط في كلتي الحالين كلمة عـَلى ان لا يكون معنى الكلمة هو المعني الذي حده عـَلى ما قلنا .

---

١) راجع صفحة ١٠٦

فان لم نقل هذا القول كان مخالفاً لما استعمله ارسطوطاليس في العلوم وَفي كلامه في الاشيا الضرورية . فانه انما يستعمِل معنى الوجود في القضايا التي لا تدل على زَمان اصلا وَهذا هو الذي يحتاج اليه في العلوم . واما الكلم الوجودية الدالة على ازمنة محصلة فانها انما يصلح استعمالها في القضايا الخُطبية والشعرية فقط وذلك في الشخصيات منها ايضاً . واقتصر ارسطوطاليس من تحديد اجزا القولَ عَلى هذين فقط اعني الاسم والكلمة اذ كان انما يحتاج في العاجل اليهما دون الادَوات . واما الادوات فانه يذكرها في كتاب الشعر[1] وفي كتاب الخطابة[2] .

وقوله :

16b,26-30

واما القول فهو لفظ دال الواحد من اجزايه قد يدل
على انفراده على طريق انه لفظة لا على طريق انه
ايجاب واعني بذلك ان قولي انسان مثلا قد يدل على
شي لكنه ليس يدل على انه موجود او غير موجود
لكنه يصير ايجابا او سَلبا ان اضيف اليه شي اخر

هذا هو حد القول . وَيشبه ان يكون القول الذي حدد اراد به جنس انواع القول كـُلها . والقول منه بَسيط ومنه مركب . فهذا الحد يشبه ان يكون عاما للبسيط وَالمركب جميعا جازما كان او غير جازم . فجعل جنسَه ان قال انه لفظ ولم يقل لفظة لاجل ان القول ليس بلفظة واحدة بل هو لفظ واحد . فلذلك اخرج اللفظ على بنية الجمع لا على بنية الشي المفرد .

وقوله: الواحد من اجزايه قد (٢٢ ظ) يَدل علي انفراده ينبغي ان يفهم من قوله الواحد من اجزايه الواحد الذي لا ينقسم بحسب دلالته . وذلك ان القول المركب قد يدل الجزو منه على طريق الايجاب او السلب مثل القياس فانه قول مركب واجزاوه قضايا ولكن ليسَت اجزاوه الصغرى . واما اجزاوه الصغرى وهي اجزاوه التي لا تنقسم بحسب دلالتها فانما يدل كل واحد منها لا على انه ايجاب او سَلب وَلكنه على طريق انه لفظة مـُفردة . فعلى هذه الجهة يكون هذا الحد عاما للبَسيط والمركب . والا فمتى جعل قولنا على طريق لفظة لا على طريق انه ايجاب جـُزو من حد القول على ان القول

---

١) *De poet.* p. 1456 b 21, 38

٢) *Rhetor.*p. 1407 a 20, 24. 1413 b 32

يشتمل على البَسيط والمركب فان قوله الواحد من اجزايه يفهم منه الذي لا ينقسم من اجزايه بحسب دَلالته والا كان هذا الحد حدا للقول البسيط فقط . وَان جعل قوله علي طريق انه لفظة لا على طريق انه ايجاب محذوفا من حَد القول لم يحتج ان يتاول في الواحد ما قلته وكان الحد حداً للجنس اعنى جنسَ القولِ ويشتمل على البَسيط والمركب جَميعا .

وقوله : الواحد من اجزايه قد يدل على انفراده فصل ميّز به القول من الاسم والكلمة .

وقوله :

فاما المَقطع الواحد من مقاطع الاسم 16b,31-32
فليس بدالٍ لكنه حينيذ صَوت فقط ه

يريد بالمقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت . فانه متى اخذ شي منهُ جزو الاسم مفرد لم يكن دالا على جزو المعني الذي دل الاسم على جملته لكنه يكون حينيذ كحرف واحد فلذلك جعله صوتا فقط . وينبغي ان يوجد هذا عَلى انه جزو بالاضافة الى اسم ما مشار اليه . فان كثيرا من اجزا الاسم (٢٣ و) ربما كان اسماً مفردا لم يقصد به حيث اخذ جزُوا للاسم المفرد ان يكون جزُواً له على انه قد كان اسما دالا . مثل قولنا ابكم في العربيّة فان قولنا اب وقولنا كم كل واحد منهما دال عَلي انفراده لا من حيث هو جزو للاسم . ولكن يقال في امثال هَذه ان اجزاها دالة بالعرض . وامثال هذه تشبه الاسمآ المركبة ولكن لم يقصد به التركيب وَانما اتفق اتفاقاً وهي تجعَل في جملة الاسمآ المفردة .

وقوله :

واما في الاسمآ المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعهَا 16b,32-33
لكن دلالة ليسَت بذاته على ما تقدَم من قولنَا

والامر في هذا بين . وذلك مثل هذا الانسان المشار اليه اذا كان لقبهُ الدال عليه عَبد الملك وَكان معَ ذلك عبداً لملك من الملوك .

وقوله :

وكل قول فدالٌ لا عَلى طريق الالة 17a,1-2
لكن كما قُلنَا على طريق المواطَاة ه

هذا راي ارسطوطاليس في القول وفي الالفاظ المفردة جميعا . فان قوما يرون في الالفاظ المفردة الدالة انها ليست على طريق المواطاة . فبعضهم يرى انها بالطبع وبعضهم يرى انها الة استخرجت بالارادة علي ما تستخرج الات الصنايع . وذلك انهم يقولون ان كل لفظة دالة فينبغي ان تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرّفة بطبعها لذات ذلك الشي او لعرض يكون ملامة للمدلول عليه خاصةً وتكون اللفظة بطبعها محاكية . مثل قولنا هدهد للطاير الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به . ومثل العقعق ومثل خرير الماء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ولكن ببعض اجزآيها مثل زُنبور وطُنبور فان المقطع الاول (٢٣ ظ) من زنبور يحاكي ذميمه اذا طار وطنبور يحاكي الجزو الاول من هذه اللفظة صوت الالة . وربما كان حرف واحد من حروفه محاكيا له او لعرض من اعراضه . وذلك انه ان كان آلةً وكانت كل آلة فبنيتها وخلقتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الالة مثل المثقب للثقب ومثل الميشار ومثل ساير الالات الاخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلةً للقوة الناطقة فينبغي ان تكون نفس صيغتها صيغةً تُعرّف المدلول عليه وانما يكون ذلك بان يحاكيها .

وآخرون رآوا ان الالفاظ المفردة الاولي باصطلاح وتواطو . واما المشتق عن الاول والاسما المركبة عن الاول فليست باصطلاح وانما الزمت طبيعة الامر المدلول عليه ان يدل عليه باسم مركب او باسم مشتق من الالفاظ المفردة الأول .

وقوم اخرون راوا هذا في الاقاويل لا في الالفاظ المفردة . فانهم يزعمون ان تركيب الاقاويل تابع لتركيب الامور وانها تحاكي بها الامور المركبة . وقول هاولا اشد اقناعاً لانا انما نركب الاقاويل عن[1] الالفاظ التي تدل على اجزا الامر المركب[1] الذي يدل عليه القول . وارسطوطاليس يرى ان جميع ذلك باصطلاح وتواطو . فان الاقاويل ليس تركيبها من نوع تركيب الامور وانما اصطلح على ان يكون تركيب كذى دالا علي تركيب امر ما . ولو جُعل للقول تركيب اخر يُصطلح على انه دال على هذا التركيب لكان يدلّ عليه مثل ما يدل عليه التركيب الاول . ومحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه فكانه اصطلح على ان يكون محاكيا له لا على انه في طباع

(١–١) في الهامش أضيف :

« في نسخة

« عن الالفاظ التي تدل عليها اجزا الامر المركب »

ولربما كان للناسخ مخطوطات لهذا الكتاب .

الامر ان يكون تركيبه مشابها لتركيب اللفظ بالطبع لكن بالاصطلاح . (٢٤ و) فأن محاكاة الامور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع . ومحاكاة التركيب في اللفظ للتركيب المشار اليه في المعنى هو بالاصطلاح .

واما الالفاظ المفردة فان الالفاظ الاول بين انها ليست تحاكي شيا من المعاني اصلاً ولا عرضا من اعراضه . واما المشتقة منها فانها باصطلاح دلت على ما دلت عليه غير المشتقة وكذلك الاسمآ المركبة في اللسان الذي توجد فيه الاسمآ المركبة مثل الفارسية واليونانية .

ثم قال :

وليس كل قول بجازم 17a,2

ففي هذا الموضع ينبغي ان يقسم القول الى انواعه الاول اعني الى الامر والطلب والتضرع والندا والى الجازم . وعلى انا نجد اشكال الامر والطلب والتضرع في الالسنة التي عرفناها اشكالا واحدة باعيانها وهي كلها داخلة تحت قسم واحد من جهة اشكالها وانما تختلف بالمخاطب فقط . واما الندآ ففيه شك هل هو قول جازم او لفظة مفردة . فان الندا[1] المستعمل انما هو لفظة واحدة مقرونة بحروف التصويت اما في اول اللفظة او في اخرها او فيهما جميعا فلذلك يستعمل عند الامر وعند الطلب وعند التضرع .

وقوم يجعلون الندآ قولا لاجل ان الاسم المنادى المقرون به حرف التصويت يضمر معه عندهم اصْغِ او اسمع وما قام مقامها فلذلك جعلوه قولا . والذي نرى انه لفظ مفرد وذلك بان الاسم المنادى المقرون به حرف التصويت يقرن بالامر فلو كان اضمر معه اصغِ لكان يصلح ان يصرحَ به مع الامر . فيقال يا زيد اصغ اقبل . فيكون قولا تاماً تبعه جزو[2] القول وهو قولنا اقبل . او يكون معنى ذلك كله (٢٤ ظ) يا زيد اصغ ، يا زيد اقبل ، فيكون ذلك قولين . فان كان ذلك ليس هكذى بل كان معه[3] يا زيد اصغ ، يا زيد اقبل ، فان الاسم المقرون بقولنا اقبل يصير قولا والا بقي الامر ليس بقول بل كلمة مفردة .

---

١) وقد تكون « للندا » .

٢) تحت الكلمة في المخطوط كتب « جزو » او « جرو » بغير خط الناسخ على ما نظن .

٣) في الهامش صححت الى « معناه » بغير خط الناسخ على ما نظن .

او يقول قايل ان الامر الواحد حُمِلت عليه كلمتان فلذلك صار قولين احدهما نِدآ والاخر امر . فقد كان يجب ان يكون الاسم المقرون بالامر غير مُناديَ به . ومع ذلك فما حاجتنا الى ان نضمر معه اصغ وحرف التصويت فيه كفاية اللهم الا ان تكون قوة حرف التصويت قوة اصغ فجعل الندا قولا لاجل ذلك ولكن يكون قولا بالقوة . وليس ينبغي ان نُكثر في ذلك لانه ليس المقصد تصحيح عدد الاقاويل كم هو وانما ينبغي ان نصحح ان القول ليس[1] فقط هو الجازم بل جازم وما شكله شكل الامر والنهي وما تاليفه تاليف الحد والرسم وهو الذي تركيبه تركيب تقييد واشتراط . وهذه الثلثة هي اجناس الاقاويل الاول فلذلك قال ليس كل قول جازما .

ثم قال :

17a,3-5 وانما الجازم القول الذي يوجد فيه الصدق أو الكذب
وليس ذلك بموجود في الاقاويل كلها ومثال ذلك
الدُعآ فانه قول ما لكنه ليس بصادق ولا كاذب

وهذا بيّن بنفسه . وقوم قالوا في قوله الجازم هو القول الذي يُوجد فيه الصدق او الكذب انه هو حد ما للجازم . واخرون قالوا انه خاصة له . **ثم قال :**

17a,5-7 فاما ساير الاقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن
تاركوها اذ كان النظر فيها اولى بالنظر في الخُطب او
الشعر

يريد ساير الاقاويل الامر والطلب والندا ان كان قولا ولم يرد بها الحد . (٢٥ و) لانه انما اراد بالاقاويل ها هنا الاقاويل التامة . والحد ليس بقول تام من قبل ان الحد والرسم كل واحد منهما يمكن ان يوجد جزو قول تام وما امكن ان يوجد جزو قول تام فليس بتام .

وقوله اذ كان النظر فيها يليق بالنظر في الخطب والشعر دليل على انه لم يدخل الحد والرسم في جهة الاقاويل هاهنا . لان الاقاويل التامة سوى الجازم هي التي تخص الخطب والشعر . واما النظر في الحد فانه انما يليق بالبرهان والجدل لا بالخطب والشعر . فعرّف ان ما سوى القول الجازم يُوخر النظر فيه الي الخطابة والشعر . **وقال:**

---

١) مضافة في الهامش .

واما القول الجازم فهو قصدُنا في هذا النَّظر 17a,7

يعني في هذا الكتاب وكتاب انولوطيقي الاولي[1] . وينبغي ان نعلم انه انما ينظر في هذا الكتاب وفي انولوطيقي الاولي في القول الجازم من جهة تاليفه لا من جهـَة مادته . وهـَذا القانون ينبغي ان نحتفظ به في جـَميع الاقاويل الجازمة كانت بـَسيطة او كانت مركبة . وفي هذا الكتاب خاصة انما ينظر في القول الجازم الحملي البسيط وذلك ان القول الجازم منه حملي ومنه شرطي . فهو ليس ينظر في تاليف الشرطي في هـَذا الكتاب اصلاً وينظر فيه في كتاب القيـَاس[2] نظرا يسيرا . وقد نظر فيه اصحاب الرواق[3] واخروسيبس[4] وغيره من الرَواقيين نظراً مـُستقصيً وافرطوا فيه واستقصوا امر القياسات الشرطية وكذلك ثاوفرسطس[5] واوذيمس[6] بعد ارسطوطاليس . وزعموا ان لارسطوطاليس كتبا في المقاييس الشرطية واما في كتبه في المنطق فما نعلم انه افرد قولا في المقاييس (٢٥ ظ) الشرطية وَانما يـُوجد ذلك في تفاسير المفسرين َيحكونها عن ثاوفرسطس . فشرَعَ الان هاهـُنا في القول الجازم الحمـَلي البـَسيط **فقال**:

فاقول ان القول الواحد الاول الجازم 17a,8-9
هـُو الايجاب ثم من بعده السـَلبُ ه

يعني بالواحد الذي محموله معنى واحد وموضوعه معنى واحد . ويعني بالاول المتقدم لساير الاقاويل كلها في البـَساطة وقلـَة الاجزا والمتقدم في الكمال هو الايجاب ثم من بعده السـَلب . وَانما جعل الايجاب متقدما للسـَلب لان السـَلبَ اكثر الفاظا من الايجاب وذلك لزيادة حـَرف السـَلب فيه وهو قولنا لا او ليس . وَايضا فان الايجاب يفيد معرفة اكمل من المعرفة التي يفيدها السلب . فان الايجاب يعرفنا ما هو الشيءُ وَجوهره والسـَلب يعرفنا ما ليس هو الشي وما هو خارج عن جوهره . وايضا فان البراهين اكثرها من مقدمات موجبة تنتج نتايج موجبة . والسلب يوجد في البراهين اقل ذلك فلذلك صـَار الايجاب اقدَم من السلب .

---

١) *Analytica Priora*, 38b, 21; 51b, 9 ss.
٢) *Analytica Priora*, 41 a 40-44; 50 a, 16, 18.
٣) *Stoā* .
٤) *Chrysippus*
٥) *Theophrastus*
٦) *Eudemus*

ثم قال :

17a,9 واما ساير الاقاويل كلها فانما تصير واحدا برباط يربطـَها

وينبغي ان تعلم ان الاقاويل التي تصير واحدة بانحا كثيرة : احدها ان تنطق باجزايه بـَعضها على اثر بعـِض وتجعل متقاربةً في الزمان جدا . ويقال في هذا الصنف من الاقاويل انه قولَ واحد على مثال ما يقال في صُبّة القمح انها واحدة وفي الشي المتصل او الذي اجزاوه متماسـّة انه واحد ليس لاجل شي غير تقارب اجزايه جدا اما في المكان ففي الاجسـّام واما في الزمان ففي الاقاويل .

والثاني ان تكون اجزا القول مرتبطة بعضها ببـَعض بالحروف التي تسمى بالعربية حروف (٢٦ و) العطف وحروف النـّسـق وباليونانية الروابط . وهي في العربية الواو والفآ وثم ومـّا قام مقامها في ساير الالسنةَ . وذلك مثل كي[١] في اليونانيه فان هـّذا مقام وّاو العطف في العربية .

والثالث ان تكون اقاويل كثيرة تنتهي الى غرض واحد مثل ما نقول خبـَرُ وقعة بدر خبر وّاحد . على[٢] انه اذـّا كتـُب كان اكثرَ من مماية ورقة لان الغرض بها كلها غرض واحد[٢] . وقصيدة اوميرس المعروفة باللليا هـُو قول واحد لانه قصد به غرض واحد وهو اقتصاص الحرب التي فتحت بها مدينة ايليون .

والرابع ان تكون الاقاويل كثيرة جازمة مرتبطة[٣] فان ارتباطهـّا بالاقتران يجعـَلها واحدا .

والخامس ان يكون قول مقترن ينتج نتيجةً واحدة .

والسادس ان يكون قول كثير الاجزا قوته قوة اسم واحد او لفظ واحد بالجملة في الدلالة مثل ما نقول حد واحد او رسم واحد .

وّالسابع ان تكون اقاويل كثيرة جازمة قرن بها او باحدهـّا شريطة ربـَطت بعضها ببعض فحدث منها قول شرطي متصل او منفصل . فانه يقال انه قول وّاحد لاجل الرباط الذي ربط بعضها ببـَعض وهو الشريطة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

---

١) καί .

٢–٢) هذه الجملة أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

٣) فوق الكلمة هذه اضيفت « مقترنة » .

والثامن ان يكون قول جازم مولف من محمول وموضوع ويكون كل واحد منهما لفظة واحدة والمعنى المفهوم منه معنى واحد . او يكون القول اما ايجابا واما سَلباً غير ان الايجاب لاجل انه ابسط فهو احرى آن يقالَ واحداً من السلب .

وقوله: القول الواحد الاول الجازم وهو الايجاب يعني به القول الذي لا ينقسم الى اقاويل فالاول منه هو الايجاب ثم من بعده السَلب . فان هذين ليس ينقسمآن الى اقاويل اذ كان معني المحمول في كل واحد منهما معنى واحداً ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معني واحداً .

وقوله: فامَا ساير الاقاويل كلها فانما تصير واحدا برباط (٢٦ ظ) يربطها . فان معنَاه عندي ساير الاقاويل الجازمة التي هي شرطية . فانها أيضا تقال انها واحدة ويقال في كلَ واحد منها انه قضية واحدة او مقدمَة وَاحدة. واقل ما يكون ذلك من جازمين حَمليين ولكن يصير مجموعهما قضية واحدة لاجل الشريطة التي ربَطت بينهما وقد يحتمل ان يكون الامر عَلى ما يقوله كثير من المفسرين وهو ان يوجد قوله سَاير الاقاويل انه اراد به الاقاويل الجازمة كُلها كانت شرطيَة او غير شرطية . فمن ذلك الشرطية فان الشريطة رباطها . ومن ذلك الاقاويل الجازمة الكثيرة المربوطة بحرف العَطف . ومنها القياسَات فان الحد الاوسط في كل قياس يربط المقدمتين احديهما بالاخرى . وقد يمكن ان نجعَل معَ هذه ايضاً الاقاويل التي يقصَد بهَا على كثرتها غرض واحد فان ذلك الغرض يجعَل مثل رباط يربط جميعَها . وينبغي ان نخرج عن هذه الاقاويل التي يقال انها واحدة لتقارن اجزايهَا وهي التي نطق بهَا المتكلم على ترادُف اجزايها الى ان سَكت وقطع الكلام .

وقوله :

وقد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم ان يكون جازماً 17a,9-11
عن كلمة او عن تصريف من تصاريف كلمة

يُعرّف بهذا القول الشي الذي به يلتيم القول الجازم لاجله يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع . فانه ما لم يكن شي ما يربط الشي بالشي لم يصر احدهما محمولا والاخر موضوعا . فاخبر ان الذي يربط بين الشيين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة او كلمة مصرفة . ويشبه ان يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليسَ له مدخل مع ان يصير القول به جازماً . (٢٧ و) فان الزّمانَ ليس يَربط

شيئاً بشي ولكن الرباط مما تدل عليه الكلمة هو الوجود امّا مُصرحاً به واما مُضمر او ان يكون منطوياً في كلمة مَا ليسَت وجُودية . فكانه انما يصير القول جازماً بالكلمة لا بكل ما تدل عَليه الكلمة اعنى معنى الوجود الذي فيه كان بالقوة او بالفعل . فلذلك لا فرق اذاً بين ان يكون الدال على الوجود كلمة او اسماً . اما الكلمة فقولنا زيد يوجَد عادلا والاسم كقولنا زيد موجود عادلا . والا فان كان للزمان مدخل كما يظنه كثير من المفسرين فكيف تكون الاقاويل الجازمة في الامور الضرورية والتي ليس يُمكن ان تكون في الزمان .

فلما قال هذا القول امكن ان يَسله سَايل عن شيين في الحد . احدهما انا نقول في المدلول عليه باسم انه المدلول عليه بالحد . كقولنا الانسان هُو الحي المشا ذو الرجلين . فيكون ذلك قولا جازماً من غير ان يكون احدُهما مُرتبطا بالاخر بكلمة اصلا . فاخبرَ ان قولنا ان الانسان حي مشا ذو رجلين ان اردنا به انهما جميعاً دالان على معنى واحد لم يَكن احدُهما محمولا على الاخر ولم ياتلف منهما قول جَازم ولم يَكن بين الحد والاسم وَبين اسمين مُترادفين يدلاَن على شي واحد فرق . فكما ان الاسمين المترادفين ليسَ يحمل احدُهما عَلى الاخر ولا ياتلف منهما قول جَازم كذلك حد الشي . فلذلك لم يحتَج في هذا الي كلمة اصلاً . واما اذا اردنا ان نجعل الحد على المحدُود لم يصح الحمل الا بكلمة وجُودية . فلذلك **قال** :

17a,11-14 وَذلك ان قول الانسان ما لم يستثن معَه انه الآن او كان او يَكون او شي من نظاير هذه فليس هو بعد جَازما (٢٧ ظ) وَانما صَار قولنا حي مشا ذو رجلين واحدا لا كثيرا لانه يَدل على واحد لا من قبل انه قيل على تقارب بَعضه عَلي اثر بعض

يعني ان حَد الانسان اذا قرن بالانسان ولم يشترط معَه ان الانسان كان حيا مشآ ذا رجلين او يكون اَو هـُو الان حي مشآ ذو رجلين او شي من نظاير هـَذه كان او يكون فليس يَكون الموتلف منهما قولا جازما . كما ان قولنا البعير هو الجمل ليس بقول جازم بل هُما اسمان مترادفان يدلان على معنىً واحد .

وقد يحتمل قوله هذا معنى يمكن ان يَسله سَايل في الحد وفيما اشبهه من الاقاويل التي اجزاوهَا تقال بتقييد بعض ببعض . مثل قولنا حي مشآ ذو رجلين . فنقول في المشا انه محمول على الحي او ذو الرجلين محمول على الحى المشآ من غير كلمة . فاخبر

ارسطوطاليس ان المشا وان كان قد شرط في الحي او كان محمولا عليه فليس بهذا النحو من الحمل يصير جازماً . بل الجازم هو ان يرتبط المشا بمعنى الوجود . فيقال الحي يوجد مشآً او الحي المشآ يوجد ذا رجلين فحينيذ يصير جازماً . ثم انه اردف هذا القول بحل شك يمكن ان يُظن في قوله ان القول الجازم يكون واحدا بان يكون محموله معنى واحداً وموضوعه معنى واحدا .

ثم قوله : ان الحد قد يمكن ان يجعَل محمولا على المحدود فانه في جملة مـا هو قول وَاحـد . فقد يقول قايل كيف يكون محمول القضية التي محمولها حـد الشي محمولا واحدا والحد قول اجزاوه كثيرة . فان كان كذلك فقولنا زيد كاتب وَابيض وطويل قول واحد بسيط ، اذ (٢٨ و) كان المحمول مقـُولا بتقارب اجزآيه بعضه من بعض . وكذلك كل قول جازم كان محموله ذا اجزآ متقاربة يكون محمولا واحدا . مثل قولنا زيد انسان كاتب ابيض طويل . فان هذا المحمول اذا كانت اجزاوه متقاربة في النطق بها فينبغي ان يكون الموتلف منه وَمن موضوعه قولا جازما بَسيطا واحدا والا فكيف صار قولنا الانسان حي مشآ ذو رجلين قولا واحدا جازما . وهل صار الحد محمولا واحدا الآ لان اجزاه متقاربة في النطق بها فيكون كل محمول ذي اجزا كثيرة متقاربة في النطق بهـا محمولا واحدا . واذا كان كذلك فقولنا زيد انسان كاتب ابيض طويل ، محمول واحد لتقارب اجزايه في النطق بها .

فاخبر ان الحد لم يصر محمولا وَاحدا لاجل تقارب اجزايه وان كانت اجزاوه متقاربة في النطق ولكن انما صَار واحدا لانه يدل على واحد لا من قبل تقارب اجزايه.

ثم قال :

الا ان هذا المعنى من غير ما قصدنا له 17a,14-15

يعني كيف صَار الحد واجزاوه كثيرة يصير واحدا ولا يصير قولنا زيد انسان ابيض كاتب معني واحدا . فانه لم يقصد هاهنا ان يبين من اي جهة صَار الحد واحدا وهذا لم يصر واحدا . وهو سيُبين فيما بعد هذا الموضع من هـذا الكتاب السبَبَ في ان صار الحد معنى واحدا .

ثم قال :

فالقول الجازم يكون واحدا متى كان دالا على واحد اَو 17a,15-17
كان بالرباط واحدا ويكون كثيرا متى كان دالا على
كثير لا علي واحد او لم يكن مرتبطا

يريد ان معنى الواحد في القول الجازم هو احد هذين المعنيين . اما في الجازم (٢٨ ظ) الحملي البسيط فان يكون محمُوله معنى واحدا ومَوضوعه معنى واحدا . واما في الجازم الشرطي فان تكون الشريطة تربط احد القولين بالاخر . ويكون القول الجازم كثيرا متى كان محمُوله او مَوضوعه دالاً على معان كثيرة او ان تكون اقاويل كثيرة ليست مرتبطة بحرف الشريطة .

ثم قال :

17a,17-20 فيحصل الان ان كل واحد من الاسم والكلمة لفظة فقط اذ كان ليس لقايل ان يقول انه يدل في اللفظ عَلي شي يحكم به اما في جواب مَسلَة سايل واما في غير ذلك مما يبتديه الانسانُ من تلقا نفسه ه

يريد انه يحصل مما تقدم من القول في صدر الكتاب وفيما قيل في تحديد الاسم وتحديد الكلمة وفيما قيل في باب القول ان الاسم والكلمة كل واحد منهُما لفظة مفردة ليست تدل لا على ايجاب ولا علي سَلب . وقد يمكن ان يسال سَايل فيقول انا قد نرى الانسان يَسألُ عن شي فيقالُ له مثلاً مِنَ الجَائي او مِنَ المَرْئيّ . فيجيب المجيب فيقول زيد . فيفهم منه ان الجاءي هو زيد . فيكون قوله زيد دالا على ان الجَاي هو زيد وان زيدا هو الجاي . فتكون هذه اللفظة المفردة دالة عَلى ايجاب شي لها او ايجابهَا لشي ما. وكذلك قد يبتدي الانسان من تلقا نفسه فينطق بلفظة واحدة فيفهم عنه السامع ايجاب شي لشي . مثل انك لو رايت زيدا مقبلا من بعيد واردت ان تُخبر من عندك ان زيدا قد اقبل فانك كثيراً ما لا تقول اقبل زيد لكن تقول زيد . فتنبه على اقبال زيد فيفهم السامع منك ان زيداً قد اقبل . فتكون (٢٩ و) هذه اللفظة الواحدة التي نطقت بهَا دلت على ايجاب شي لشي .

فعرّف ارسطوطاليس ان اللفظة وحدَها من غير شي اخر يقرن بها لم تكن هي التي دَلت على ايجاب شي لها او ايجابَها لشي مَا اخر بل اللفظة والحال الحاضرة . فان اقتران الحال باللفظة هما جميعـًا دلتا على ايجاب شي لشي . فان تلك الحالَ قامَت مقام لفظة اخرى مقرونة بالاخرى التي صرح بهـَا . فلو كانت اللفظـَةُ مجردة دُون شي آخر حاضر في الوقت تبين عند السامع وعند القايل لما كانت اللفظة الواحدة تُفهم ايجاب شي لشي .

ثم قال :

17a,20-21 وَاما الحكم البَسيط الكاين من هذه فبمنزلة ايقاع شي عَلى شي او انتزاع شي من شي ه

يريد ان الحكم البسيط الكاين من الاسم والكلمة هو بمنزلة ايقاع شي عَلي شي او انتزاع شي من شي . وهذا قول خيل الى المتعلم معنى الحكم البسِيط تشبيهه اما من المحسُوس وَاما من المعقول . **وقوله** : ايقاع شي على شي مثال خيل به الايجاب . وَانتزاع شي من شي خيل به السَلب كان الشي جسما او غير جسم محسُوسا كان او معقولا .

ثم قال :

17a,21 والمولف من هذه فبمنزلة القول الذي قد صار مُركباً

يعني المولف من الاحكام البَسيطة مثل(١ القياس فانه بمنزلة القول الذي قد صَار مركباً .

ثم قال :

17a,22-24 والحكم البسيط لفظ دال على ان الشي موجود او غير موجود علي حسب قسمتنا للزَمان

فهذا حد الحكم البسيط على ما يقوله(١ [على ما يقوله] المفسرون وزعموا انه حده في هذا الباب بثلثة حدُود : احدها ان الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب . والثاني ان الحكم البَسِيط هو بمنزلة ايقاع شي على شي او انتزاع شي من شي . والثالث ان الحكم البَسيط لفظ دال على ان الشي موجود (٢٩ ظ) او غير موجود عَلى حَسب قِسمتنَا لِلزمان . يريد في احد الازمان الثلثة .

وقالوا انما حده بحدود مختلفة ليُمكن في نفس المتعلم معنى القول الجازم ومَا شرَطه في الحد الاخر من ذكر اقسَام الزَمان يدل على انه لم يحد به الحكم البسيط عَلى الاطلاق بل الحكم البَسيط الدال على الاشيآ التي في احد الازمنة الثلثة . وامَا في الحدين الاولين فلم يشترط فيهما الزَمان فلذلك صارت تلك وان كانت حـُدوداً فهي اعم من هـَذا الاخير .

١–١) اضيف المقطع هذا في الهامش وجاء بعده : « صح »

ثم قال :

17a,25-26 واما الايجابُ فانه الحكم بشي على شي
والسَلبُ هو الحكم بنفي شي عَن شي

واخذ الاقاويل المتناقضة دون المتضادين حتى يحتاج الي[1] ان يزاد مع شَرايطه هـذه شرايط التناقض بل ينبغي ان يوخذ هاهنا من الشرايط الشرايط التي تَعُم المتناقضات والمتضادات ومَا تحت المتضارين والمهلملة والشخصيتين . واحسب الذي احوج المفسِرين الى هذا قوله التناقض هو هذا . فظنوا انه يريد به التناقض عَلى المعنى الاخص بل ليس يُريدَ به التناقض الذي هو اخص بل علي العُموم . فانه لذلك يخصه بان قال : اعني ايجابا وسَلباً متقابلين . فعرّفك انه اراد بالتناقض التقابل .

وايضاً فانه قال في الباب الذي يتلوه ما كان من المناقضات الكلية كلياً فواجب ضرورة ان يكون احد الحكمين من كل مناقضة منها صادقاً والاخر كاذبا . وكذلك ما كان منها في الاشخاص وما كان منها في مَعان كلية وليس بكلي وليس ابداً يكون احد الحكمين من المناقضة صادقا والاخر كاذبا .

ثم قال في موضع اخر[2] : وانه ليس كل مناقضة فهي اما صادقة واما كاذبة فجعَل المهملتين تحت المتناقـضتين . وانتم تعلمون ان التناقض (٣٠ و) الذي هو الاخص ليس يقال عَلى المهمَلين . بل اراد المُناقضات التي ادخـلَ تحتها المهملات ما يعني بالمتقابلات .

ثم شرع في الفصل الثاني في احصا اصناف المتقابلات . فلما احصاها نظر بعد ذلك في اقتسامها الصدق والكذب . وَجعَل افّتتاح تقسيمه المتقابلات الي اصنافها ان قسم المعَاني التي تدل عليها الالفاظ المفردة .

17a.38-40 **فقال** : المعاني التي تدل عليهَا الالفاظ منها كلي وَمنها شخصي . وسَمي الشخصي الجزوي . وَحد الكلي انه المعني الذي شانـهُ ان يحمل على اكثر من وَاحد . والشخصي وهو الجزوي بانه المعني الذي ليس من شانه ان يحمل علي اكثر من واحد . فلذلك صَارت المتقابلات تنقسم اولا الى التي موضوعاتـها مـعان كلية وَالى التي موضوعَاتها معـَان جزوية * وهي[3] الاشخاص .

---

١) اضيفت « الي » في الهامش
٢) راجع : 18a, 10
٣) اضيفت في الهامش هذه الكلمات « وهي — واعني » وبعدها كلمة «صح» .

17a,38-17b,3 **فقال** ولما كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزوياً واعني [واعني] بقولي كُلي ما من شانه ان يُحمل على اكثر من واحد واعنى بقولي جزوي ما ليس ذلك من شانه فواجب ضرورة متى حكمنا بوُجود او غير وُجود ان يكون ذلك احيانا لمعنى من المعاني الكلية واحياناً لمعنى من المعاني الجزوية .

يعني ان المعاني التي تدل عليها الالفاظ المفردة لما كان بعضها كلياً وبعضها شخصياً لزم ضرورة متى حكمنا بايجاب شي او سلبه ان يكون حكمنا هذا مفهوماً بنفسه . غير انه لم يرد بالسَلب هاهنا السلبَ المقابل للايجاب بل اراد به السَلبَ على العموم وكان مقابلاً او غير مُقابل .

ثم شرع بعد هذا في الايجاب والسَلب المتقابلين فبين اولاً كيف يحدثان وكيف وجودهما يمر بين معنَى المتقابلين وباي شريطة او شرايط يصيران مُتقابلين . فبين انهما يحدثان في النفس من حيث تدل عليهما الالفاظ لا من حيث هما مُستندان معا الى شي خارج النفس . فانه لا يمكن ان يوجد (٣٠ ظ) خارج النفس ايجاب وسَلب متقابلين . وذلك ان المتقابلين انما يكونان متقابلين متى كانا موجودين معاً . والاشيا الضرورية من الموجبات ليس يمكن ان تكون سَوالبها موجودة خارج النفس كقولنا القُطرُ مُباين للضلع لا معا ولا في وقت آخر . فاما الممكنات فان الايجاب والسلبَ المتقابلين يتعاقبان عليها الا انهما ليس يُوجَدان معا في آن واحد وانما يمكن ان يوجدا معا في ان واحد في الاعتقاد وفي اللفظ فقط . فان للانسان ان يقيم في نفسه ايجاب شي لشي وسلب ذلك الشي عن ذلك الشي في آن واحد .

فقال :

17a,26-30 وَاذ كان قد يمكن ان يحكم على ما هو موجود الان
بانه ليس بموجود وعلى ما ليس بموجود انه موجود وعلى
ما هو موجود بانه موجود وعلى ما ليس بموجود بانه ليس
بموجود وعلى الازمان ايضا الخارجة من الزمان الذي
هو الان قد يمكن مثل ذلك

يعني ان نخترع في انفسنا وفي الفاظنا اما في الان واما في الماضي واما في المُستقبل .

ثم قال :

17a,30-33 فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يُسلب وفي كل
مَا سلبه ان يوجب فمن البين اذا ان لكل ايجاب
سَلبا قبالته ولكل سلب ايجابا قبالته

يعني مقابلة في النفس او في اللفظ .

ثم قال :

17a,33-34 فليكن التَناقض هو هـَذا اعني ايجاباً وسلبا متقابلين

ليس يريد التناقض هاهنا التناقض الذي نجده فصلا بَعد وذلكَ (٣١ و) في الفصل الثاني من هذا الكتاب . بل يريد بالتناقض ها هنا التقَابل وتعانُد الاقاويل وذلك بالمعنى الاعم .

وقال :

17a,34-36 واعني بالتقابل ان يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحـدَ
بعيَنه ليس عَلى طريق الاتفاق في الاسم وسَاير
ما اشبهَ ذلك مما قد استثنيناه كُله لمطاعِن المغَالِطينَ

يريد ان يحصي بهـَذا القول شرايط الايجاب والسَلب المتقابلين . **فيقول** : انما يكونان متقابلين في ان يكون محمولهما واحداً وموضوعهما واحداً لاتفاق الاسم . وَهو ان محمول الايجاب والسَلب ينبغي ان يكون واحداً بعينه ، لا على ان يكون اسمه واحداً. ومعناه في محمول الايجاب غير معناه في محمول السلب . بل ينبغي ان يكون المفهوم من تلك اللفظة في محمول الايجاب هو بعينه المعنى المفهوم من تلك اللفظة بعينـها في محمول السَلب . وكذلك الموضوع فيها ينبغي ان يكون واحداً بعَينه في اللفظ والمعنى جميعاً . ولَم يذكر من سَاير تلك الشرايط الاخر الا هذا الواحد من قبل ان هـَذا الواحد هو كافٍ يشتمل على جميع تلك الشرايط .

ولولا تعنتَ المغالطين لم يكن ليحتاج الى شرح هـَذه الشرايط ، بان يقال ليس على طريق الاتفاق في الاسم ولا سَاير الشرايط التي تلخص بهـَا هـذه الشريطة الواحدة التي ذكرها . وتلك هي ان يكون الايجاب والسلب في جزو واحد بعَينه ، وان تكون الجهـَة واحدة بعينها ، وان تكون الشريطة التي تشترط

في الايجاب هي بعينها تشترط في السلب ، في الموضوع كانت الشريطة او في المحمول . (٣١ ظ) فانه ليس في هذه الشرايط سوى شرح معنى ان المحمول والموضوع كل واحد منهما ينبغي ان يكون واحداً بعَينه في القولين . وذلك ان الايجاب اذا كان في جزو ، والسَلب عن غير ذلك الجزو ، لم يكن الموضوع واحداً . وكذلك اذا كانت الجهة مختلفة ، حتى يكون الايجاب ايجاب شي هو بالقوة ، والسلب سَلب ذلك الشي وهو بالفعل ، لم يكن المسلوب بعَينه هو الذي أوجبَ .. وكذلك اذا لم يكن الزمان واحَداً ، بل اوجب شي لشي في زمَان ، وسُلب عنه في غير ذلك الزمان الماخوذ في زمان غيره وهو ماخوذ في زمان اخر . لان الاعراض وان كانت بَعيدة فانها قد تُكسِبُ الغيرية .

وَكذلك متى اوجب شي لشي في مكان، وسُلب عنه في غير ذلك المكان ، لم يكن ما في الايجاب هو بعينه الذي في السَلب . وكذلك اذا اخذ الموضوع او المحمول في الايجاب بشريطة ، وفي السلب بغير تلك الشريطة ، او بشريطة اخرى ، لم يكن المحمول او الموضوع في الايجاب هو المحمول او الموضوع في السَلب . لان الشريطة وَحْديتها او اشتراط اخرى غيرها يُكسبان الشي غيرية ، فيزيلان ان يكون وَاحداً[1] بعَينه . وهذا المعنى من معاني الواحد بعَينه ، وينبغي ان يفهم ها هُنا . وهو ان يكون المحمول فيهما او الموضوع فيهما واحداً بعَينه في العدد ، ولا يختلفان بشي اصلا ، الا ان يكون في احدهما حَرف لا ، وليس في الاخر حرف لا ، فحينئذ يكونان متقابلين . فلذلك لما كانت هذه الشرايط كلها داخلة في تلك الشريطة الواحدة ، لم يحتج الى تلخيصهَا الا حيث اضطُر اليها في كتاب سُوفسطيقا[2] .

ولاجل ان الاشيآ التي يتحرز بها من مطاعن المغالطين ليس تحتاج ان توضع في (٣٢ و) الكتب الصناعية ، على ما قد سمعتني اقوله مراراً كثيرة . ثم ما يزيده المفسرُون بعد هذا من انه ان كان المتقابلان متناقضين فينبغي ان يكون حَرف السلب مع السُور وَيكون في احدهما سُور كلي وفي الاخر سور جزوي ليس يُحتاج اليه في هذا الموضع . لان ارسطوطاليس لم يقصد في هذا الموضع ان يذكر شرايط نوع واحد من انواع ذلك احيانا على موضوع من الموضوعات الجزوية وَهي الاشخاص فتنقسم المتقابلات الى

---

١) أضيفت كلمة « واحداً » في الهامش .

٢) *Sophistici Elenchi* 167a 23 ss.

هذين الصنفين اولاً . وفي هذا الموضع ينبغي ان نحصي نحن الاصناف التي ارشدنا نحن الى طريق احصايـها .

فنقول الايجاب والسلب المتقابلان صنفان . منه صنف موضوع كل متقابلين منه معنى كلي ، وصنف موضوع كل متقابلين منه معنى شخصي . والصنف الذي موضوع كل متقابلين منه معني كلي منه ما هو مهمل من غير ان يكون معه سور ولا في واحد من المتقابلين ، ومنه ما معه سور . والذي يقرن بموضوعه سور منه ما يقرن بموضوع كلى المتقابلين منه سور كلي ، ومنه ما يقرن بموضوع كلى المتقابلين منه سور جزوي ، ومنه ما يقرن بموضوع الموجب منهما سور كلي وبموضوع السالب سور جزوى ، ومنه ما يقرن بموضوع الموجب منهما سور جزوي وبموضوع السالب سور كلي . فيحصل من ذلك ستة اصناف .

فاذا كرر ذلك في المواد الثلث وهي الضروري والممتنع والممكن حصل من ذلك ثمانية عشر صنفاً . فاذا ضوعف ذلك بالازمان الثلثة حصل من ذلك اربعة وخمسون صنفاً . وكل واحد من هـذه الاربعة والخمسين اما موضوعه اسم محصل واما موضوعه اسم غير محصل (٣٢ ظ) فيحصل من ذلك ماية وثمانية اصناف . وكل واحد من هذه اما اسم مستقيم او مايل وهو المصرّف. فيحصل من ذلك مائتان وستة عشر صنفاً.

وقد يمكن ان تقسم الاسما المايلة الى اصنافها وهى اربعة على ما حصلها نحويو اليونانيين فتتضاعف فتتضاعف المابة والثمانية فتصير اربع ماية واثنين وثلثين صنفا . فاذا زيد على ذلك المابة والثمانية المستقيمة صارت خمس ماية واربعين صنفا . ولان هذه الاصناف كلها متقابلات وكل متقابلين منها فاحدهما موجبة والاخرى سالبة فتحصل اصناف القضايا الثنائية ضعف هذه وهي الف وثمانون قضية .

من قبل ان الكلم غير المحصلة بحسب دلالتها ليست تدل الا على السلب فلذلك ليس يكون فيها معدول . ولو كان منها معدول لصارت ضعف هذه . ولكن لما كانت قوة الكلم غير المحصلة قوة السلب على ظاهر ما جرت به العادة في الالسنة كلها لم يكن فى الثنائية بحسب دلالة الفاظها عليها معدولات. فهذه اصناف المتقابلات الثنائية كلها.

فيبتدي لذلك اولاً فينظر في تلك الستة الاولى فيجعل لكل واحد منها لقباً يميزه عن الاخر. فيسمى المتقابلين اللذين موضوعهما شخص الشخصيتين ، واللذين موضوعهما معنى كلي من غير ان يكون مع موضوعهما سور اصلا ، مهملين. وهذا الاسم لم يصرح به ها هنا

ولكن ذكره في كتاب القياس[1] ونقله المفسرون الى هـا هنا. واللذين يقرن بموضوعهما جميعا سور كلي ، مع الموجب منهما قولنا كل ، ومعَ السالب قولنا ولا واحد ، سماهمَا متضادين. واللذين يقرن بموضوع كل واحد منهما سور جزوي سماهما المقابلين للمتضادين. (٣٣و) والمفسرون يسمونهما ما تحت المتضادين . واللذين يقرن بموضوع احدهما سُور كلي ، وبموضوعِ الاخر سُور جزوي ، سماهما المتناقضين كان السُور الكلي مع الموجب منهما او معَ السالب .

فلما ميز بين هذه الستة بالالقاب شرع بعد ذلك في ان يبين اقتسامها للصدق والكذب . واحتاج في ذلكَ الي ان يعتبر حـَال واحدة واحدة منها كيف اقتسامها للصدق والكذب في المواد الثلث . فاخـذ كل واحدة منها في المواد الثلث فبين كيف اقنسام المتضادتين للصدق والكذب في المواد الثلث ، واقتسام مـا تحت المتضادتين منها ، ثم اعتبر اقتسام المتناقضتين للصدق والكذب في المواد الثلث . وكذلك اعتبر مثل ذلكَ في الشخصيات والمهملات . فلما اتي عـَلي ذلك كله احتاجَ الى ان يعتبر اقتسام ما يقتسم منها الصدق والكذب في المواد الثلث كيف يقتسِم هل يقتسم على غير التحصيل او عـَلى التحصيل . فاحتاجَ في ذلك الى ان يعتبر كلَ واحد من الثمانية العشر الصنف في الازمان الثلثة . فلما ميز هذه ايضا فيها قسم هذه الاربعة والخمسين بعدها الى ما موضوعه محصّل والى ما موضوعه غير محصل . ثم ختم هذا الفصل .

وهذا جميعُ ما بيّنه من امر المتقابلات في هذا الفصل .

(١ *Anal. priora* B c. c. 8,9,10. p. 59 b 1 ss. al.

< الفصل الثاني >

17a,38-b6

ولما كانت المعاني بعضا كلياً وبعضا جزويا واعني بقولي كلياً ما من شانه¯ ان يحمل علَى اكثر من واحد واعنى بقولي جزويا ما ليس¯ ذلك من شانه ومثال ذلك ان قولنا انسان (٣٣ ظ) من المعاني الكلية وقولنا زيد من الجزوية فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود او غير وجود ان يكون ذلك احيانا لمعنيً من المعاني الكلية وَاحياناً لمعني من المعاني الجزوية فمتى كان الحكم كُلياً على معنى كلي بان له شيئاً موجوداً او غير موجود كان الحكمان متضادين واعني بقولي حُكما كلياً على معنى كلي مثل قولك كل انسان ابيض وقولك ولا انسان وَاحد ابيض .

هـَذا اول المتقابلات سَماه باسم ميزه به عن غيره وهو الصنف الذي يقرن بموضوع كل واحد منهما سور كلي. يعني بقوله هذا متى كان الحكم على موضوع كلي وَكان الحكم على جميع ذلك المعني بان له شيا مَوجـُودا او غير موجـُود . يعني متى كان الحكم على جميع الموضوع الكلي بان له شيأ اوجـِب له او سُلبَ عـَنه كان الحكمان متضادين. فانه اذا اوجب شي لجميع مـَا يوصَف بمعنى مـَا وَ سُلب ذلك الشي عن جميع مـَا يوصَف بذلك المعنى كان القولان المتقابلان مـُتضادين .

وانما سَماهـُما متضادين لان البـُعد بين هذين القولين غاية البـُعد في التباين . فان احدهما يـُوجب المحمول لجميع ذلك الموضوع والاخر يسلب ذلك المحمـُول بعينه عن جميع ذلك الموضوع بعينه . فهما يشبهان الامرين المتضادين مثل البياض والسـَواد ، والزَوج والفرد . وذلك ان البعد بين الامرين المتضادين في التباين في الجوهر غاية البـُعد بـَعد ان يكون البعد محدوداً . فان غايه¯ التباين لا يمكن ان[1] يكون[1] فما البـُعد بينهما غير محدود . فلذلك ينبغي ان يكون البعد بين المتضادين بـُعداً محدوداً الا انه ابعد بـُعد محدود ينبغِي ان (٣٤ و) يكون بين شيئين يـُوجـَد البـُعد بـَينهـُما محدوداً . فلما كان

---

١) أضيفت في الهامش .

هذان القولان في متقابلات الاقاويل مثل الامرين المتضادين في الامور المتقابلة سمى القولين متضادين .

ثم قال :

17b,7-13

وَمتي كان الحكم عَلى معنى كلي ولم يكن هو كُليا لم يكن الحكمان في انفسهما متضادين غير ان المعنيين اللذين يُستدل عليهما بهمَا قد يمكن احياناً ان يكونا متضادين واعنى بقولي الحكم غير الكلي على المعنى الكلي مثل قولك الانسَان هو ابيض الانسان ليس هو ابيض فان قولنا انسان وان كان كلياً غير ان الحكم عليه لم يُستعمل كليا وذلك ان كل يدل على ان الحكم كلي لا المعنَى متى كان كليا

يريد بهذا القول تبيين امر المهملين . واراد به متى كان الحكم بالايجاب او السَلب على مَوضوع كلي ولم يكن مع الموضوع سُور اصلا لم يكن القولان المتقابلان في انفسهما متضادين . فانه ينبغي ان نفهم من **قوله:** وَلم يكن هو كليا ما نفهم من قولنا وَلم يكن فيه سُور اصلا لا سُور كلي ولا سور جزوي . وَليس ينبغي ان نفهم منه ما يُوجبه ظاهر لفظه .

فقوله: لم يكن الحكمان في انفسهما متضادين يعني لم يكن القولان المتقابلان متضادين بحسب تاليفهمَا والفاظهما اذ لم يكن معهما سُور كلي. غير ان المعنيين اللذين يُستدل عليهما بالايجاب والسَلب قد يمكن احياناً ان يَكونا متضادين . وذلك انه اذا اتفق اَن كان الموجب منهما يوجب شياً لموضوع ما ، وكان ذلك الشي المحمُول له ضد وَلم يكن بينهما متوسط ، (٣٤ ظ) وكان ذلك الموضوع قابلاً لاحدهما فان سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع يلزم عنه ايجاب ضد المحمُول لذلك الموضوع . فيكون المعَنى المستدل عليه من سَلب ذلك المحمُول ايجاب ضده لذلك الموضوع . واما اذا كان الشي المحمول لا ضد له او كان بينه وبينَ ضده متوسط لم يكن سلب ذلك المحمول عن ذلكَ الموضوع دالا على ايجاب ضد المحمول لذلك الموضوع . فلذلك قال يمكن احيانا ان يكونا متضادين اذ كان انما يكون ذلك في المتضادين المتقابلين اللذين ليس بينهما متوسط . فهذا ما يقوله المفسرُون .

واما انا فلا ارتضى هذا التفسير من قبل ان الذي قال المفسرون ليس يخص المُهملين دون المتضادين وَدون المتناقضين . فان السالب من القولين المتضادين يلزم عنه ايضاً ايجاب الضد فيما ليس بينهما متوسط وكذلك في المتناقضين . وارسطوطاليس ذكر هذا على انه خاص بالمهملين . وايضاً فان سَلب احد الضدين اللذين ليسَ بينهما متوسط ليس يدل لفظه علي الضد الاخر بل يلزم عنه ايجاب الضد الاخر . وَايجاب الضد الاخر قضية اخرى غير سَلب الضد الاول . غير ان الايجاب يلزم السلب وليس اللازم عن السَلب هو المستدل عليه بلفظ السَلب . فان قولنا النهار غير موجود هو سلب وجود النهَار فقط . وليس هذا اللفظ يدل على وُجود الليل لكن وجود الليل لازم عن سَلب النهار .

وارسطوطاليس يقول غير ان المعنيين اللذين يستدل عليهما قد يمكن احياناً ان يكونا متضادين . فجعل المدلول عليه بلفظ السَلب (٣٥ و) هو المضاد للايجاب ليس اللازم عن السَلب . فانه لم يقل غير ان سَلبه يلزم عنَه ايجاب ضده .

وَايضا فانه انما قال المعنيان اللذان يستدل عليهمَا بالقولين قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين . على ان معنى الايجاب هو المضادُ للمعنى المفهُوم عن السَلب وَليس المعنى المفهُوم عن السَلب هو اللازم عنهُ . وايضا فان ارسطوطاليس في كتابه هذا ليس ينظر في تضاد الاقاويل من جهَة موادهَا لكن من جهة تضاد تاليفاتها فقط . والذي قالوه انما يجعَل المعنيين اللذين يستدل عليهما بانهما متضادين من جهة تضاد موادهما لا من جهه تضاد تاليفهما .

فلهذه الاسبَاب لَستُ ارضي ما يقول المفسرُون ولكن اقول شيا هو اليق باللفظ والموضع وَغرض الكتاب . وذلك ان الموضوع في القولين المتقابلين المهملين تكون العبَارة عنه بالف ولام التعريف وهذا عام في كل لسان . فان العبارة عن موضوع المهمل بالفارسية هي ان يقرن باسمه الحرف الذي يقوم مقام الف ولام التعريف في العربية. وَكذلك في اليونانية . وَالحرف الذي يقوم في اليونانية مقام الف ولام التعريف في العربية هو الحرف الذي يسميه نحويو اليُونانيين ارثرن[١] .

وَالف ولام التعريف وما قام مقامه في الالسنة يستعمل في اربعة امكنة : احدهَا اذا ارادوا ان يدلُوا بهما على المعنى الكلي الذي اطلقَ بلا شريطة . والثاني نعني به

---

١) في الاصل : اوبرن . وهو في اليونانية : ἄρθρον

احياناً ما نعني بقولنا كل . فان ارسطوطاليس قد صرح بهذا في اخر الفصل الخامس[١] من هذا الكتاب . فانه **قال** : وذلك ان العقد في الخير انه خير الذي يعتقد في الخير على المعنى الكلي هو (٣٥ ظ) العقد بعينه في اي خبر كان انه خبرٌ . ولا فرق بين هذا وبين العقد ان كل ما كان خيرا فهو خير . والمفسرون متطابقون جميعا في تفسير هذا الموضع من الفصل الخامس ان الف ولام التعريف اذا اريد بها معنى كل ، فلا فرق بين ان نقول ان الخير هو خير وبين ان نقول كل خير فهو خير . فهذان هما معنيا الف ولام التعريف اذا قرنا بموضوع المهمل .

وقد تدل الف ولام التعريف على معنى ثالث وهو الاذكار بالامر المعهود عند المخاطب قبل ذلك . فلذلك سماه نحويو العرب الف ولام التعريف . وقد يدل ايضاً اذا قرن بالمحمول على ان المحمول خاص بالموضوع وان الموضوع منفرد بذلك المحمول . كقولنا زيد هو الانسان وحده او عمرو هو الكريم وحده .

فهذه الاربعة المعاني هي التي تدل عليها الف ولام التعريف في العربية وما قام مقامه في جميع الالسنة عند كل الامم . ودلالته في موضوع المهمل احدى تينك الدلالتين . وذلك انه اذا اُريد به الدلالة على ان المعنى مطلق غير مقيد بشريطة ، لم يكن المعنيان اللذان يُستدل عليهما بلفظيهما متضادين . واذا اريد بهما كل ، كان الحكمان حينئذ متضادين . فانه ان كان قولنا الانسان نعني به احيانا كل انسان ، كان قولنا الانسان ابيض معناه كل انسان ابيض وقولنا الانسان ليس بابيض معناه ولا انسان واحد ابيض . فيكون المعنيان اللذان تدل عليهما الف ولا التعريف في الحكمين متضادين احيانا وذلك اذا اريد بالالف واللام السور الكلي . واذا اريد بهما الدلالة على الاطلاق لم يكونا متضادين .

فهذا معنى **قوله**: غير ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بالحكم قد يمكن احياناً ان يكونا متضادين . فان التضاد فيهما من جهة دلالة (٣٦ و) الفاظهما عليهما لا من جهة اللازم اذا اريد بالفاظهما معنى كل ولا واحد لاجل ان احد المتقابلين يلزمه ايجاب الضد . ومع ذلك فان هذا الذي قلناه هو خاص بالمهملين لا يوجد في ذوات الاسوار ولا في الشخصيات . فان الالف واللام في الشخصيات لا تدل على كل اصلاً . والسلب في الشخصيات في المتضادين اللذين بينهما متوسط يلزم عنه ايجاب

---

١) راجع صفحة 24a, 6-7

الضد للاخر . وايضا فان هذا الذي قلناه من التضاد هو من جهة صُور المتقابلات لا من جهة موادها . فهذا ما اقوله انا في تفسير القول .

وقوله :

وامّا في المحمول فان حمل الكلي كُلياً ليس بحق 17b,13

كانه قال اما الموضوع في المتقابلات اذا كان كليا فقد يقرن به السُور حيناً ويُحذف عنه حيناً . واما المحمول في المتقابلات فانه اذا كان كلياً فانه ليس ينبغي ان يُقرن به سُور اصلاً . وذلك ان حمل المعنى الكلي اذا كان معه سور كلي ليس بحمل صَادق اصلا . وانما يَصدُق فيه الحمل اذا لم يكن مع المحمول سور اصلا . **وقوله :**

وذلك انه ليس يكون ايجابا يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي ومثال ذلك قولك كل انسان هو كل حيَوان 17b,14-16

يعني به انه ليس يوجد ايجاب اصلا يحمل في ذلك الايجاب محمول مقرون به سُور كلي والحكم في نفسه كلي . مثال ذلك قولك كل انسان هو كُل حيوان . فان الحيَوان معنى كلي قد حمل على الانسان والانسان موضوع كلي قرن به سُور . فاخبر ان الموضوع الكُلي اذا قرن به سُور كلي وحمل عليه معنى كلي وقرن بالمحمول سُور كلي ، ليس يكون احياناً صادقاً اصلا ، كان المحمول كلياً اعم من الموضوع الكلي ، او مُساوياً له في الحمل . وذلك ان قولنا كل انسان هو كل حيَوان يعني به كل ما نصف انسانا هو (٣٦ ظ) كل واحد من الحيوان وذلك كذب . لان زيدا هو انسان وليس بفرس والفرس حيوان . وكذلك قولنا كل انسان هو كل ضحاك فان معناه كل واحد من الناس هو كل واحد من الضحاكين . فيكون زيد هو عمرو وذلك كذب لان عمرا هو احد الضحاكين . وكذلك قولنا ولا انسان واحد هو كل حيَوان ولا انسان واحد هو كل ضحاك . واما قولنا كل انسان هو بَعض حيوان واشباه ذلك فانه وان كان صادقا فهو فضل[1]. فان معناه كل ما يوصف بالانسان هو بعض ما يوصف بالحيَوان . والمفسرُون يُكثرون في هذا الباب وفيما قلناه نحن كفاية .

ثم قال :

فاقول الان ان الايجاب والسَلب يكونان متقابلين على طريق التناقض متى كان يدل في الشي الواحد بعينه ان الكلي ليس بكلي وَمثال ذلك كل انسان ابيض 17b,16-20

---

١) في الاصل : فصل .

ليس كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض قد يكون انسان واحد ابيض .

يريد متى كان يدل في الموضوع الواحد المشترك لهما ان الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي . يعني انه اذا كان في احدهما سُور كلي كان في الاخر سور جزوى . وانه اذا كان في احدهما سُور كلي كان في الاخر رفع ذلك الكلي . فاذا كان الايجاب ايجابا كلياً كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي . واذا كان السالب هو الكلي كان المناقض له ايجابا كلياً فيه ابطال السالب الكلي . **ثم قال** :

17b,20-22 ويكونان متقابلين على طريق التضاد متى كان فيهما الايجاب الكلي والسلب الكلي ومثال ذلك كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض

فقد ميز بهذين القولين بين المتناقضين وبين المتضادين . ولم يذكر ما (٣٧ و) تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه على انه ذكرهما فيما بعد قليل .

ثم قال :

17b,23-29 ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن ان تكونا معا صادقتين فاما المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه مثل قولك ليس كل انسان ابيض وقد يكون انسان واحد ابيض فما كان من المناقضات الكلية كليا فواجب ضرورة ان يكون احد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا والاخر كاذبا وكذلك ما كان منها في الاشخاص ومثال ذلك زيد ابيض ليس زيد ابيض

شرع الان يعرّف حال كل صنف من اصناف المتقابلات الستة في صدق ما يصدق منها معا ، وفي كذب ما يكذب منها معا ، وفي اقتسام ما يقتسم منها الصدق والكذب دايما واحيانا . فاخبر ان المتضادين لا يمكن ان يكونا معا صادقين ولكن قد يكذبان احيانا ويقتسمان الصدق والكذب احيانا . وذلك ان المتضادين يقتسمان الصدق والكذب في المادة الضرورية وفي الممتنعة ويكذبان معا في المادة الممكنة وانت تقدر من تلقآ نفسك على معرفة مثالات هذه في المواد الثلث.

واما المقابلتان للمتضادين يعني ما تحت المتضادتين فقد يُمكن ان تصدقا جميعا على موضوع واحد بعينه . وذلك انهما لا تكذبان معا ولكن قد تقتسمان الصدق والكذب في الضرورية والممتنعة وتصدقان معا في المادة الممكنة . مثل قولك ليس كل انسان ابيض ، قد يكون انسان واحد (٣٧ ظ) ابيض .

فقوله : ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن ان تكونا معا صادقتين واما المقابلتان لهمَا فقد يمكن ذلك فيهما . يعطي السبب في ان المتضادتين لا يمكن ان تكونا معا صادقتين ومَا تحتهما يمكن ان تكونا معا صادقتين . والسبَب ايضا في ان المتناقضتين تقتسمان الصدق والكذب دايما في كل مادة . وهو ان القولين المتضادين لما كان البعد بينهما ابعَد بُعد محدود يمكن ان يكون بين قولين متقابلين وكان اللذان بينهما ابعد البعد قد يُمكن ان لا يكون بين الطرفين اللذين همَا في الغايتين متوسط وقد يمكن ان يكون بينهما متوسط . والمتوسط هُو ما كان الاحد من الطرفين . والذي يَسلب المحمول عن جميع الموضوع هو في الطرف الاقصى من الذي يوجب ذلك المحمول لجميع ذلك الموضوع .

والتضاد في الاقاويل يشبهُ التضاد في الامور . فالطرفان باسرهما لا يمكن ان يوجَدا معا في موضوع واحد . فلذلك لا يصدق القولان المتقابلان معا . واما ما هو داخل من الطرفين وهو الذي يوجب ويَسلب في البعض فانهما جميعا دون الطرفين وكانهما متوسطان . فقد يمكن احياناً ان يوجد المتوسطان معا. فان المتوسط هو مجتمع شي من احد الطرفين الى شي من الطرف الاخر . فالقضيتان الجزويتان اذا كانتا متقابلتين قد تجتمعان على الصدق لاجل انهما متوسطان بين الطرَفين . الا ان ذلك غير ممكن الا في المادة الممكنة .

فان الممكن لما كان كالمتوسط بَين الذي يوجد دايماً وبين الذي هو غير موجود دايماً امكن ان يوجد بين القولين المتضادين متوسط بينهما فيصدقا في المادة الممكنة . واما في الضرورية (٣٨ و) والممتنعة فغير ممكن . لان المتضادين في الضرورية والممتنعة لا يمكن ان يوجد بَينهما متوسط ولان المتضادين قد يرتفعان عن الموضوع ويوجد المتوسطان . فلذلك يصدق ما يجب المتضادين في الممكن ويكذب المتضادان . غير انه في المادة الممكنة لا يمكن ان يرتفع الطرفان والاوسطان معًا . فانه لا يخلو اما ان يوجد احد الطرفين وذلك اما الطرف الموجب واما الطرف السالب واما المتوسطان[1] .

١) كتبت « المتوسطات » اولاً ثم حذفت التاء وكتبت النون محلها .

ولا يجوز ان ترتفع الثلثة . فلذلك صار احد الاوسطين اذا صدق كذب الطرف الاخر واذا كذب صدق الطرف الاخر . واذا صدق احد الطرفين كذب الاوسط الذي ليس من حيّزه واذا كذب احد الطرفين صدق الاوسط الاخر الذي ليس من حيّزه . ولا يجتمعان علَى صدق اصلاً ولا على كذب كما يجتمع الاوسطان علَى الصدق والطرفان علَى الكذب فتحصل المتقابلات ذوات الاسوار باضطرار ثلثة وهي: الطرفان اللذان هما في الاقصَى والوسطان واحد الوسَطين مَع الطرف الذي ليس من حيزه . فيصير المتقابلان اللذان احدهما احد الطرفين والاخر احد الوسَطين لذلك ضربين . وذلك انا ناخذ احد الطرفين مع الاوسط الذي يلي الطرف الاخر متقابلين ثم ناخذ الطرف الاخر مع الاوسط الذي يلي الطرف الاول متقابلين فيحصل المتناقضين ضربين لاجل ذلك والمتضادان ضربا واحداً وما تحت المتضادين ضربا واحداً . وذلك ان المتضادين هما اللذان يقرن بكلي المتقابلين منهما سور كلي ابداً . ومَا تحت المتضادين هما اللذان يقرن بموضوع كل واحد منهما سور جزوي ابداً .

والمتناقضان هما اللذان ليس يقرن الجزوي بالموجبة منهما فقط ابدا ولا بالسَالبة ابدا . ولكن احيَانا (٣٨ ظ) يكون في الموجَبة في التناقض سُور جزوي وَاحياناً يكون فيها سُور كلي . وكذلك السَالبة . فهذا هو السبَب في اقتسام المتناقضين الصدق والكذب دايما في الممكنة والضرورية واجتماع المتضادين احياناً وصدق ما تحت المتضادين احيانا . وان المتضادين لا يجتمعان على صدق اصلا وما تحت المتضادين لا يجتمعان على كذب اَصلا .

وقوله :

17b,29-30

> وَما كان منها في معَان كلية وليس بكلي فليس ابدا
> يكون احَد الحكمين من المناقضة صادقا والاخر كاذبا

يعني به المهملات . ثم بين ان ذلك انما يكون في الممكِنة وان المهمَلين في الممكنة قد يَكونان صادقين .

فقال :

17b,31-33

> وذلك انه قد يمكننا ان نقول قولاً صادقاً معَا ان
> الانسان ابيض وليس الانسان ابيض وان الانسان جميل
> وليس الانسان جميلا

فان هذين صادقان . ثم بيّن ذلك بان **قال** :

17b,33 وذلك ان ما صار قبيحاً فليس بجميل

يعني ان ما حصل قبيحاً او يكون قبيحا من اول امره هو انسان وليس بجميل . فان قولنا الانسان قد يقع على القبيح وقد يقع على الجميل . فقد يجوز ان يكون القايل الانسان جميل قاله على من هو من الناس جميل ومن قال ليس الانسان جميلاً نفى الجمال عمن هو قبيح . وكذلك في قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض فان الاسود ليس بابيض وهو انسان .

وقوله :

17b,34 وما كان متكونا فليس بموجود

يعني انا اذا قلنا الانسان موجود الانسان ليس بموجود فان هذين (٣٩ و) صادقان . فان الانسان الذي يتكون وقد حصل من جوهر الانسان فيه جزءٌ من قبل ان يتكامل جوهره وهو بعد في التكون فهو بالقوة انسان . فهو انسان غير موجود . فقولنا الانسان موجود انما يصدق على ما قد حصل بالفعل . وانه غير موجود انما يصدق على ما هو انسان وهو بعد في التكون . واراد بهذا التنبيه على جميع الاشيا التي هي ممكنة ان يصدق الحكمان المهملان .

ثم قال :

17b,34-36 وقد يسبق الى الظن على ظاهر النظر ان هذا خلف من قبل انه قد يظهر ان قولنا ليس الانسان ابيض يدل معا على هذا القول ايضا وهو انه ولا انسان واحد ابيض

يريد ان الفاظ الموضوعات في المتقابلات الممكنة لما كانت انما تكون العبارة عنها بالف ولام التعريف ، وكانت الالف واللام انما[1] تستعمل مكان قولنا كل ، صار قولنا الانسان ابيض ، ليس الانسان ابيض ، قد يظن انه اريد به قولنا كل انسان ابيض ، ولا انسان واحد ابيض . وايضا فان الالف واللام المقرونتين بالاسم الدال على الكلي قد تدلان على المعنى مطلقاً غير مقيد بشريطة . ومعنى الاطلاق

---

١) أضيفت « إنما » في الهامش .

يُوهِم في ظاهر النظر انه يشتمل على جميع جزوياته كلها. فحينيذ يُظن بقولنا الانسان ابيض ، ليس الانسان ابيض ان قوتهما قوة المتضادين وهو قولنا كل انسان ابيض ، ولا انسان واحد ابيض .

ثم قال :

17b,36-37

وليس ما يدل عليه هـذا هو ما
يدل عليه ذاك ولا هما ضرورة معا

(٣٩ ظ) **يعني** ليس ما يدل عليه قولنا ولا انسان واحد ابيض هو الذي يدل عليه دايما قولنا ليس الانسان ابيض . ولكن انما يكون ذلك اما من طريق لفظة فالي ما يريده القايل . فان اراد بالف ولام التعريف كُل صار القولان حينيذ متضادين . وان لم يرد به كُل كانت الف ولام التعريف حينيذ انما تدل على المعنى مُطلقاً بلا شريطة .

وليس المعنى المطلق بلا شريطة هو المشتملُ على جزوياته لانه ليس في المعنى المطلق اكثر من ان اخذ طبيعة مجردة عن سَاير مَا يُمكن ان يقرن به . فحينيذ لا يكون قد أخذ لا كليا ولا جزويا لانه لم يوخذ بالاضافة الي موضوعاته اصلا . فاذا كان كذلك فلم ينطو فيه شي من موضوعاته . وكذلك ان اخذ على انه معني كلي فان المعنى الكلي ليس انما يَصير كليا بان تدخل فيه جزُوياته كلُها فان هذا غير ممكن . وذلك ان جزويات الاشيا المتكونة الفاسدة ليس يمكن ان تَدخل تحت الان ما فسَد فيما مضى من جزوياته ولا ما سَيكون في المستقبل . بل ان كان ولا بد فانما يدخل فيه ما هو موجود الان ومَا هو موجود الان فقد يقِل ويكثر . فاذا كان كذلك فالمعنى الكلي ليس يصير كُلياً بان تنحصر فيه جميع جزوياته ولا جميع ما هو موجُود الان بل ينبغي ان يكون المنحصر تحته اثنين فقط .

ومع ذلك فانا لسنا نريد بالمعنى الكلي ما قد حصَل فيه من جزوياته اكثر من جزو واحد بالفعل . بل انما نعني بالكلي ما شانُه ان يُحمل على اكثر من واحد حتى يكون لو لم يبق من اشخاص الناس الا اثنان كان قولنا الانسان ابيض معناه كل انسان ابيض . لان المعنى الكلي لا يَصير (٤٠ و) معنى كلياً بان ينحصر من اشخاصه تحته اثنان بالفعل واكثر . بل الذي شانه ان يَكون محمولا عَلي اكثر من وَاحد وان لم يحصُل بالفعِل . فاذا كان كذلك لم يلزم ضرورة اذا قلنا الانسان ابيض ان

يكون معنى ذلك هو معنى قولنا كل انسان ابيض . وايضا فان من الدليل علَى ذلك انا لو قرنّا بكل قولنا الانسان لم يكن ذلك فضلا ولا تكريرا .

ولو كان المعني الكلي المطلق من جهة مَا هو كلي مُطلق ما انحصَر فيه جميع اشخاصه بالفعل لكان قولنا كل انسان ابيض مثل قولنا انسان ابيض فيكون ذلك فضلاً وتكَريراً وهذيانا . فمن هذه الجهات يجب ان يكون قولنا الانسان ابيض ، ليس الانسان ابيض ليسَا بالضرورة يدلان على ما يدل عليه قولنا كل انسان ابيض ، ولا انسان واحد ابيض .

ثم قال :

17b,38-39 ومن البين ان السلب الواحد انما يكون لايجاب وَاحد

ينبغي ان نفهم انما اراد ان السلب الواحد انما يكون لايجاب واحد متى كانا متناقضين . فحينئذ يصح مَا حكم به علي المتناقضين من انهما يقتسمان الصدق والكذب دايماً . ويشّبه ايضاً ان يكون هذا ايضاً سايغا في المتضادين . فانه ينبغي ان يكون السلبُ الواحد عَلى طريق التضاد انما يكون لايجاب واحدَ حتى يصح في المتقابلين على طريق التضاد مَا قيل من ان المتضادين قد يكذبان احياناً .

وكذلك فيما تحت المتضادين وفي المهملين . فانه يصح كل ما قيل متى عمل عَلى ان السلب الواحد انما يكون لايجاب واحد . فاما اذا اخذ السَلب الكلي والسَلب الجزوي فجعلا جميعاً مقابلين لايجاب واحد كلي مثلاً لم يحفظ ذلك ما قيل في كل واحد منهما على ما قيل بل يكونان (٤٠ ظ) حينيذ كاذبين ومقتسمين للصدق والكذب معا . وكذلك ان كانا مقابلين لايجاب وَاحد جزوي فانهما يكونان صَادقين ومقتسمين للصدق والكذب معا . فلذلك ينبغي ان تحفظ هذه الشريطة في كل واحد من اصنَافها بان يكون وَاحـد مقابلاً لواحد لا واحد لاثنين ولا اثنان لواحد .

ثم بيـّن ذلك بعد **فقال :**

17b,39-18a,7 وذلك ان السلب انما يجب ان يسلب ذلك الشي بعينه الذي اوجبـَه الايجاب ومن شي واحد بعينه من المعاني الجزوية كان او من المعاني الكلية وَكلياً كان او جزويا واعني بذلك ما اَنا ممثله زيد ابيض ليس زيد ابيض فاما ان كان الشي مُختَلفاً او كان واحداً بعينه

الا انه من مختلف لم يكن مقابلا لكنه يكون لدال اخر غيره والمقابل لقولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض ولقولنا انسان ما ابيض ولا انسان واحد ابيض ولقولنا الانسان هو ابيض الانسان ليسَ هُو ابيض.

يعني ان السَلب انما يجب ان يسلب ذلك المحمول بعينه الذي اوجبه الايجاب ومن ذلك الموضوع بعَينه الذي فيه اُوجب المحمول ، كان ذلك الموضوع من الاشخاص او من المعاني الكلية ، كان معَه سور او لم يكن ، كان السور كلياً او جزوياً . فاما ان كان المحمول في السلب غير المحمول في الايجاب ، او كان المحمول فيهما واحدا بعَينه الا انه كان قد سلب من موضوع غير الموضوع الذي اوجب المحمول فيه ، لم يكن هذا مقابلا لذلك الايجاب لكن يكون لذلك الايجاب سلب اخر غيره ، وَلهذا السَلب ايجاب اخر غيره . ثم ذكر امثلة من المتناقضات والمهملات (٤١ و) وجَعَلَها في المادة الممكنة .

ثم قال :

فقد حصَل من قولنا ان الايجاب الواحد انما يكون مقابلا عَلى جهـَة المناقضة لسلب وَاحد وذكرنا ما همَا — 18a,8-9

يعني انه ذكر المتناقضين ما هُما وانهما اللذان مع كل واحد سور مع احدهما سور كلي ومع الاخر سور جزوي .

ثم قال :

وان المتضادين غيرهمَا — 18a,10

يعني انا بينا ان المتضادين غير المتناقضين وانهما اللذان يقرن بموضوعهما سُور كلي .

ثم قال :

فانه ليس كل مناقضة فهي صادقة او كاذبة — 18a,10-11

يريد بالمناقضة هـَا هـُنا كل متقابلين . يعني ليس كل متقابلين فهما صادقان معـًا او كاذبان معـًا . ولا كل متقابلين يقتسمان الصدق والكذبَ دايما .

ثم قال :

ومن قبل اي شي ومتى تكون صادقة او كاذبة والايجاب — 18a,11-14

او السَلب يكون واحداً متى دل بشي واحد على شي وَاحد

يعني بيّنا من قبل اي شي صار المتضادان بتلك الاحوال في الصدق والكذب وما يجب المتضادين والمتناقضين .

ولمّا **قال** : ينبغي ان يكون السلب يوجد مقابلا للايجاب الواحد والايجاب يوجد مقابلاً لسلب واحد ، بيّن ما معنى الايجاب الواحد والسلب الواحد . فان هذا ايضا متى لم يحتفظ به في كل متقابلين لم يكن المتقابلان في الصدق والكذب عَلى ما قاله . فان قولنا ان المتقابلين ينبغي ان يكون مَوضوعاهما واحَداً بعَينه غير قولنا ان كل واحد من المتقابلين ينبغي ان يكون وَاحدا (٤١ ظ) بعَينه .

فـان هـاهنا اشياً ثلثة ينبغي ان يُحتفظ بهـا في كل متقابلين وهو ان يـكون موضوع المتقابلين واحداً بعينه وكذلك محمولهما ، ثم ان يكون السَلبُ الواحد مقابلاً لايجاب ثم ان يكون الايجاب وَاحداً والسَلب واحدا .

وامـا ان يـكون الموضوع فيهما واحداً فقد قاله في شرايط التقابل وقد شرحه في الباب المتقدم . وبيّن مع ذلك ان السَلب الواحد انما يكون مقابلاً على طريق التناقض لايجاب واحد . فاخذ الان يبين باي شريطة يقال في الايجاب انه ايجاب واحد . فاخبر انه انما يكون ايجاباً واحداً متى كان لفظ موضوعه واحداً يدل على معنى واَحد ولفظ محموله لفظاً واحداً يدل على معنى واحد . وانه ليس ينبغي ان يكون لفظ موضوعه لفظاً مشتركاً ولا لفظ محموله كذلك لفظاً مشتركا .

وقوله :

18a,14-17 اما كلي على معنى كلي واما لا على مثال واحد مثال ذلك كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض الانسان هو ابيض الانسان ليس هو ابيض ولا انسان واحد ابيض قد يكون انسان ما ابيض .

يعني يكون الايجاب واحدا بهذه الشريطة هو في الايجاب الذي محموله حكم كلي عـَلى موضوع كلي . وفيما لم يحكم فيه فحكم كلي على مثال واحد . وانه ليس يختلف كون الايجاب واحداً في الحالين . وانه ليس شريطة الايجاب الواحد متى كان

الايجاب مُهملاً غير شريطته اذا كان ذا سور . بل الامر في ذلك على مثال واحد . ثم اتى في ذلك بامثلة من المتناقضات والمهملات وجعلها في المادة الممكنة

فقال : (٤٢ و)

هذا ان كان قولنا ابيض انما يدل على معنى واحد 18a,17

يعني ان كان لفظ المحمول او لفظ الموضوع يدل على معنى واحد فحينئذ تكون هذه الامثلة التي جئنا بها متقابلة و متناقضة .

وقوله :

فاما ان كان قد وُضع لمعنيين اسم واحد فمن قبل المعنيين اللذين لهما صار ليس بواحد لا يكون الايجاب واحدا 18a,18

يعني من قبل المعنيين اللذين لاجل كونهما اثنين صار الاسم ايضاً ليس باسم واحد لا يكون الايجاب واحداً . وذلك ان الاسم الواحد اذا كانت قوته قوة اسمين متباينين فهو في المتقابلين كاسمين متباينين دالين كل واحد منهما على معنى واحد . فلا يكون لا الايجاب واحداً ولا الموضوعان في المتقابلين موضوعاً واحداً باضطرار . ولا يكون المقابل لايجاب واحد سلباً واحدا بل سلبان لايجاب واحد .

ثم قال :

مثال ذلك انه ان وضع واضع للفرس والانسان اسما واحداً كقولك ثوب مثلاً فان قوله حينئذ ان الثوب ابيض لا يكون ايجاباً واحداً ولا سلباً واحداً وذلك انه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله الفرس والانسان ابيض ولا فرق بين هذا القول وبين قوله الفرس ابيض الانسان ابيض 18a,19-23

هذا كالبين بنفسه. فانه لا فرق بين ان يجمعهما باسم واحد ويحمل عليهما محمولا واحداً فيقول الثوب ابيض ، وبين ان ياخذهما باسمين متباينين ويحمل عليهما محمولا واحدا في وقت واحد مثل ان يقول الفرس والانسان ابيض ، وبين ان ياخذهما (٤٢ ظ) باسمين متباينين ويجعل ذلك المحمول على احدهما في وقت وذلك المحمول بعينه على اخر في وقت اخر كان الوقتان متقاربين او متباعدين . الا انه اذا حمل المحمول

على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي يحمل فيه على الاخر كانت معرفتنا بانهما قضيتان لا قضية واحدة اكمل وابين من ان يجمع المحمول عليهما في وقت واحد وابين كثيرا من ان يجمعهما جميعا باسم واحد في وقت واحد ويحمل عليهما محمولا في ذلك الوقت . فجميع هذه انما تدل على قضيتين اثنتين مختلفتين .

ثم قال :

18a,24-25 فاذ كان هذان يدلان على اكثر من واحد وكانا اكثر من واحد فمن البين ان القول الاول ايضا اما ان يكون كثيرا واما ان لا يكون يدل على شي

يعني اذا كان هذان اللذان اخذ موضوعهما باسمين متباينين وحمل المحمول علي كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الاخر يدلان على اكثر من معنى واحد، وكان الاسمان ايضا اكثر من واحد ، فمن البين ان القول الاول يعني قولنا الثوب ابيض ايضا . اما ان يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة بل قضايا كثيرة . واما ان لا يدل الثوب على شي اصلا اذ كان انما وضع دالا على معنيين ، وليست دلالته علي احدهما احرى من دلالته على الاخر بل دلالته عليهما بالسوا ، فما كان دلالته عليهما بالسوا فانه اذا سلب دلالته التي له على احدهما فقد سلب عن الاخر ايضا اذ كانا من ذلك الاسم على السوا . (٤٣ و) فان المشترك متى قيل انه يدل على معني واحد دون الاخر فليس الاخر اولي بان يكون دالا عليه من الاول . فان لم يكن دالا على الاول فليس بدال على الثاني ايضا .

ثم قال :

18a,26-27 وذلك انه ليس انسان من الناس فرساً فواجب ان لا يكون في مثل ذلك ايضا احد ما في المناقضة صادقا والاخر كاذبا

يعني بهذا كان يكون دالا على شي واحد وعلى كثير ، او كان انسان من الناس هو بعينه الفرس وقتا ، فانه كان اذا دل علي الفرس فقد دل على الانسان والشيئان يكونان شيا واحدا بالعدد بان يكون جزواهما واحدا او يكون احدهما تحت الاخر . فانه لو كان كذلك لكان قولنا الثوب ابيض يدل عليهما جميعا وكانت القضية واحدة . فاذ لم يكن كذلك بل كان اسما مشتركا ، وكان الاسم المشترك يجعل القضية الواحدة

بالاسم قضايا كثيرة في المعنى ، وكانت القضية بكثرة المعنى لا بكثرة الاسم ، لزم ان يكون السلب والايجاب اذا كان موضوعهما واحدا بالاسم لا بالمعنى ان لا يكون احد المتناقضين في ذلك صادقا والاخر كاذبا . بل يمكن ان يكونا صادقين معا او كاذبين معا . وبالجملة لا يكونان متناقضين ولا في الجملة متقابلين اصلا .

واما اذا كانا مختلفي الاسم بعد ان يكون المعنى واحدا في العدد لم يزل ذلك يقابلهما ولا يناقض المتناقضين منهما . فان الاسما المترادفة لا تجعل القضايا كثيرة بل واحدة . فاما لو قلنا ان الجمل ابيض وليس البعير ابيض لكانا متقابلين . فقد حصل الامر الثالث في هذا الباب .

ثم صار الى الامر الرابع في امر المتقابلين وهو ان ينظر حال المتقابلات في الازمان الثلثة . كيف (٤٣ ظ) اقتسام كل واحد منها الصدق والكذب في كل واحد من الازمنة الثلثة . هل تقتسم كلها على التحصيل او كلها لا على التحصيل او بعضها على التحصيل وبعضها لا على التحصيل . ومعنى التحصيل هو ان يكون احد المتقابلين صادقا في نفسه وان لم نعلم نحن صدقه والاخر كاذبا وان لم نعلم نحن كذبه . ويكون صدق ما صدق منهما متميزا في نفسه عن كذب الكاذب منهما من غير ان تكون حالهما في انفسهما مثل حالهما عندنا .

واما ما يقتسم الصدق والكذب على غير التحصيل فان يكونا في وجودهما مثل حالهما عندنا في عدم التحصيل ، فان المحمول غير محصل الصدق في انفسنا وهو ان ينظر في المتقابلات المجهولة هل حالها في انفسها[1] في عدم التحصيل مثل حالها في عدم التحصيل في انفسنا او ليس كذلك .

ثم قال :

ونقول ان المعاني الموجودة الان او التي قد كانت فيما مضى فواجب ضرورة ان يكون الايجاب او السلب فيها[2] اما صادقاً واما كاذباً اما في الكلية على معنى كلي فاحدهما ابدا صادق والاخر كاذب وكذلك 18a,28-33

---

١) أضيفت في الهامش .

٢) جاءت في المخطوط « فهما »

في الاشخاص على ما قلنا واما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجبا فيها وقد قلنا في هذه ايضا .

يريد ان يكون الايجاب والسلب المتقابلين فيها يصدق الصادق منهما على التحصيل والكاذب منهما على التحصيل ما علمناه منها وما جهلناه . فما علمنا منه فان الصادق منهما صادق على التحصيل في نفسه وعندنا . والكاذب منهما كاذب على التحصيل في نفسه وعندنا . فان الموجب منهما هو الصادق وحده (٤٤ و) دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده دون الايجاب او الايجاب هو الكاذب وحده دون السالب . والسلب هو الصادق وحده دون الايجاب .

اما المتناقضان فاحدهما ابدا صادق والاخر ابدا كاذب في التي هي موجودة الان والتي كانت وتصرمت . ولذلك ان لم يشترط في الكليات ايضا زمان كانت حالها هذه الحال فيما هي ضرورية وممتنعة . وكذلك في الاشخاص الموجودة الان والتي كانت فيما سلف والمهملات فليس احدهما صادقا والاخر كاذبا دائماً . فهذه التي ينظر فيها ويفحص عنها ينبغي ان توخذ في المتقابلات على طريق التناقض وفي المتقابلات الشخصية فقط ويترك الباقي .

فقال ان المتناقضات فيما قد سلف والتي هي موجودة الان ، وكذلك المتقابلات الشخصية التي سلفت فيما قبل والتي هي موجودة الان ، فان الكاذب منهما كاذب على التحصيل والصادق صادق على التحصيل علمناه او جهلناه على ما قلنا .

18a,33-34

فاما المعاني الجزوية المستقبلة فليس يجري الامر فيها على هذا المثال

المعاني الجزوية تعني الاشخاص وتعني ان الامر في المتقابلين فيها ليس الصادق منهما صادقا على التحصيل ولا الكاذب منهما كاذبا على التحصيل لا في نفسه ولا عندنا. وان الايجاب والسلب المتقابلين منها حالها كحال وجودها . فان وجودها لما كان غير محصل كان ايضا صدق احد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل كان كذب احد المتقابلين منها غير محصل لا في نفسه ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس ينبغي ان يفهم في كل مستقبل بل في المستقبلات الممكنة ان

توجد وان لا توجد . وليس في المستقبلات التي توجد لا محالة مثل الكسوفات الجزوية واشباه الكسوفات . بل انما ينبغي ان يفهم ذلك في الممكنة من الامور .

(٤٤ ظ) فهو الان مبتدي[1] في الفحص عن المتقابلات في الامور الممكنة . هل الصادق من كل متقابلين منها صادق على التحصيل والكاذب منهما كاذب على التحصيل ، او كل واحد منهما في كل متقابلين على غير التحصيل . ويعمل في تلك على ان الممكن موجود في نفس طبيعة الامور بين الوجود بنفسه . ويجعل فحصه عن الاقاويل والاعتقادات المتقابلة فيها .

وليس الامر في ذلك على ما يقوله جل المفسرين فانهم يقولون انه يفحص في هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الامور ام لا . وياخذ حال المتقابلات في الامور الممكنة في اقتسامها الصدق والكذب على انها هي الاعرف او هي المعلومة بنفسها حتى يكون علمنا ان المتقابلات في كثير من الامور المستقبلة اقتسامها للصدق والكذب على غير التحصيل في انفسها معلوما بنفسه بعلم اول بين لا يشك فيه . وانتم تعلمون ان الامر ليس كذلك . بل نحن من اول امرنا ربما فطرنا عليه . نعلم ان كثيرا من الامور ممكنة ان تكون وان لا تكون واول شي هو الذي يعلم انه الى اختيارنا وارادتنا .

وانما صار قوم يرفعون الامكان عن الامور لا بالمعرفة الاولى ولكن بالوضع والشريعة والقول . وفطرهم تضطرهم الى ان تكون اعمالهم وافعالهم تابعة لما في فطرهم . فليس تلتفت فيما هو معلوم بالفطرة الى ما يظنه قوم انه غير ذلك بالشريعة .

وعلى ان الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة انما هو باشيا وعن اشيا معلومة بالفطرة ، واما اشيا لازمة عن الاشيا المعلومة بالفطرة من غير ان تستعمل فيها مقدمات شرعت او لزمت عن اشيا شرعت ، ولا اشيا صارت مشهورة في قوم ما (٤٥ و) لازمة عن راي انسان مقبول القول عندهم . فان الفلسفة والمنطق ليس يحتفظ فيها بامثال هذه الامور .

فلذلك ليس ينبغي ان نجعل ما فطرنا عليه من بيان وجود الممكن لنا في الاشيا الارادية التي اختيارها الينا مطلوبة . لان ارسطوطاليس يقول في كتاب البرهان[2] ان

---

١) وقد تكون « يبتدي » .

٢) لربما. *Analytica Posteriora* 74 b 5 ss.

القضية البينة بنفسها ليس ينبغي ان يجعل سبارها ان يعترف الانسان بها بلفظة او لا يعترف . بل ان يكون الانسان بالفطرة يعترف ذهنه بها ويتيقنها سوا اعترف بلسانه او لم يعترف . وكذلك لا يجعل سبارها ان تكون مشهورة او غير مشهورة . فاذا كان كذلك فان وجود الممكن بيّن لنا بالفطرة وهو مع ذلك مشهور عند الجميع. فلذلك ينبغي ان نجعل من المقدمات البينة بانفسها ومن الاوايل ونجعل ارتفاعه ممتنعاً محالا .

ثم يفحص عن امر المتقابلين هل الصدق في احدهما والكذب في الاخر على التحصيل ام لا . فان جعلناه علي التحصيل وكان ذلك يلزم عنه رفع الامكان عن الامور اصلا ، علمنا ان قولنا في صدق الصادق منهما انه على التحصيل وكذب الكاذب منهما على التحصيل في نفسه قول كاذب وعندنا . فقلنا ان صدق الصادق من المتقابلين المقولين في الامور الممكنة على غير التحصيل في نفسه . فعلى هذا ينبغي ان يجري امر ما نقراوه في هذا الفصل لا على ما يقوله المفسرون . فان ذلك ضلال . وذلك انهم مع ما قلناه يلزمهم ان يجعلوا المنطق يفحص عن طبايع الامور الموجودة كيف وجودها . وذلك ضلال منهم . وهم انفسهم يمتنعون من ذلك فانهم امتنعوا في كتاب المقولات ان يجعلوا احصا الموجودات فيها من حيث (٤٥ ظ) هي موجودات . وامتناعهم ان يجعلوا شيا من المنطق فحصاً عن طبايع الموجودات انفسها احري .

فان الفحص عن الشي هل هو ممكن الوجود في نفسه او ضروري الوجود في نفسه هو فحص عن كيف وجود هذا الموجود وليس ذلك بلايق في المنطق . فلذلك ليس ينبغي ان نلتفت الى ما اجروا عليه تفسيرهم لهذا الموضع بل نجريه على ما قلناه . فان قوله دال علي ذلك ايضاً . وذلك انه يجعل نتيجة كل ما يقوله في هذا الموضع ان صدق المتقابلين في الامور الممكنة او كذبه غير محصل في نفسه . فكيف ياخذه في بيان وجود الممكن وهو قد جعله نتيجة قوله .

وكذلك افتتاحه وهو **قوله**: فاما المعاني الجزوية المستقبلة فليس يجري الامر فيها على هذا المثال دال على ما قلنا . وذلك انه انما يريد ان يبين ما ذكر انه علي غير مثالها في الامور الماضية والتي هي الان . فلذلك يضع نقيض ما يريد ان يبينه وضعا بشريطة . فانه لما **قال** : فليس يجري الامر فيها علي هذا المثال . يعني على التحصيل . بل الامر فيها على غير التحصيل ، او الامر فيها مجهول هل هو علي التحصيل او

عَلى غير التَحصيل ، او انه على جهة اخرى ، او ان المتقابلين منها لا تقتسم الصدق والكذب بل يصدقان معـًا او يكذبان معـًا فان الامر فيه مجهول .

وينبغي ان نفحص فنقول اما ان تقتسم الصدق والكذب على التحصيل ، او يصدقان معـًا ، او يـَكذبان معـًا ، او يقتسمانه على غير التحصيل . فابتدا اولا يبيـّن[1] انهما يقتسمان الصدق والكذب لا على التحصيل . فان لم يكن كذلك فليكن كل ايجاب وسلب متقابلين في اي الامور كانت في الضرورية وفي الممكنة . فليكن الصادق منهـما صادقا عَلى التحصيل والكاذب كاذباً علي التحصيل .

فلذلك **قال** : (٤٦ و)

وذلك انه ان كان كل ايجاب او سـَلب اما صَادقاً واما كاذباً فواجبٌ في كل شي ان يـَكون مَوجوداً او غير موجودٍ 18a,34-35

هـَذه قضية كلية صحيحة بينة بنفسهـَا . وذلك ان القول الصادق يلزم عنهُ وجـُود الامر وَالقول الكاذب يلزم عـَنه لا وجود الامر . وعكس ذلك وهوَ ان وجود الامر يلزم عنه صدق قول القايل انه موجود ولا وجود ضرورة يلزم عنه كذب قول القايل انه موجـُود . فان كان الصدق على التحصيل كان الوجود اللازم عنه على التحصيل . وان كان على غير التحصيل كان وجود الامر غير محصَل . وَكذلك الحال في الكذب.

ثم نقل هذا القول بعد هذه القضية الكـُلية الى الامـُور المـُستقبلة **فقال** :

فان قال قايل في شي من الاشيا انه سيكون وقال اخر فيه بعينه لا يكون فمن البين انه يجب ضرورة ان يصدق الحدهما ان كان كل ايجاب فصادق او كاذب 18a,35-38

هـَذا ايضاً بيـّن بنفسـِه .

ثم قال :

وذلك انـــه لا يمكن ان يكون الامران جميعاً في ذلك ومـَا اشبهـَه 18a,39

يعني انه لا يمكن ان يحصل في المستقبل الكون ولا كون معا في آن واحدٍ حتى يجتمعَ الصدق والكذب معا في الايجاب او في السلب .

---

١) جاءت « بيـّن » في المخطوط .

ثم ذكر مثال ذلك **فقال** :

18a,39-18b,5 فان قولنا في شي انه ابيض او غير ابيض ان كان صادقا فواجب ضرورة ان يكون هو ابيض او غير ابيض وان كان الشي اما ابيض واما غير ابيض فقد كان ايجابنا او سلبنا فيه صدقا وان لم يكن فكذبا وان كان كذبا فليس هو (٤٦ ظ) فواجب ضرورة ان يكون الايجاب او السلب اما صادقا واما كاذباً فليس شي من الاشيا اذا مما يتكون او مما هو موجود يكون بالاتفاق .

يعني ان قولنا في شي انه ابيض ان كان صادقا فواجب ضرورة ان يكون ذلك الشيء ابيض . وقولنا فيه انه غير ابيض ان كان صادقا فواجب ضرورة ان يكون غير ابيض . وبالعكس فانه ان كان الشي في نفسه ابيض فقد كان ايجابنا انه ابيض صدقا . وان كان الشي في نفسه غير ابيض فقد كان سلبنا البياض عنه صدقا . وان لم يكن الشي في نفسه غير ابيض فسلبنا البياض عنه كذب . وان كان ايجابنا البياض له كذبا فالشي في نفسه ليس هو ابيض . وان كان سلبنا البياض عنه كذبا فليس هو في نفسه غير ابيض . وان كان واجبا ضرورة ان يكون صدق الايجاب من متقابل الامور المستقبلة كلها صدقا على التحصيل ، وكذب الكاذب منهما كذبا على التحصيل في جميع الامور المستقبلة ، فليس شي من الاشيا اذاً مما يكون في المستقبل او مما هو موجود الان وقد كان غير موجود فيما تقدم يكون وجوده بالاتفاق .

18b,6 او باحد الامرين اللذين لا يخلو الشي منهما ايهما كان ولا شي من الاشيا مزمع بان يكون او لا يكون على هذه الجهة بل الامور كلها ضرورية

يعني ولا شي من الاشيا مزمع بان يكون غير موجود بالاتفاق بل الامور المستقبلة كلها ضرورية كاينة لا محالة . **وقوله** : بالاتفاق يعني به ان لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات. **وقوله** : باحد الامرين اللذين لا يخلو الامر منهما ايهما كان ، تلخيص الشي الممكن ان يوجد وان لا يوجد . فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن احرى من لا وجود . فمتى وجد شي فانما يوجد عن سبب غير محصل (٤٧ و) وعن سبب بالعرض فيرتفع من ذلك ان يكون شي من الاشيا ممكنا ان يكون وان لا يكون .

ومـَا بعد هذا فهو تاكيد لبيان لزوم ما يلزم عن الوضع من ارتفاع الممكن وكلامه فيه بيـّن اذا تاملته ادنى تامل . وهوَ :

18b,7-15 وليس يكون شي منها على اي الامرين اتفق وذلك ان الموجب يـَصدق فيها او السـَالب ولو لم يكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد وذلك ان الشي الذي يقال فيه انه يكون على ايّ الامرين اتفق فليس هو باحد الامرين اولى منه بالاخر ولا يصير كذلك وايضا انّ كان شي من الاشيا ابيض في الوقت الحاضر فقد كان القول فيه من قبل بانه سيصير ابيض صـَادقا فيجب ان يكون القول في شي من الاشيا مما يتكون ايها كان بانه سيـَكون قد كان دايما صـَادقا وان كان القول في شي بانه في هذا الوقت او سيـَكون فيما بـَعد كان دايما حقا فليسَ يمكن ان يكون هـَذا غير موجود ولا يصير موجودا وما كان لا يمكن ان لا يصير موجـُودا فمن المحال ان لا يصير موجودا والشي الذي من المحال ان لا يصير موجودا والشي الذي من المحال ان لا يصير موجـُودا فواجب ضرورة ان يكون

ثم قال بعدَ ذلك :

18b,15-16 فجميع الاشيا اذاً المزمعة بالوجود فواجب ضرورة ان تكون فليس يكون اذاً شي من الاشيا على اي الامرين اتفق ولا بالاتفاق وذلك انه ان كان شي بالاتفاق فليسَ كونه واجبا ضرورة

هـَذا هو النتيجة الممتنعة التي انساق اليها القول الذي وضع فيه ان صدق (٤٧ ظ) احد المتقـَابلين في الامور المستقبلة صدق على التحصيل في نفسه . وَان المتقابلين في جميع الامور المـُستقبلة يقتسمان الصدق والكذب على التحصيلَ . فلما لزم المحال من ذلك فحصَ بعدَه في كلي المتقابلين في المستقبلة اتـُرى يصدقان معـًا او تـُرى يكذبان معا . فقال ليس يجوز ان يقال انهما يصدقان معـًا ولا يجوز ايضا ان يقال انهما يكذبان معـًا .

فلذلك قال :

18b,17-20 وايضا فليس يجوز ان يقال انه ليس ولا واحد من القولين حقا كانك قلت القول بان الشي سيكون والقول بان الشي ليس يكون اما اولا فلانه يلزم من ذلك ان يكون الايجاب وهوَ كذب سَلبه غير صدق والسلب وهوَ كذب ايجابه غير صدق

يعني انه ليس يجوز ان يقال انه ليس ولا يجوز ايضا ان يقال ولا واحد من القولين حقا . يريد انه ليس يقال في شي من الامور المستقبلة انه يُوجد وَليس يوجد وانهما صَادقان معا . ولا يجوز ان يقال ايضاً انه ولا واحد من القولين حقا لا الموجب حق وَلا السَالب حق بل كاذبان معا . كانك قلتَ بان الشي سيكون فان ذلك الشي ليس يكون في المستقبَل انهما صادقان معا ولا انهما كاذبان معا . فانهما ان كانا كاذبين جميعا يلزم عنه اولا ان يكون الايجاب وهوَ كذب سَلبه المناقض له غير صدق ، والسلب وهوَ كذب ايجابه المناقض له غير صدق . فيكون الايجاَب والسلب المتناقضان لا يقتسمان الصدق والكذب كلاهما في جميع المواد . وذلك شي قد تبين .

وكذلك ان كانا صادقين لزم ان يكون الايجاب وَهو صدق (٤٨ و) سَلبُه المناقض له غير كذب. والسلب[1] وهوَ صدق ايجابه المُناقض له غير كذب . فيكونَ[1] [فيكون] ايجاب وسَلب متناقضين لا يَقتسمان الصدق والَكذب في كل مادة . وذلك شي قد تبين فيما قبل . فهذا المحال الاول الذي يكون عن قولنا في متقابلي الامور المستقبلة انهما صَادقاَن معا او كاذبان معا .

ثم صارَ بَعد هذا الى ذكر محالٍ اخر يلزم عن هذا الوضع . **فقال :**

18b,20-24 ثم معَ ذلك فانه ان كانَ القول في الشي بانه ابيض وبانه اسوَد صَادقا فيجب ان يَكون الشي الامرين جميعا وَان كان القول فيه بانه يصير كذلك في غد صَادقا فواجب ان يصير كذلك في غد وان كان القول فيه بانه لا يصير كذلك وليس لا يصير كذلك في غد حقا فليسَ هو على اي الامرين اتفق

١-١) أضيفت في الهامش .

فهذا هو سياقة هذين الوضعين جميعا الى محال اخر وهو المحال الذي لزمَ عن ذلك الوضع الاول . فاستعمل في سياقة هذين الوضعين الاخرين الى هذا نظير مـَا استعمله في سياَقة الوَضع الاول الي هذا المحال . فانه بينه اولاً في الاعرف وهوَ الموجود في الوقت الحاضر **فقال** : فانه ان كان القول في الشي بانه ابيض وبانه اسوَد صادقا فيجب ان يكون الشي الامرين جميعا . فانه اخذه في المتضادين لا المتناقضين . واخذه في الوقت الحاضر فان لزوم ما يلزم في هـَذا بيّن . ثم نقله الى المستقبل **فقال** وَان كان القول فيه بانه يصير في غد صادقاً فواجب ان يصير كذلك في غد . يعني انه ان كان القول في ذلك الشي انه يصير ابيض او اسوَد معا في غد صادقا فبالضرورة يصير ابيض واسوَد معا في غد . ثم نقل بعد ذلك الى متقابلي الايجاب والسلب **فقال** : وان كان القول فيه بانه (٤٨ ظ) لا يصير كذلك وَليس لا يصير في غد حقاً فليسَ هـُو اي الامرين اتفق .

ثم قال :

18b,24-25 وَمثال ذلك الحرب فانه يجب لا
ان يـَكون حربا ولا ان لا يكون

يعني انه اذا صدق هـُناك المتقابلان معا او كذبا لزم ضرورة ان يوجد الامران . يـَعني الوجـُود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : احديهما من اجتماع وجـُود ولا وجود معا في آن واحد وَهو المحال الذي لزم اولاً عن هذين الوضعين . والثاني ان يكونا ضرورة فيرتفع الامكان . فهذا اخر سياَقاته الاوضاَع الثلثة التي وضعـَها فيمتقابلات الامور المـُستـَقبلة الى الممتنع والمحال .

ثم قال :

18b,26-31 فهذا ما يلزم من الامور الشنعة وغيره مما اشبهه ان كان
كل ايجاب وسـَلب اما مما يَقال كـُليا على معنى كلي
واما ممـَا يقال جزويا فواجب ضرورة ان يكون فيه
احد المتقابلين صَادقا والاخر كاذبا ولم يكن فيما يحدث
مـَا يـَكون حدوثه على اي الامرين اتفق بل الاشيا
جـَميعـَها وُجودُها وَكونها واجب ضرورة

هذا ما يلزم في الامور الشنعة . ان كل ايجاب وسلب حكم فيه بحكم كلي او حكم فيه بحكم على موضوع جزوي وهو الشخص فواجب ضرورة ان يكون فيه احد المتقابلين صادقا علي التحصيل والاخر كاذبا على التحصيل . فانه كما تقدم لزم عنه ارتفاع الممكنة . فانه ان كان احدهما صادقا على التحصيل والاخر كاذبا على التحصيل لزم ارتفاع الامكان ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على اي الامرين اتفق . بل الاشيا كلها وجودها (٤٩ و) وكونها واجب ضرورة .

ثم اخذ يوكد شنعة ما لزم ويظهره من جهة الافعال الارادية من الروية . فان الامور الممكنة الارادية بين من امرها انها تابعة لرويتنا وتابعة لافعالنا التي هي استعدادات لافعال اخر . فيبين انها لو كانت في وجوهها تجري مجرى انفسها بالطبع لما كانت لتكون تابعة لما توجبه رويتنا فيها من الاحكام بل كانت احكامنا نحن تابعة لوجودها هي. ولما كان يكون وجودها تابعاً لحكمنا الصادق عليه انه يكون، ولامتناع كونها من حكمنا الصادق عليه انه لا يكون ، بل كانت اقاويلنا واحكامنا اسبابا لكونها لو كانت تجري مجرى انفسها بالطبع .

وذلك **قوله** :

18b,31-32 وعلي هذا القياس فليست بنا حاجة الى ان
نروي في شي ولا نستعد له او ناخذ اهبته

يعني انه اذا ارتفعت الامور الممكنة كفينا نحن امر الاهتمام بشي من الاشيآ ، ولم يكن بنا حاجة الى ان نروي بعقولنا ، ولا ان نستعد له بابداننا ، ولا ان ناخذ له أهبته من الاشيآ الخارجة عنا من ناس نستعين بهم او الات .

18b,32-33 **وقوله** :

كانا ان فعلنا ما يجب كان ما يجب وان
لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب

هذه حكاية ما يدبره الانسان في نفسه اذا اراد شيا واشتاقه واراد ان يروي في نفسه ويزيل عن نفسه التواني الذي هو سبب ليلا يحصل ذلك المتشوق . فان الانسان انما ينبعث نحو الروية والاستعداد واخذ الاهبة متى قال فيما بينه وبين نفسه هذا القول . وكانه قال لو لم يكن الامكان في الامور المستقبلة موجودا لكان هذا القول الذي به نبعث انفسنا علي التاهب لتحصيل الامر المتشوق فضلا او غير موجود اصلا.

ثم قال : (٤٩ ظ)

18b,33-35 فانه ليس مانع يمنع من ان يقول قايل في شي من
الاشيا انه يكون الى الى عشرة الف سنة مثلاً ويقول
اخر انه لا يكون فيصح لا محالة احد الامرين اللذين
كان القول حينيذ بانه يكون صادقا

يعني انه ليس مانع يمنع من ان يكون انسان روّي في شي من الاشيا فحكم انه يكون الى مدة طويلة جدا مثل عشرة الف سنة . ويكون اخر قد روّي فحكم عن رويته انه لا يكون . واخذ كل واحد منهما الاهبة . اما الاول فلايجاده واما الثاني فلمنع وجوده . فلا تكون اهبة من يقصد ايجاده اهبة نافعة في ان يحصل ذلك الشي ولو استعد له في طول هذه المدة التي هي عشرة الف سنة لو امهل فيها . ولا ذاك تنفعه اهبته في ان يمنع كون ذلك الشي ولو امهل حتى يستعد في هذه المدة الطويلة. بل لا يكون ما يفعله واحد منهما اصلا سببا لوجود الامر او لا وجوده . بل يصح ذلك من تلقا نفسه في اي زمان اتفق بان يتقدم او يتأخر عن المدة التي قدرها كل واحد تاخراً او تقدما غير محدود عندهما . وذلك ايضاً شنع منكر .

ثم قال :

18b,36-37 وايضا فلا فرق في هذا المعنى بين
ان تقال المناقضة وبين ان لا تقال

يعني لا فرق اذا ارتفع الامكان من الموجودات بين ان يضع الانسان في نفسه مطلوباً يروّي فيه بان يجعل ذلك المطلوب امرين متناقضين في المستقبل ويستنبط ايهما المنجح وايهما غير المنجح . فلا فرق بين ان يوضع المطلوب (٥٠ و) جزوي مناقضة وبين ان لا يوضع جزوي مناقضة . وبالجملة بين ان يروّي وبين ان لا يروي وبين ان يستنبط الانسان احدهما وبين ان لا يستنبط .

ثم قال :

18b,37-19a,1 وذلك انه من البين ان الامور تجري مجاريها وان لم
يوجب موجب شيا منها وكم يسلبه اخر وذلك ان الشي
ليس انما يكون او لا يكون من قبل انه قد اوجب او
قد سلب ولا حكمه بعد عشرة الف سنة غير حكمه
بعد زمان اخر كم كان مقداره

هذا كله انما يلزم عنه اسقاط الرويّة واخذ الاهبة . وان الامور تجري مجاريها انفسها في ان تكون وان لم يحكم المروّي انه موجَب بما الزمته رويّته ، ومجاريها في ان لا تكون وان لم يسلبه اخر بما اوجبته رويّته . وذلك ان الشيء المُستقبل ليس انما يكون من قبل انه اُوجب بالرويّة وحُكم انه يكون ، ولا انما لا يكون من قبل انه قد سُلب بالروية وحكم انه لا يكون . ولا حُكم من حكم انه يكون اولا يكون بعد عشرة الف سنة حكمه بعد زمان اخر كم كان مقداره . فان الانسان اذا قدّر كون شي الى عشرة الف سنة فاخذ اهبته في طول هذه المدة ما كان يكون ما فعلَه سببًا لكون ذلك الشي في الوقت الذي قدّر كونه . بل يكون طول الزمان في ذلك لا غنًا له في الاستعداد ولا لو كان اكثر من عشرة الف سنة باي مقدار كان . ولا كان ما خرم من المهلة حتى اخترم قبل ذلك سبباً لان لا يكون ذلك الامر . **ثم قال** :

19a,1-4 فاذ كانت حاله في الزمان كله حالا يصدق فيه معها احد القولين دون الاخر فواجب ضرورة ان يكون ذلك (٥٠ ظ) الصدق حتى يكون كل واحد من الاشيآ التي تكون حالّه ابدا حال ما يكون ضرورة

يريد بهذا انه لو حكم حاكم في شي بانه سيكون واخذ اُهبته ليحصل وجود الشي الذي اشتاق كونه ، واخذ اخر اُهبةً يعوق بها كون ذلك الشي الذي قدر الاول كونه ، ما كان يكون ما اخذه هذا من الاهبة مانعا من كون ذلك ، ولا ما اخذه الاول من الاهبة دافعاً للعايق الذي اخذه هذا . فان ذلك الشي اذا لم يكن ما قدر كونه ممكنا ان لا يكون ، وما قدر لا كونه ممكنا ان لا يكون ، كانت حاله في الزمان كله حالا يصدق فيه معها احد القولين فقط على التحصيل دون الاخر ، حتى لا يكون له عايق اصلا ولا انسان اخر قدر منع كونه فتم له ذلك . فيجب ضرورة اذا ان يكون ذلك الاول عن[1] غير عايق . او يكون الثاني من غير ان يمكن الاول فيكون كلها ضروري الكون .

ثم قال :

19a,4-6 وذلك ان ما كان القول فيه بانه سيكون صادقا في وقت من الاوقات فليس يمكن ان لا يكون وما يكون فقد كان القول فيه بانه سيكون صادقا ابدا

---

١) أضيفت في الهامش .

يريد بكل هذا ان الرويتين المتضادتين من انسانين يلزم ان لا يكونا سببين اصلا لكون ذلك الشي او لا كونه . ولا ان يقع التغالب والتنافس في امر يتشوق الواحد كونه والاخر يتشوق لا كونه .

ثم قال :

19a,7-9 فاذ كانت هذه الاشيا محالا لانا قد نرى امورا
تحدث مبداوها من الروية فيها[1] واخد الاهبة لها

يعني هذه الاشيا اللازمة عن تلك الاوضاع الاولي في المتقابلات (٥١ و) ممتنعة ومحالة . لانا قد نري انا قد نشاهد امورا تحدث الاوضاع لا مبداوها من الروية فيها واخذ الاهبة لها . وذلك كله علي خلاف هذه الاشيا التي اقتصصناها . وذلك انا نرى ونشاهد امورا كثيرة تحدث عما نحكم عليها انها تكون وقد يعوقنا من يقصد مضادتنا بروية اخري .

ولو لم يكن الامر في نفسه ممكنا ان يكون وان لا يكون لما كان الذي يقصد دفع المنافس له عن ان يكون الامر علي ما قدره . ولا ايضا كان يمكن المنافس له ان يعوقه. بل نرى الامور متداولة بين مرويين متضادين . ونري المهلة كلما كانت التي في اخذ الاهبة كان احرى ان توجد . واذا لم يمهل الانسان الى الوقت الذي ياخذ الاهبة واخترم قبل ذلك لم يكن الامر . فمن ذلك يبين ان هذه الامور كانت ممكنة ان تكون وان لا تكون . ثم ليس ذلك في الامور الارادية بل في الامور الطبيعية .

فقال :

19a,9-11 وقد يجد بالجملة في الاشيا التي ليست مما تفعل دايما
الامكان لفعل الشي وترك فعله على مثال واحد حتى
يكون فيها الامران جميعا ممكنين اعني ان يكون الشي
وان لا يكون

اخذ في الامور الطبيعية الامكان في القابل للفعل . فالامكان في الفاعل هو في الفاعل الذي لا يفعل دايما . على مثل ما تفعل الاجسام السماوية من دوام الحركة . مثل ان تحرك الشجرة حينا ولا تحركها حينا . وكذلك الشي القابل الذي يوجد فيه الشي حينا ولا يوجد فيه حينا .

---

١) جاءت في المخطوط : « فها » .

ثم قال :

19a,12-18 وها هُنا اشيا كثيرة بيّن من امرها انها بهذه الحال ومثال ان هـَذا الثوب قد يمكن ان يتمزق فلا يتمزق بل يسبق اليه البلى وعـَلى ذلك المثال قد يمكن ان لا يتمزق فانه لم يكن (٥١ ظ) البلى ليسبق التمزيق اليه لو لم يـَكن يمكن ان لا يتمزق وكذلك يجري الامر في ساير مـَا يتكون مما يقال على هذا الضرب من القوة

يعني من القوة علي ان يفعـَل حينا ولا يفعل حينا . او ان ينفعل حينا ولا ينفعـِل حينا . فان ما كان هكذى فان القوة التي فيه استعدَاد للمتقابلين . فان هاهنا ضرَبا آخر من القوة وهوَ استعدَاد لاحد المتقابلين فقط . مثل القوة التي في الاجسـَام السماوية عـَلي الحركة المُستديرة .

ثم قال :

19a,18-27 فظاهر اذاً انه ليس جميع الاشيا فوجودها او كونها ضـَرورة بل بعض الاشيا تجري على اي الامرين اتفق وليسَ الايجاب باحرى من السـَلب بالصدق فيهـا وبعضها احد الامرين دون الاخر احرى فيها واكثر الا انه قد يمكن ان يكون الامر الاخر ولا يكون ذلك فنقول الان ان الوجود للشي اذا كان موجودا ضروري واذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروري وليس كل موجود فوجـُود ُه ُ ضروري ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري وذلك انه ليس قولنا ان وجود كل موجود فهو ضرورة اذا وجد هو القول بان وجوده ضرورة على الاطلاق وكذلك ايضا ما ليس بموجود

فانه يحصي الان على سـَبيل الاقتصاص للامور الظاهرة البينة بانفسـها . فذكر ان ليس جميع الاشيا فوجودَها الان او كونها في المستقبل ضروري . (٥٢ و) بل بعض الاشيا المستقبلة تجري عـَلى اي الامرين اتفق. وليس الايجاب باحرى بالصدق من السـَلب فيها . وبـَعضها احد الامرين دون الاخر احرى فيها واكثر .

فقد جعَل الممكن على ضربين احدهما ممكن وجوده ولا وجوده على التّساوي . والثاني الممكن الذي وجوده احرى واكثر من لا وجوده اَوْ لا وجوده احرى واكثر من وجوده . ولَم يذكر الممكن الكاين على الاقل لانه لازم عَن الكاين علي الاكثرِ . وقد نبّه على ذلك بان **قال** : الا انه قد يمكن ان يكون الامر الاخر ولا يكون ذاك . يريد الامر الاخر الذي ليس هو احرى ولا اكثر .

ويُريد **بقوله** ولا يكون ذاك اي الذي هو احرى واكثر . ينبغي ان نفهم من الاكثر في الاكثرِ في اكثر الزمان او في اكثر موضوع الشي وفي اكثر الزمان على ان يكوَن في الشيِ حال او امر في الجملة يجعلَه احرى بالوجود علَي امكانِ لاوجوده .

فالممكنة اذاً على ثلثة اوجه . وكلها انما ينبغي ان توجد في المستقبل . وعلى انها غير موجودة الان فتحصل الاشيا بعضها غير موجودة . ويمكن ان تُوجد في المستقبل وان لا توجد . وبعضها هي موجودة الان وبعضها غير موجودة الان . فيقسم كل واحد منها فيجعَل بعضها دايم الوجود لم يزل ولا يزال وبعضها غير دايم الوجود .

ويقول ان الوجود للشي في حين ما هو موجود هو ضروري . ولا وجود الشي في حين ما هو غير موجود لا وجود ضروري . ثم **قال** : وليس كل موجود فوجُوده ضروري . اي على الاطلاق بل بشريطة . ولا كل ما ليس بموجود فعَدم الوجود له ضروري اي على الاطلاق بل بشريطة . (٥٢ ظ) ثم ذكر ما تلك الشريطة **فقال** : وذلك انه ليس قولنا ان وجود كل موجود فهو ضرورة اذا وُجد القول بان وجوده ضروري على الاطلاق وكذلك ايضاً ما ليس بمَوجود . وقد قسم الوجُود الضروري الى ضربين ضرب هو ضروري ما دامَ مَوجُودا . والاخر ضروري علي الاطلاق .

الا ان الضروري المقيد بشريطة قسمَه المفسرُون الي ضربين. ضرب هو محمول ضروري ما دام موضوعه موجودا . وضرب هو محمُول في موضوع ضروريّ في الموضوع ما دام المحمول موجودا . فيكون الضروري ثلثة : ضروري ما دام موضوعه مَوجُودا . وضروري مَا دام هُو موجُودا . وضروري علي الاطلاق . وهذا فيما هو موجود وفيما هو غير مَوجود . فان الذي هو غير موجود منه ما هو غير موجود ما دام غير موجود ، ومَنه ما هو غير موجود دايما لم يزل ولا يزال . وكذلك الموجود يقسم هذه الثلثة الاقسَام .

ثم قال :

وهـذا بعينه قولنا في المناقضَة ايضاً 19a,27

يعني انه يشترط في المناقضة هذه الشرايط .

ثم ابتدا يقسم اصناف انحا المتقابلات المتناقضة في اصناف الامور الممكنة والضرورية **فقال** :

19a,28-32 وذلك ان كل شي فوجوده الان او غير وجوده واجب ضرورة ووجوده فيما يستقبل وغير وجوده واجب ضرورة غير انا اذا فصلنا فقلنا احد الامرين لم يكن واجبا ضرورة ومثال ذلك ان قولنا ان الحرب ستكون غدا او لا تكون واجب ضرورة فاما قولنا ان الحرب ستكون غدا فليس بواجب ضرورة ولا قولنا انها (٥٣ و) لا تكون غدا فواجب ضرورة لكن الواجب ضرورة انما هو ان يكون او لا يكون

يخبر ان حال الصدق فيها والكذب مثل حال وجودها ولا وجودها . وذلك ان كل شي فوجوده الان وغير وجوده فواجب ضرورة . ووجوده فيما يستقبل او غير وجوده واجب ضرورة . غير انا اذا فصلنا فقلنا احد الامرين لم يكن واجباً ضرورة في المستقبل خاصة . واما في الان فانا اذا فصلنا فقلنا احد الامرين كان واجبا ضرورة . ففي الان يكون وجود[1] احد المتقابلين محصلاً ضرورياً .

ثم قال :

19a,33-19b,4 فيجب من ذلك اذ كانت الاقاويل الصادقة انما تجري على حسب ما عليه الأمور فمن البين ان ما كان منها يجري على اي الامرين اتفق ويحتمل الضدين فواجب ضرورة ان تكون المناقضة ايضا تجري فيه ذلك المجري وهذا شي يلزم فيما ليس وجوده دايما او فيما ليس فقده دايماً فان ما جرى هذا المجرى واجب ضرورة ان يكون احد جزوي النقيض فيه صادقا او كاذبا غير انه ليس هو واحدا مشاراً اليه بعينه بل ايهما اتفق وربما كان احد المتناقضين احرى بالصدق الا انه ليس ذلك

١) مضافة في الهامش .

بمـُوجب ان يـَكون صادقا او كاذبا فقد بان بذلك انه ليس َ كل ايجاب وسـَلب متقابلين فاحدُهما صادق (٥٣ ظ) ضرورة والاخر كاذب ضرورة وذلك انه ليس مجرى الامر فيما ليس بمـَوجـُود الا انه يمكن ان يكون وان لا يكون مجراه فيما هو موجود بل الامر يجري فيه على ما وصفنا

فجعـَل صدق المتقابلين في كل صنف من اصناف الامور بحسب وجوده . فمـَا كان وجـُوده على التحصيل فصدق المتناقضين فيه عـَلى التحصيل . وما كان وجوده علي غير التحصيل فصدق المتناقضين فيه على غير التحصيل . واصناف الضروريات كـُلها يصدق احد المتناقضين فيه علي التحصيل . واما اصناف الامور الممكنة فان صدق المتناقضين فيه علي غير التحصيل . الا انه في الممكن على التساوي عـَلى غير التحصيل التام وَ الصدق والكذب كيف اتفق . واما الممكن الكاين على الا كثر فان صدق احد المتناقضين فيه احرى من كذبه . وفي الكاين على الاقل كذبه احرى من الصدق . وَكذلك الاعتقادات المتقابلة في اصناف الامور الموجودة هذه حالها في الصدق والكذب .

وهذه كـُلها ينبغي ان نفهم انها في انفسها وفي طبيعتها لا بحسب مـَا عندنا . فان المجهولات كلها الصدق في كل متناقضين منها هو على غير التحصيل عندنا . واما في انفسهـَا فان الصدق في متناقضي الضرورية منها على الصدق في انفسـهـَا وان لم نعلمها نحن . وَاما في الممكنة فان صدق احد المتناقضين فيها على غير التحصيل عندنا وفي انفسها . ولذلك صارت الممكنة من جهـَة مـَا هي ممكنة مجهـُولة بطباعهـَا . فانها بطباعهـَا تمنع ان تكون مـَعلومة عندنا من غير ان يـَكون سبب جهلنا لهـَا عجز طباعنا عنها بان بعض وجودهـَا هي .

وَاما الضرورية فليس السببَ في جـَهل ما نجهل منها طبيعتها بل نقص (٥٤ و) طـَبيعتنا نحن . فاذا كان كذلك فلو ارتفع النقص عـَن طبيعتنا نحن لصار صدق كل مـُتناقضين في الضرورية عندنا في التحصيل عـَلى مثال ما هو في ذاته وهي عدم التحصيل في متناقضي الممكن عـَلى حالته .

فاذا كان الامر كذلك فقد يسل السايل عن علم الله عز وجل باحد المتقابلين في الامور الممكنة هـَل هو محيط به. فان كان كذلك فكيف حـَال صدق احد المتقابلين

عنده جل ثناوه . هل صدقه عنده بحسب علمه به على التحصيل او لا . فان لم يكن دال على التحصيل عنده فقد صار في عدم التحصيل عنده مثل ما هو عندنا . فاذاً الله تعالى لا يعلم في الامور المستقبلة الممكنة اي المتقابلين يحصل دل الموجب او السالب . فتكون تلك مجهولة عند الله تعالى . فيكون الله تعالى غير عالم بالاشيا قبل كونها . وذلك شنع وغير مقبول . و الملل كلها واردة بغير ذلك . ويشبه ان يكون ضارا جداً في ان يعتقد الناس ذلك. فاذا كان كذلك و كان الله تعالى يعلم صدق احد المتقابلين على التحصيل فليس عدم التحصيل فيه من نفس طبيعة الامر . ولا جهلنا نحن بها سببه طبيعة الامر بل نقص طبيعتنا نحن . فاذا كان كذلك فصدق احد المتقابلين هو في ذاته على التحصيل وان لم نعلم نحن ذلك . فيكون على مثال عدم التحصيل عندنا في الضرورية المجهولة .

فاذا اخذنا ذلك عاد الشك الذي ذكره ارسطوطاليس وهو ان ما علم صادقا انه سيكون فلا يمكن ان لا يكون . فيكون وجود ما يوجد في المستقبل متى كان القول عليه قبل ذلك صادقا ضروري الوجود . فتعود الاشيا كلها فتكون ضرورية في انفسها . فتصير الاشيا ممكنة بحسب علمنا فقط . فترتفع الارادة والروية وسائر تلك الاشيا التي ذكرها ارسطوطاليس . ويلزم في الملل كلها ان لا يكون الانسان مختارا لفعل (٥٤ ظ) شي اصلا . فيكون ما يلحقه من العقاب في الدنيا والاخرة لا عن شي منه كاين بارادته ولا باختياره . فيكون الله تعالي الذي هو المثيب والمعاقب غير عادل في فعله . وهذه ايضا كلها شنعة ومستنكرة في الملل كلها وضارة ان يعتقد الناس ذلك جداً جداً .

وينبغي ان نقول فيها قولا يحل هذه الشكوك من غير ان يلزم الحل شنعة لا بحسب الامر الموجود ولا بحسب المشهور ولا بحسب الملل . فقوم اجابوا في ذلك ان الله جل ثناوه يعلم كل موجود بحسب وجوده . فيعلم الضروري ضروريا والممكن ممكنا ويعلم متقابلات الضروري على حسب ما هى عليها ويعلم متقابلات الممكن بحسب ما هي عليها . ولا يزيدون في الجواب على اكثر من ذلك .

فهذا لعمري جواب يدفع به سوال من يقتنع بالجمل. فاذا يقصى قليلا فليس في هذا الجواب ان الله تعالى لا يعلم صدق احد المتقابلين على التحصيل ان كان ما يلزم بحسب وجود الممكن لا يكون صدق احد المتقابلين فيه صدقا على التحصيل . فلم يزد المجيب على ان اعترف بان الله تعالي لا يعلم الشي الممكن قبل كونه .

ولكن الجواب الصحيح فيه هو ان يقال ليس لزوم الشي عن الشي ضرورة وهو ان يكون الشي اللازم ضروريا في نفسه . وذلك ان صدق القول الموجب يلزم عند ضرورة وجود الامر . وليس يلزم من ذلك ان يكون الامر ضروري الوجود في نفسه . ولكن يكون لزومه لصدق القول لزوماً ضروريا . وليس اذا كان الشي يلزم شيا اخر لزوما ضروريا يكون هو في نفسه ضروريا . مثل ما يلزم النتايج التي هي ممكنة في ذواتها القياسات التي تنتجها لزوماً ضروريا من غير ان تكون النتايج اللازمة ضرورة (٥٥ و) ضرورية في انفسها . فان امكانها لا يرتفع باضطرارية لزومها عن المقدمات .

وعلي هذا المثال فانا ان صدقنا في قولنا ان المطر يكون غدا وان زيدا سيُسافر غدا ، فان صدق قولنا ذلك يلزم ان يكون المطر غدا وان يسافر زيد غدا لزوماً ضرورياً من غير ان يكون السفر الكاين من زيد في نفسه لا عن ارادة زيد ولا عن انه يرتفع من ان يكون من زيد في نفسه ضروريا او ان زيدا ترتفع قدرته على ان لا يُسافر بل يكون امكان قعوده في بلده في زيد . وانما الضروري فيه ضرورية لزوم خروجه من بيته عن القول الصادق . فاذا انزلنا ان زيدا قادر على ان يقعد في بيته وعلي ان يُسافر فان هذين امران متقابلان هما متساويان في الامكان . فاذا انزلنا ان قولا صادقا اوجب سفر زيد غدا لزم ضرورةً عن هذا القول الصادق ان يُسافر زيد ولكن لا يرتفع الامكان . فانه ليس يرتفع الامكان عن سفر زيد حتى يصير سفره اضطرارا في ذاته .

فان لزوم الشي لشي اخر باضطرار هو غير ان يكون الشي في ذاته اضطرارياً . ولكن يلزم من ذلك ان يقال هل كان يمتنع زيد من السفر او لا . وهل كان يمكن زيدا ان يزيل صدق القول المتقدم. فنقول ان زيدا ما كان يمكنه ان يمتنع من فعل ضد ما صدق عليه القول قبل ذلك انه سيفعله . فيكون غير ممكن ان لا يكون ما كان قبل ذلك ممكنا ان لا يكون عن ارتفاع الامكان انما هو في لزومه عن القول الصادق لا في ذاته . فاذا كان كذلك فقد يكون الشي ضروري الوجود . وقد كان او في وقت ما هو موجود ممكن ان لا يوجد وان لا يكون قد وُجد . وهذا قليل الشنعة اذا تمسك بان الضروري فيه من غير جهة الامكان .

فان افلاطن يرى انه قد يوجد شي ما ازلي ولا يزال. غير انه ممكن ان لا يكون موجودا وان يفسد وانه قد كان ممكناً فيما قبل ان لا يكون قد وُجد . على مثال ما

يقوله اسيدوس[١] (٥٥ ظ) ان الله تعالي ممكن له ان يظلم .ولكنه لم يظلم قط ولا يظلم ولا هو الان ظالم . فان عدم ظُلم الله تعالي هو شي لم يزل غير موجود ولا يزال غير موجود الا انه ممكن . فقد لا يوجد اصلاً اذاً ما يمكن ان يُوجد . فلذلك هو ضروري من هذه الجهة و ممكن من قبل تلك الجهة الاخرى .

فمن رأى انه قد يمكن ان يكون شي لم يزل ولا يزال غير موجود ويمكن ان يكون موجُودا ، او شيا موجُودا لم يزل ولا يزال غير انه ممكن ان لا يوجد ، يلزمه ان يطلق في ان الله تعالى يعلم علما يقينا ان زيدا سَيسافر فيسافر زيد ولا يرتفع من قدرة زيد ان لا يسافر وان كان ذلك غدا لا محالة . والثوابُ والعقاب ليس انما يقع على ما يقال ان زيدا لا يمتنع من فعله او انه يمتنع من فعله بل على ما في قدرته ان لا يفعله . فاذا تقدم علم الله تعالي به انه سيفعل ذلك الشي ، فعلم الله تعالى انه سيفعل ليس بمزيل قدرته على ان لا يفعل . ولكن يلزم ضرورة ان يفعل ما قد علم الله تعالى انه يفعله ولا يمتنع زيد من فعله . ولكن هذه الضرورة في لزوم فعل زيد عن علم الله تعالي لا في ان فعل زيد صار اضطرارياً بالاضافة الى الذي عنه لزم الفعل .

فان قال قايل انما كان لزومه عن صدق القول عليه المتقدم اضطراريا فهو ايضا اضطراري في نفسه وبالاضافة الى موضوعه الذي هو فيه . فقد اتي بما ليس ببين في نفسه انه كذلك او لا . الفحص العاجز عن ذلك هو ان ننظر هل يجوز ان يكون شي ما هو في طبيعته ممكن ان يوجد وان لا يوجد فيكون على احد الامرين على التحصيل لم يزل ولا يزال .

فان ذلك شي قد اختلفت ارا المتفلسفين فيه في القديم . فقوم رأوا ان ما لم يزل ولا يزال موجودا لا يجبُ ان يقال انه ممكن ان لا يُوجد . وكذلك ما لم يوجد قط ولا يوجد في المستقبل (٥٦ و) اصلا لا يجوز ان يكون ممكنا فيه ان يقال انه ممكن ان يُوجد . وقوم جوّزُوا ذلك . فمن جوز ذلك راي ان يعلم الله تعالى احد المتقابلين انه سيكون على التحصيل فيكون . ولا يرتفع امكانه ولا يكون المقابل له الاخر ولا يرتفع امكانه فيكن مقابله الاخر لا وجوده دايم لم يزل ولا يزال وجُوده ممكنا . وهذا الراي انفع في الملل من راي من يرى غير ذلك .

١) Hesiodus

ثم قسم القضايا الي ما موضوعه اسم محصل والي ما موضوعُه اسم غير محصل. وذلك **قوله**:

19b,5-14 ولما كان الايجاب دليلا على ان شيا يقال علي شيٍ وهـذا الشي هو اسم او مـا لا اسم له وكان يجبُ ان يكون ما يقال في الايجاب واحدا على واحد وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدم فقلنا انه لا يسمى قولنا لاانسان اسما بل نسميه اسما غير محصل لان الاسم غير المحصل ايضا انما يدل من وجه علي شي واحدٍ وكذلك ايضا قولنا لا صح ليس بكلمة بل كلمة غيرٌ محصلة فواجب ان يكون كل ايجاب وسلب مولفا اما من اسم وكلمة واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة وليس يكون ايجاب ولا سلب خلوا من كلمة فان قولنا كان او يكون او سيكون او يصير او غير ذلك مما اشبهه انما هو مما قد وضع كلمة وذلك انه يدل مع ما يدل عليه على زمان ه

قوله وهذا الشي هو اسم او ما لا اسم له. يريد بما لا اسم له الاسم غير المحصل. وقال فيه انه لااسم له لانه قال ان كان قبله[1] لم يُسم باسم يخصه. **وقوله** فيسمى اسماً غير محصل لان الاسم غير المحصل انما يدل من وجه على شي واحد.

وينبغي ان نفهم من قوله هذا (٥٦ ظ) ان الاسم غير المحصل، ان كان يدل على العدم الذي ذكره في كتاب المقولات[2]، فانما يدل من وجه على شي واحد. لان العدم ليس بطبيعة وذات مثل الملكة. فان الملكة هي طبيعة قايمة وانما تصير شيا بالاضافة الى الموضوع على ما قلنا في هذا الكتاب[3].

وقوله: فواجب ان يكون كل ايجاب وسلب مُولفا امّا[4] من اسم غير محصلٍ او

---

١) جاءت في المخطوط غير معجمة.

٢) *Categoriae* 12a, 26

٣) ص. ٣٨

٤) أضيفت في الهامش.

كلمة غير محصلة . يعني اما من اسم وكلمة فالامر فيه بيّن. واما من اسم غير محصل او كلمة غير محصلة . فمثل قولنا لا انسان هو ابيض . واما من اسم محصل وكلمة محصلة فهو مثل قولنا الانسان لا يصح ولا يمشي . غير ان العادة قد جرت ان يدل بها على السلب لا على العدم .

ولكن لما كانت الكلمة يجتمع فيها الموضوع مثل ما في الاسم المشتق ، ومعنى الوجود ، والمعني الذي يحمل مثل قولنا يصح ، فانه يدل بنفسه على صحة مقترنة بمعنى يوجد صحيحا . وقولنا لا يصح متى قصد الانسان ان يقرنه بمعنى يوجد ، كانت الكلمة دالة على السلب . ومتى قصد ان يقرنه بمعني الصحيح او الصحة كانت حينئذ الكلمة غير محصلة . غير ان العادة جرت ان لا يتميز للجمهور الذين هم اهل اللغة هذا التمييز كله . جعلنا قولنا لا يصح سلبا على ما جرت به عادتهم .

ولان المنطق انما يتضمن ان يحصي المعاني من حيث تدل عليها الفاظها المشهورة ، وكان معاني الكلمة المقرون بها حرف السلب من حيث تدل عليها الفاظها سلباً ، جعلنا قولنا الانسان لا يصح وزيد لا يمشي سلباً لا ايجابا معدولا . وانما يتميز العدول من السلب البسيط في القضايا التي يصرح فيها بالوجود . كما تقول الانسان يوجد عادلا . فانه اذا قرن حرف لا بيوجد كان سلباً ، واذا قرن بالعادل كان ايجابا معدولا .

واما في التي فيها معنى الوجود بالقوة فلا يتبين فيه المعدول من المسلوب . ولذلك لما (٥٧ و) كانت القضايا بحسب ما جرت به عادة العرب لا يصرح فيها بلفظ الوجود ، وفي التي محمولاتها اسماً لم يوجد في لسانهم المعدول بحسب عادة جمهورهم واهل صناعة علم لغتهم ، فانهم يقولون الانسان عادل[١] ولا يقولون الانسان موجود او يوجد عادلا . فلذلك صاروا اذا قرنوا حرف السلب بالاسم المحمول ، دل عندهم على السلب . كقولنا الانسان لا عادل وزيد لا ماش . فان هذا هو عندهم سلب بحسب عادة جمهورهم واهل صناعة لغتهم .

واما عند الذين لا يحملون اسما عل اسم ، او يربطوا احدهما بالاخر بكلمة وجودية مصرح بها ، فانه يتميز عندهم السلب من العدول . فانهم اذا قرنوا حرف

---

١) أضيفت في الهامش .

السَلب بالكلمة الوجُودية صار بسيطا . واذا قرنوه بالاسم المحمول لا بالكلمة ، صَار مثل قولنا زيد موجود لا عادلا ، وصَار ايجابا معدولا .

فاما العرب فان الكلمة الوجودية لما كانت مضمرة في القضايا التي محمولاتها اسماً ، صارت عندهم فيها مثل مـَا صَار في مثل قولنا يصح و يَمشي ويتكلم ومـَا اشبه ذلك من الكلم غير الوجودية. فحيَث تكون الكلم الوجودية مضمرة او بالقوة يضطر مُستَعملو القضايا التي محمولاتها اسماً ، اذ كانت الكلمة الوجودية في اقاويلهم بالقوة لا بالفعل ، ان يقرنوا حرف السلب بالاسم المحمول . فيحدث حينيذ من السَلب كما حدث حين كانت الكلمة الوجودية بالقوة في الكلم غير الوجودية فكان اقتران السَلب فيها دالا على السلب . كذلك عند العرب ، لما كانت القضايا التي محمولاتها اسما نَستعمل فيهَا الكلم الوجودية بالقوة ، صَار اقتران حرف السلب بمحمولاتها دالاً على السوالب .

وقوله: ليس يكون ايجاب ولا سَلب خـلواً من كلمة . ينبغي ان نفهمَ من هذه اما غير وجودية مما محمولاتها اسماً مظهرة في اللفظ او مضمرة او بالقوة على ما عند العـَرب ، او بالفعل على ما عـند سَاير الامم . ثم الكلمة (٥٧ ظ) الوجودية التي نفهم فيما محمولاتها اسماً مظهرة في اللفَظ أو مضمرة او بالقوة على ما عند العرب ، او بالفعل على ما عـند ساير الامم ، ليس ينبغي ان يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال علىَ الوجود ايضا ، بعد ان يدل عـلي ارتباط الاسم المحمُول بالاسم الموضوع . مثل قولنا موجود . فان هذه اللفظة ومـَا قام مقامهـَا في سـَاير الالسنة تستعمل روابط فيما ليس يحتاج المتكلم الي ان يدل على زمان وجود المحمول للموضوع . وذلك في الاشيا الضرورية وَفي القضايا التي ليسـَت هي في زمان . فهذا ينبغي ان نفهم من **قوله**: خـلواً من كلمة .

قال الفارابي رحمـَه الله: ثم اتي بامثلة جعل محمولاتها الكلم الوجـُودية . الا انه جعـَل الوجودية اسماً لا كـلما تدل على زمان وهوَ باليونانية استين وَبالفارسية اَست . فان هذه تدل على الوجود . الا ان المترجم لما راي قولنـَا مـَوجود في اللغة اسماً جعل مكان مـَوجود يوجد وقد اعتذر من ذلك . والامر علي ما قاله المترجمُ .

الامثلة التي ذكرها ارسطوطاليس وهي اخر كلامه في الفصل الثاني[١] :

19b,15-19 فيكون علَى هذا القياس الايجاب والسلب الاول قولنا الانسان يوجَد ، الانسان لا يوجد ثم بعده لا انسان يوجد ، لا انسان لا يوجد وايضاً كل انسان يوجد ، ليس يوجد كل انسان ، كل لا انسان يوجد ، ليس يوجد كل لا انسان وهذا بعينه قولنا في الازمان التي حول الزمان الحاضر وغيره

١) هنا أضيفت « ه » في الاصل .

< الفصل الثالث >

(٥٨ و) فاما اذا كانت الكلمة الدالة عَلى الوجود ثالثا محمولا الي ما يحمل فان التناقض حينيذ يقالُ على ضربين 19b,19-20

هذا مَوصُول بما تقدم، وبما قوته قوة قولنا اذا لم تكن الكلمة الدالة على الوجودِ مُصرحاً بها في القضايا التي شانها ان لا يُصرح فيها بالكلمة ، بل يكون معناها في قوة محمُولها . فان عدد المتقابلات فيه على مَا بيناه .

واما اذا كانت الكلمة الدالة علي الوجود ثالثا محمولا الى ما يحمل ، وتلك هي التي يصرح فيها بالكلم الوجودية ، فان عدد المتقابلات حينيذ يكون ضعف عددها فيما تقدم. هذا معنى **قوله** فان التناقض حينئذ على ضربين . يعني بالتناقض التقابل . **وقوله** ثالثا يعني به ثالثا في اللفظ مُصرّحا به . **وقوله** محمولا الى ما يحمل يعني به محمولاً مضافاً الى الاسم الذي هو المحمول بذاته .

فان الاسم الذي قصد هو حمله على الموضوع قصداً اولاً ، والكلمة الوجودية انما تحمل على الموضوع لا حمل الاسم المحمول ، وذلك لتربط الاسم المحمول بالاسم الموضوع . فهي ليست محمولة بذاتها وعلى القصد الاول وانما تحمل لاجل غيرها . وهي مضافة الى المحمول لا الي الموضوع. **فقوله** : ثالثاً . اما في سَاير الالسنة سوى العربي فان الكلمةَ الوجودية تصير ثالثة في اللفظ وثالثة في الرتبة . وذلك ان الموضوع هو الذي يُقدّم في القول ثم يُردف بالاسم المحمول ثم ينطق بالوجودية بعد الاسم . مثل ما لو قيل في العَربية الانسان عادلاً يوجد او الانسان عادلاً موجود . وهو جايز في العربية ان يُوتى به ثالثا في الترتيب ايضاً . ولكن ليس[1] هو الافصح فيها . فالافصح في العربية ان تكون متوسطا بين المحمُول وبين الموضوع في الرتبة . كقولنا الانسان يوجد او مَوجود عادلا . او ان تُجعَل اولا في الرتبة ، فنقول يوجد الانسان عادلا. **فقوله** ثالثاً اما بحَسب الافصح في لغته فينبغي ان يكون ثالثا في اللفظ وله الرتبة ، (٥٨ ظ) وَاما بحسب الافصح في العربية فهو ثالث في اللفظِ وثانٍ في الرتبة .

١) جاءت في المخطوط : « ليسْ » .

ثم قال :

19b,20-22 وَمثال ذلك قولنا يوجَد انسان عدلا فقولنا يوجد شي ثالث مقرون بما في هذا الايجاب اما اسم واما كلمة

وانما قال : اما اسم واما كلمة ، لان اللفظة الدالة على الوجود ربما كانت كلمة دالة على احد الازمان الثلثة ، واما اسما على مَا قلناه مراراً . وها هُنا ينبغي ان نفهم من قوله اذا كَانت الكلمة الدالة على الوجود الكلمة التي قلنا غير مرة انها تقال على العُموم ، لا الكلمة التي تدل على الازمان بل التي تعم الاسم والكلمة الدالة عَلى الازمان .

وَفي **قوله**: اما اسم وَاما كلمة ينبغي ان نفهم منه الكلمة التي تقال بخصوص . وَانت فقد تقدر ان تبتدي فتعرف باي جهَة صارت المتقابلات في الثلاثية ضعف المتقابلات في الثنايية . وذلك لاجل ان المحمول في الثلاثية قد يَكون اسماً غير محصَل . فلذلك اذا زيد على المتقابلات التي احصيناها نحن المتقابلات التي محمولها اسم غير محصَل صَارت ضعف تلك . وذلك ان السلب انما يحدث في الثلاثية اذا جُعل حرف السَلب في الشخصيّة والمهملة مع الكلمة الوجُودية ، وَفي ذوات الاسوَار معَ السُور . ففي الحالين جميعاً اذا جُعل حرف السَلب مع الاسم المحمول حصَل من ذلك محمول غير محصل .

والقضايا التي محمولاتها غير محصلة تسمى المعدولات ، والتي محمولاتها محصلة تسمى القضايا البسيطة . ولانك قد تقدر ان تجعل من كل اسم اسماً محصلا واسما غير محصَل ، فانك اذا عمدت الى البسَايط فجعلت محمولاتها اسما غير محصَلة حصلت بها المعدولات . فتكون المعدولات مُساوية للبسَايط . فتصير المتقابلات في الثلاثية ضعف المتقابلات في الثنايية . وعدد القضايا الموجبة والسَالبة ضعف عدد القضايا الموجبة والسالبة في الثنايية .

ثم قال : (٥٩ و)

19b,22 فيَحصل من قبل ذلك اربعة

يعني به من قبل ان المتقابلات في الثلاثية عَلى ضربين وكل متقابلتين قضيتان . يَحصُل في كل متقابلتين اربع قضايا . ثنتان بسيطتان وثنتان معدُولتان . وتلك مُوجبة بَسيطة وسَالبة بسيطة وموجبة معدولة وسَالبة معدولة .

وينبغي في هذا الباب ان نميز القضايا التي موضوعاتها اسما محصّلة عن التي موضوعاتها اسما غير محصّلة . فننظر اولا في التي موضوعاتها اسمآ غير محصلة ، ثم من بعد ذلك ننظر في التي موضوعاتها محصّلة . لان التي موضوعاتها غير محصّلة ليست تناسبُ التي موضوعاتها محصّلة . فاما التي موضوعاتها محصّلة فان المعدولات منها تناسبُ البسايط . فينبغي ان نفرد هذه عن تلك . والتي موضوعاتها غير محصّلة فيها ايضاً بسايط ومعدُولات . ومعدولات تلك ايضاً تناسب بسايطها .

فهو يبتدي فينظر اولاً في مناسبات البسايط والمعدولات في التي موضوعاتها محصّلة . فيبتدي **فيقول** :

19b,23-24 اثنان منها يكون حالهما في المنزلة عند الايجاب والسلب
كحال العدميتين عندهما والاثنان ليسا كذلك

يعني انه يحصُل من كون المتقابلات ضربان . اربع قضايا موجبة وسالبة بسيطتين ، ومُوجبة وسالبة معدولتين . اثنتان منهما وهما المعدُولتان يكون حالهما في المنزلة عند الايجاب والسلب البسيطتين كحال العدميتين عند البسيطتين. والاثنتان البسيطتان ليست حالهما عند المعدُولتين كحال العدميتين عند المعدُولتين . وهذه الحال التي ذكرنا ان المعدُولتين عند البسيطتين هي صدق ما يصدقان فيه فيما يجتمعان فيه وفيما يتباينان . فهو تقايس بين المعدولتين وبين البسيطتين .

فنعرف (٥٩ ظ) حال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة اي حال هي في الصدق . هل هما متساويتان في الصدق، او تفضل احداهما الاخرى . وكذلك نقايس بين الموجبة المعدُولة والسالبة البسيطة . فننظر هل هما متساويتان في الصدق ، او احداهُما تفضل الاخرى . ونذكر ان حال السالبة المعدُولة عند الموجبة البسيطة في الصدق والكذب كحال السالبة العدميّة عند الموجبة البسيطة. وكذلك حال الموجبة المعدُولية عند السالبة البسيطة كحال الموجبة العدميّة عند السالبة البسيطة .

وانت قد وقفت على معنى القضية العدميّة وتلك هي التي محمُولها دال على عدم . مثل قولنا الانسان اعمى والانسان جاهل والانسان فقير والانسان عُريان واشباه هذه. فنبتدي فنقايس بين المهملات اولاً ، ثم من بعد ذلك كله نقايس بين المتقابلات ذوات الاسوار .

غير ان من العدم ما يقرن اليه ضدٌّ ومنه ما لا يقرن اليه ضد ما يبقي فقد الشي على حالته من غير ان يخلفه ضدُه . مثل العمي والصلع والعرى والفقر . فان هذه

كلها فُقود لا يخلف المفقود موجود هو ضده . وَاما العدل والجور ، والفضيلة وَالرذيلة ، والحرارة والبُرودة ، فان هذه ملكات ، وَلكل واحد منها عدم مَا . الا انه اذا فقد احد هَذه لم يمتنع ان يخلف ما فقَده ضده .

فتصير القضايا العَدميّة على ضربين . ضرب عَدمي مقرون بملكة هي ضد الملكة التي فقدت في الوضع كقولنا الانسان عَادل والانسان جاير . فان قولنا جاير هيَ مُقدمَة عدمية من جهة ان في الذي يُوجَد له الجور فَقْد العدل فما[1] شانه ان يوجد له العدل[1] . الا انه خلف مَكان العدل الذي فقد ضد العدل وهو الجور ايضاً . فان كثيرا من الناس (٦٠ و) يسمون الاخسْ من المتضادين عَدم الضد الاخر . مثل العدل والجور . فان الجور يُسمونه العدَم وَالعَدل و[2] الملكة . وَ الشجاعَة وَالجبن ، فان الجبن يسمُونه عَدم الشجاعة ومَا احسبُهم يسمُون التهور عَدم الشجاعة . وكذلك في ساير الاشيا الاخر مِثل الحرارة وَالبرودة . فان البُرودة يجعَلونها عدَم الحرارة ولا يجعَلون الحرارة عدم البُرودَة . وكذلك في الرطوبة واليبُوسَة فان اليبس يجعَلونه في باب العدَم ولا يجعَلون الرطُوبة مَلكة .

فقوم من المفسرين ياخذون القضايا العدميّة عند هذه المقايسَة اخس المتضادين علي انه هُو عدَم الضد الاخر . وقوم منهم يجعَلون المقدمة العَدميّة اي ضد اتفق بَعد ان يَكون ضداً مقروناً بعَدم الملكة التي فقدت . فعلى هذا القياس يكون الَعدل عدَم الجور وَالحرارة عدم البُرودة . فيكون قولنا الانسان عادل عدَميّة قولنا الانسان جاير . لكن كثير من المفسرين يابون ذلك ويَستشنعونه وَيجعَلون المقدمَة العَدمية هي التي محمولها من الضدين[3] الضد الاخس[3] ، والبسيطة القضية التي محمُولها الضد الافضل .

ثم قال :

19b,24-26 واعني بقولي هذا ان قولنا يُوجد اما ان يقرن او يضاف الى قولنا عدل او الى قولنا لا عدل وكذلك السلب ايضاً فتصير اربعَة

١–١) أضيفت في الهامش .

٢) وقد تكون الواو هنا زائدة .

٣) أضيفت في الهامش .

وقوله هـٰذا مفهوم . فانه عرف به كيف تحصل اربع قضايا اثنتان بسيطتان واثنتان معدولتان .

ثم قال :

19b,26-30 وانت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هـٰذا يوجد انسان عدلا سلب هذا القول ليس يوجد انسان عدلا ، يوجد انسان لا عدلا سلب هذا القول ليس يوجد انسان لا عدلا (٦٠ ظ) فان قولنا في هـٰذا الموضع يُوجد ولا يوجد قد اُضيف الى قولنا عدل ولا عدل .

وهـٰذا ايضا بيّن بنفسه .

ثم قال :

19b,30-31 فهذه الاقاويل نُسقت في هـٰذا الموضع على ما يقال عليه في كتبنا في التحليل بالعكس

انما قال هـٰذا القول لانه قايس بينها في اخر المقالة الاولي من كتاب انولوطيقا الاولي[١] ، واستقصى امرها هناك . فذكر ان هـٰذه هاهنا منسُوقة ومرتبة على ما يستقضي امره هُناك .

وهذه الاقاويل يريد بها البسايط والمعدُولات والعدميّات . فلذلك ينبغي ان نرتب هاهنا على مثال ما رتبها هُناك . وننظر في نسبة بعضها الي بعض في الصدق والكذب . فنجعل اولاً الموجبة البسيطة ، و بحذايها السالبة البسيطة ، و تحت الموجبة البسيطة السالبة العدميّة ، وبحذايها تحت السالبة البسيطة الموجبة العدميّة ،وتحت[٢] الموجبة العدمية الموجبة المعدُولة[٢] ، وتحت السالبة العدمية السالبة المعدُولة . و لنجعل العدميات تلك التي يسميها المفسرون العدميّة . وهي القضايا التي محمولاتها اخس ضدين . و نجعل البسايط هي التي محمولاتها افضل ضدين . وليكن ذلك في المهملات اولاً وفي المواد الممكنة على هذا النسق المعمُول الموضوع بحذآ البصر :

---

١) *Analytica Priora* I, 52a, 39

٢–٢) أضيفت في الهامش .

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
الانسان ليس يوجد جايرا	الانسان يوجد جايرا
الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا

ولتكن الموضوعات التي اليها نقيس هذه المقدمات من الامور التي ياخذها (٦١ و) المفسرون. فانهم ياخذون مواد هذه الانسان العادل حين ما هو عادل، والانسان الجاير حين ما هو جاير، والانسان الذي يجور في بعض ويعدل في بعض وهو الذي سيرته عنده متوسطة او مختلفة من الجور والعدل، والانسان الذي شانه ان يقبل العدل والجور ويزعمون انه مثل الطفل والصبي ان كان شانه اذا عقل ان يقبل الجور والعدل، والانسان الذي لا يقبل الجور والعدل فقوم منهم يقولون انه الانسان الميت وآخرون يجعلونه المجنون الذي يويس من افاقته.

ثم من بعد ذلك يقيسون هذه القضايا ويستقرون لكل واحدة منها هذه الخمسة على ما جرت العادة من اهل اللسان ان يدلوا عليه بالفاظ هذه القضايا. فيبين لهم من ذلك ما هو اكثر صدقا وما هو اقل صدقا. غير ان ادخالهم الصبي والطفل في جملة ما شانه ان يقبل العدل والجور هو خلاف ما قاله في امر المتقابلين من الكتاب الاول[١].

فان عدم العدل هو ان لا يوجد العدل فيما شانه ان يوجد فيه العدل في الحين الذي شانه ان يوجد فيه. الا انه جايز ان يسامح هاولا المفسرون في هذا المقدار. واما من ادخل الانسان الميت فينبغي ان يطرح قوله. لان الميت ليس بانسان اصلا الا باشتراك الاسم، وما هو الا مثل بمثال انسان فقط. بل ان اخذ شي فينبغي ان يوخذ المجنون ومن اشبه المجنون. ولكن كان الصواب ان ياخذوا العاقل الذي شانه ان يقبل العدل والجور الا انه لم يجر بعد ولم يعدل. واما الصبي والطفل فهما في عداد من لا يمكن منه العدل والجور، في الحين الذي هما فيه صبي وطفل. الا ان الامر فيما قالوه من هذا ينبغي ان (٦١ ظ) يوخذ على المسامحة.

ثم يزعمون ان قولنا الانسان يوجد عادلا يصدق علي من هو عادل فقط، ويكذب على من هو جاير، وعلي من سيرته مختلطة، وعلي من لا يقبل العدل والجور، وعلى من هو قابل لهما مثل الطفل علي ما زعموا. وسالبتها تكذب فيما صدقت فيه الموجبة

١) راجع 17b, 16-17 ، صفحة ٧٠ وايضاً لربما *Categ.* 11b, 17

وهو العادل من الناس ، وتصدق في الاربعَة . وَالموجبة العدمية تصدق في واحد من الناسِ وهو الجاير فقط ، وتكذبُ في الاربعة . وبَعضهم يقول انها تصدق ايضا على من سيَرته مختلطة ، فانه ايضا جَايز على مَا زعم هاولا .

والموجبة المعدُولة يزعمون انها تصدق في ثلثة : في الجاير ، وفي المختلط السيرة ، وفي القابلِ . فاذا تكون السالبة العدمية صَادقة ، اما في اربعة على قول بعضهم، وعلى الثلثة في قولَ بعضهم ، والسَالبة المعدولة تصدق في اثنتين من الخمسة ، وَهما اللتان كانت فيهما الموجبة المعدُولة . فيكون نسقها :

الانسان يوجد عادلا: يصدق في العادل ويكذب في الجاير وفيمن هو عادل جاير وفي الطفل الذي هو قابل لهما وفي المجنون الذي هو غير قابل لهما .	الانسان ليس يوجد عادلا : يكذب في العــادل ويصدق في الاربَعة الباقية .
الانسان ليس يوجد جايرا : يكذب في الجاير فقط ويصدق في الاربعة على قول بعضهم وفي قول غيره يكذب في الجاير وفيمن هو جاير عَادل ويصدق في الثلثة الباقية.	الانسان يوجد جايرا : يصدق في الجاير فقط ويكذب فيمن هو عادل ومن هو عادل جاير وعلى الطفل وعلى المجنون وفي قول بعضهم يصدق عــلى الجاير وعلى من هو جاير عادل ويكذب في الثلثة . (٦٢ و)
الانسان ليس يوجد لا عادلا : يكذب في ثلثة وبصدق في اثنتين .	الانسان يوجـَد لا عادلا : يصدق في ثلثة في الجاير وفي العادل

الجاير وفي الطفل
ويكذب في العادل
والمجنون .

فتصير الموجبة البسيطة صادقة في واحد . والسالبة العدمية التي تحتهَا صادقة في اربعة او في ثلثة . فهي اكثر صدقا من البسيطة . والسالبة المعدولة التي تحتها صادقة في اثنتين . فتصير ايضا اكثر صدقا من الموجبة البَسيطة . فتكون حال السَالبة المعدُولة عند الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالبة العدميّة عند الموجبة البَسيطة ، في انهما اكثر صدقاً من الموجبة البَسيطة . غير انه ليس عدد ما تصدق فيه السالبة المعدولة مساوياً لعدد مَا تصدق فيه السالبة العدمية . لكنه انما يجتمعَان جميعا في انهما اكثر صدقا من الموجبة البَسِيطة ، وان كانا في انفسِهِمَا متفاضِلين فما يصدقان فيه .

وكذلك نسبة الموجبة المعدولة الى السالبة البسيطة في انها اقل صدقا من السالبة البسيطة ، كنسبة الموجبة العدمية عند السالبة البَسيطة في قلة الصدق . غير ان الموجبة المعدُولة والموجبة العدمية تتفاضلان في عدَد ما تصدقان فيه . غير انهما يجتمعان في انهما يصدقان في اقل مما تصدق فيه السالبة .

فهذا ما يقوله المفسرُون في شرح هذا القول . فتصير علي حَسب شرحهم حال المعدُولتين عند البَسيطتين في الصِدق والكذب كحال العدميتين عند البَسيطتين ، وحال البسيطتين عند المعدولتين ليسَت كحال العدميتين عند المعدُولتين في الصـدق والكذب . وَذلك ان الموجبة البَسيطة نسبتها الى السالبة (٦٢ ظ) العدميّة انها انقَص صدقاً منها ، وَكذلك الى السَالبة المعدولة . وامـّا نسبـَة السَالبة العدمية الى السالبة المعدُولة ، فان العدمية اكثر صدقا من السَالبة المعدُولة . وكذلك نسبـَة السالبة البسيطة الى الموجبة المعدُولة نسبة الزيادة في الصـدق . والموجبة العدمية اقل صدقا من الموجبة المعدُولة . وهـَذه كـُلها تبين مما اثبت في الَرسم فهـَذه حـَال المهملات عندهم .

ثم قال :

19b,31-35 وعلي ذلك المثال يجري الامر وان كـَان الايجاب اسم
كلي وَمثال ذلك كل انسان يوجـد عدلا سلب هذا
القول ليس كل انسان يوجد عدلاَ ، كل انسان يوجد
لا عدلا ، ليسَ كل انسان يوجـَد لا عـَدلا

يعني حال ذوات الاسوار في مناسبة المعدولتين الى البَسيطتين حال المهملات . والمفسرون ياخذون في المناسبة من هذه التي هي متناقضات اربعة اشيا في قول بعضهم . وهي ان الناس لا يخلوا من ان يكون كلهم عادلين ، او كلهم جايرين ، او بعضهم عادلا وبعضهم جايرا ، او بعضهم لا عادلا ولا جايرا . وفي قول بعضهم خمسة . فانهم يزيدون عَلى هذه ان يكون بعضهم عادلا ، وبعضهم لا عادلا ولا جايرا . وستة في قول بعضهم . وهو انهم يقولون ان الناس لا يخلوا ان يكونوا كلهم عادلين ، او كلهم جايرين ، او كلهم مختلطي السيرة ، او كلهم قابلين للعَدل والجور ، او يَكونوا كلهم غير قابلين لا للجور ولا للعَدل ، او يكون بعضهم كذلك وَ بعضهم ليس كذلك . وانت تعلم ان هذا القسم الاخير ينقسم ايضاً . مثل ان يَكون بعضهم عادلين وبعضهم جايرين ، او ان يكون بعضهم عادلا وبعضهم قابلا لهمَا ، او يكون بعضهم عادلا وبَعضهم غير قابل لهمَا ، او يَكون بعضهم جايرا وبعضهم غير قابل لهمَا ، (٦٣ و) اوَ يَكون بعضهم عادلا وبعضهم مختلط السيرة . وسَاير الاقسام التي يمكن ان تقال في هـَذه فتصير منه اقسام كثيرة .

غير انه ينتبه[1] ان تكون بعض هذه الاقسام فيه كفاية . فبعضهم اخذ منها ثلثة اقسام . وهي ان يكون كلهم عادلين ، او ان يكونوا كلهم جايرين ، او ان يَكون بعضهم عادلا وبعضهم جايرا ، وترك الباقيةَ . وبعضهم جعَلها اربعة بان زاد علي هذه ان يكون بعضهم جايرا وبعضهم لا عادلا ولا جايرا . ونحن نجتزي فيما تحكيه عنهم باربعة . بان يكون كل انسان عادلا ، او يكون كل انسان جايرا ، او يكون بعضهم عادلا وبعضهم جايرا ، او ان يكون بعضهم لا عادلا ولا جايرا ، علي اي الوجهين شيت انت . ويَكون البَعض الباقي ما شيتَ انت امّا عادلا واما جايرا .

وتنسق هذه القضايا على ما نسقه المفسرُون هكذي :

كل انسان يوجد عادلا :	ليس كـــل انسان يُوجد عادلا:
يصدق في واحد وهو ان يكونوا كلهم عادلين . ويكذب اذا كانوا جايرين، او كان	يكذب في الواحد الذي صدق فيه نقيضه ، ويصدق في الباقية .

١) الكلمة ليست واضحة في النص وقد جاءت هناك : « ىتىبه » على الاغلب .

بعضهم جايرا وبعضهم عادلا، واذا كان بعضهم لا جايرا ولا عادلا على اي الوجهين شيتَ ، وبعضُهم امّا عادلا واما جايراً .

ليس كل انسان يُوجد جايرا : يكذب في واحد . ويصدق في الثلثة الباقية ه

(٦٣ ظ) ليس كل انسان يُوجد لا عادلا : يصدق في اثنين ، وذلك اذا كانوا كلهم عادلين ، او كان بعضهم عادلا وبعضهم جايرا او لا جايرا .

كل انسان يوجد جايرا : يصدق في واحد فقط ، وذلك اذا كان كلهم جايرين . ويكذب اذا كانوا عادلين ، واذا كان بعضهم عادلا وبعضهم جايرا ، واذا كان بعضهم لا عادلا ولا جايرا، او بعضهم عادلا او جايرا .

كل انسان يوجد لا عادلا : يكذب في اثنين اذا كانوا كلهم عادلين ، واذا كان بعضهم عادلا . ويصدق اذا كانوا كلهم جايرين، واذا كان بعضهم جايرا والباقون لا عادلين ولا جايرين .

فتجد هذه اذا قايست بين معدُولاتها وبين بسايطها على ما تقدم لك في المهملات . وهوَ ان السالبة المعدُولة والسالبة العدميّة تجتمعان في انهما اكثر صدقا من الموجبة البَسيطة . والموجبة المعدُولة والموجبة العَدميّة تجتمعان في انهما اقل صدقا من السالبة البَسيطة ، وان كانت المعدولات والعدميات تتفاضلان[1] في عَدد ما تصدقان فيه . وتجد ايضا البَسيطتين ليس حالهما عند المعدولتين كحال العدميتين

١) وقد تكون : « تتفاضلان » .

عند المعدولتين . فان الموجبة البَسيطة اقل صدقا من السالبة المعدُولة ، والسالبة العدمية اكثر صدقا من السالبة المعدُولة .. وكذلك فان السالبة البسيطة اكثر صدقا من الموجبة المعدولة ، والموجبة العدمية اقل صدقا من الموجبة المعدُولة .

ثم قال :

19b,35-36 غير انه ليس علَى ذلك المثال يمكن ان تصدق معا المقدمات التي على القُطر وان كان قد يُمكن ان تصدق المتقاطِرتان في حال من الاحوال فهاتان اثنتان متقابلتان

فان المفسرين يزعمون ان المهملات لما كانت قوتها قوة الجزوية صارت مقاطراتها تصدق معا من اي الجانبين ما اخذ . كقولنا : الانسان يوجَد عادلا ، والانسان يوجد جايرا ، او الانسان يوجد لا عادلا . وكذلك اذا اخذ ما على القطر الاخر من السَوالب وهي قولنا : (٦٤ و) الانسان ليس يُوجَد عادلا ، الانسان ليس يوجد جايرا ، والانسان ليس يوجد لا عادلا .

واما في المتناقضات التي مُوجباتها كلية ، فان التي منها عمق القطر الذي فيه الموجبات لا تصدق معا اذ هي متضادة . كقولنا :

كل انسان يوجد عادلا ، وكل انسان يوجد جايرا ، وكل انسان يوجد لا عادلا . واما التي على القُطر الاخر فانها تصدق معا . كقولنا :

ليس كل انسان يوجد عادلا ، وليس كل انسان يوجد جايرا ، وليس كل انسان يوجد لا عادلا .

وَذلك بيـّن مما ثبت في الرسوم . فقد صَارت هذه المتناقضات ليست تصدق متقاطراتها على مثال ما تصدق عليه متقاطرات المهملة . بل انما تصدق من هذه معا السَوالب الجزوية التي علي القطر . واما الموجبات التي على القطر الاخر فلا تصدق معا ، بل ربما كذبا معا ، وربما اقتسما الصدق والكذب . فهذه التي صرحَ بها ارسطوطاليس من القضايا البَسيطة والمعدولات ، وسَكت عن المتناقضات التي موجبَاتها جزوية .

وزعم المفسرون ان السببَ في ذلك مناسَبة المعدولات الى البسَايط فيها ، ليست

على مثال هذه التي ذكرنا . وَ يبين ذلك اذا نسقت هذه القضايا علي[1] مثال ما نسقتَ تلك :

انسان ما عادل : يصدق اذا كان الناس عادلين ، واذا كان بعضهم عادلا وبعضهم ما شيت انت .	ولا انسان واحد عادل : يكذب اذا كانواعادلين ، او كان بعضهم عادلا . ويصدق اذا كانوا جايرين ، او كان بعضهم جايرا وبعضهم لا عادلا ولا جايرا .
ولا انسان واحد يوجد جايرا : يصدق اذا كانوا عادلين ، واذا كان بعضهم عادلا وبعضهم لا جايرا ولا عادلا ، واذا كانوا كلهم لا جايرين ولا عادلين .	انسان ما يوجد جايرا : يصدق اذا كانوا جايرين ، او كان بعضهم جايرا . ويكذب اذا كانواعادلين ، او كان بعضهم جايرا وبعضهم لا جايرا ولا عادلا ، او كانوا كلهم لا جايرين ولاعادلين (٦٤ ظ) .
ولا انسان واحد يوجد لا عادلا : يَصدق اذا كانوا عادلين .	انسان ما يوجد لا عادلا : يصدق اذا كانوا جايرين ، او كان بعضهم جايرا والباقون ما شيت انت .

فانك تجد السالبة العدميَّة مساوية في الصدق للموجبة البسيطة . والسالبة المعدُولة اقل صدقا من السالبة العدميّة . ونسبة السالبة المعدولة الي الموجبة البَسيطة ليست كنسبة العدمية الى البَسيطة . وتجد الموجبة المعدولة والموجبة العدمية والسالبة البَسيطة متساوية في عَدد ما تصدق فيه . فلا تحفظ تلك المناسبَة الاولي . ومعَ ذلك فانه ليس

---

١) أضيفت في الهامش .

يلزم بعضها بعضاً ، ولا يتبع بعضها بعضاً في الصدق . فانه ليس يلزم اذا وضعنا انه ولا انسان واحد جاير ان يكون انسان ما عادلا . ولا اذا وضعنا ان انسانا ما عادلا ، لزم ولا انسان واحد جاير . وكذلك ليس[1] اذا وضعنا انسانا ما يوجد جايرا ، لزم ان يكون ولا انسان واحد عادل، ولا بالعكس . فانه ليس اذا وضعنا ولا انسان واحد عادل يلزم ضرورة ان يوجد انسان ما جاير .

فلهذه زعم المفسرون ان ارسطوطاليس لم يضع هذه المتناقضات ولذلك[2] لم يضع القضايا التي موضوعاتها اشخاص . والمفسرون ايضا لم يذكروها . كذلك لم يضع ارسطوطاليس المقدمات المتضادة هاهنا ولا ذكر مناسباتها ولا ذكرها المفسرون. ولا ايضا ذكر المفسرون السبب في تركه اياها . فهذا ما قاله المفسرون في شرح ما قاله ارسطوطاليس وهو مجز في الوقوف[3] على ظاهر الفاظ ارسطوطاليس في هذا خاصة. وذلك ان ارسطوطاليس استعمل المثالات في البسايط والمعدولات قضايا ممكنة لمحمولاتها اضداد . فلذلك تكون القضايا العدمية التي محمولاتها تدل على عدم الملكات الممكنة التي جعلت محمولات ، والقضايا التي اخذها ارسطوطاليس ، مثالات قد يمكن (٦٥ و) ان توخذ مقرونة باضدادها ، ويمكن ان توخذ غير مقرونة باضدادها .

وذلك ان الانسان الكهل الممكن فيه العدل والجور قد يكون غير عادل اصلا في شي ، ولا جاير اذا كان متخلياً ، غير معامل معاملة مدنية اصلا ، ولا مشارك لغيره في فعل ما مدني ولو يسيرا . فانه اذا اخذ في المقايسة هذا ، وجعل العدم المحمول على المقدمة العدمية هذا المعني من معنى عدم العدل مثلاً ، لم يكن بينه وبين الملكات التي لها عدم وليس لها اضداد ، مثل البصر والغنى ، وان تكون ناجمة[4] فان هذه ملكات لا اضداد لها ، وانما يوجد لها اعدام فقط . فاذا اخذت قضايا محمولاتها ملكات ، وقضايا محمولاتها اعدام هذه الملكات ، واخذت الاسمآ غير المحصلة المعمولة من اسمآ الملكات ، والفت المعدولات منها حتى تصير هكذي:

الانسان يوجد عالما . الانسان ليس يوجد عالما .

---

١) أضيفت في الهامش.

٢) وقد تكون : « وكذلك » .

٣) والكلمة ليست واضحة في النص .

٤) والكلمة ليست واضحة في المخطوط . جاءت : « ...اجمه » .

الانسان ليس يُوجد جاهلا .	الانسان يوجد جاهلاً .
الانسان ليس يوجد لا عالما .	الانسان يوجد لا عالما .

فان المعدولات في امثال هذه مساوية للعدَميات ، متى اريد بالجهل هَاهُنا فقد العلم فيما شانه ان يوجَد فيه العلم ، في الحِينِ الذي شانه ان يوجد فيه العلم . ثم استعملت عند المقايسة بينها موضوعات الانسانَ المختلفة الاحوال التي توجد في حال لصنف صنف من اصناف الناس شي من هذه او لا توجد . فاخذت الطفل وهو انسان لا يمكن ان يوجَد له العِلم في الحِين الذي هو فيه طفل ، واخذت الكهل الذي ليس يوجد فيه العِلم وشانه ان يوجَد له العلم في الحين الذي لا يُوجَد له فيه ، واخذت الانسان العَالِم ، فانك تجد قولنا جاهِل يكذب علي الطفل ، (٦٥ ظ) ويَكذب على العالم ، ويصدق عَلى الكهل الَذي ليس بعَالِم . فَهو يصدق على واحد ويَكذب علي اثنين .

وكذلك قولنا لا عالِم ، في الالسنة التي يستعمل فيها لا عالِم . وبالجملة الاسما غير المحصَلة. فيصير لا عالِم هاهُنا مساويا في الدلالة لقولنا جاهِل . وَكذلك البصير والاعمى ولا بصير في الكلاب وفي سَاير الحيوانات التي لا يوجَد لها اعين في اول ما تولد . وَكذلك العدميات التي ليست تقترن اليها اضداد محمولات البسَايط . مثل الكهل الذي لا يعدل ولا يجور . واذا اخذته كان قولنا لا عادل مساوياً لذلك العدم ضرورة . واذا اخذت الجور والاضداد اجتزى في الممكنة بما يقوله المفسرون فيها .

ولكن ينبغي ان تحتفظ بان لا تغير الموضوعات القايسة في شي منها . فانك تجد الحال في جَميعَها حالا واحدة . وذلك اذا لم تلتفت فيها الي كمية القضايا . وذلكَ ان هذه المقايسَات لم توضع لتقايس بينها فيما توجبه كمياتها ، بل لتنظر في صدقها عَلى ما تحت مَوضوعاتها من الاصناف ، التي يصدق عليها المحمول او يكذب .

فلنضع القضايا التي يقول المفسرون فيها ان قانون ارسطوطاليس في المهملات لا يصح فيها وهي :

انسان ما عادل .	ولا انسان واحد عادل .
ولا انسان يوجد جايرا .	انسان يوجد جايرا .
ولا انسان واحد يوجد لا عادلا .	انسان ما يوجد لا عَادلا .

فان قولنا انسان ما يوجد عادلا ان كان ذلك البعض كهلا صدق عليه . وان كان طفلا ، او كهلا غير عادل ولا جاير ، او كهلا جايرا ، كذب عليه . فهو يصدق في واحد وَ يكذب في ثلثة .

وقولنا ولا انسان واحد يوجد جايرا ، (٦٦ و) ان كان ها ولا الذين نسلب عنهم كهولا عادلين ، او اطفالا ، او كهولاً غير جايرين ولا[1] عادلين ، صدق عليهم . وانما يكذب اذا كانوا كهولا لا جايرين[1] . فانما يصدق في ثلثة ويكذب في واحد . فهو اذاً اكثر صدقا من الموجبة البَسيطة التي فوقها .

وقولنا ولا انسان واحد يوجد لا عادلا ، يصدق ان كان من يسلب عنه لا عادل اطفالاً ، او كهولا لا عادلين . ويكذب اذا كانوا كهولا لا جايرين ولا عادلين ، واذا كانوا كهولا جايرين . فاذاً تصدق هذه السالبةُ المعدُولة على اكثر مما تَصدق عليه الموجبة البَسيطة . فاذاً حال السالبة المعدولة عند الموجبة البَسيطة في[2] انها اكثر صدقا من البسيطة ، كحال السالبة العدمية عند الموجبة البسيطة في [في][2] انها ايضاً اكثر صدقا من البسيطة .

وقولنا ولا انسان واحد عادل ، يصدق اذا كان الناس الذين يسلب عنهم العدل اطفالاً ، او كانوا كهولا لا عادلين ولا جايرين ، او كانوا كهولا جايرين . ويكذب اذا كانوا عادلين . فهو يصدق في ثلثة ويكذب في واحد .

وقولنا انسان ما يوجد جايرا ، يصدق اذا كان الذي يوجب له الجور كهلا جايرا . ويكذب اذا كان عادلا ، او كهلا لا عادلا ولا جايرا ، او طفلا . فهو اذا يصدق في واحد ، وهو اقل مما تصدق فيه السالبة البَسيطة التي فوقها .

وقولنا انسان ما يوجد لا عادلا ، يصدق اذا كان الذي يوجب له لا عادل جايرا ، واذا كان كهلا لا عادلا ولا جايرا . ويكذب اذا كان عادلا ، او كان طفلا . فهو اذاً يصدق في اثنتين . وذلك في اقل مما تصدق فيه السالبة البَسيطة .

فاذاً السالبة البسيطة اكثر صدقا من الموجبة العدمية ومن المُوجبة المعدولة . فحال الموجبة المعدُولة عند السالبة البَسيطة في انها اقل صدقا من السالبة البَسيطة ، كحال الموجبة العدمية عند السالبة البَسيطة في انها اقل صدقاً من السالبة البَسيطة . فاذاً حال

١–١) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

٢–٢) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

العدميّتين عندَ (٦٦ ظ) البَسيطتين كحال المعدولتين عند البَسيطتين . ولا فرق في هذه بين ان نجعَل القابل للعدل وَ الجور الكهل الذي ليس بجاير ولا عادل ، او نجعله الطفل ، على ما يفعله المفسرُون . ولا فرق ايضا بين ان نجعل غير القابل الطفل عَلى ما جعلنـَا نحن ، وبين ان نجعـَله الانسان المجنون الذي يُويس من افاقته . فلتكن كذلك ولنجعلهـَا الكهل العادل والكهل الجاير والطفل القابل للامرين في المستقبل وَالمجنون مِن مـَولده الي اخر عمـُره . فانك تجد الحال فيها هـَذه الحال بعينها .

فاذا كانت الحال فيما يزعم المفسرُون انها ليست تدخل تحت قانون ارسطوطاليس ما ذكرناه نحن من دخوله تحت ذلك القانون ، فكم بالحري ان تدخل تحت قانون ارسطوطاليس اذا جعـَلنا المقايسـَة بالموضوعـَات وحدها سوا اخذت الطفل مـَكان الكهل الذي ليس بعـَادلِ ولا جاير ، واخذت المجنون مكان الطفل الذي اخذناه نحنُ ، حتى تكون الموضوعـَات هي التي يقولها المفسرُون او الموضوعات على ما قلناه نحنُ .

وَاذا احتفظت بالذي قلناه نحن في القضايا الشخصيـّة ، كانت الحال فيها كالحال في القضايا الكلية ، ودخلت ايضا تحت قانون ارسطوطاليس . وهي :

زيد يوجـَد عادلا .	زيد ليس يوجد عادلا .
زيد ليسَ يوجد جايرا .	زيد يـُوجد جايرا .
زيد ليسَ يوجد لا عادلا .	زيد يـُوجد لا عادلا .

فانك اذا اخذت زيدا بتلك الاحوال الاربعة ، طفلا مرة وكهلا غير عادل ولا جاير ، ثم كهلا جايرا ، ثم تترك انه قد تاب وَاناب فصار عادلا ، فانك تجد العادل انما يصدق عليه في حال وَاحدة من احواله الثلث فقط . ويكذب عليه في الباقية . وتجد ليس يوجـَد جايرا يصدق عليه وهوَ (٦٧ و) طفل ، وهو كهل ليس بعادل ولا جاير ، وهو عادل . ويكذب عليه اذا كان جايراً . فيصدق على اكثر مما تصدقُ عليه الموجبة البَسيطة التي هي فوقها .

وتجد قولنا ليس يوجد لا عادلا ، يصدق عليه حين ما كان طفلا ، وحين ما يكون عادلا . ويكذب عـَليه اذا كان جايرا ، واذا كان لا عادلا ولا جايرا . فصدقه على اكثر مما تصدق عليه الموجبة البَسيطة .

وَكذلك تجد قولنا زيد ليس يوجد عادلا ، يصدق عليه وهو طفل، وَحين ما يكون كهلا لا عادلا ولا جايرا ، وكهلا جايرا . ويكذب عليه اذا كان عادلا .

وتجد قولنا زيد يوجَدُ جايرا ، يصدق عليه اذا كان كهلا جايرا فقط . ويكذب عليه في تلك الاحوال الاخر الثلثة . فصدقه اقل من صدق السَّالبة البَسيطة التي فوقها.

وتجد قولنا زيد يوجَد لا عادلا ، يصدق عليه اذا كان جايرا ، واذا كان كهلا لا عادلا ولا جايرا . ويكذب عليه اذا كان طفلا او كان كهلا عادلا . فاذاً صدقه اقل من صدق السالبة البسيطة التي فوق العدميّة . فاذاً حال المعدُولتين ايضا هَاهُنا عند البَسيطتين كحال العدميتين عندهما . فهذه حَال القضايا المعدولات وَالبَسيطة والعدميّات في المواد الممكنة .

واما في المواد الضرورية كقولنا :

العدَد يُوجَدُ فردا .	العدد ليسَ يوجد فردا .
العدد ليس يوجد زوجا .	العدد يوجد زوجا .
العدد ليس يوجد لا فردا .	العدد يوجد لا فردا .

فليس يمكن ان تقع المقايسَة فيها كالمقايسَة التي تقع في المواد الممكنة . وذلكَ انه ليس يمكن ان تتعاقب المتضادات في هذه على موضوع واحد فتتغير من ضد الى ضد وهو محفوظ الماهيّة . ولكن انما ينبغي ان تقايس بين المحمولات فقط . فتنظر اي هذه تصدق على اي شي .

وَ توُضع بحذآ العينِ المحمولات فقط دون الموضوعات فتكون هكذى: (٦٧ ظ)

يُوجـد فردا .	ليس يوجد فردا .
ليس يُوجد زوجا .	يوجد زوجا .
ليس يوجد لافردا .	يوجد لا فردا .

فاذا فعلنَا ذلك نجد قولنا يوجد فردا ، يصدق علي ما هو عدد ما ، او على ما لَهُ عدَد فقط . ويكذب على ما ليس بعدَد او ليس بذى عدَد . وقولنا ليس يوجد فردا ، يصدق عَلى ما هو عَدد وعلى ما ليس بعدد او ليس بذى عدد . وقولنا ليس يوجد زوجا ، يصدق عَلى ما هو عدَد وما ليس بعدد وليس بذي عدد . فهو يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا يوجد فردا . وقولنا يوجد زوجا ، انما يصدق على ما هو عدد او على ما هو ذو عدد فقط . فهو اقل صدقا من قولنا ليس يوجد فردا . وقولنا ليس يُوجد لا فردا ، ينبغي ان نعمل فيه عَلى انه يصدق على ما يصدق عليه قولنا ليس يوجد زوجا . ونجعل قوة قولنَا لا فرد ، قوة قولنا زوج . وَحيث صدق

ليس يوجد زوجا ، ينبغي ان هناك يصدق قولنا ليس يوجَد لا فردا . وحيث يصدق قولنا يوجد زوجا ، يصدق قولنا يوجد لا فردا .

فاذا فعلنا ذلك تكون حال المعدولتين عند البسيطتين كحال العدميتين عندهما . عَلى ان نجعَل هذه كلُها محمولات وحدها دون ان توخذ معها موضوعاتها . ونجعل العدم فيها اخس المتضادين . فالزوج اخس من الفرد عَلي ما يراه ال فاثوغورس[1] .

والامر في الاسمآ غير المحصّلة ، المعمولة من اسما الملكات الضرورية التي هي مُمكنة في مَوضوعَاتها ، يشتبه الامر فيها . فيوخذ مكان السوَالب ، لاجل انه لا يمكن ان يُوخذ في الامور الضرورية الفاظ تدل على عدَم ، بحسب حَدّ العدم المذكور في كتاب المقولات[2] .

فان الامور الضرورية اما ان لا يكون فيها عدَم اصلا ، واما ان (٦٨ و) كان فيها عدَم فينبغي ان تَكون عَلى وَجه اخر وعلى صفة اخرى وتحت[3] اخر ، فتكون فيه باشتراكِ الاسم. ولكن الاصوب ان لا نجعل فيها عدم ولا باسمه . فاذا كان كذلك ، فاما ان لا تكون فيها معان تدل عليهَا الاسما غير المحصّلة اذ كانت فوقها في الدلالة العدمية . واما ان كان فيها فدلت على معنيً ما ، دلت على معنى غير معني العدَم . او ان نجعل العدم على ضربين . فيكون منه ما هو عدم وهو ضروري .

واحسبُ ارسطوطاليس تسلم[4] ذلك بل تركه . فانه لما احصى معاني العدم في كتاب ما بَعد الطبيعَة[5] ، ذكر ان احد اصنافه هو فقد ما شانه ان يوجد في جنس ما عَن ذلك الجنس . واتي فيه بمثالات ضرورية . وَايضا فانه قال في المقالة الاولى من كتاب البُرهان[6] ، حيث ذكر الاعراض الذاتية المتقابلة الموجودة في جنسٍ ما وجوداً اول يجعَل كل متقابلين منها مُستغرقا لذلك الجنسِ . ثم جا الى ما ليس له مقابلة اسم ، او لم يكن له مقابلة طبيعَة ما . فقال : فان منها ما ان ما يقابله عدم .

---

١) *Pythagoras*

٢) *Categoriae* 12a, 26 ss.

٣) جاءت في المخطوط : « تحت » .

٤) جاءت في المخطوط : « تسلم » .

٥) *Metaphysica* Δ، 1022b, 22 ss.

٦) *Analytica Posteriora* 73b, 4 ss.

فان الشيء والعدم المقابل له يستغرقان ذلك الجنس . فان العدم هو سَلب من جنس محدود .

فاذا كان كذلك فقد جعَل هذا الصنف غير الصنف الذي ذكره في كتاب المقولات . فهذا العدَمُ هو ايضا في الاشيا الضرورية ، وهو يعم الممكنة والضرورية فلذلك قال : اذا اردنا ان نجعل الاسما غير المحصَلة دالة على العدم على الاطلاق ، فينبغي ان يَكون دالا على هذا المعنى من العدم . فلذلك اي معنى امكن ان يفيد به نوع او جنس وصح(١ التقييد به وصدق١) [وصدق] وعملت اسما غير محصَلة من اسم ذلك المعني ، فان ذلك الاسم غير المحصل يمكن ان يفيد به ذلك النوع او ذالك الجنس فيصيران كطبيعتين متقابلتين ينقسم بهما ذلك النوع او ذلك الجنس واي شي كان ذلك تحت ذلك النوع او الجنس .

(٦٨ ظ) فان ذلك الاسم غير المحصَل يحمل عليه عَلى انه ايجاب لا على انه سَلب ، كان الحمل كاذبا او صَادقا . فانه ان كان صادقا كانت القضية موجبة صادقة . وان كان الحمل كاذبا كانت القضية موجبة كاذبة . ويكون لكل ايجاب من هذين الايجابين سَلب يقابله . فيكون السالب سَالباً معدُولا صادقا كان او كاذبا ، والموجب مُوجبا مَعدُولا صَادقا كان او كاذبا . وَاي شي لم يكن داخلا تحت ذلك النوع او الجنس لم يحمَل عليه ذلك الاسم غير المحصَل . ولكن يسلب عنه المعنى الذي يدلُ عليه الاسم المحصَل . فان كل ما لم يكن داخلا تحت ذلك النوع او الجنس فان معني الاسم المحصَل الذي قيد به ذلك الجنس او النوع كاذب على ما ليس داخلا تحت ذلك الجنس او النوع .

وينبغي ان يَكون ما يدل عليه الاسم غير المحصَل كاذبا ايضاً عليه . وليس ينبغي ان يُحمَل عليه الاسم غير المحصَل عَلى انه سَلب المعني الذي يَدل عَليه المحصَل . لكن يستعمل مكانه اللفظ او شكل اللفظ الذي يتفق في ذلك اللسَان ان يجعَله علامة للسَلب . فان اتفق ان حُمل عليه الاسم غير المحصَل ، فينبغي ان يفهم منه سَلب معنى الاسم المحصَل لا على ايجاب شي مَا . وذلك ان الاسم غير المحصل الذي يعمل على هذا المثالِ هو رفع شي شانه ان يقيد به جنس او نوع عن ذلك الجنس او النوع ،

(١–١) مضافة بالهامش وبعدها : « صح » .

او رفع شي شانه ان يوجد في موضوع مَا محصَل . فلذلك صَار يدُل علي شي كانه ذات محصلة في موضوع محصَل .

فاذا كان ذلك ، فانا اذا حمَلنا ذلك الشي الذي هو شبيه بالذات على ما لا يدخل تحت ذلك الجنس او النوع كذب . واذا سَلبنا عنه المعني الذي ندل عليه بالاسم المحصَل صَدق . وصحةُ ذلك ان ناخذه مقرونا بذلك الجنس او (٦٩ و) النوع . فاذا حَملت مجموعهما على شي ما ، فان كان انما كذب على ذلك الموضوع لاجل كذب ذلك النوع او ذلك الجنس عليه ، لم يُمكن ان يحمل على ذلك الموضوع ذلك الاسم غير المحصَل . وان كان انما كذب عليه مَع صدق النوع او الجنس عليه ، فانه اذا افرد دون ذلك الجنس او النوع صح حمله عليه ، واذا كان ايجابا وان كانَ كاذبا .

وَكذلك ايضاً متى وَضَع واضع ان الاسم غير المحصَل اذا صدَق على شي مَا ، لزم ضرورة ان يَصدق عليه ذلك الجنس او النوع الذي يليق به ان يقيد به الاسم غير المحصَل . وان كان الذي صدَق عليه السَلب فقط كذب عليه ذلك الجنس او النوع .

فبهذا يستدل ارسطوطاليس على ان الاسم غير المحصَل ليسَ يَدل على ما يدل عليه سَلب معنى ذلك الاسم المحصَل. مثال ذلك ان كل ما هو لا ناطق فهو حيوان، وما ليس يوجد ناطقا ليس يلزم ضرورة ان يكون حيوانا. وَكذلك كل ما هو لا عادل فهو باضطرار انسان ، وليس كل ما ليس يوجد عادلا هُو انسان .

وكذلك قال ارسطوطاليس في الفَصل الثالث[١] من هذا الكتاب ، عندما اراد ان يبين ان قولنا يوجَد لا عادلا ، ليس هو سَلب قولنا يوجد عادلا . وَقولنا الانسَان يُوجَد عادلا ، ليس سَلبه الانسان يوجَد لا عادلا . فانه لو كان كذلك لكان قولنا يُوجد لا عادلا صادقا على الخشَبة ، اذ كذب عليه قولنا انه يوجَد عادلا . واستدل على ان قولنا يوجَد لا عادلا كاذب على الخشَبة ، ان الخشَبة لا يصدق عليهَا ان يقال هي انسان لا عادل . فلو صدق عليها توجد لا عادلا ، لصدق عليها ان توجد انسانا عادلا . فان الذي يصدق عليه الاسمُ غير المحصَل وحده ، فهو باضطرار يصدق عليه مقرونا بالجنس او النوع الذي (٦٩ ظ) يصدق التقييد . فلذلك قالَ : فقد يصدق في الخشبة ايضا ان يقال توجد[٢] انسانا عادلا .

---

١) 19b, 29

٢) جاءت في المخطوط : يوجد يوجد .

ولذلك ليس ينبغي في جنس ما ، اذا قسم باسم محصّل واسم غير محصّل، انه قسم بايجاب وسَلب ، كما نسمعُ كثيرا من الناس يقوله . وذلك ان المحصّل وغير المحصّل في الجنس الواحد انما يدلان على شيئين متقابلين وعلى مثل طبيعتين متقابلتين . مثل قسمة الحيوان بالناطق ولا ناطق . فان قولنا لا ناطق ، ليس بسَلب بل ايجاب دَل على شي كذات ما مَوجُودة في الحيوان . ولذلك قال ارسطوطاليس في امثال هذه انه عدم في جنس محدُود . والاجناس بعضُها اعم من بعض . والموجود العام للامور كلها يُستعمل في العاجل كالجنس وان لم يكن جنساً لها في الحقيقة .

وكذلك متى كان الموجود يمكن ان يقيد او يقسم باسم محصّل وبغَير محصل ماخوذ من ذلك الاسم المحصّل ، فان ذلك الاسم غير المحصّل غير صَادق على ما ليس بموجُود . بل الصادق عليه سَلب الاسم المحصل ، لا ايجاب غير المحصّل المعمول منه .

فلذلك ليس ينبغي ان يقال ان الله تعالى يوصف بالسَلب بل بالاسمآ غير المحصّلة ، اذ كانت هذه انما تدل في كثير من الاشيآ على الطبيعَة التي اوجبت مُباينته بالكلية لما يَصدق عليه الاسم المحصّل لا على عدَم . فانه شنع ان يقال فيما ليس له عدَم اصْلاً ، ان الاسم غير المحصّل يدل منه على عدَم .

ولما كان كثير من الاشيا انما يباين غيره بالفصُول ، كان الاسم غير المحصّل الصادق يدل علي الفصل الذي به باين غيرَه . مثال ذلك قولنا لا ناطق . فانه يصدق على الفرس وعلى كثير من الحيوَان . وَيجب على هذا ان يكون قولنا لا ناطق يدل من كل واحد من (٧٠ و) سَاير الحيوانات علي الفصل الذي به باين غيره ، والذي به انحاز عما سوَاهُ . وكذلك قولنا لا ثقيل ولا خفيف في الاجسَام السماوية . وقولنا لا مُساوٍ في الكم .

وفي هذا الشي الذي قلناه شكوك ما . غير ان مجاوزة هذا المقدار هو خارج عن النظر المنطقي . وفي هذا المقدار من التنبيه كفاية .

ثم قال :

وهَا هُنا اثنتان اخريان تحدثان من قولنا لا انسان اذا جَعلناه كالشي الموضوع فنقول يوجد لا انسان عدلا ، ليس يوجد لا انسان عدلا ، يوجد لا انسان لا عدلا ، ليس يوجَد لا انسان لا عدلا 19b,37-20a,1

يعني ان هـا هنا مناقضتين اثنتين اخريين تحدثان من قولنا لا انسان اذا جعلناه كالشي الموضوع .

فان ارسطوطاليس في هذا الموضع كانه يرى او يوصي في شي شيء من الامور ، اذا نظر في القضايا البسيطة المولفة من ذلك الجنس ، ان ينظر في المعدولات التي هي في ذلك الجنس . والقضايا البسيطة الاول في كل جنس هو ان يكون الموضوع والمحمول في السلب والايجاب من اسم محصل موضوع ومن اسم محصل محمول . ومعدولات هذه البسيطة هي ان تجعل اسمآ محمولاتها غير محصلة ، فتعمد الى المحمولات التي كانت محصلة ، فيقرن بها حرف لا ، فتصير غير محصلة ، فتحصل منها معدولات . ويقايس بينها وبين تلك البسايط . ثم من بعد ذلك تعمل من ذلك الجنس بعينه قضايا بسيطة اخر ، بان توخذ موضوعات تلك البسايط الاول ، فيجعل منها اسمآ غير محصلة ، وتترك اسمآ المحمولات محصلة ، فتحصل قضايا بسيطة اخر . وتوخذ هذه ايضاً معدولات ، بان تجعل اسما محمولات هذه ايضا اسمآ غير محصلة ، فتحصل منها معدولات محمولاتها (٧٠ ظ) وموضوعاتها اسمآ غير محصلة . فتكون تلك البسايط الاول ومعدولاتها الفاظها هي باعيانها الفاظ هذه البسايط والمعدولات الاخر . فتصير لاشتراكها في الالفاظ من جنس واحد .

ثم قال :

20a,1 وليس هـا هنا متناقضات اكثر من هذه

يعني انه انما يوجد في كل جنس من اجناس الامور تولف منها معدولات وبسايط هذه الاربعة فقط . احدها ان تكون اسما موضوعاتها محصلة . والثانية ان تكون قضايا اسما موضوعاتها اسما الاول ، الا انها غير محصلة . فليس يحدث في اي جنس ما اخذت البسايط والمعدولات اكثر من هذه الاربعة .

ثم قال :

20a,1-3 وهاتان المتقابلتان هما مفردتان بانفسهما غير تينك من قبل ان الذي استعمل فيهما اسم غير محصل وهو قولنا لا انسان

يعني ان التى موضوعاتها اسما غير محصلة ليس ينبغي ان يظن، لاجل مشاركتها التي اسما موضوعاتها محصلة في الالفاظ ، ان هذه هي تلك ، ولا ان هذه سوالب تلك .

بل هذه غير تلك من قبل ان موضوعاتها غير موضوعات تلك ، وان كانت الفاظها هي الفاظ تلك . وانها وان كانت تشترك في الالفاظ ، فان الاسمَ غير المحصّل ليس يدل علي ما يدل عليه ذلك[1] الاسم اذا اخذ محصلا . بل انما يدل علي رفع ذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل ، بل يدل على شي مقابل لذلك المعنى . فلذلك تكون هذه غير تلك . ويفرد النظر في هذه عن النظر في تلك الاخر فيكون في هذه مقايسات المعدولة منها الى البسايط في جميع اصناف المتقابلات ، كما فعل في تلك الاول .

ثم اوصى بعد هذا القول بانه اذا عملت قضايا من موضوعات اسماؤها غير محصلة ، فليس ينبغي ان يظن انها سوالبُ . (٧١ و) ولا ينبغي اذا اخذت سوالب الموجبات ان يظن ان حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصّل انه يجزي عن ان يعاد حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، ان كانت مهملة ، او مع السور ان كانت ذوات اسوار ، ولا ايضا اذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية او بالسور .

ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع انه يكون سلبا لهذا الصنف من القضايا . بل اوصى ان يعادَ حرف السلب في كل سلب مرتين ان كانت في البسايط ، وثلث مرار ان كان السلبُ معدولا . كقولنا ان الانسان يوجد عدلا ، سلبه قولنا ان الانسان ليسَ يوجد عدلا ، لا قولنا لا انسان يوجد عدلا ، ولا قولنا انسان ليس يوجد عدلا . وقولنا يوجد لا انسان لا عدلا ، سلبه قولنا ليس يوجد لا انسان لا عدلا . وكذلك قولنا كل لا انسان يوجد عدلا ، سلبه قولنا ليس كل لا انسان يوجد عدلا . وقولنا كل لا انسان يوجد لا عدلا ، سلبه قولنا ليسَ كل لا انسان يوجد لا عدلا .

واعطي السبب فيه ان رفعَ موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه . فان رفعَ الحكم نفسه هو السلب . والاسما غير المحصّلة اذا اخذت موضوعات ، فان حرف السلب فيها انما يدل على رفع ذلك الشي الذي قرن به حرف السلب ، لا رفع الحكم على ذلك الشي . والحكم على ذلك الموضوع الذي قرن به حرف السلب انما يرتفع ، اما في المهملات فبان يرفع معنى يوجد وهو الذي يصح الحكم ، واما في ذوات الاسوار فبان يرتفع الحكم الكلي .

فان السور هو الذي يدل على كمية الحكم لا على كمية الموضوع . فلذلك ليس

---

١) أضيفت في الهامش .

رفع كلية الحكم يجزي عن رفع الموضوع . والقضية التي موضوعها اسم غير محصل فان اقتران حرف السلب بالموضوع ليس له في الحكم صنع اصلاً ، (٧١ ظ) بل في الموضوع وحده . فلذلك لم يجتزى به في السلب . لان السلب انما هو رفع الحكم او رفع كلية الحكم . وحرف السلب المقرون بالكلمة او بالسور ليس له صنع في الموضوع ، بل انما له صنع في الحكم فقط . فلذلك لا يجزي في رفع الموضوع الذي يدل عليه الاسم غير المحصل .

وانما ينبغي ان يقرن حرف السلب عند السلب بالشي الذي له في الحكم صنع ، وهو الكلمة الوجودية او السور . ولما لم يكن السور له صنع اصلا في الموضوع ، فانه ليس يدل من الموضوع لا على انه معنى كلي ولا على انه معنى جزوي . بل انما يدل على كمية الحكم . لم يجتز في رفع موضوع الحكم بحرف السلب المقرون بالسور في رفع الموضوع ، ولا اجتزى بحرف السلب المقرون بالموضوع عن حرف السلب الذي يقرن بالحكم . فلذلك احتيج ضرورة في القول السالب في امثال هذه ان يعاد حرف السلب مرتين . فهذه هي حال السلب في القضايا التي موضوعاتها اسما غير محصلة ، وفيما يضطر فيها الى التصريح بالكلمة الوجودية .

فقال ارسطوطاليس عند ذلك :

20a,3-10 وما كان منها لا تصح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها يصح او يمشي فان هذا الصنف من الكلم يفعل فيها اذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بعينه الذي كان يفعله حرف يوجد او ما اشبهه لو قرن بها ومثال ذلك كل انسان يمشي ، ليس كل انسان يمشي ، كل لا انسان يمشي ، ليس كل لا انسان يمشي . فانه ليس يجوز ان يقال ليس كل انسان بل انما ينبغي ان يوضع حرف السلب وهو قولنا لا على قولنا انسان فان (٧٢ و) قولنا كل ليس يدل على ان المعنى كلي بل على ان الحكم كلي

اخذ يعرف ان الحال في القضايا التي موضوعاتها اسما غير محصلة ، اذا كانت ثنائية ومحمولها كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون

محمولاتها يصح او يمشي ، كالحال في الثلاثية التي موضوعاتها اسما غير محصّلة . فان في الثنايية منها ينبغي ان يعاد حرف السلب مرتين ، مرة معَ الموضوع ومرة مع الكلمة او معَ السُور . الا ان ارسطوطاليس انما صرحَ منها بذوات الاسوار فقط .

فقوله: فان هذا الصنف من الكلم يفعل فيها اذا وضع هذا الوضع . يعني بقوله: اذا وضع هذا الوضع ، اذا جعل موضوعاتها اسمآ غير محصّلة . يعني ان هذا الصنف من الكلم يفعَل في القضايا الثنايية ذلك الفعل الذي كان يفعله حرف يوجد في القضايا الثلاثية . وذلك ان الكلم في القضايا التي محمولاتها كلم ينطوي في بنيتها معنى الوجود الذي به يرتبط المحمُول بالموضوع . كما يكون ذلك في الثلاثية التي يصرح فيها بالكلم الوجودية .

ولما كانت المهملات من الثلاثية ، اذا كان موضوعَها اسم غير محصل ، انما يحدث السلبُ فيها بان يُعاد حرَف السلب مرتين مرة مع الكلمة الوجودية ومرة مَع الموضوع ، وكانت الكلمة المحمُولة في الثنايية تدل ببنيتها على ما يدل عليه حرف يوجدُ في الثلاثية ، وجبَ ايضا في مهملات الثنايية اذا كانت موضوعاتها غير محصلة ان يُعاد في سوالبها حرف السلب مرتين : مع الموضوع ومع الكلمة المحمولة . كقولنا الانسان يمشي ، الانسان لا يمشي ، لا انسان يمشي ، لا انسان لا يمشي .

فانه كما لم يُجز في الثلاثية ان يقال في سَلب قولنا يوجد لا انسان عَدلا ان يقال ليس يوجد انسان عدلا ، كذلك ليس يجوز ان يكون سلب قولنا لا انسان يمشي قولنا الانسان لا يمشي . (٧٢ ظ) بل يقال لا انسان لا يمشي .

وكذلك الحال في ذوات الاسوار. فانه ينبغي ان يجعل حرَف السلب مَع السُور ومعَ الموضوع جميعا حتى يصير سالبا . مثال ذلك كل انسان يمشي ، ليس كل انسان يمشي. فليعمل من هاتين القضيتين قضيتان متناقضتان اثنتان موضوعهما هذا الاسم غير المحصل . وهما قولنا كل لا انسان يمشي ، سلبُه قولنا ليس كل لا انسان يمشي . فانه ليس يجوز في سَلب قولنا كل لا انسان يمشي ان يقال ليس كل انسان يمشي . بل انما ينبغي ان يوضع حرف السلب وهو قولنا لا علَى قولنا انسان حتى يكون ليس كل لا انسان يمشي ، من قبل ان حرف السلب الموضوع مَع قولنا انسَان انما يدل على رفع الموضوع .

فلذلك ليس يجتزي به في رفع الحكم ، ولا ايضا يجتزي بحرف السلب الموضوع مع قولنا كل عن حرف السلب الذي يرفع الموضُوع . وانما كان يجتزي به لو كان قولنا

كل له فعل ما في الموضوع بان يَدل عَلى ان المعني الموضوع كل . فيكون حينئذ حرف السَلب المقرون بكل يرفع المعني ايضا او كُلية المعني ، ولا ايضا قولنا كل له صُنع في الامرين جميعا . اعني في الدلالة علي ان المعنى الموضوع كلي وفي ان الحكم كلي ، حتى يَكون حرف السَلب المقرون به يفعَل الفعلين جميعا برفع الموضوعين . فيجعَلهُ غير محصَل ويَرفع كلية الحكم ، حتى يصير حرف السلب المقرون بالكُل سَالباً وَدالا ايضاً مع ذلك على ان المعنى الموضوع غير محصل . بل قولنا كل ليسَ يَدلُ اصلا على ان المعنى المَوضوع كلي ، وانما يدل على ان الحكم كليٌ فقط .

فاستدل ارسطوطاليس على ذلك بان **قال** :

20a,10-21 وقد تبين ذلك من قولنا الانسان يمشي ، الانسان ليس يمشي ، (٧٣ و) لا انسان يمشي ، لا انسان ليس يمشي فان الفرق بينَ هذه وبين تلك ان هَذه ليس الحكم فيهَا كلياً

يريد ان الفرق بين هاتين المهملتين وبين قولنا كلُ انسان يمشي ، ليس كل انسان يمشي ، ان المهملتين لم يستعمل الحكم فيها كليا . والا فان قولنا الانسان يمشي ، ليس يزيل من كلية الموضوع فيه ان يحذف منه سُور كل . ولا ان الانسان معني عام ونوع ، وانه يحمل على اكثر من واحد انما استفدناه بان كان معَه سُور كلي

فانا علمنا ان الانسان هو معني كلي قبل ان نعلم السُور . فاذا كان كذلك ، فقولنا كل ليسَ له معَ دلالته على ان الحكم كلي دلالة ايضاً على ان الموضوع كلي. بل انما له فعل في الحكم فقط وفي الموضوع .

فلذلك **قال ارسطو طاليس** :

20a, 12-14 فقد بَان من ذلك ان قولنا كل وقولنا ولا واحد ليس يزيدان عَلى ان يدلا ان الايجاب والسلب للاسم كله

لا على ان معني الاسم الموضوع معني كلي . فلذلك صَار حرفَ السُور المقرون بقولنا كل ليس يغني عن حرف السلب الذي يكون مع الاسم الموضوع .

ثم قال :

20a,14- فاما البَاقي فيجب ان تكون الزيادة فيه واحدة بعينها

يعني الباقي بعد السُور في سوَالب القضايا التي موضوعاتها اسما غير محصَلة .

فيجب ان تكون ما يزاد فيه من حرف السلب المقرون بالموضوع واحدة بعينها في صنفي القضايا الثنايية والثلاثية . هذا المعنى هو الذي ينبغي ان يفهم من قوله هذا .

والذي يكثره الحدث من المفشرين ويقولونه في شرح هذا القول فكله فضل ليس يحتاج اليه ولا يليق بالفاظه . فلذلك نرى كثيراً (٧٣ ظ) مما ياتون به يضطرون الي ان يستكرهوا كثيرا من الفاظه الي ان يتاولوها على تلك المعاني. وذلك انهم يزعمون ان العرض ، وهو قوله وما كان منها لا يصلح فيه كلمة الوجود الى قوله فيجب ان تكون الزيادة فيه واحدة بعينها ، ذكر الاشتراكات بين المقدمات الثنايية والثلاثية .

ثم يبتديون في ان يذكروا من قبل انفسهم ان منها اشتراكات ثلثة . احدها ان ما هو في الثلاثية بالفعل هو في الثنايية بالقوة وهو ان الكلمة الوجودية التي هي مصرح بها في الثلاثية هي مطوية في شكل الكلمة الوجودية . فهذا احد ما يقولونه وهو حق . والثاني ان حرف السلب يوضع في كلى الصنفين ، مع الكلمة في المهملات ، و ذوات الاسوار مع الاسوار . فان السور ينبغي ان يكون مع الموضوع الاول لا مع المحمول . هذه التي ذكروها كلها حق .

الا ان ارسطوطاليس لم يقصد بهذا القول الى شي من هذه الثلثة ، وانما يحتمله لفظه احتمالا مستكرها علي غاية ما يكون من الاستكراه . والذي شرحناه نحن مطابق لالفاظه مطابقة كاملة .

ثم ابتدا بعد هذا يعرف اي قضية من اصناف القضايا التي في كل جنس من الامور التي تعمل منه امثال هذه القضايا يلزم بعضها بعضا ، وايها لا يلزم بعضها بعضا . فعرف اولا ان التي لا يمكن ان يلزم بعضها بعضا ، ولا يصدقان معا ولا على امر واحد بعينه . فاخبر ان التي لا يلزم بعضها بعضاً اصلا ، ولا يصدق بعضها مع بعض اصلاً ولا في شي من الامور هي المتضادات .

فقال :

20a,15-18 ولما كان السلب الدال على انه ولا حيوان واحد يوجد عدلا ضد الذي يقال به ان كل حيوان يوجد (٧٤ و) عدلاً فمن البين ان هذين لا يكونان في حال من الاحوال لا صادقين معا ولا على امر واحد بعينه

هو اعم من قولنا يلزم بعضها بعضاً . وذلك ان التي يصدق بعضُها مع بعض عَلى ضربين : احدهما ان يكون صدق احدهما لازما ضرورة عن صدق الاخر ، والثاني ان يَكون قد اتفق فيهما ان كانا صَادقين من غير ان يكون صدق احدهما لازما ضرورةً عَن صدق الاخر . مثل قولنا الانسان حيوَان ، والفضيلة مُوثرة . فان هـَاتين صَادقتان معا ، وليس ولا واحد منهما يلزم صدقه عن صدق الاخر . فاما طلوع الشمس ووجود النهارِ ، فان صدق كل واحد منهما لازم عن صدق الاخر . فلذلكَ لما نفى صدقهما معا ، وعرف انهما لا يجتمعـَان على الصدق في وقت واحد ولا في شي من الامور ، وجبَ من ذلك انهما ليسـَا ايضا متلازمين . وانما **قال** : وَلا علي امر واحد بعـَينه ، ليكون الصدق معا نفيا كليا .

ثم قال :

20a,19-20 واما المقابلان لهـَما فقد يكونان في حال من الاحوال ومثال ذلك ليس كل حيوان يوجد عـَدلا وقد يوجد حيوَان ما عـَدلا

يريد به ما تحت المتضادين . وانما يصدقان في حال من الاحوال يعني في المادة الممكنة وليس صدقهما صدق متلازمين . فان صدق احد ما تحت المتضادين فيمَا يصدقان فيه ليس لازما ضرورة عن صدق الاخر.

ثم صار بعد هذا القولِ الي ذكر ما يلزم كل واحد منهما للاخر **فقال** :

20a,20-23 فاما التي تلزم وتتبع فهي هذه اما قولنا كل انسـَانٍ (٧٤ ظ) يوجـَد عدلا فانه يلزمه قولنا ولا انسان واحدً يوجد لا عدلا واما قولنا قد يوجد انسان ما عدلا فانه يلزمـُه المقابل له وهو قولنا ليسَ كل انسان يوجـَد لا عدلا وذلك انه يجب ضرورة ان يوجد وَاحد

هذه مُقايسـَة اخرى بين البسـَايط والمعدولات . وهو ان يـُعرف ان المعدولات تلزم اي بسيط لزوما ثابتا . وهو ان يتكافيا في اللزوم والمقايسـَة التي سـَلفت . يـُعرف بهـَا ايهـَا اعم واكثر صدقا وايهـَا اخصّ واقل صدقا . وهـَذه المقايسـَة يـُعرف بهـَا اي بـَسيط يساوي اي معدُولٍ في الصدق ، واي معدول يـُساوي اي بـَسيط في الصدق .

والمفسرون يزعمون ان برقلس[١] الافلاطوني اعطى حين ما فسر هذا الموضع من كلام ارسطوطاليس قانونا في المتلازمات المعدولات والبسايط . فقال : كل قضية بسيطة وافقت معدولة ما في الكمية وخالفتها في الكيفية . فان كل واحدة منهما تلزم الاخرى وتتبعها . كقولنا كل انسان يوجد عدلا وقولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا فان هاتين قضيتان متفقتان في الكمية ومختلفتان في الكيفية . وفي المحمول فان محمول احدهما محصل ومحمول الاخر غير محصل . وكل واحد منهما على ما يقوله المفسرون يلزم الاخر ضرورة . وكذلك قولنا يوجد انسان ما عدلا وليس كل انسان يوجد لا عدلا . فان هاتين اتفقتا في انهما جزويتان واختلفتا في ان احديهما موجبة والاخرى سالبة ، وفي ان محمول احديهما محصل والاخرى غير محصل . وكذلك قولنا كل انسان يوجد عدلا وقولنا (٧٥ و) ولا انسان واحد يوجد عدلا .

واما انا فانى ما ادري كيف يتكافيان في اللزوم مع ما تقدم من قول ارسطوطاليس واتفاق المفسرين في ان قولنا كل انسان يوجد لا عدلا ، انما يصدق اذا كان الناس كلهم جايرين ، او لا جايرين ولا عادلين ، او بعضهم جايرا وبعضهم عادلا . ولا جاير يكذب اذا كانوا كلهم اطفالاً ، او اذا كانوا مجانين ، او اذا كانوا كلهم عدولا ، او كان بعضهم عدولا وبعضهم ما شيت من الباقين .

واما قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا ، يصدق اذا كان الناس كلهم جايرين ، واذا كانوا لا جايرين ولا عادلين ، واذا كان بعضهم جايرا وبعضهم لا جايرا ولا عادلا . ويصدق اذا كانوا كلهم اطفالا ، واذا كانوا كلهم مجانين . فهو يصدق علي اكثر مما يصدق عليه قولنا كل انسان يوجد لا عادلا . فما ادري كيف يصح قانون برقلس مع اعتراف المفسرين بهذا .

وقولنا كل انسان يوجد عدلا ، انما يصدق اذا كان الناس كلهم عدولا . ويكذب اذا كانوا اطفالا او مجانين . وقولنا ولا انسان واحد يوجد لا عدلا ، يصدق اذا كان الناس كلهم عدولا ، او كانوا كلهم اطفالا ، او كانوا كلهم مجانين . فهو يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا كل انسان يوجد عدلا.

وقولنا قد يوجد انسان ما عدلا ، يصدق اذا كان كل انسان عادلا ، او كان بعضهم عادلا وما شيت من الباقية . وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا ، يصدق اذا كان

١) Proclus . راجع Ammonius, *De interpret.* ed. Busse p. 181,30 ss.

الناس كلهم عدولا ، او بعضهم عدولا وبعضهم ما شيت من ساير الباقية . ويصدق اذا كانوا كلهم اطفالا ، او بعضهم اطفالا ، او كلهم مجانين ، او بعضهم مجانين . فهو يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا انسان ما عدلا . فما ادري كيف اجمع هاولآ المفسرون على الرضى بقانون برقلس ، وعلى ان ارسطوطاليس (٧٥ ظ) لم يقل اما التي تلزم وتتبع كل واحد منها الاخر فهي هذه بل انما قال ان التي تلزم وتتبع ، فلم يبين هل هي متلازمة لزوما تاما ، او انما يلزم احدهما الاخر فقط .

ثم **قال**: اما قولنا كل انسان يوجد عدلا فانه يلزم قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا. فانما ذكر ان السالبة البسيطة الكلية هي اللازمة للموجبة الكلية . ولم يقل انهما تنعكسان في اللزوم . وكذلك **قوله**: اما قولنا يوجد انسان ما عدلا فانه يلزمه ليس كل انسان يوجد لا عدلا . ولم يقل ان قولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلزمه قولنا قد يوجد انسان ما عدلا .

فظاهر ما يقوله ارسطوطاليس ليس يدل على ما ارتضاه هاولا المفسرون من قول برقلس . فان الذي يدل عليه قوله ان الاعم من هاتين القضيتين يلزم الاخص ، والاخص يلزمه الاعم ويتبعه . فان قولنا كل انسان يوجد لا عدلا ، هو اخص من قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا . فلذلك(١ صار قولنا كل انسان يوجد لا عدلا ، يلزمه قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا . فسكوت(١ (فسكوت] ارسطوطاليس عن ان يقول ولا انسان واحد يوجد عدلا ، يلزمه قولنا كل انسان يوجد عدلا ، يدل علي انه لم يرد انهما متساويتان في اللزوم والصدق .

وكذلك في الامثلة الاخر التي جآ بها . فان الاخص منهما يلزمه الاعم . فلذلك صار قولنا قد يوجد انسان ما عدلا ، اذ كان اخص واقل صدقا ، يلزمه قولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا ، اذ كان اعم واكثر صدقا .

فقوله: وذلك انه يجب ضرورة ان يوجد واحد . اما من يصحح قانون برقلس فانه يفسره ان قولنا ليس كل انسان يوجد عدلا ، اذا كان يحكم انه ليس كل انسان لا عدل ، فانه يلزم ضرورة ان يوجد فيهم عدل ولو واحد .

واما من لا يصحح ما قاله هاولا المفسرون فانه يجعل قوله وذلك انه يجب

١–١) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

(٧٦ و) ضرورة ان يوجد واحد راجعاً على قوله يوجد انسان ما عدلا . اي انه يصدق ولو كان العَدل فيهم واحداً فقط . فانه يجب ضرورة اذا حكم انه قد يوجد انسان ما عدلا ، انه يجب ضرورة ان يوجد ولو واحد حتى يصدق هذا القولُ عليه . وبيّن ان الناس كلهم لو كانوا اطفالا او مجانين لكذب عليهم قولنا انسان ما عَدل ، وكان يصدق حينئذ ان ليس كلهم لا عدل ، اذ كان قولنا لا عدل يدل على رفع العدل عمن شانه ان يوجد له العدل . والطفل والمجنون ليس من شانه ان يوجد له العدل .

ثم قال : 20a,23-26

وَمن البيّن ايضا انا في الاشخاص اذا كنا صادقين
في الجواب عن المسلة بالايجاب والسلب ومثال ذلك
جوابنا في المسلة عن سقراط هل هو عدل بان نقول
لا فانا نقول فسُقراط اذا ليس بعدل

يعني اذا كانت المسلة عن شخص ما مسلة ايجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جوَابا بسلب لا بالايجاب الذي صرح به السايل ، مثل ان تكون المسلة عن سقراط هَل هو عدل وهي مَسلة عن سقراط بايجاب ، وكان الجواب الصادق في سقراط **بان** نقول لا ، فقولنا يحتمل ان يكون اريد به انه[1] لا عدل ، ويحتمل ان يكون اراد انه ليس َ يوُجد عدلا . فانه قد يصلح ان ياخذ مكان ذلك قولنا سقراط لا عدل . فيكون الموجب المعدول قد يلزم عن السلب . وذلك ان المسلة قد تكون بان يقول القايل سقراط هل هو عدل ، او سقراط ليس بعدل . فيكون السوال الجزوي النقيض مَعا .

وقد تكون المسلة باحد جزوي النقيض فقط مثل ان تكون بايجاب فقط دُون السلب ، كقولنا هل سقراط عدل . وعلى المجيب عند كلى هذين السوالين ان يجيب بايهما شا ان شا بايجاب وَان شا بسلب ، عَلى حسب ما يري (٧٦ ظ) انه انفع له . فان السُوال ان كان بجزوي النقيض معا فله ان يجيب بايهما اختار الجواب . وَان كان السوال بايجاب وحده فله ان يختار السلب الذي لم يصرح به . وَاذا كان يقصد السايل ان يتسلم من المجيب ايجابا ما ، فصرّح بالايجاب الذي قصده ان يتسلمه من المجيب ليستعملَ الموجب الذي يتسلمه في الموضع الذي سَبيل الموجب ان يُستعمل فيه من

---

١) أضيفت في الهامش .

القياس ، مثل ان يكون الموجب في موضع المقدمة الصغرى في الشكل الاول ، فلم يجبه السايل بالموجب الذي قصد ان يتسلمه ، بل اجابه بسالب ، مثل ان سقراط ليس يوجد عدلا ، وكان هذا السالب لو استعمله مكان المقدمة الصغرى لم يكن ياتلف له القياس ، فعند ذلك يكون المجيب قد سلم ما لا ينتفع به السايل . ويكون قد عاق السايل عن تاليف القياس .

غير ان السايل اذا وجد موجبا معدولا يقوم مقام ذلك السالب البسيط ويلزم عنه فاستعمله مكان الموجب الذي اراد ان يتسلمه ، كان له ذلك ، ولم يكن للمجيب ان يمنعه من ذلك . فلذلك اذا كان قصد السايل بمسلته عن سقراط هل هو عدل ، ان يسلم له المجيب نعم سقراط عدل ، ولم يفعل المجيب ذلك بل اجاب بخلاف ما التمسه بان سقراط ليس بعدل ، ثم كان قوله سقراط لا عدل لازما عن قولنا سقراط ليس بعدل ، فللسايل ان يقيم قولنا سقراط لا عدل مقام قولنا سقراط ليس يوجد عدلا فيستعمله على انه موجب . وليس للمجيب ان يمنعه ذلك . فهذا هو الذي قصد تبيينه وهو شي انما افاده السايل .

ولكن المسلة عن الاشخاص ليست تقع في الجدل وانما تقع في الخطابة والشعر . فلذلك الصواب عندي ان لا يفهم عن ارسطوطاليس في هذا الموضع انه اراد به السايل على طريق الجدل ، بل السايل على طريق الخطابة . فان المسلة عن الاشخاص (٧٧ و) قد تكون في الخطابة . ومع ذلك فان قولنا سقراط ليس يوجد عدلا ، يصدق على سقراط في احواله كلها ، اذا كان طفلا وحين ما صار كهلا فهو جاير او مجنون. واما قولنا سقراط يوجد لا عدلا ، انما يصدق عليه اذا كان كهلا جايرا ، فهو اخص من السلب . فكيف يقول المفسرون انه لازم للسلب .

ولكن ينبغي ان يشترط هاهنا ان السالب متى صدق على سقراط ، وسقراط كهل جاير او لا عادل ولا جاير ، وهو كهل صحيح العقل ، فحينيذ يلزم هذا السلب قولنا سقراط اذاً لا عدل. فهذا هو الذي توجبه الاصول التي اعطاناها ارسطوطاليس ، اللهم الا ان يكون لهذا القول تاويل لم اعرفه الي غايتي هذه .

ثم قال :

20a,26-30 واما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال
حقاً وانما الصادق فيه السلب ومثال ذلك اكل انسان
حكيم لا فكل انسان اذاً لا حكيم فان هذا القول كذب

والقول الصدق انما هو فليس كل انسان اذا حكيما وهذا القول هو المقابل لذلك القول فامـــا ذاك فانه مُضاد له ه

يعني اذا كانت المسلة عن شي ما بايجاب كلي ، وكان الجواب عنه ان يقول المجيب لا ، وذلك يحتمل كل انسان لا حكيم ، فاخبر انه اذا اخذ المعدُول مكان قوله لا ، كان كاذبا . بل انما يكون الصادق، مكان قوله لا ، ان يقال ليس كل انسان حَكيما . على خلاف مَا كان الامر عليه في الاشخاص . فان الجواب الصادق ، حين كان في الاشخاص بان نقول لا ، صدق معَه سقراط لا عدل .

واما في المسلة عن الكلي بالايجاب ، اذا كان الجواب الصادق عنه بان نقول لا ، فليس اخذ المعدول مكان قوله لا حقاً ، لكن السلب البَسيط فقط . ومثال ذلك ان يقول السايلُ (٧٧ ظ) للمُجيب كل انسان حكيم . فيختار المجيب ان يقول لا . فيبادر السايل فياخذ كل انسان لا حكيم ، فيكون الذي اخذه كاذبا لا ينتفع به . بل الصادق على قوله لا ، قولنا ليس كل انسان حكيما . فان هذا هو المناقض لقولنا كل انسان حكيم . واما كل انسان لا حكيم ، فهو مضاد لقولنا كل انسان حكيم . وذلك ان قولنا كل انسان حكيم ، اذا صدق ، كذب معَه قولنا كل انسان لا حكيم ، كذب المضاد. وَاذا صدق قولنا كل انسان لا حكيم ، كذب قولنا كل انسان حكيم ، كذب المضاد . واذا كذب احدهما ، كذّب الاخر ايضاً . ولكن ينبغي ان يحتفظ في كل موضع من هذه المواضع بالاصلِ الذي اعطيناه عند المقايسَة بين البسايط والمعدولات .

ثم قال :

20a,31-36 فاما المتقابلة من قبل الاسما والكلم غير المحصَلة ومثال ذلك في قولنا لا انسان او لا عدل فانه يظن بهـَا انها بمنزلة السـَلب من غير اسم او من غير كلمة وَليست كذلك وذلك انه واجب ضرورة في السلب ان تصدق او تكذب ومن قال لا انسان فليس هو احرى بان يكون قد صدق او قد كذب فمن قال انسان ما لم يضف الى قوله شيا بل هو دونه في ذلك

يريد ان التي تتقابل من قبل الاسما والكلم غير المحصّلة المفردة ، مثل قولنا لا انسان ولا عدل . فان قولنا لا انسان يقابل قولنا انسان ، وقولنا لا عدل يقابل قولنا عدل . وليس هذا التقابل هو تقابل الاقاويل بل مقابلة شي مفرد لشي مفرد . وهو شبيه بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة العدم للملكة ، لا مقابلة قول لقول .

فلذلك **قال** : المتقابلة من قبل الاسمآ (٧٨ و) والكلم غير المحصّلة . يريد بها فاما المتقابلة من جهة تقابل الاسما والكلم غير المحصّلة المفردة ، والاسما والكلم المحصّلة المفردة ، مثل مقابلة قولنا[١] : لا انسان لقولنا انسان ، ومقابلة قولنا لا عدل لقولنا عدل. فانه يظن ان كل واحد من الاسما والكلم غير المحصل اسم اخر او من غير كلمة تقرن به . وليس الامر كذلك . فان الاسم غير المحصّل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك انه واجب ضرورة في كل سالب آن يصدق او يكذب ومن قال لا انسان ، فليس هو احرى بان يكون قد صدق او كذب . فمن قال انسان ما ، لم يضف الى قوله شيا ، بل هو دونه في ذلك . لان قولنا انسان يفهم طبيعة ما ، فهو احرى ان يكون صدق ، اذ كان ما يفهمه قولنا انسان طبيعة ما . واحرى ان يكون قد كذب اذ كانت الطبيعة المعقولة عسي ان لا تستند الى موجود من خارج .

واما قولنا لا انسان، فليس يفهم ولا يوقع في النفس ذاتا محصّلة ، وكانها لا توقع في النفس شيئاً ، وكانها لفظة لا تدل على معني اصلا . فيقال في ذلك انه صادق او كاذب . واما لا تدل على شي ليس يقال فيه انه لا كاذب ولا انه صادق . فقولنا لا انسان احرى ان يكون لا صادقا ولا كاذبا . فاذا كانت اللفظة المفردة التي هي محصّلة ، الدالة على ذات وطبيعة معقولة ، ليست تكون صادقة او كاذبة ، هي احرى ان تكون صادقة وكاذبة ، فالاسم غير المحصّل اذ كان احرى بان لا يكون صادقا ولا كاذبا ، اولى بان لا يصدق ولا يكذب . فقد استعمل ارسطوطاليس في تبيين هذا بوضع الاحرى الاولى الذي ذكره في طوبيقا[٢] .

فهذا ما تكلم به فيه وبينه من امر القضايا الثلاثية التي موضوعاتها اسما محصّلة . ثم صار بعد ذلك الى ان يبين مثل ذلك بعينه في التي موضوعاتها اسمآ غير محصّلة معمولة من الاسمآ المحصّلة (٧٨ ظ) التي سلف ذكرها . **فقال** :

---

١) يلي هذه الكلمة ثقب جاء في اخر السطر الثاني من المخطوط .

٢) راجع : *Topica* 134b, 35 ss.

20a,37-40 وقولنا ان كل لا[1] انسان يوجد عدلا ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا ليس كل لا انسان يُوجد عدلا فاما قولنا كل لا انسان يُوجد لا عدلا فانه يدل على مثل ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شي لا انسان عدلا

يريد ان التي موضوعاتها غير محصلة اذا كانت في نوع مَا ، فليس تدل على ما تدل عليه واحده من تلك التي موضوعاتها اسمآ محصَلة من ذلك النوع . ولا تصدق وَاحدة من هذه مع شي من تلك . على ان هذه قد تجانس تلك ، من قبل ان الاسمآ غير المحصَلة ، لما كانت تدل على الاعدام ، فان عدَم الشي مجانس للشي . كقولنا لا انسان ، فانه يدل على مَا ليس بانسان وشانه ان يكون انسانا . فهو لاجل ذلك غير مُباين للانسان كل المباينة . الا انه شي اخر غير الانسان .

ثم اخبر ان القضايا التي مَوضوعاتها غير محصَلة في نوع ما ، هي ايضا في الحَيِّز الذي هي فيه تتناسَب ، ويَلزم بعضها بعضا ، حتى تلزم معدولاتها بسايطها ، او بسَايطها معدولاتها ، في مثل الامكنة التي كانت القضايا التي موضوعَاتها اسما غير محصلة من ذلك النوع . فان قولنا كل انسان يوجد عدلا ، يلزمه قولنا ولا انسان واحد يوجد عدلا . وشريطة لزوم هذه لتلك هي تلك الشريطة التي بها كان قولنا ولا انسان وَاحد يوجد عدلا .

وذلك هو قانون برقلس ، لا انهما ينعكسان في اللزوم ، ولكن يجعل قانون برقلس في لزوم الاعم منهما للاخص. وَكذلك ساير القضايَا التي فيها شرايط برقلس ، من التي موضوعَاتها غير محصَلة ، مما لم يُصرح به ارسطوطاليس . وذلك قولنا كل لانسان يوجَد عدلا ، يلزمه قولنا (٧٩ و) ولا لا انسان واحد يوجد عدلا . وقولنا لا انسان ما يوجد عدلا ، يلزمه قولنا[2] ليس[2] كل لا انسان يوجد لا عدلا .

ثم شرع بعد هذا في اشيا اخر من امور القضايَا ليست هي مما تقدمَ في شي ، وهى امور تعم الثنايية والثلاثية وذوات الجهـَة . من ذلك **قوله** :

---

١) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

٢) أضيفت فوق السطر وجاء بعدها : « صح » .

20b.1-2 والاسما والكلم اذا بدلت اماكنها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها مثال ذلك يوجد انسان عدلا ، يوجد عدلا انسان

ينبغي ان يشترط في هذه ان يبقى الموضوع موضوعا والمحمول محمولا ، فان الاسمآ والكلم حينيذ اذا بدلت اماكنها ، بان ينطق بما هو الاول منها اخيرا او في الوسط . وذلك ان العادة جرت في ساير الالسنة الا العربي ان يقدم الموضوع في القول ، ثم الاسم المحمول ، ثم بعد ذلك الكلمة الوجودية . واما في العربية فان العادة لم تجر فيها ان تستعمل الكلمة الوجودية الا في الماضي والمستقبل فقط . ويجعلونها في وسط ما بين الموضوع والمحمول . غير انه اذا ازيل لفظة يوجد عن مكانها ، فجعل اول ما ينطق بها او في وسط ما بين المحمول والموضوع او بعدهما جميعا ، تبقى دلالة القضية تلك الدلالة الاولي المعتادة . وذلك ان المعتاد في اللسان العربي ان يقال الانسان يوجد عدلا . فلو قيل الانسان عدلا يوجد ، كانت دلالة هاتين هي بعينها دلالة الاولي . وكذلك لو بدلت اماكن الاسم المحمول والاسم الموضوع فقيل عدلا يوجد الانسان ، او عدلا الانسان يوجد ، على قلة استعمال العرب لهذا الاخير خاصة ، لكانت الدلالة تبقى واحدة بعينها .

ثم قال ارسطوطاليس :

20b,3-12 فان الامر ان لم يكن كذلك وجب ان يكون لمعنى واحد بعينه سوالب اكثر من واحدة غير انا قد بينا ان (٧٩ ظ) الايجاب الواحد انما له سلب واحد وذلك ان سلب قولنا يوجد انسان عدلا هو قولنا ليس يوجد انسان عدلا فاما سلب قولنا يوجد عدلا انسان ان لم يكن هذا القول وقولنا يوجد انسان عدلا واحدا بعينه فهو اما قولنا لا يوجد عدلا لا انسان واما قولنا لا يوجد عدلا انسان لكن الاول منهما هو سلب قولنا يوجد عدلا لا انسان والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلا فيكون قد صار لايجاب واحد سلبان فقد بان ان الاسمآ والكلم اذا بدلت اماكنها كان الايجاب والسلب واحداً بعينه

يعني ان لم تكن دلالة الايجابين جميعا دلالة واحدة ، وصارا مختلفي الدلالة من ان يكون ذلك لكل واحد من ذينك سالبان ، وذلك غير ممكن . لان كل ايجاب فله سَلب واحد لا سَلبان . وذلك ان قولنا يوجَد انسان عدلا ، وقولنا يوجد عدلا انسان ، ان كانا مختَلفي الدلالة ، فليكن سَلب قولنا يوجد الانسان عدلا ، قولنا ليسَ يوجد الانسان عدلا .

وقولنا يوجد عدلا انسان ، ينبغي ان ينظر ما سلبهُ . هل هو قولنا لا يوجد عدلا لا انسان ، او قولنا لا يوجد عدلا انسان . غير ان قولنا ليس يوجد عدلا الانسان ، هو سَلب قولنا يوجد عدلا الانسان . فبقي ان يكون قولنا ليسَ يوجَد عدلا انسان ، هو سلب قولنا يوجد انسان عدلا . لكنا نجد قولنا ليسَ يوجَد عدلا انسان ، سلبا يناقض قولنا يوجد انسان عدلا . كما يناقضه قولنا ليسَ يوجَد انسان عدلا . وهذان السالبان جميعا يناقضان ايضا قولنا يوجد عدلا انسان . فاذاً قولنا يوجد انسان عدلا ، له سالبان (٨٠ و) يناقضانه . وهو قولنا ليس يوجد انسان عدلا ، وقولنا ليس يوجد عدلا انسان . فيكون قد صَار لايجاب واحد سَلبان مناقضان له . وذلك محال . فاذا قولنا يوجد انسان عدلا ، وقولنا يُوجد عدلا انسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . فلذلك صار المناقض لكل واحد منهما مُناقضا للاخر .

فقد بَان ان الاسمآ والكلم ، اذا بدلت اماكنها التي جرت العادة في الاكثر ان ترتب فيها ، فان كان ذلك ايجابين ، كانت دلالتهما واحدة . وان كانت سلبا كانت دلالتهما واحدة بعينها . وهذا شي ليسَ يخص الثلاثية بل ويوجد هذا في الثنايية . كقولنا زيد قام ، وقام زيد . غير ان اشتباه الامر في الثلاثية من هذه اكثر .

ثم صَار الى تبيين امر يضطر اليه في القضايا كلها **فقال** :

فاما ايجاب واحد لكثير او كثير لواحد او سلبه منه 20b,13-18
متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معني واحداً
فليسَ يكون ايجابا واحداً او سَلباً واحدا واعني بقولي
واحدا ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا ولم يكن
الشي الذي من تلك معنى واحدا مثل قولنا الانسان مثلا
حي ذو رجلين انس فان الشي المجتمعَ من هذه معنى
واَحد ايضا

فايجاب محمول واحد لموضوعات كثيرة ، او محمولات كثيرة لموضوع واحد ، يكون

عَلى ضربين . اما ان يكون ايجاب محمول واحد على اسما مترادفة ، واما ان يكون على اسمآ كثيرة متباينة . فاذا كان الايجاب ايجاب محمول واحد على اسمآ كثيرة مترادفة ، فان المستدل عليه من تلك الاسمآ الكثيرة المترادفة معنى واحد بعَينه . فلذلك صَار هذا الايجاب ايجابا واحدا بعينه . وكذلك متى حملت اسمآ مترادفة كثيرة على معنى واحد بعَينه كان ذلك الايجاب ايجاباً واحداً . (٨٠ ظ) لان ما يستدل عليه من الاسما الكثيرة معنى واحد بعَينه .

واذا كان للايجاب محمُول واحد علي اسما كثيرة متباينة ، فاما ان تكون تلك الاسما المتباينة اسمآ يمكن ان تُقيد بَعضها ببعض ويشترط بعضها في بعض ، واما ان تكون اسما لا يمكن ان يشترط بعضها في بعض اصلا ولا بوجه من الوجوه . فاذا كان كذلك ، اعني ايجاب محمُول واحد[1] عَلى اسما كثيرة متباينة لا يمكن ان يشترط بعضها في بَعض ولا ان يقيد بعضها ببعض ، ليس يكون ايجابا واحدا . وكذلك متى كانت اسما كثيرة متباينة لا يمكن ان تقيد بعضها ببعض ، لم يمكن ان يكون ذلك ايجاباً وَاحدا ، بل موجبات كثيرة على عدَد المحمولات .

فاما ايجاب محمول واحد على اسمآ متباينة يمكن ان يقيد بعضها ببَعض، فانها ما دامت غير مقيدة بعضها ببَعض ، فان ذلك مُوجبات كثيرة على عدَد الموضوعات. وَكذلك متى حملت اسمآ متباينة كثيرة على موضوع واحد، فهي من قبل ان تقيد بعضها ببعض محمولات كثيرة ، فتحدث منها موجبات كثيرة على عدَد معاني تلك الاسماء . واما اذا قُيدت تلك الاسمآ بعضها ببعض ، فان الذي يجتمع من جملة ذلكَ صنفَان ، احدهما شي يوجد لفظة مفردة تدل على ما تدل عليه جملة تلك المقيدات بعضها ببَعض ، ومنها ما لا يوجد لها لفظة مفردة تقوم مقامهَا .

فالتي توجد لفظة مفردة تقوم مقامها فهو حَد او رسم . والتي لا توجد لفظة تقوم مقامها فهوَ ليس بحد ولا رسم . اما التي توجَد لفظة واحدة تقوم مقامها فهي تجعَل جُملة واحدة ، وتجعل كمحمُول واحد مفرد . واما التي لا توجد لفظة مفردة تقوم مقامها ، الا ان بعض اجزايها مقيد ببَعض ، مثل قولنا طبيب كاتب ابيض ، فان هذه الجملة قد تعُد في المشهُور او[2] في بادي الراي جملة واحدة . (٨١ و) وَلنضعها في العاجل على انها محمول واحِد ، وَان لم تكن قوتها واحدة فعولة .

---

١) مضافة في الهامش .

٢) مضافة في الهامش .

فامّا ايجاب وَاحد لكثير او كثير لواحد او سَلبه منه ، متى لم يكن ما يستدل عليه منَ الكثير معنيً واحداً ، فليس يَكون ايجابا واحداً ولا سَلبا واحدا . هذا انما اراد به الاسمآ الكثيرة المتباينة التي لا يمكن ان تقيد بَعضها ببَعض . فانها ليس يُمكن ان تكون ما تستدل عليه من هذه الاسما معنى واحدا بعينه . فان كان ذلك مُوجبا لم يكن مُوجبا بل مُوجبات كثيرة . وَان كان سالبا لم يكن واحدا بل سَوالب كثيرة .

واما اذا كان ما يستدل عَليه من ذلك الكثير معني واحدا كان الايجاب ايجابا واحدا والسَلب سَلبا واحدا . وذلك على ضربين . احدهما ان يكون ايجاب محمول واحد لاسمآ مُترادفة على مَوضوع واحد ، فان الايجاب حينيذ ايجاب واحد ، لان ما يستدل عَليه من الاسما الكثيرة معنى واحِد . والضرب الثاني هو ان يَكون المحمول اسمآ كثيرة قُيِّد بعضُها ببعض ، فاجتمع منَ جملتها ما قوته قوة لفظة مفردة من حَدّ او رسم . فان ذلك الايجاب ايجاب وَاحد ، وَان كان سلباً فسَلب واحِد .

واعني بالايجاب الواحد ليس متى كان الاسم[1] الموضوع في ذلك الايجاب واحدا ، ولم يكن المحمول الذي حُمل عليه المجتمع من جملة ذلك الكثير المقيد بعضه ببعض معنى واحدا . مثل قولنا حي ذو رجلين انس . فان المجتمع من هذه الاسمآ الكثيره المقيد بعضها ببَعض معني واحد بعَينه ، اذ كانت قوته قوة اسم واحد بعَينه ، وهو الانسانُ . فانه متى كانت هذه الجملة ليسَت قوتها قوة شي واحد بعَينه ، لم يكن الايجاب الذي محموله هـَذا المحمول ايجابا واحداً .

وَاما اذا كانت الجملة ليسَت تدل على معنيً واحد ، فليس هو محمولا واحدا ان اخذ محمُولا ، ولا موضوعاً واحدا ان اخذ مَوضُوعاً . (٨١ ظ) كقولنا انسان ابيض مشا . فان المجتمع من هذه الثلثة وَان قُيِّد بعضه ببعض فليس بمعنى واحد . فلذلك اذا حمل هذا على موضوع واحد ، كان الايجاب ايجابا واحدا . ولا ان اخذ موضوعا وحمل عليه شي واحِد كان ايجابا واحدا بل كثيرا . لكن في ظاهر اللفظ يكون واحدا ، لانه قد قيد بعضه ببعض ، فاشبه الحد او الرسم وَما جانسَهما .

فاذا كان كذلك فينبغي ان ننظر في كل كثير اوجبَ لواحد هل هي اسما مترادفة او اسما متباينة . فان كانت مترادفة كان الايجاب ايجابا واحدا . وان كانت متباينة فينبغي ان ننظر هل يمكن ان تقيد بعضها ببعض ام لا . فان كان لا يمكن كان الايجاب

---

١) مضافة في الهامش .

ايجابا كثيرا . وان امكن ان تقيد بعضها ببعض فانها ما دامت غير مقيدة فالايجاب الكاين منها ايجابات كثيرة . واذا قيد بعضها ببعض واخذت الجملة ، فان كانت تلك الجملة يجتمع منها معنى واحد او تكون قوتها في الدلالة قوة اسم واحد ، كان ذلك الايجاب ايجابا واحدا . وان كان المجتمع منها ليس يحصل منه معنى واحد ولا كانت قوته قوة لفظة واحدة ، فان الايجاب حينيذ كثير .

وقد قال ارسطوطاليس :

20b,18-22 فاما المجتمع من قولنا ابيض وقولنا انسان وقولنا يمشي فليس هو معنى واحدا فليس يجب اذاً ان اوجب موجب لهذه شيا واحدا ان يكون القول ايجابا واحدا لكن اللفظ حينيذ يكون واحدا واما الايجاب فكثير ولا ان اوجبها لشي واحد كان الايجاب واحدا بل كثيرا على ذلك المثال

يعني بقولنا انسان ابيض ماش ، ذكر انه ليس بواحد. وانه ان اوجب موجب لهذه الاشيا واحدا ، لم يكن القول ايجابا واحدا . لكن اللفظ حينيذ يكون واحداً . فاما الايجاب فكثير . ولا ان اوجب موجب هذه لشي واحد ، كان الايجابُ (٨٢ و) واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال .

وفيما قاله شك ما . وذلك ان قولنا انسان ابيض ماش ، ليس هو في التباين مثل قولنا انسان وابيض وماش ، ولكن لفظ مجتمع من اجزا قيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتمع من هذه مقيداً بعضه ببعض كشي واحد .

وقد قال هو انه ليس ذلك معنى واحدا ، وان المجتمع من قولنا حي ذو رجلين انس معني واحد . لكن ينبغي ان يعتقد في مثل قولنا حي ذو رجلين انس ، انه واحد بالذات . وفي مثل قولنا انسان ابيض ماش ، انه واحد بالعرض . وهذا شي سنبينه بعد قليل .

ثم قال :

20b,22-33 فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جوابا اما بالمقدمة واما بالجزو الاخير من المناقضة وكانت المقدمة جزوا من مناقضة واحدة فليس يجبُ ان يكون الجواب عن هذه

> واحدا اذ كان السؤال ايضاً ليس بواحد ولو كان حقا وقد تكلمنا في هذه في كتابنا في المواضع[1] ومع ذلك فانه من البيّن ان السوال عن شي ما هو ليس سؤالا منطقيا وذلك انه يجب ان يكون قد اعطي في السوال المنطقي ان يختار المسؤول احد جزوي المناقضة ايهما شآ حتى يحكم به فقد ينبغي ان يكون السايل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول هل الانسان كذى او ليس هو كذي ولما كانت الاسمآ التي تحمل فرادى بعضها تحمل اذا جمعت حتي يكون المحمول كله واحداً وبعضها ليس كذلك فينبغي ان نخبر بالفرق في ذلك .

وانما قال هذا لان السؤال الجدلي هو سؤال يجتمع فيه جزوا النقيض معا . فيقال (٨٢ ظ) هل كل لذة خير او ليس كل لذة خيراً ويكون قصد السايل من جزوي المناقضة احدهما، لانه لا يمكن ان يستعمل ايهما اتفق جزو قياسه الذي يولفه وضع المجيب . وانما يستعمل احدهما ، والذي قصده منهما ان يتسلمه من المجيب ليستعمله جزو قياس فهو المقدمة . لانه هو المعد وحده دون نقيضه ليجعله جزو قياس. الا انه يخير المجيب بسؤاله ليكون جواب المجيب ، بعد ان يروي ايهما هو الانفع له ، في ان لا يبطل وضعه اذا سلمه . فيفوض الى المجيب ان يسلم ما يظن ان السايل لا ينتفع به ، وما يرى ان وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينيذ . فلذلك جعل بجزوي المناقضة لا باحدهما . فلذلك صار السؤال الجدلي يقتضي جوابا ، اما بالجزو الذي يقصد السايل تسلمه من المجيب ليستعمله قياسه الذي يبطل به على المجيب وضعه وهو المقدمة ، واما بالجزو الاخير من المناقضة الذي ليس قصد المجيب ان يتسلمه .

والمقدمة والجزو الاخير من المناقضة كل واحد منهما قضية واحدة جملية . وبيّن ان المقدمة منهما جزو من مناقضة واحدة . وقد كان معنى المناقضة الواحدة ان يكون محمولها واحدا بعينه ، لا بالاسم بل بالمعنى . وكذلك موضوعها . فاذا كان كذلك فالمقدمة منهما اذ كانت قضية واحدة ، فينبغي ان يكون محمولها معنى واحدا وموضوعها

١) اي في كتاب طوبيقا *Topica* 8, 4 p 155, a 16 ss.

معنى واحدا بالعدد . واذا كان محمول المقدمة اما اسماً مُشتركا واما جُملة مجموعة من محمولات كثيرة مقيدة بعضها ببعض ليس يصير من مجموعها معنى واحدا ، لم تكن القضية قضية واحدة بل كثيرة . وكذلك لو كان موضوعها مشترك الاسم او كان مجموعا من معان كثيرة مقيد بعضها ببعض لا يصير من مجموعها معنى واحدا ، لكانت القضية كثيرة وكانت المناقضة الكاينة منها ومن نقيضها ليس مناقضة واحدة بل مناقضتين . فحينيذ كان يكون (٨٣ و) السؤال الجدلي الذي جمع فيه جزوا مناقضة ليسا جزوي مناقضة واحدة بل كل واحد منهما قضايا كثيرة على عدد المعاني التي في محمولها او في موضوعها . فليس يكون السؤال سؤالا واحدا بل سوالات كثيرة[1] والجواب[1] جوابا[2] واحدا بل اجوبة كثيرة علي عدد السوالات .

وقد يتفق في كثير من القضايا التي موضوعها اسم مشترك لمعنيين ان يكون محموله حملا صادقا على المعنيين اللذين تحت الاسم المشترك . وبعض من تقدم ارسطوطاليس من المتفلسفين والجدليين يرون ان المحمول متى صدق على معنيي اسم مشترك ، اخذ موضوع قضية ان الجواب عن السؤال الجدلي بها جواب واحد ، اذ كان محمولها صادقا على معنيي ذلك الاسم المشترك الذي هو موضوع القضية .

فقال ارسطوطاليس: ليس الجواب عنها جوابا واحدا اذ كان السؤال ايضاً ليس بواحد ولو كان حقا . يعني ولو كان المحمول صادقا علي المعنيين جميعا . وذكر انه تكلم في هذه في كتابه في المواضع وانما خص السؤال الجدلي بالتحدي من امثال هذه . لان هذا التحدي ليس يحتاج اليه لا في الجواب السوفسطايي ولا في الجواب الخطبي ولا في الجواب الشعري . فان تلك الصنايع الثلث تستعمل فيها المغالطات . واما الجدل فانه اذ كان استعداداً للعلم واعداد الموضوعات التي فيها يتكلم الجدلي للعلم اليقيني ، ولم يكن يستعمل الاسم المشترك في شي من العلوم اليقينية ، لم يستعمل ايضا في الجدل . فلذلك حذر الجدلي دون الباقين من اهل الصنايع الثلث .

وليس على المجيب ان يصلح سؤال السايل ، بل على السايل ان يصلح سؤاله ثم يسال . وانما على المجيب الجدلي ان (٨٣ ظ) يقبل السؤال الذي على السايل تصحيحه ، وليس عليه ان يصحح سؤال السايل لانه ليس يقصد بجوابه تعليم السايل .

---

١) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

٢) في المخطوط : وجواباً .

فلذلك ليس عليه ان يعلمه كيف[1] الجدل، وكيف السُوال الجدلي. وانما يلزم المجيبَ ان لا يقبل السُوال الفاسد في المسايل العلميّة، لان علي المجيب عند ذلك ان يعلم السايل. وكذلك متى سـَال المتعلم باسم مشترك، فعلى المعلم ان يقبل السُوال ويصلحه علي السايل ويعلمه. فلما كان كذلك لم يامر ارسطوطاليس ان يقول قايل ان السايل عن تحديد الشي، مثل قولنا ما هو الشي، متي اخـَذ اسما مشتركا فسـَال مثلا ما العين، كان عـَلى المجيب ان يـَقبل السوال ويُجيبـَه عن مـَسلته.

فاذاً ليس كل سوال ينبغي ان يتجنب فيه الاسم المشترك. فلذلك **قال** : فان السُوال عن شي ما هو ليس سؤالا جـَدليا. وانما هو سُوال يقصد به تفهم الشي معنى اما بحد، او برسم، او باسم له اخر اعرَف. فلذلك صَلح ان يستعمل فيه الاسم المشترك، ووجبَ على المجيب ان يقسم الاسم المشترك الي معـَانيه.

والسُوال الجدلي ليس يقصد به استفهام ما عند المجيب في ذلك ليعلم المجيب ويتعلم السايل، بل يجب ان يكون السايل قد اعطي في السُوال الجدلي ان يختار المسوئول احد جزوي المناقضة ايهما شا فيما يظن انه احرى ان يحفظ بتسليمه وضعه. فلذلك يجب ان تـَكون معرفة السايل بما يقصد تسليمه مثل معرفة المجيب سوآ. فيجعـَل سُواله سُوال تخيير، والا كان تعلما او مغالطة او سُو معرفة بالجدل. ولذلك ينبغي ان لا يجيب المجيب على طريق الجدل لا متعلما، ولا مغالطا، ولا من لا تمييز له بالطرق التي تخص الجدَل. فلذلك وجب تجنب الاسم المشترك. وان لا يقبل المجيب السوال اذا كان بالحال التي ذكرت.

(٨٤ و) ولما تقدم فاخبر ان المحمولات الكثيرة، اذا اوجبت لموضوع واحد او اوجبَ محمول واحد لموضوعات كثيرة، وكانت تلك المحمـُولات الكثيرة التي توجب لموضوع واحد منها ما لا يمكن ان يشترط بعضها في بعض ومنها ما يمكن ان يشترط بـَعضها في بعض، واخبر ان التي يشترط بـَعضها في بعض منها ما يكون المجتمع منه مـَعني واحدا، ومنها ما يكون المجتمع منه معاني كثيرة، واخبر ان تلك المحمولات التي التي يشترط بعضها في بعض ولا يجتمع من جملتها معني واحـد، فانه اذا حمل على موضوع مـَا لم يـَكن الايجاب ايجابا واحدا بل كثيرا. وانه انـّما يكون الايجاب ايجابا واحدا، اذا كان محموله مجتمعا من معـَانٍ قـُيد بعضها ببـَعض، حتى كان المجتمع من تلك معني وَاحدا.

---

١) صححت في الهامش الى « بيان كيف » بخط يختلف عن خط الناسخ.

فاخذ الان يبين اي المحمولات التي تحمل فرادي واذا قيّد بعضها ببعض، اجتمع من جملتها شي واحد . وايها اذا قيد بعضها ببعض لم يجتمع من جملتها معني واحد . وباي احوال ينبغي ان تكون حتى اذا جمعت اجتمع منها معني واحد . وباي احوال تكون حتى اذا جمعت لم يجتمع منها معنى واحد .

واما المحمولات الكثيرة التي لا يمكن ان تقيد بعضها ببعض ، فلم يخبر ايما هي لظهورها ، وذاك بين انها هي المتقابلات . فانه لا يمكن ان يشترط الشي في مقابله ولا ان يقيد بمقابله . وما عدا المتقابلات من المحمولات ، فانه يمكن ان يشترط بعضها في بعض ويقيد بعضها ببعض . والاشيآ التي تحمل فرادي فتصدق، ولا يكون كل واحد منها فضلا اذا حمل وحده على حياله ، فان كثيرا منها اذا قيد بعضها ببعض صار كاذبا . وبعضها يصير فضلا من القول وهذياناً . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد ، ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها اذا قيد ببعض لم يصر ولا واحد منها فضلا ولا كذبا ، وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون (٨٤ ظ) المجتمع من جملتها معنى واحدا .

فهو يلتمس ان يعرّف ما يتميز به بعض هذه عن بعض . ويبين اي المحمولات اذا حملت فرادى فصدقت ، تكذب اذا جمعت . وايها اذا حملت فرادى لم يكن في شي منها فضل اصلا ، فاذا حملت مجموعة كان بعضها فضلا . وايها لا يجتمع من جملتها شي واحد ، وايها يجتمع من جملتها معني واحد .

وذكر انه ليس ينبغي ان تمتحن حال مجموعها في الصدق والكذب حال فراداها، حتى اذا نظر اليها وقد حملت فرادي فصدقت او لم يكن فيها فضل ، يظن لاجل ذلك انها ايضاً اذا حملت مجموعة صدقت ، بل لا يعتبر في امر المجموع حال فراداها . **فقال** : ولما كانت الاشيآ التي تحمل فرادى بعضها تحمل اذا جمعت حتى يكون المجتمع كله واحداً وبعضها ليس كذلك .

فقد انطوى في **قوله**: بعضها ليس كذلك ، الاقسام من الباقيه . لان التي يصير مجموعها محمولا واحدا اجتمع فيها نفي الثلاثة الباقية . وهي ان لا تكذب ، وان لا يكون في شي منها فضل ، وان لا يكون المجموع منها محمولات كثيره . فلذلك صار قوله ليس كذلك يشتمل على الثلاثة الباقية .

ويريد **بقوله** فينبغي ان نخبر بالفرق في ذلك . يعني الفصول التي تميز بين هذه

الاربعة . فان الذي ينفصل به بعضها من بعض هو السبب في ان صار كل واحد منها بالحال التي يُوجد عليها .

ثم قال :

20b,33-21a,4 فان انسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بانه حي وبانه ذو رجلين ويصدق ايضا ان يقال عليه هذان كشي واحد وقد يَصدق القول عليه بانه انسان وبانه ابيض ويَصدق ايضا ان يُقال عليه هذان كشي واحد وليس متى كان القول عليه بانه بصير حقاً والقول عليه بانه طبيب حقا فواجب ان يَكون طبيباً بصيرا وذلك انه ان كان لان كل واحد (٨٥ و) من القَولين حق فقد يجب ان يَكون مجموعهما حقا لزم من ذلك اشيآ كثيرة شنِعة وذلك ان قولنا علي انسان من الناس انه انسان حق وقولنا عليه انه ابيض حق فيجب ان يَكون القول عليه بذلك كله صَادق ايضا فان كان ايضا القول عليه بهذا وحده اعنى بانه ابيض صَادقاً فيَجب ان يَكون القول عليه بذلك اجمع صادقا ايضاً حتي نقول عليه بانه انسان ابيض ابيض ويمرّ ذلكَ بلا نهاية وقد نقول ايضا عليه بانه طبيب وبانه ابيض وبانه يمشي فقد يجوز ان تقال هذه عليه مرارا كثيرةً بالتركيب بلا نهاية وايضا ان كان سقراط هو سقراط وهو انسان فهو سقراط انسان وان كان انسانا وكان ذا رجلين فهو انسان ذو رجلين

يقصد بهذا ان يبين ان كثيرا من المحمولات اذا قيد بعضها ببعض صدق ، واذا افرد بعضُها من بعض صدق ايضا . وكثيرا منها اذا قيد بعضها ببعض كذب ، واذا قيلت فرادى صدقت . مثل قولنا في انسان طبيب غير حاذق في طبه ، ووافق ان كان مهندساً بصيرا بالهندسَة ، فانه يصدق ان يقال انه بصير ، او بصير بصنَاعته ، اذ له بَصرٌ ما بصنَاعة الهندسة . وَاذا قيد الطبيب بانه بصير بصناعة فقيل طبيب بصير بصناعته ، كان القول كاذبا .

فقوله: فان انساناً من الناس قد يَصدُق القول عليه فرادي انه حي وانه ذو رجلين ويصدق عليه هـَذان كشي واحد ، هذا المثَال (٨٥ ظ) مثال لما اذا قُيـّد بعضه ببعض اجتمع منهما شي واحد . **وقوله** : وقد يصدق القول عليه بازه انسان وانه ابيض ويصدق ايضا ان يقال عليه هذان كشي واحد ، هذا مثال لما اذا قيد بعضه ببعض لم يجتمع منهما معني وآحـد ، الا انه يشارك بالجمع منه معني واحد في انهما جميعا[1] يصدقان . وجعلهما جميعا مقابل ما اذا قيلت فرادى صدقت ، وَاذا جمعت كذبت .

ثم اخبر ان من قال في التي تحمل فرادى فتصدق ، انها اذا جمعت صدقت ايضاً . وجعل سبب صدقها مجموعة صدقها فرادي . او جعلوا اعتبار صدقها مجموعة بصدقها فرادي . او قالوا كلما صدقت فرادي فانها تصدق مجموعة ، وكلما قيلت فرادى وَلم يكن فيها فضل ، فانها اذا جمعت لم يكن ايضاً فيها . يلزمه من ذاك اشيا كثيرة شنِعه .

واحسبُه يـُومي بهذا القول الي من يطلب حدود الاشيا بطريق القـسمة . وَيرى انه يجتزي في جميع مـَا شانه ان يوجد في تحديد الشي بطريق القسمة فقطَ ، من غير حاجة الى شي اخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذاك قوم من اصحاب افلاطن . فانهم يعزون ذلك الي افلاطن . وانه يرى ان منزلة القسمـَة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق اخر سوى طريق القسمة في اخذ جميع ما يلتـَئِم به الحد . فاوليك ينبغي ان يقولوا ان الاشيا التي تصدق فرادي فانها اذا جمعت في الجمل صدقت ، واذا حملت فرادي فصدقت وَلم يكن فيها فضل ، فانها اذا جمعت لم يكن فيها فضل .

وارسطوطاليس قصَد بهذا فسخ ما قالوه من ان كل َما صدق فرادى ولم يكن فيه فضل ، فانه اذا جمع ايضاً صدق وَلم يكن فيه فضل . وان من قال ذلك يلزمه اشيا شنِعة .

ثم اخذ يُحصِي الاشيا الشنعة التي تلزمه . فقال وذلك ان قولنا اي حَملنا على انسان من الناس مثل زيد ان زيداً (٨٦ و) هو انسان ، هو قول حق . وقولنا على زيد ان زيدا ابيض هو حمل صادق . فيجبُ ان يكون القول عليه بذلك كله صادقا

---

١) مضافة في الهامش .

ايضا . وذلك انه يصدق عليه ايضا ان يقال زيد انسان ابيض ، ثم يصدق عليه ان يقال الابيض عليه وحده من غير ان يقيد به الانسان . فيقال ان زيدا ابيض فيصدق ذلك على حياله . وقد صدق عليه ان يقال فيه انسان ابيض . فان كان القول عليه انه انسان ابيض صادقا ، وقولنا عليه انه ابيض من غير تقييد صادق ايضا ، فيجب ان يكون القول عليه بان يجمع الابيض الى انسان ابيض صادقا ، ولا يكون فضلا حتى يقول عليه انه انسان ابيض ابيض . ثم اذا صدق بعد ذلك ان يقال انه ابيض وحده ، لزم اذا قيد بالانسان الابيض ان لا يكون فضلا ، وان مرّ ذلك بلا نهاية فهذا احد ما الزم .

والثاني بان **قال** : وقد نقول عليه ايضا بانه طبيب وبانه ابيض وبانه يمشي . فقد يجوز ان تقال عليه هذه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشناعة الثانية وهو ان زيدا قد يحمل عليه انسان وانه طبيب وانه ابيض وانه يمشي ، ثم تجمع هذه جميعها فتحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . فان كان كل ما يصدق فرادى ، فانه اذا جمع صدق ، يلزم انه اذا قيل في زيد انه انسان طبيب ابيض يمشي ، طبيب انسان يمشي ابيض ، يمشي انسان طبيب ابيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية .

ثم ذكر الشنعة الثالثة ، **فقال** : ان كان سقراط هو سقراط وهو انسان ، فهو سقراط انسان . وان كان انساناً وكان ذا رجلين ، فهو انسان ذو رجلين . فهذه الثالثة وهي ايضا شنعة من جهة الشنعتين الاولتين . فان فيها ايضا تكريرا . الا انه ليس تكرير الشي الواحد باسمه مرارا كثيرة ، ولكن كان كانه شي لازم . فانا اذا قلنا في هذا الجالس مثلا انه سقراط ، لزم ضرورة ان يكون انسانا . (٨٦ ظ) وان قلنا في زيد انه انسان ، لزم ضرورة ان يكون حيوانا . وان قلنا في زيد ايضا انه انسان، لزم ان يكون ذا رجلين .

فهذه اللوازم اذا قيد بها الاشيا التي عنها لزمت هذه كان ايضا هذيانا . كقولنا زيد هو انسان حيوان ، او انسان ذو رجلين . كانه قد يوجد انسان ليس بحيوان ، او ليس في طباعه ان يكون ذا رجلين بل ذا جناحين . الا ان هذه بين انها اذا قيلت فرادي صدقت ولم يكن ولا واحد منها فضلا . واذا جمعت كان الثاني منهما فضلا بل هذيانا . مثل قولنا زيد انسان حيوان ، متى قصدت بالحيوان ان تجعله شريطة في الانسان ، او اشرت الى هذا الجالس فقلت هذا الجالس هو زيد انسان ، وقصدت

ان تجعَل الانسان شريطة في زيد . وكذلك قولنا زيد ناطق حيوان ، او الانسان هو ناطق حيّوان ، فانه فضل وهذيان .

فلذلك **قال** :

> فقد بان من ذلك ان من قال بان التاليف واجب وجوده علي الاطلاق فقد يلزمه من ذلك ان يقول اشيا شنِعة 21a,5-6

يريد ان من قال ان كل ما حملت فرادي فكانت صادقة او كانت غير فضل ، فانها اذا حملت مجموعة صدقت ولَم تكن فضلا ، فقد يلزمه من ذلك ان يقول اشياً شنِعة .

يريد بهذا الى اصحاب القسمة والى افلاطن فيما احسبُ . فاذ كانت هاهنا اشيا اذا حملت فرادى صدقت واجتمع منها شي واحد ، وهاهنا اشيا اذا حملت فرادى صدقت ولم يجتمع منها شي واحد ، واشيا اذا حملت فرادى صدقت ولَم يكن فيها فضل ، واذا جمعت كان فيها فضل وان صدقت ، واشيا اذا حملت فرادى صدقت وَاذا جمعت كذبت.

قال لاجل ذلك :

> فنحن الان نصِفُ كيف ينبغي ان توضع 21a,6-7

(٨٧ و) **يعني** نصف كيف ينبغي ان نحد كل واحد من هذه بفصول تميز بعضها عن بعض .

ثم شرع في ذلك **فقال** :

> فنقول ان ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي يقع عليهَا الحمل انما تقال علي شي واحد بعينه او بعضا على بعض بطريق العرض فان هذه ليس تصير شيا واحِدا 21a,7-9

قوله : المعاني التي تحمل والمعاني التي يقع عليها الحمل ، فانه يبين انه جعل المعاني صنفين ، صنفا سَماه المعاني التي تحمل والصنف الثاني المعاني التي يقع عليها الحمل . فبَعض المفسرين يرى ان المعاني التي تحمل هي المعاني المحمولة ، ويرى ان المعاني التي يقع عليها الحمل هي الموضوعات التي تحمل عليها تلك المعاني المحمولة . فكانه قالَ ما كان من المحمولات ومن الموضوعات .

واخرون منهم يرون ان المعاني التي تحمل هيَ المعاني الكثيرة التي شانها ان تحمل على مَوضوع واحد . ويرون ان المعاني التي عليها يقع الحمل هي المعاني التي يُمكن ان يشترط بعضها في بعض . وذلك ان المعاني الكثيرة التي شانها ان تحمل عَلى موضوع واحد ، منها ما يمكن ان يشترط بعضها في بعض ، ومنها ما لا يُمكن . ومثال ذلك الزوج والفرد شانهما ان يحملا على العدد وليسَ يُمكن ان يشترط احدهما في الاخرِ . وبالجملة المتقابلات . فان شانها ان توجد او تحمل على مَوضوع واحد ولا يمكن ان يشترط بعضها في بعض . والتي ليست متقابلات وَشانها ان تحمل على موضوع واحد ، فان بعضها يمكن ان يشترط في بعض . مثل الابيض والطبيب والمهندس وَاشباه ذلك .

فكانه قسم المعاني الكثيرة التي شانها ان تحمل على موضوع واحد الى ما لا يمكن ان تحمل بعضها على بعض ، ولا يشْترط بعضها في بعض ، (٨٧ ظ) والي ما يمكن ان يحمل بعضها عَلى بعض اَو يشترط بعضها في بعض .

وقوله: انما تقال على شي واحد ، اراد به المعاني الكثيرة التي شانها ان تحمل على مَوضوع واحد كلها ، ما كان منها لا يمكن ان يشترط بعضها في بعض وما كان منها يُمكن ذلك فيه .

وقوله: او بَعضها على بعض ، اراد به منها ما يمكن ان يشترط بعضهُ في بعض او يحمل بعضه على بعض ولو حملا جزويا .

وقوله: بطريق العرض ، ينبغي ان يفهم مَع كل واحد من الصنفين . فيقال ما كان من المعاني الكثيرة التي شانها ان تحمل عَلى موضوع وَاحد ، انما يحمل كل واحد منها على ذلك الموضوع بطريق العرض . فان كل واحد من تلك المعاني ، اذا قرن بموضوعه ، لم يجتمع منهما معني واحد. وَكذلك المعَاني الكثيرة التي شانها ان تحمل على موضوع واحد ، وكان يمكن ان تحمل بَعضها على بعض،ويشترط بعضها في بعض ، الا ان حمل بعضه على بعض بطريق العرَض . فان بعضها اذا اشترط في بعض لم يجتمع من جملتها شي واحد .

والمعاني الكثيرة التي تحمل عَلى شي واحد، ويمكن ان يشترط بعضها في بعض ، فانها قد يمكن في كثير منها ان يكون محمولا على ذلك الموضوع الواحد بذاته . الا ان بعضها يحمل(١ عَلى بعض بطريق العرض. وَكثير منها يجتمع فيها بالعرض من جهتين. وذلكَ ان كل واحد منها يكون محمولا عَلى ذلك الموضوع الواحد بطريق العرض .

١) في المخطوط « تحمال »

وبعضها ايضا عَلى بعض بطريق العرض . مثال ذلك قولنا في زيد انه ابيض ، وانه حار المزاج . فهـَذان هما له بالعـَرض ، واحدهما بطريق العـَرض ايضا . غير ان المحمولات الكثيرة ، اذا كان كل واحد منها في ذلك الموضوع الواحد بطريق العرض ، كان بعضها ايضاً لبعض بطريق العرض . فاخبر في جميع هذه ان مجموعها ، اذا كان (٨٨ و) بعضها مشترطا في بعض ، لم يمكن ان يصير منها شي واحـِد .

ثم قال : 21a,10-11

ومثال ذلك قولنا في انسان من الناس انه ابيض وطبيب فليسَ قولنا انه ابيض وانه طبيب معنى واحدا وذلك انهما جـَميعا عـَرضان لحقا شيا واحدا ه

يعني اذا قلنا انه ابيض ، لم يكن زيد الذي قيل فيه انه ابيض وجوده هو انه ابيض يعني ليس الابيض دالا على جوهر زيد ولا الطـَبيب . ولا ايضا زيد دال علي جوهر الابيض ولا الطبيب . ولا الابيض دالا على جـَوهر الطبيب ، ولا الطبيب من الابيض . فليس يجتمع من قولنا زيد ابيض معنى واحد ، ولا من قولنا ان زيدا طبيب معني واحد ، ولا ان اتفق ان كان ذلك في الانسان على الاطلاق .

فان الابيض يحمل على الانسـَان بالعـَرض . فقولنا انسان ابيض ، ليس يجتمع منهما معنى واحـد . واما الطبيبُ فقد يمكن ان يقول قايل ويسال كيف لم يصر محمولا على الانسان بذَاته ، فان الطبيب لم يكن ذاتيا للانسان على معني يدل على جوهر الانسان . فهو ذاتي للانسان ، من قبل ان الطب والطبيب يوجـَد للانسان بما هو انسان في حده . لان الطب صناعة مـَا . والصناعة انما تكون كيفية في الجزو الناطق الذي به الانسان انسان . فكيف يمكن ان يقال في الطبيب انه الانسان بالعـَرض . فالجواب في ذلك انه يشبه ان يـَكون اراد بقوله بطريق العـَرض ما كانَ وجوده على التسـَاوي ، او على الاقل منَ الممكنات ، وما وجوده باتفاق . وهو مـَا يقال في الشي انه بطريق العرض على الوجه الاعم . فاذا كان كذلك ، والطبيب وجوده ليس بضروري ولا على الاكثر ، فهو موجود بطريق العرض على هذا الوجه .

ثم قال : (٨٨ ظ)

21a,12-15 وَان كان القول ايضا بان الابيض طبيب صادقا فليسَ يجب ولا من ذلك ان يكون معنى انه طبيب ومعنى انه ابيض مـَعنى واحدا وذلك ان الطبيب بطريق

العرض ما كان ابيض فيَجب من ذلك ان لا يكون انه ابيض وانه طبيب معني واحداً ومن قبل ذلك صار الطبيب ليس بصيرا على الاطلاق

يريد به ان حمل الطبيب على الابيض ، وان كان صادقا فليس يلزم . ولا من صدق الطبيب عَلى الابيض ان يكون معني ان الابيض طبيب ، ومعنى ان الطبيب ابيض مَعنىً واحدا . وذلك ان الطبيبَ بطريق العرض ما صدق عليه الابيض .

فيجب من ذلك ان لا يكون ان الطبيب ابيض ، وان الابيض طبيب يجتمع منهما معنى واحد . ولا ايضاً يَصدق الابيض عَلى الطبيب لاجل طبه ، ولا الطبيب يصدق على الابيض لاجل بياضه . ومن قبل ذلك ، صار الطبيب ليس بصيرا على الاطلاق ، الا اذا كان بَصيرا بالطب . فان قولنا بصير ليس يصدق على الطبيب ، اذا كان قد اتفق في الطبيب ان كان مُهندساً وبصيرا بالهندسَة وغير بصير بالطب . فان هذين ، اذا قيل كل واحد منهما على انفراده ، صدق على زيد مثلا ، واذا جمع كذب .

وقوم من المفسرين يزعمون ان كذب هذا هو لاجل ان الانسان ، اذا كان بصيرا بعينيه ثم كان متخلفا في الطب ، فانه يصدق عليه ان يقال انه بصير ، اذا افرد قولنا بصير وحدَه ، ويعني انه بصير بعينيه . فاذا قيل فيه انه طبيب بصير كذب حينئذ . لان البصر بالطب غير البصر بالعين .

فهذا الذي قالوه ليس يليق ان يكون ارسطوطاليس اراده . لان البصر بالعينين والبصر بالطب انما يسميان بَصرا باشتراك الاسم وبالمواطاة . فلذلك ليس يمكن اصلا ان يجعَل (٨٩ و) شريطة في الطب . بل البصَر بالهندسة والبصر بالطب انما يقال البصر عليهما بالتواطو لا باشتراك الاسم . فكذلك يمكن ان يجعل معني البصر العام شريطة في الطب . وانما يكذب على الطب ما يمكن ان يجعل شريطة في الطب ، متى لم يكن ذلكَ المعنى موجُودا في الطب .

واما البصَر بالعين فانه اذا اشترط في الطبيب ، فانه وان كان بالعرض ، فليس كاذبا عليه . وهل تلك الشريطة فيه الا مثل شريطة البياض فيه . فانا لو قلنا طبيب ابيض ، ما كان يكون الابيض على الطبيب كاذباً وان كان له بالعَرض . واذا كان الطبيب غير حاذق بالطب ، فانما يكذب عليه من معاني البصر البصر الذي يعني به الحذق في الصنايع ، لا البصر بالعينين . فالحذق في الصناعة انما يشارك البصر بالعينين باسم البصر فقط .

ولو كان الشرايط في المحمولات شريطة اللفظ في لنظ ، لكان يكون الذي قالوه عسى ان يـكون حـقا . فاما اذا كان الاشتراط هو اشتراط معني في معني ، وتقييد معنى بمعني ، وجمع معنى الى معني ، فان جمع معني البصر بالعينين الى طبيب غير حاذق بالطب ليس يكذب . وانما يكذب اذا جمع اليه معنى البصر الذي يعنى به الحذق بالصناعة ، اذا اتفق ان كانت له صناعة اخرى غير الطب، وكان حاذقا فيها . فان البصر الذي يعنى به معنى الحذق في الصناعة هو في الصناعتين جميعا معنى واحد بعينه . والبصر يقال عليهما بالتواطو . فلذلك ينبغي ان نفهم من قوله الطبيب ليس بصيرا على الاطلاق هذا المعنى لا ما قاله المفسرون .

ثم قال :

21a,15-16 بل هو حي ذو رجلين وذلك ان هذين ليسا بطريق العرض ولا ما كان ايضا الواحد منه محصورا في الاخر

يعني ان الانسان ليس بطبيب ، ولا طبيب بصير . ولا الطبيب الابيض ، اذا حمل عليه ، صار مجموعهما شيا واحدا ، لانهما جميعا عرضان في الانسان . وكل واحد (٨٩ ظ) منهما يحمل على الاخر بطريق العرض . بل الانسان ، او زيد حي ذو رجلين ، فان المجتمع من قولنا حي ذو رجلين شي واحد بعينه . وذلك ان هذين ليسا للانسان بطريق العرض ، ولا احدهما للاخر بطريق العرض . فلذلك صار مجموعهما شيا واحدا . وامكن ان يشترط احدهما في الاخر .

ولا ايضا ينبغي ان يشترط شي ما في اخر ، اذا كان احدهما محصورا في حد الاخر وكان جزو الحد. واحرى من ذلك ان يكون احد المعنيين هو المعنى الاخر بعينه . فان هذين ليس يجوز ان يجعل احدهما شريطة في الاخر . فان الشي لا يجوز ان يجعل شريطة في ذاته ، ولا اذا كان جزو حد الاصغر يجعل شريطة في ذلك الاخر ، لانه يجعل ايضا شريطة في ذاته .

ثم قال :

21a,16-17 ولذلك كثيرا ما لا يمكن ان يقال ابيض

وقوله: كثيرا ما لا يمكن فيه ان يكون ، اراد انه لا يمكن ان يقال كثيرا ابيض ابيض. اي لا يمكن ان يكثر بالتكرير . ويحتمل ان يكون اراد به معنى اخر ،وهو انه يقول في كثير من الاشيا انه ابيض ابيض . يريد بالابيض الثاني تكثير ذلك البياض

بعينه والاخبار عن افراطه . فلذلك يقول في الشي انه صغير صغير ونحن نريد بالتكرير الاخبار عن افراط صغر الشي الاول الذي وصفناه بالصغر . فالتكرير ، اذا اريد به هذا المعنى ، فهو صحيح . واذا اريد به شريطة ذلك المعنى في ذاته فقط ، فليس ينبغي ان يكرر .

ثم قال :

ولا ان يقال ان الانسان انسان[1] حي او ذو رجلين 21a,17

ثم اعطى السبب فيه **وقال :**

وذلك انا قد حصرنا في قولنا انه انسان انه حي وانه ذو رجلين 21a,17-18

يعني ان الحي وذا الرجلين هما جميعا جزوا حد الانسان . فاذا شرطا في (٩٠ و) الانسان ، فقد كرر مرتين وجعل الشي شريطة في ذاته . فيكون ذلك فضلا او كاذباً .

واما اذا لم يكن ولا واحد منهما جزو حد الشي ، وكان احدهما اخص من الاخر ، فان الاخص يمكن ان يجعل شريطة في الاعم . مثل الناطق والحيوان . فليس واحد منهما محصورا في حد الاخر . والناطق اخص من الحيوان . فهو يمكن ان يجعل شريطة فيه . والحيوان لا يمكن ان يجعل شريطة في الناطق . لان الشريطة هي التي تتميز بها اجزا الشي بعضها عن بعض . والمحمول متى كان اعم من الموضوع او مساويا له ، لم يمكن ان تتميز اجزا الموضوع بعضها عن بعض ، لا بما هو اعم من الموضوع ، ولا بما هو مساو ، بل بما هو اخص .

وهذا الذي ذكره ارسطوطاليس هو نافع جدا عند التحديد . وبهذا ينحل الشك القديم الذي جا به اطرنطياس[2] . وهو قوله لم لم يكن قولنا ناطق في تحديد الانسان مغنيا عن قولنا حيوان ، كما كان قولنا حيوان مغنيا عن ان نشترط فيه قولنا حساس . فانه لو لم يجز ذلك ، كان قولنا حيوان لا يجزي ان نشترط معه الحساس . وذلك ان الناطق ، اذا وضع محمولا على شي ، لزم ضرورة ان يكون حيوانا . فلما لم يوجد

---

١) أضيفت في آخر الجملة .

٢) Archytas Tarentinus ؟

ناطق الا حيوان ، كما لم يوجد ناطق الا حساس ، ثم كان قولنا حيوان مغنيا عن قولنا حساس . ولو اشترطنا الحساس لكان فضلا . كذلك اذا شرطنا الحيوان مع الناطق كان فضلا.

فانه ينحل بما قاله ارسطوطاليس في ان لزوم الحساس عن الحيوان هو لزوم وجود جزو[1] الشي [الشي] عن وجود جملته . فلذلك لما كان الحساس جزو الحيوان او جزو حده ، كان اشتراطه اعادة ما قد حمل مرة . فكان تكريراً لشي واحد مرتين ، وذلك فضل . ولزوم الحيوان عن الناطق ليس لزوم جزو الشي عن الشي ، بل هو لزوم شي اخر خارج عن ذات الشي . (٩٠ ظ) فلو نقص الحيوان من حد الانسان ، لزال عنا من الانسان معرفة احد جزوي ما يتجوهر به الانسان ، وانما كنا نعرف احد جزويه فقط . فالفصل ابداً انما ينبي عن احد جزوي ما يتجوهر به الحد .

والحد لما كان تلخيص الاجزا التي بها يتجوهر الشي ، كان اقتصارنا على الفصل وحده من غير تصريح بالجنس اقتصاراً علي احد جزويه فقط . فلذلك يلزم ضرورة ان نصرح بالجنس مع الفصل ، اذ كان ليس ينحصر في الفصل على انه جزوه . فلذلك لم يكن ذكر الحيوان مع الناطق فضلاً ، اذ لم تكن اعادة الشي مرتين ، مثل ما كان اعادة الحساس مرتين .

ثم انه بعد هذا قصد ان يعرف ان الفصول بين الاشيا التي اذا صدقت مجموعة كذبت فرادي ، ويميز بينها وبين التي تصدق مجموعة وتصدق فرادي . **فقال** :

21a,18-23
لكن قد يصدق الشخص على الاطلاق ومثال ذلك
القول على الانسان من الناس بانه انسان والقول على
الانسان الابيض بانه ابيض الا ان ذلك ليس ابدا
لكن متى كان محصور في المزيد في القول شي من
التقابل الذي تلزمه مناقضة فليس يكون حقا بل كذبا
ومثال ذلك ان يقال في الانسان الميت انه انسان

يعني لكن قد يصدق حمل الاشيا الكثيرة على الشخص الواحد مجموعة وفرادي . حتى يكون حملها مجموعة في الصدق كحملها فرادي ، وحملها فرادي مثل حملها مجموعة. فان هاهنا اشيا كثيرة تحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض .

---

١) أضيفت في الهامش .

واذا افرد بعضها عن بعض صدقت ايضا . كقولنا في زيد انسان ابيض . فانا اذا افردنا كل واحد منها ، فقلنا زيد انسان وابيض ، كان (٩١ و) صادقا . فيكون صدق حمل كل واحد من هذه على حياله في الصدق مثل حمله مجموعا . الا ان ذلك الشي ليس يكون هكذى دايما . بل قد توجد اشيا اذا حملت مجموعة الي غيرها صدقت ، واذا افردت كذبت . فانه متى كان شيان اذا شرط احدهما في الاخر ، صحت الشريطة ، وكان ينحصر في الشريطة شي مناقض للذي فيه شرط ، او ينحصر في الذي شرطت فيه الشريطة شي مناقض للشريطة . فان احدهما اذا افرد في الحمل على شي فصدق ، كذب الاخر . وامثال هذه اذا جمعت فصدقت ، فانه اذا افرد احدهما علي شي فصدق ، كذب الاخر .

وانما ينحصر في احد الشئين مناقضة الاخر باحد ثلثة اشيا : اما ان يكون في احدهما سلب مناقض ، او يكون في احدهما عدم الاخر ، او يكون في احدهما ضد الاخر . فالعدم والضد ليسا مناقضين لكن تلزمهما المناقضة . وذلك ان المتقابلات منها ما هي متناقضة ، ومنها ما يلزمها التناقض ، ومنها ما ليست هي متناقضة ولا يلزمها التناقض . فان المضافين ليسا متناقضين ولا تلزمهما المناقضة . فانه ليس احد المضافين يلزمه نقيض الاخر . والضد والعدم ليسا يناقضان الملكة والضد الاخر ، ولكن يلزمهما ان يناقضا مقابلتهما .

فلذلك **قال ارسطوطاليس**: متى كان محصورا في المزيد في القول شي من التقابل الذي تلزمه مناقضة . يعني ان يكون في الزايد من الشئين اللذين قيد احدهما بالاخر ، نوع من انواع التقابل الذي يلزم ضرورة ان يكون مناقضا لمقابلة . مثل ان يكون في الزايد عدم ملكة الاخر ، او ملكة عدم الاخر ، او ضد الاخر ، او سلب الاخر.

ويريد بالزايد في القول الشي الذي اشترط . وذلك يكون علي وجهين : اما ان يكون مقابلا (٩١ ظ) لما يدل عليه لفظه ، واما ان لا تبين فيه المقابلة فيما يدل عليه لفظه ، ولكن تتبين المقابلة اذا اخذ حده بدل اسمه . مثال ذلك ان نقول في هذا المطروح انه حيوان ، او انه انسان ميت . فان هذا القول هو صادق عليه . غير ان الحيوان يتبين من نفس لفظة مقابلة معناه للميت ، والانسان ليس يتبين من نفس لفظة مقابلة معناه للميت ، بل من حده . فان حد الانسان حيوان ناطق . فمتى ما افرد الحيوان على شي ما يصدق، كذب عليه انه ميت . وكذلك متى افردنا الحيوان على الذي يصدق عليه الميت ، كذب الحيوان . فان الحيوان ، اذا اطلق بلا شريطة ،

دل على حياة من يصدق عليه انه حيوان . وهذا المعنى كاذب على الميت . فامثال هذه ، اذا صدق احدهما على شي ، ما كذب الاخر على ذلك الشي .

ثم قال :

21a,23-28 ومتى لم يكن ذلك فقد يصدق بل يقول انه متى وجد ذلك فيه فهو ابدا غير صادق ومتى لم يوجد فليس ابدا يصدق ومثال ذلك قولنا اوميرس موجود شيا ما كانك قلت شاعرا فهل هو موجود ام لا فان قولنا موجود انما[1] حملناه على اوميرس بطريق العرض وذلك انا انما قلنا انه موجود شاعرا ولم يحمل موجودا على اوميرس بذاته

يعني متى لم يكن في احد الشيين المجموعين مقابلة الاخر فقد يصدق . فعني انه قد يصدق حينا ويكذب ايضا حينا . فانه ليست شريطة الصدق ابدا في كل شئين مجموعين ان لا يكون فيهما تقابل .

فانه ليس كل ما ليس ولا في واحد منهما مقابلة الاخر يصدق اذا افرد . بل نقول انه متى وجد فيهما تقابل فهو ابداً غير صادق . ومتى لم يوجد ولا في واحد منهما مقابلة (٩٢ و) الاخر فليس ابدا يصدق ، بل يكذب . ومثال ذلك قولك اوميرس موجود شيئاً ما . فاجعل ذلك الشي ما شيت مما يجوز ان يوصف به اوميرس . فاترك انك قلت اوميرس موجود شاعرا ، فشرطت الشاعر في الموجود وجمعت بينهما ، فصدقت على اوميرس اليوم فان اوميرس يصدق عليه اليوم انه يوجد شاعرا . وليس الموجود فيه مقابلة الشاعر ولاالشاعر فيه مقابلة الموجود . فهل يصدق ان يقال اليوم في اوميرس انه موجود ، من غير ان يشترط في الوجود شيا ما ، او لا يصدق ، بل لا يصدق ، فان اوميرس قد تلف من زمان طويل .

والسبب في انه كذب ان قولنا موجود انما حملناه على اوميرس بطريق العرض . وذلك انا انما قلنا انه موجود شاعرا ، او لم نحمل موجودا على اوميرس بذاته . يعني انا لم نقصد بقولنا موجود ان نعرف وجود ذات اوميرس ، وانما قصدنا به كونه شاعرا ، وحاله من حيث هو شاعر . فحاله من حيث هو شاعر يصح الاخبار به عنه ، كان حيا او تالفاً .

---

١) جاءت في المخطوط « اما » .

فان الموجـُود هـَاهنا انما استعمل رابطا للمحمول ، وَلم يستعمل دالا على وجود ذاته . وذلك على مثال ما يصدق عليه اذا قـُلنا في زيد الموجود الذي يعيش الان انه غير موجـُود حايطا ، او ليس يوجد حايطا . فان صدق غير الموجود اذا كان غير موجود شيا ما عـَلى ما هو الان(١ موجود ، مثل صدق الموجود اذا قيل موجود شيا ما على ما هو غير(١ [غير] موجود الان . وكما ان ما هو موجود الان يصدق عليه ان يكون غير موجود شيا ما اخر ، ولا يصدق عليه ان نقول انه غير موجود علي الاطلاق، وكذلك ما ليس بموجود الان ، قد يصدق عليه ان نقول انه موجود شيا ما ، ولا يصدق عليه ان نقول انه موجود على الاطلاق .

فاذا كان كذلك فان في الاشيآ التي تحمل مجموعة من غير ان تكون ولا في واحد منهما مقابلة للاخر ، قد يوجد ما اذا (٩٢ ظ) افرد دون الشريطة كذب ، وهو مـَا كان محمولا بطريق العـَرض . ويعني بطريق العرض ما كان محمولا لاجل غيره .

فاذاً يحتاج فيما شانه اذا صدق مجموعا ان يصدق فرادي ، ان تجتمع فيه شريطتان : ان لا يكون ولا في واحد منهما مقابلة الاخر لا فيما يدل عليه اسمُه ولا فيما يدل عليه حده ، وان لا يكون محمولاً بطريق العـَرض . فاذا اجتمعت هاتان الشريطتان في كل واحد من مجموع الشئين اللذين قيد احدهما بالاخر ، فان كل واحد منهما اذا افرد وحمل على ذلك الشي صدق .

فقوله :

21a,29-32 فقد يجبُ من ذلك ان ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الاقاويل مكان الاسما وكان محمـُولا بذاته لا بطريق العـَرض فان القول فيما هذه سـَبيله انه شي ما على الاطلاق صادق

وهوَ كالبيـّن بنفسه . فانه عرّف ان ما اجتمعت فيه هاتان الشريطتان ، فان القول فيما هذه سـَبيله انه ، متى ما اذا افرد كل واحد من الامرين وَلم يقيد بشريطة ، صادق .

يريد **بقوله** : على الاطلاق ، ان لا يقيد بشريطة . **وقوله** : ليسَ يوجـَد فيه تضاد متى قيلت فيه الاقاويل فكان الاسما ، يعني فيما ليس يبين من نفس لفظه مقابلة

١-١) أضيفت في الهامش وجاء بعدها : « صح » .

الاخر . مثل الحيوان الميت . ولكن مثل قولنا الانسان الميت ، فان الانسان ليس يبين من نفس لفظه مقابلة الميت ، ما لم يُبدل حد الانسان مكان اسم الانسان .

وقوله: تضاد اراد به التقابل . فانه كثيرا ما يستعمل التضاد مكان التقابل . واراد بالتقابل هـا هنا انواع التقابل الثلثة : العدم ، والملكة ، والمتضادين ، والمتناقضين.

ثم قال :

21a,32-33 فاما ما ليس بمـوجود فليس القول فيه بانه شي موجود
(٩٣ و) من قبل قولنا فيه انه يوجد متوهما قولا صادقاً
وذلك ان المتوهم فيه ليس انه موجود بل انه غير موجود

يعني به ان الشي اذا قيل فيه انه متوهم خرج من ان يكون موجودا. لان معني توهمنا له هو ان نتخيله وهو غير موجود. واما اذا كان موجودا واقمناه في نفوسنا، فانا نعلمه ولانتوهمه.

فان بين توهم الشي وبين علمه فرقاً . وذلك ان شخص اوميرس لا يمكن ان نتصوره بعينه ، بل نتوهمه فقط ، بان نقيم في انفسنا شبيهه من اشخاص الناس لا خلقته وصورته الخاصة. وكذلك ما قد رايناه مرة من الاشخاص ثم فسد فتوهمناه بعد ذلك . فانما نتوهم منه الان الوجود الذي كان له . فما نتوهمه منه الان هو توهم كاذب ، وتوهم ما ليس بموجود . فلذلك يصير ما يقال فيه انه انما يوجد متوهما يلزم عنه ان يكون غير موجود .

فان قولنا يوجد متوهماً قد يدل به على معنيين : احدهما على ان تُوجد كلمة وجودية رابطة . فكانا اردنا ان نقول اوميرس هو متوهم فقلنا يوجد متوهما . او ان نقول انما وجوده في اوهامنا فقط . فعلى الجهتين جميعا ليس يصدق ان نقول فيه انه موجود علي الاطلاق . لا ان اُريد بقولنا يوجد كلمة وجودية ، او اريد به وجود صورته في التوهم . فلذلك قال ما ليس بمـوجود فليس القول فيه انه شي ما موجود ، لاجل صدق قولنا فيه انه يُوجد متوهما قولا صادقا . اي ليس لاجل صدق قولنا فيه انه يوجد متوهما ، يكون القول فيه بانه شي موجود قولا صادقا على الجهتين احد قولنا موجود.

وقوله: وذلك ان التوهم فيه ليس انه موجود بل انه غير موجود ، يعني انه وان اريد بقولنا يوجد وجود صورته في التوهم ، ليس يصدق عليه ان يقال انه موجود ، من قبل ان معني التوهم فيه (٩٣ ظ) ومعني انه متوهم ليس انه موجود ، بل معنى التوهم انه غير موجود . وذلك ان معنى قولنا انه انما يوجد متوهما هو معنى قولنا فيه انه غير موجود على الاطلاق .

< الفصل الرابع >

قال :

واذ قد لخصنا هذه المعاني فقد ينبغي ان ننظر كيف حال اصناف الايجاب والسلب بعضها عند بعض ما كان منها فيما يمكن ان يكون وما لا يمكن وفيما يحتمل ان يكون وما لا يحتمل وما كان منهـا في الممتنع والضروري فان في ذلك مواضعَ للشك⁽¹⁾ 21a,34-37

شرع الان في ان ينظر في القضايا ذوات الجهات . والجهات هي الالفاظ التي ، اذا قرنت بالكلمة الوجودية وبما فيه قوة الكلمة الوجودية ، دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع . وذلك ان انحا وجود المحمول للموضوع انحا كثيرة ، وذلك في مثل قولنا زيد جميل ان يوجد عادلا ، وعمرو قبيح ان يوجد جايرا ، وزيد جميل ان يعدلَ وعمرو قبيح ان يجور . فان الجميل والقبيح دالان على كيفية وجود المحمول للموضوع . وكذلك قولنا حرام وحلال . مثل قول القايل زيد حرام عليه ان يغصب مال غيره ، وزيد حلال له او مباح له ان يفعل كذى وكذى . وكذلك قولنا ينبغي ويجبُ ويَحسُن واشباه ذلك . فانها كلها جهات تضاف الى الكلم .

والجهات منها ما هي جهات اوُل ، ومنها ما هي جهات اخيرة . فالجهات الاخيرة مثل التي احصيناها . والجهات الاول اثنتان الممكن والضروري . وهناك اشيآ كثيرة بعضها تضاف الى الممكن ، كقولنا يحتمل ويجوز ، واشيا اخر تضاف الضروري كقولنا مُمتنع (٩٤ و) وَ محال واشباه ذلك .

ولما قصدَ ان ينظر في القضايا ذوات الجهات ، جعل قصده الاول الي الجهات الاول وهي الممكن وما عُدّ معه ، والضروري وما عُدّ معه واضيف اليه . وترك احصآ الجهات الجزوية ، لان الحال في تلك الجزوية هي الحال في هذه الجهات

---

١) جاءت في نص اسحق بن حنين الذي عني بنشره Isidor Pollak هكذا : « للسلب » .

الاول . وانما صارت اولاً لانها هي من الفصول التي تقسمُ الموضُوع قسمة أولي . وذلك ان كل موجود فانما ينقسم قسمة اولي الى متقابلات كثيرة ، واحدهـا القوة والفعل . فما بالفعل فهو ضرُوري ، وما بالقوة فهو ممكن ، او ان يكون الممكن في جـملة ما بالقوة ، والضروري في جملة ما هو بالفعل . وذلك ان الممكن اما ان يكون مرادفا لما هـُو بالقوة في الاسم ، واما ان تكون القوة اعم من الممكن .

وكذلك الضروري وما بالفعل . فانه اما ان يكون الضروري وما بالفعل اسمين مترادفين ، واما ان يكون الذي بالفعل اعم من الضروري . فلذلك صار الممكن والضروري هي الجهات الاول . والجهات غير المواد . لان الجهات هي الدالة على كيفية وُجود المحمول للموضوع . واما المواد فانها هي الامور التي ، اذا الف بعضها الي بعض تاليف الاخبار والقضايا ، حصلت في ارتباط بعضها ببعض هذه الكيفيات. فلذلك صارت الجهات ينظر فيها حيث ينظر من المنطق في تاليف القضايا ، اذ كان حالاً من احوال التاليف وكيفية من كيفيات التاليف . وليس ينظر فيها حيث ينظر في المواد . وكذلك قد تكون هذه الجهات في القضايا التي موادها مضادة لما تدل عليه هذه الجهات ، اذ كانت انما تدل على جهة الارتباط وعلى كيفيته فقط .

فلذلك حيث افتتح النظر في ذوات الجهات ، اقتصر على الممكن والضروري . وهو ينظر من امر هذين في اربعة اشيآ : احدها انه يفحصُ عن متناقضاتها ، وينظر اذا وضعت موجبة ذات جهة ، (٩٤ ظ) ايما هي السالبة المناقضة لها . فيفحص عنها الى ان تصح السالبة المناقضة للموجبة ذات الجهة . ويفحص مع ذلك عن بسايطها ومعدولاتها من حيث هي ذوات الجهات . ويميز معدولاتها عن بسايطها . ويميز بسايط ذوات الجهات الممكنة عن معدولاتها . ويميز ايضا ذوات الجهات الضرورية عن معدولاتها . ثم يفحص بعد ذلك عن حال معدولات الضرورية وبسايطها من معدولات الممكنة وبسايطها . وهل يلزم بعضها بعضا . وما التي تلزم فيها بعضها بعضا . ويفحص عن التي تلزم من مقدمات الضروري لمقدمات الممكن، كيف لزومها . ويفحصُ مع ذلك عن انحا الممكن ، وعن انحآ الضروري . فيحصل كم انحا الممكن وكم انحا الضروري. وهذه اشيا نحتاج اليها ضرورة في كتاب انالوطيقا الاولي .

فابتدا اولاً من هذه الاربعة في ان ينظر ايما هي السوالب ذوات الجهات الممكنة، المناقضة للموجبات ذوات الجهات الممكنة . وكذلك يفحص عن السوالب ذوات

الجهات الضرورية ، المناقضة للموجبات ذوات الجهات الضرورية . فيبين في الموجبة ذات الجهة ، ايما هي سالبتها المناقضة لها . وكذلك في الضرورية . فانه يفحص في الموجبة ذات الجهة الضرورية ، ايما هي السالبة المناقضة لها . وذلك ان الموجبة الممكنة ، مثل قولنا الانسان ممكن ان يوجد عادلا ، فالسالبة المناقضة لها قد يجوز ان يظن ظان انها قولنا الانسان ممكن ان لا يوجد عادلا ، وقد يجوز انها قولنا الانسان لا يمكن ان يوجد عادلا ، او لا يمكن ان لا يوجد عادلا . وكذلك في قولنا الانسان باضطرار يوجد حيوانا ، وقد يمكن ان يظن ان السالبة المناقضة لها قولنا الانسان (٩٥ و) باضطرار لا يوجد حيوانا ، وقد يمكن ان يظن انها قولنا الانسان ليس باضطرار يوجد حيوانا ، او ليس باضطرار لا يوجد حيوانا . فان في هذه كلها مواضع للشك . ومواضع الشك هي احوال في كل واحدة من هذه تميل النفس الى انها هى السالبة المناقضة . الا انه اقتصر من هذه على ذوات الجهات الممكنة فقط .

ثم عرّف ان الامر في الباقية وهي الضرورية كالحال في الممكنة . وذلك **قوله** : ينبغي ان ننظر كيف حال اصناف الايجاب والسلب بعضها عند بعض ما كان منها فيما يمكن ان يكون وما لا يمكن ، وفيما يحتمل ان يكون وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فان في ذلك مواضع للشك .

ثم شرع في الشك . فابتدا اولا في القول الذي يلزم عنه ان تكون السالبة المناقضة لقولنا الانسان يمكن ان يوجد عادلا ، قولنا يمكن ان لا يوجد عادلا . وجعل بيان ذلك ما قد تقدم بيانه في المقدمات الثلاثية التي يصرح فيها بالكلم الوجودية ، وبما يبين في الثنايية التي لا يصرح فيها بالكلم الوجودية . فان في تلك انما يحدث السالب المناقض للموجب بان يكون حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، او مع التي فيها قوة الوجودية . فان قولنا الانسان يوجد عادلا ، قد كان تبين ان سلبه المناقض له الانسان لا يوجد عادلا ، لا قولنا لا انسان يوجد عادلا ، ولا قولنا الانسان يوجد لا عادلا . وذلك ان حرف الوجود ، لما كان هو يربط المحمول بالموضوع ، وكان السلب هو الذي يحل الرباط وينزعه ، وكانت الكلمة الوجودية هي التي تربط المحمول بالموضوع ، لزم ان يكون الحرف الذي يسلب المحمول عن الموضوع انما يجب ان يكون مع اللفظة الرابطة .

واما الجهة فانها ليست تربط . فلذلك اذا (٩٥ ظ) قرن حرف السلب بها ، رفع ما لا يربط المحمول بالموضوع ، ويبقى الرابط علي حالته . فيبقى الموجب اذاً على حالته . فاذاً ان كان فربما ان يكون سلب الموجبة الممكنة ، ، او سلب الموجبة

ذات الجهة ، ان[1] لا يكون حرف السلب يسلب الجهة اذ كان ليس يحل الرباط . بل ينبغي ان تترك الجهة ويجعل حرف السلب مع الرابط[2] ليرفع الرابط[2] . فاذا كان كذلك ، فقولنا الانسان يمكن ان يوجد عادلا ، ليس سلبه قولنا الانسان لا يمكن ان يوجد عادلا ، بل قولنا يمكن ان لا يوجد عادلا .

وكذلك الثنايية التي لا يصرح فيها بالكلمة الوجودية . فان قولنا الانسان يمشي ، سلبه قولنا الانسان لا يمشي . لان قولنا يمشي فيه قوة قولنا يوجد ماشيا . فلذلك صار قولنا الانسان يمكن ان يمشي ، سلبه قولنا الانسان يمكن ان لا يمشي ، لا قولنا الانسان لا يمكن ان يمشي . كذلك السبب بعينه الذي قيل في الثلاثية .

فهذا قصد **بقوله** :

21a,38-21b, 5 وذلك انه ان كانت المناقضات في الاقاويل المولفة انما يكون العناد فيها بعضها لبعض فيما كان منها مبنيا على قولنا موجود ولا موجود ومثال ذلك ان سلب قولنا يوجد انسان قولنا ليس يوجد انسان لا قولنا يوجد لا انسان وسلب قولنا يوجد انسان عدلا قولنا ليس يوجد انسان عدلا لا قولنا يوجد انسان لا عدلا لانه ان كان يقال على كل شي اما الايجاب واما السلب فقد يصدق اذا في الخشبة القول بانها توجد انسانا لا عدلا

يعني بالاقاويل المولفة ، الاقاويل التي ربط اجزاوها بعضها ببعض . (٩٦ و) وتلك هي الاقاويل الجازمة . فان الرباط انما يجعل فيها .

واما ساير الاقاويل التي ليست هي جازمة ، فانها ليست يصرح فيها برباط . مثل الامر وما شاكل الامر . او مثل الحدود والرسوم وما شاكلها . واارادها هنا من بين الجازمة الحملية منها فقال الاقاويل المولفة . والا فان كل قول فهو مركب من اجزا . فانه لم يرد بالمولف المركب فقط ، بل المركب الذي ربط بعضها ببعض برباط صرح به .

فان تاليف القول ، كما سنبين في باب القياس[3] ، هو ما اجتمعت فيه ثلث

---

١) مضافة في الهامش .

٢–٢) أضيفت في الهامش .

٣) راجع الفصل الخامس .

شرايط : تركيب ورباط وترتيب . ولم يرد بالمولفة المركبة فقط . اذ كان كل قول فهو مركب من جزوين واجزا . ولكن اراد بالمولفة ما كان مركبا برباط . واراد بالاقاويل المولفة الحملية الثلاثية والثنايية جميعا .

ثم ابتدا فاخبر بما تقدم تبيينه في الثلاثية ، **فقال** : فما كان منها مبنيا على قولنا موجود ولا موجود ، ينبغي ان يوهم معه بان يجعل الايجاب ما كان فيه(١) موجودا من غير حرف لا ، والسلب المناقض ما كان فيه الموجود مقروناً فيه حرف لا ، من غير ان يقرن حرف السلب لا بالموضوع ولا بالمحمول . مثال ذلك سلب قولنا الانسان يوجد ، قولنا الانسان ليس يوجد ، لا قولنا لا انسان يُوجد . وسلب قولنا الانسان يوجد عدلا ، قولنا الانسان ليس يوجدُ عدلا ، لا قولنا الانسان يوجدُ لا عدلا .

ثم بين ان قولنا الانسان يُوجد لا عدلا ليس هو مناقضا لقولنا الانسان يُوجد عدلا . لان قولنا يوجد عدلا كاذب على الخشبة . فلو كان قولنا يوجد لا عدلا مناقضا له ، لكان يصدق في الخشبة انها توجد لا عدلا . وجعل الدليل على ان الخشبة يكذب عليها قولنا يوجد لا عدلا ، ان لا عدل انما يصدق على الانسان فقط . اذ كان(٩٦ ظ) يدل على عدم العدل فيما يمكن فيه العدل . فما صدق عليه قولنا لا عدل فانه يصدق عليه قولنا يوجد انسانا لا عدلا . فان كانت الخشبة يصدق عليها انها توجد لا عدلا ، فهي يصدق عليها انها توجد انسانا لا عدلا . غير انها لا يصدق عليها انها توجد انسانا لا عدلا ، فهي لا يصدق عليها انها توجد لا عدلا . فان كان قولنا يوجد لا عدلا كاذبا على الخشبة ، فليس بمناقض لقولنا يُوجد عدلا . فان حروف السلب انما ينبغي ان توضع ابداً مع قولنا يوجد .

ثم اخبر بمثل ذلك في الذي لا يُصرح فيه بالكلمة الوجودية . **فقال** :

21b, 5-10 فاذا كانت المناقضات انما ينبغي ان توجد على هذا القياس اعني بقولنا(٢) يوجد او لا يوجد وكانت ايضا الاقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود فان ما يقال فيها مما يقوم مقام ذلك الحرف يفعل فعله بعينه ومثال ذلك ان سلب قولنا انسان يمشي ليس يكون قولنا لا انسان يمشي بل قولنا انسان ليس يمشي وذلك انه لا فرق بين قولنا انسان يمشي وبين قولنا يوجد انسان ماشيا

١) كتبت فوق السطر . ٢) قولنا (فيها) : Pollak

ثم قال :

21b,10-12 فاذ قد كان الامر يجري هذا المجرى في كل موضع
فينبغي ان يكون ايضا سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا
يمكن ان لا يوجد لا قولنا لا يمكن ان يوجد

يعني ان يكون حرف السلب مع الرابط ، ، ولم يكن قولنا يمكن رابطاً ، فينبغي ان يسلب قولنا يمكن ان يوجَد قولنا يمكن ان لا يوجد ، لا قولنا لا يمكن ان يوجد . فهذا هو الذي يرفع الشك ، والذي تميل النفس الى انه السَلبُ (٩٧ و) المناقض هو هذا الذي ذكره .

ثم عاد ففسخ ذلك بان **قال** :

21b,12 غير انه قد يظن ان قولنا قد يمكن ان يوجد وقولنا قد
يمكن ان لا يُوجد معنى واحد بعينه ه

يعني ان ما يمكن ان يوجد ، وما يصدق عليه قولنا يمكن ان يوجد ، وقولنا يمكن ان لا يُوجد ، موضوع واحد بعينه .

ثم قال :

21b,13-14 وذلك ان كل ما كان ممكنا ان ينقطع او
ان يمشي فممكن ان لا ينقطع وان لا يمشي

ثم ذكر الحُجة في ذلك **فقال** :

21b,14-15 والحجة في ذلك ان كل ما كان ممكنا
على هذا النحو فليس ابدا يفعل

يعني ليس هو دايما بالفعل. فانه قد يكون حينا بالفعلِ وحينا بالقوة . وهو انه غير موجود حينا وموجود حينا .

وانما قال على هذا النحو ، فلان بعض المفسرين قد قال انه انما اشترط هذه الشريطة ، لانه سيبين فيما بعد ان الممكن ايضا قد يصدق على ما هو ضروري . فذلك الممكن هو ابداً بالفعل. وما كان على غير ذلك النحو ،اي لا يمكن ان يكون ضروريا ، هو الذي ليس دايما بالفعل . واخرون قالوا في هذه الشريطة ، انه انما اراد ان ما كان ممكنا في طباعه ، وذلك ان الممكن قد يكون في الامر بحسب الاضافة

الينا . وذلك انا نسمي المطلوب المجهُول ممكنا ، من غير ان يكون ممكنا في طبيعته وذاته وِوُجوده . بل نجعَـل نحن اسم المجهول عندنا الممكن .

وقالوا ان هذه الشريطة انما شرطها واراد بهـا ان ما كان ممكنا ، لا بالاضافة الينا ولكن في وجوده وبحسَب طبيعته ، فليس ابداً بفعل .

وهذا كانه اشبـَه (٩٧ ظ) بالموضع لانه الي هذه الغاية لم يبين ان الممكن ، الذي هو ممكن في طبيعته ، عَلى نحوين . فتكون شريطته عَلى هذا النحو . يريد به احد النحوين اللذين سنبينهمَا فيما بَعد . فيكون قد اشترط شريطة لم يبينها الى هذه الغاية . فلذلك صَار اشبهَ بالموضع ، وَان كان ذلك الاول حقا .

ثم قال :

21b,15-20

فلذلك قد يَـكون له السلب ايضا وذلك انه قد يمكن
ان لا يمشي المشآ ولا يري المري الا انه ليس يمكن
ان يصدق في شي واحد بعينه الحكمان المتقابلان
فليس اذا سلبُ قولنا قد يمكن ان يكون قولنا قد
يمكن ان لا يكون لانه يلزم من ذلكَ اما الايجاب
والسَلب معـًا لمعنى واحد بعينه في معني واحد بعينه

يعني انه لما كان غير موجود حينا وموجود احينا ، وكان حينا لغيره تلك الحالُ ، صَدق عليه السلبُ ايضا . وذلك ان ما كان يمشي الان قد يمكن ان لا يمشي . ومـَا هو غير ماش الان فقد يمكن ان يمشي . وَما يري الان فقد يمكن ان لا يـري .

فاذاً قولنا يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ، يصدقان في شي واحد بعينه . والحكمان المتناقضان لا يصدقان في شي واحد بعَينه . فاذاً قولنا يمكنَ ان يكون ليس سَلبُه قولنا يمكن ان لا يكون ، لانه قد يلزم ذلك اما ان يكون الايجاب وَالسلبُ المتناقضان يصدقان معا في الحكم المحمول واحد على موضوع واحد ، بان يُوجب احدهما ذلك المحمول لذلك الموضوع ، وسلب ذاك المحمول بعينه عن ذلك الموضوع بعينه .

ثم قال :

21b,21-26

واما ان تكون زيادة اللواحق التي بها يصير القول ايجابا
او سَلبا ليس تلحق قولنا يكون او يوجد او قولنا لا

يكون (٩٨ و) او لا يوجد فاذ كان الاول من هذين ممتنعا فيجب ان يكون الثاني موثرا فالسالب اذاً لقولنا يمكن ان يُوجد انما هو قولنا لا يمكن ان يُوجد وَ هذا بعينه القول في قولنا ايضاً يحتمل ان يوجد وذلك ان سَلب هذا القول ايضاً هُو قولنَا لا يحتمل ان يوجد والامر في الباقية يجري عَلى هـَذا النحو اعني في الواجب والممتنع ه

يريد انه ليس يَكون القول ايجابا بان يحذف حرف السَلب من يكون او يوجـَد، او ان يقرن بقولنا يكون او يوجد ، حتى يقال لا يكون ولا يوجد . فاذ كان يمتنع ان يصدق المتناقضان معا في شي واحد بعينه ، فيجب ان يكون الثاني موثرا .. وَهو ان لا يجعل حرف السلب معَ الكلم الوجودية ، بل مع الجهة فسلب قولنا يمكن ان يوجد اذاً قولنا لا يمكن ان يُوجد . وهذا بعينه القول في يحتمل ، فان سَلبه قولنا لا يحتمل ان يوجد .

والامر في الباقية يجري عَلى هذا النحو . اعني في الواجب وفي الممتنع . وذلك ايضاً بين . فانا اذا جعـَلنا حرف السلب مع الكلمة الوجودية في المقدمات ذوات الجهات الضرورية ، كذب المتقابلان . مثل قولنا الانسان بالضرورة يـُوجد عادلا ، والانسان بالضرورة لا يوجد عادلا . فان القولين جميعا كاذبان . وكذلك قولنا الانسان ممتنع ان يوجد عادلا ، والانسان ممتنع ان لا يوجد عادلا . فان القولين جميعا كاذبان . فاذا نقلنا حرف السلب من الكلمة الوجودية فجعلناها مع الجهة ، كان احدهما صادقا والاخر كاذبا . كقـَولنا الانسـَان باضطرار يوجـَدُ عادلا ، الانسان ليسَ باضطرار يوجـَدُ عادلا ، (٩٨ ظ) الانسان ممتنع ان يوجد عادلا ، الانسان ليس بممتنع ان يـُوجد عادلا .

ثم اخذ يبين هذا بعينه بشبيه القياس الذي بين به اولا ان حرف السلب ينبغي ان يجعـَل مع الكلمة الوجودية . ان حرف السلب في السلب المتناقض في المقدمات ذوات الجهات ينبغي ان يجعـَل مع الجهة . وامثال هذه هي التي يقول المفسرُون فيها الحجة التي انما يفسخ منها بعينها . **فقال** :

فكما ان في تلك كان ما يلحق فيزاد فيها قولنا يـُوجـَد 21b,27-32
وقولنا لا يوجد فاما المعاني الموضوعة فكانت مرةً

> الابيض ومرة الانسان كذلك يصير الامر هاهنا فيصير قولنا يوجد كالموضوع فاما قولنا يمكن ويحتمل فيصير زيادات تلحق لتحدد بها كما حدد في تلك بقولنا يوجد ولا يوجد الصدق والكذب كذلك يحدد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده ه

يعني ان نسبة الجهة الي الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية الي المحمول والموضوع. وكما ان الكلم الوجودية هي التي تحد ويحصل الامر المحمول من الامر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود اي حال هي . كما ان الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع اي حال هي .

ولما كان حرف السلب ليس يجعل مع المحمول ولا مع الموضوع ، بل كان ينبغي في الثلاثية ان يجعل مع التي تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك في ذوات الجهة ينبغي ان نجعل مع التي تحصل حال الوجود اي حال هي . وذلك ان المحمول والموضوع نسبتهما الي الكلم الوجودية في الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية الى الجهات في (٩٩ و) المقدمات ذوات الجهات . وذلك ان المحمول والموضوع هما امران مجموعهما كالمادة للكلم الوجودية .

وكذلك الكلم الوجودية كالمادة للجهات . وذلك ان الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة في الكلم الوجودية . وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة في المحمول و الموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن في الثلاثية بما هو كالمادة للكلم الوجودية ، بل بالذي هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذي هو في ذوات الجهة كالصورة .

ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كالمادة في الثلاثية يجعل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالتي هي كالمادة في المقدمات ذوات الجهات . فكما ان قولنا الانسان يوجد لا عادلا معدول في الثلاثية ، وقولنا ليس يوجد لا عادلا لا[1] سلب فيها ، كذلك قولنا الانسان يمكن ان يوجد لا عادلا ، والانسان يمكن ان لا يوجد عادلا ، والانسان يمكن ان لا يوجد عادلا ، والانسان يمكن ان لا يوجد لا عادلا ،

---

١) جاءت فوق كلمة « سلب » .

كلها معدُولات موجبات . وانما السالبة قولنا الانسان لا يمكن ان يوجد عادلا . وبالجملة ، متى قرن حرف السَلب بالجهة ، فانه سَالب في البَسيطة منها ، وفي اصناف المعدُولات في ذوات الجهات . واصناف المعدُولات في ذوات الجهات ثلثة وَانت تقف عليها من تلقآ[1] نفسك .

فقوله: فاما المعَاني الموضوعة فكانت مرة الابيض ومرة الانسان ، يعني المعَاني التي هى مواد . **وقوله** : فيَصير قولنا يوجد كالموضوع ، اي كالمادة . **وقوله** : زيادات تلحق لتحدد بها ، اي كما تحدد الصورة . فان المادة في الاشيا الطبيعية . وَانما تحد بالصُور ، اي انما يحصل له وجود ينحاز (٩٩ ظ) به عن شي اخر غيره بالصُورة . فاما بذاتها فانها غير محدودة لانهَا مشتركة لصور متضادة كثيرة .

ثم قال ومَا يبقى بعد هذا الى **قوله**: فان هـذه الاحكام ينبغي ان نعتقد انها هي الاحكام المتعَاندة ، مفهوم بنفسِه . غير انني انا قد كتبته ليكمل كلام ارسطوطاليس وهو :

> فان سلب قولنا يمكن ان يَكون قولنا لا يمكن ان يكون فامَا سَلب قولنا يمكن ان لا يكون فانه قولنا لا يمكن ان لا يكون وَلذلك قد نرى انه تلزم بعضها بعضا من قبل ان ما كان مُمكنا ان يُوجد فممكن ان لا يُوجد وذلك ان الشي الواحد بعيَنه قد يمكن ان يُوجد وان لا يوجد لان هذه وما اشبهها ليست مناقضات فاما قولنا يمكن ان يوجد وقولنا لا يمكن ان يوجد فليس يصدقان معا في شي واحد بعينه في حال من الاحوال لانهما مُتقابلان ولا قولنا ايضاً يمكن ان لا يوجد وقولنا لا يمكن ان لا يوجد يصدقان معا في حال من الاحوال وعلي هذا المثال سلب قولنا واجب ضرورة ان يوجد ليس هو قولنا واجب ضرورة ان لا يوجد بل قولنا ليس واجبا ضرورة ان يوجد فاما سَلب قولنا واجب ضرورة ان لا يوجد فانه قولنا ليس واجبا ضرورة ان لا يوجد 21b,34-22a,11

[1] جاءت في المخطوط « تلقآ » .

وايضا سلب قولنا ممتنع ان يوجد ليس هو قولنا ممتنعٌ ان لايوجَد بل قولنا ليس ممتنعا ان يوجد فاما سَلبُ قولنا ممتنع ان لا يوجد فانه قولنا ليس ممتنعاً ان لا يوجد (١٠٠ و) وَبالجملة فانما ينبغي كما قلنا ان ينزل قولنا يوجد ولا يوجد منزلة الموضوع ويلزم الايجاب والسلب هذه المعاني ثم نقرن بقولنا يوجد وقولنا لا يوجد فان هذه الاحكام ينبغي ان نعتقد انها الاحكام المتعَانِدة

ثم شرعَ بعد هذا لان يفحصَ عن لوازم هذه بعضها بعضا . وهو ينظر في كيف لزوم المقدَمات ذوات الجهات الضرورية للمقدمات ذوات الجهات الممكنة . المعدولة من تلك ، البَسيطة من هذه ، والبَسيطة من تلك ، البَسيطة من هَذه ، والبسيطة للمعدولة من هذه ، والمعدولة من تلك للمعدُولة من هذه .

فابتدا اولاً بالاعرف وَالاشهر من هذه . فابتدا يُعرّف ايما هي المقدمات الضرورية اللازمة الممكنة عند الجميع . وابتدا بالاعرف الاشهر كما قلنا . وجعَل تعليمه ذلك بان وضع الممكنات وَ الاضطرارية البسَايط منها والمعدولات بحذا العين في صفين متحاذيين :

ممكن لا ممكن محتمل لا محتمل 22a,11-13
ممتنع لا ممتنع واجب لا واجب
حق لا حق

فاما اللوازم فهكذى يجري نسَقها اذا وضعت يلزم من قولنا يمكن ان يوجد قولنا يحتمل ان يوجد وهذا ينعكِس على ذاك ويلزم منه ايضا قولنا ليس ممتنعا ان يُوجد وقولنا ليس واجبا ان يوجد ويلزم قولنا ممكن ان لا يوجد وقولنا محتمل ان لا يوجد قولنا ليس واجباً ان لا يوجَد وقولنا ليس ممتنعاً ان لا يوجد وَيلزم قولنا لا يمكن ان يوجَد وقولنا لا يحتمل ان يوجَد قولُنا (١٠٠ ظ) واجب ان لا يوجد وقولنا ممتنع ان يوجد ويلزم قولنا لا يمكن ان لا يوجد وقولنا لا يحتمل ان 22a,14-37

لا يوجد قولنا واجب ان يوجد وقولنا ممتنع ان لا يوجد فلنتامل ما نضعه من هذا الرسم الذي نرسمه :

ممكن ان يوجد	ليس ممكنا ان يوجد
محتمل ان يوجد	ليس محتملا ان يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ليس واجبا ان يوجد	واجب ان لا يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس ممكنا ان لا يوجد
محتمل ان لا يوجد	ليس محتملا ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس واجبا ان لا يوجد	واجب ان يوجد

فقولنا ممتنع وقولنا لا ممتنع يلزمان قولنا محتمل وقولنا لا يحتمل وقولنا ممكن وقولنا لا يمكن لزومَ مناقضة الأ ان ذلك على القلب وذلك ان الذي يلزم قولنا يمكن ان يُوجد سَلب قولنا ممتنع ان يوجد والذي يلزم سَلب ذلك ايجاب هذا وذلك ان الذي يلزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد انما هو قولنا ممتنع ان يوجد وان قولنا ممتنع ان يُوجد هو ايجاب وقولنا ليس ممتنعا سَلب

يعني ان متناقضتي مقدمات الممتنع تلزمان متناقضتي مقدمات الممكن . (١٠١ و) الا ان ذلك عَلى القلب . فان السَالبات للممتنع تلزم الموجبات من الممكنات . ومُوجبات الممتنع تلزم سَوالب الممكن . وذلك في البسايط والمعدولات .

ثم قال :

فاما الواجب(١ فينبغي ان ننظر كيف الحال 22a,38
فيه فانه من البين انه ليسَت هذه حاله

يعني ان متناقضتي الواجب ليس تلزمان متناقضتي الممكن ، لا على جهة الاستقامة ولا على جهةَ القلب . بل انما تتبع سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن

١) جاء بعدها في (Pollak) : « نعنى الضرورى » وجاءت في الاصل اليوناني:
τὸ δ᾽ἀναγκαῖον πῶς, ὀπτέον.

البسيطة . وَ مُوجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البَسيطة . وسَالبة الواجبة المعدُولة تلزم موجبة الممكن المعدُولة . وموجبة الواجب البَسيطة تلزم سَالبة الممكن المعدُولة . فذلك **قوله** :

22a,39-22b,10 لان الذي يتبع فيه انما هو الاضداد فاما المناقضة فعلى حيالها وذلك انه ليس سَلب قولنا واجب ان لا يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وذلك انه قد يجوز ان يَصدق القولان جميعا في المعنى الواحد بعينه فان ما كان واجبا ان لا يوجد فليس وَاجبا ان يوجد والسببَ في ان اللزوم في ذلكَ ليست الحال فيه كالحال في الاخـر ان الممتنع حقه في القول بضد الواجب وَان كانَ الممتنع والواجب قوتهمَا واحدة بعَينها وذلك ان ما كان ممتنعا ان يوجد فالواجبُ ليس ان يوجد ومَا كان ممتنعا ان لا يوجَد فواجب ان يوجد فقد يجبُ ان كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا يمكن ولا يمكن ان تكون هذه على الضد فان الواجبَ (١٠١ ظ) وَ الممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه غير ان ذَلك علي جهـَة القلب

يعني ان الذي يتبع سَالبة الممكن البسيطة من الواجبات ، ضـد المقدمة الواجبة البَسيطة . وذلك ان قولنا واجب ان لا يوجد ، ضد قولنا وَاجب اَن يوجد . فسَالبتا الممكن تتبعهما من مقدمات الواجب مقدمتان واجبتان متضادتان . وذلك ان موجبة الواجب المعدولة تلزم سَالبة الممكن البَسيطة . ومُوجبة الواجب البَسيطة تلزم سَالبة الممكن المعدُولة .

وقوله: فاما المناقضة فعلَى حيالها ، يعني نقيضي الضدين ، كل واحد منهمَا بحيال الضد . فان قولنا ليس واجبا ان يوجد ، الذي هو نقيض قولنا واجب ان يوجد ، موضوع بحيال قولنا واجب ان لا يوجد ، وهو ضد قولنا واجب ان يوجد . وقولنا ليسَ واجبا ان لا يوجد ، موضوع بحيال قولنا واجب ان يوجد ، وهو ضد قولنا وَاجب ان لا يوجد .

ثم ذكر ان السببَ في ان صار ضد قولنا واجب ان يوجَد من مقدمات الواجب، هو الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة، وهو ليس ممكنا ان يوجد، بان **قال** ان سالبة الممكن البسيطة تلزمه باضطرار موجبة الممتنع البسيطة. والواجب دلالته في القول ودلالة الممتنع واحدة في انهما ضروريان. الا ان ما يُعرفانه من حال الوجود يتضادان فيه. فان الواجب يُعرّف من حال الوجود ضد ما يُعرّفه الممتنع. فلما كان الممتنع لازما لقولنا ليس بممكن، وكان الذي يعرّف الممتنع من حال الوجود ان يوجد كالذي يعرفه الواجب من حال الوجود ان لا يوجد. فالذي يعرف (١٠٢ و) فيه الممتنع من حال الوجود ان لا يوجد كالذي يعرفه الواجب من حال الوجود ان يُوجد.

فلذلك حيث كان اللازم من مقدمات الممتنع قولنا ممتنع ان يوجد، كان الذي يتبعه في اللزوم من مقدمات الواجب قولنا واجب ان لا يوجد. وحيث كان اللازم من مقدمات الممتنع لمقدمات الممكن قولنا ممتنع ان لا يوجد، لزم ضرورة ان يكون اللازم لذلك بعينه من مقدمات الواجب قولنا واجب ان يوجَد. فلهذا صار المتضادان من مقدمات الواجب هما اللذان يلزمان سالبتي الممكن البسيطة والمعدولة.

فهذا اراد **بقوله**: والسبَبُ في ان اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الاخر ان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها. يعني ان السببَ فيما يلزم سوالب الممكن من مقدمات الواجب ليسَت الحال فيه كالحال في الممتنع والمحتمل. ان الممتنع ما يوجبه في القول في الوجود هو بضد ما يلزمه الواجب في الوجود. وان كان الممتنع والواجب قوتهما فيما يدلان عليه، هذا في لا وجود وذاك في الوجود، قوة واحدة في الدلالة انهما ضروريان، فايهما دل على اضطرارية الوجود دل الاخر على اضطرارية لا وجود. وذلك ان ما كان ممتنعا ان يوجد فالواجب ليس ان يُوجد بل ان لا يوجد. وما كان ممتنعا ان لا يوجد فالواجب ليس ان لا يوجد بل ان يوجد.

وهذا الذي اراد **بقوله** فالممتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد بعينه غير ان ذلكَ علي جهة القلب. يعني ان الواجب والممتنع كلاهما ضروريان، وكلاهما يدلان علي دوام الوجود وعلى ازليته، غير ان ذلك على جهة القلب. يعني متى دل احدهما على الازلية في الوجود، دل الاخر علي الازلية في لا وجود. هذا معنى **قوله**: على جهة القلب. فاذاً قولنا واجب ان لا يوجد، هو الذي يلزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد. (١٠٢ ظ) وقولنا واجب ان يوجد، هو الذي يلزم قولنا ليس بممكن ان لا يوجد. واللازمُ لقولنا ممكن ان يوجد، قولنا ليس واجبا ان يوجَد، وهو نقيض قولنا واجب

ان يوجد . وقولنا ليس واجباً ان لا يوجد ، هو اللازم لقولنا ممكن ان لا يوجد . هذه هيَ اللوازم في الوضع الاول .

ثم من بعد هذا يتعقب اللوازم التي في الوضع الاول ، ويفحص هل ما هو الاشهر وَالاعرف من هذه صحيح علي ما هو مشهور ام لا . فان كان صحيحاً ، فعلى اي جهة يصح ، وكم مقدار الصدق فيه . فسنبين عند تعقبه هذه الاشيا الانحا التي يقال عليها الممكن والانحا التي يقال عليها الضروري .

فقال :

22b,10-28

او نقول انه ليس يجوز ان توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه وذلك ان مَا كان واجبا ان يوجد فممكن ان يُوجد وان لم يكن كذلك فسلبه يلزمه لانه قد يلزم اما الايجاب وَاما السلب فان لم يكن ممكنا ان يوجد فممتنع ان يوجد والذي هو وَاجبُ اذاً ان يوجد فممتنع ان يوجد وذلك خلف وَايضاً فان قولنا ممكن ان يوجد يلزمه قولنا ليس ممتنعا ان يوجد ويلزم هذا قولنا ليس واجبا ان يُوجد فيَجب من ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ليس واجبا ان يوجد وذلك خلف وايضا فانه ليس يلزم قولنا واجب ان يُوجَد قولنا ممكن ان يوجد ولا قولنا واجب ان لا يوجد وَذلكَ (١٠٣ و) ان القول بالممكن قد يتفق فيه الامران جميعا واما هذان فايهمَا كان صَادقا لم يمكن ان يَصدق معَه الباقيان لانه قد يمكن ان يوجد الشي وان لا يوجد وان كان واجباً ان يُوجَد او لا يوجَد فليس يكون[1] ممكنا فيه الامران جميعا فقد بقى اذاً ان يكون الذي يتبع قولنا ممكن ان يوجد انما هو قولنَا ليس واجبا ان لا يوجد فان هذا قد يصدق ايضاً مع قولنا واجب ان يوجد وذلك انه يصير نقيضا للقول

١) مضافة في الهامش .

اللازم لقولنا ليس يمكن ان يوجد فانه قد يلزم هذا القول قولنا ممتنع ان يوجد وقولنا واجب ان لا يوجد الذي سلبه ليس واجبا ان لا يوجد فهذه المناقضات اذاً تلزم ايضاً عَلى هذا الوجه الذي وضعنَاه فاذا وضعت كذلك لم يلحق ذاك شي محال

يريد ان يتعقب مما وضعه اولا حال السَوالب المناقضة لموجبات الواجب ، البَسيطة منها والمعدُولة . فان سَالبة الواجب البسيطة وضعَها لازمةً لموجبة الممكن البَسيطة . وسَالبة الواجب المعدولة وضعَها لازمة لموجبة الممكن المعدُولة . فهو يتعقب هل سالبة الواجب البسيطة لازمة ضرورة لموجبة الممكن البَسيطة . وكذلك هل سالبة الواجب المعدُولة لازمة لموجبة الممكن المعدُولة ، كما وضع . وانما يلزم في الحقيقة سَالبة الواجب المعدُولة مُوجبَة الممكن (١٠٣ ظ) البَسيطة . ويلزم سَالبة الواجب البَسيطة موجبة الممكن المعدُولة .

فيبتدى فيبين ان سالبة الواجب البسيطة غير ممكن ان تكون لازمة لموجبة الممكن البَسيطة . ونوطي لبيان ذلك مقدمة اخرى نصححها بالقياس . وهو ان قولنا ممكن ان يوجَد ، وهي موجبة الممكن البسيطة ، تلزم قولنا واجب ان يوجد ، وهوَ موجبة الواجب البسيطة . ونصحح ذلك بانه ان لم يكن قولنا يمكن ان يوجد صَادقا على قولنا واجب ان يوجد فنقيضه اذاً هو الصَادق . اذ كان قد تبين ان كل شي اما ان تصدق عليه الموجبة او السَالبة المناقضة لها .

فاذاً قولنا واجب ان يوجَد يلزمه ليس بممكن ان يوجد . وقد كان قولنا ليس بممكن ان يوجد يلزمه قولنا ممتنع ان يوجد . فيلزم ان يكون ما هو وَاجب ان يوجد ممتنع ان يوجد . وذلك محال . وَانما لزم هذا المحال عن مقدمتين ، احديهما صحيحة وهو قولنا ما ليس بمُمكن ان يُوجَد ، والثانية قولنا ما هو وَاجب ان يوجد ليس بممكن ان يوجَد . وَ هذه هي المشكوك فيها . فهي اذاً كاذبة . فاذا كذب قولنا ليس يمكن ان يوجد عَلى قولنا واجب ان يُوجد ، لزم ضرورةً ان يصدق نقيضُه ، فيكون ما هو واجبٌ ان يوجد ممكن ان يوجد . فان كان ما هو ممكن ان يُوجد يلزمه قولنا ويصدق عليه قولنا ليس بواجب ان يوجَد ، لزم ضرورة ان يكون ما هو واجب ان يوجد ليس بواجب ان يوجَد . فيصدق على الشي نقيضه . وذلك محال .

وانما لزم المحال عن مقدمتين ، احديهما صححّها بالقياس الذي تقدم . وهو ان قولنا ممكن ان يُوجد صادق على قولنا واجب ان يوجد . فبقى المشكوك فيها ، وهي قولنا ليسَ بواَجب ان يوجدَ ، صادقا على قولنا يمكن ان يُوجد . فاذاً هذه كاذبة . (١٠٤ و) فاذاً قولنا ليس بواجب ان يوجَد كاذب على قولنا يمكن ان يوجد . فاذاً قولنا ليس بواجب ان يوجد لا يلزم قولنا ممكن ان يوجد .

فيبقى من مقدمات الواجب بعد هذه المقدمة ثلث مقدمات . احداها واجب ان لا يوجد . والثانية واجب ان يُوجد . والثالثة ليس بواجب ان لا يوجد . فاي هذه الثلث الباقية ليت شعري ينبغي ان تجعل هو اللازم لقولنا ممكن ان يوجَد .

وقال ارسطوطاليس: قولنا يمكن ان يوجد لا يلزمه قولنا واجب ان يوجد ، ولا قولنا واجب ان لا يوجد . وذلك ان القول بالممكن يتساوى فيه ان يوجد وان لا يوجد . وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان لا يوجد .

واما واجب ان يوجد وواجب ان لا يوجد ، فايهمَا كان صادقا لم يمكن ان يصدق معه مجموع الباقيين ، وهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد . ففي اي موضع صدق فيه قولنا واجب ان يوجد ، لم يصدق معَه ممكن ان لا يوجَد . واي موضع صَدق فيه واجب ان لا يوجد ، لم يصدق فيه يمكن ان يوجد . واي هذين صدق لم يمكن ان يصدق معَه مجموع الباقيين. فاذاً قولنا واجب ان يوجد وواجب ان لا يوجد ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا يمكن ان يوجد .

فقد بقي اذاً ان يكون الذي ينبغي ان نجعل لازما لقولنا ممكن ان يوجد من مقدمات الواجب ، انما هو قولنا ليس واجبا ان لا يوجد . ويشد ذلكَ ايضا ان يرتفع لزوم المحال الذي لزم من الوضع الاول . فان قولنا ليس واجبا ان لا يُوجد قد يصدق على قولنا واجب ان يوجد . وذلك انه نقيض ضد واجب ان يوجد . فان قولنا ليس واجبا ان لا يوجد سلب مناقض لقولنا واجب ان لا يوجد ، الذي هو ضد قولنا واجب ان يُوجد .

فاذاً يجب ان تكون اللوازم من مقدمات الواجب لمقدمات الممكن المناقضات على مثال الممتنع . فتصير متناقضتي الواجب المعدولة تلزمان (١٠٤ ظ) متناقضتي الممكن البسيطة . ومتناقضتي الواجب البسيطة تلزمان متناقضتي الممكن المعدُولة . فاذا وضع كذلك لم يلحق هذا الوضع الثاني المحال الذي يلحق الوضع الاول . فبهذا تعقبَ امر اللوازم ، والى هذا المقدار من التعقب بلَغ .

ثم شرَع بعد هـذا في ان يتشكك فيما وطاه في القول الذي تقدم قريبا، ان قولنا واجب ان يوجد لازم لقولنا يمكن ان يوجد. فابتدا بذكر القول الذي يصحح هذا. ثم اردفه بالقول الذي يبُطله. فجا بقولين احدهما يصحح ان قولنا واجب ان يوجد لازم لقولنا ممكن ان يوجد، والاخر يصحح ان قولنا واجب ان يوجد لا يمكن ان يكون لازما لقولنا ممكن ان يوجد.

فبهذا التشكك صَار الى استخراج الانحا التي يقال عليها الممكن، وَالانحا التي يقال عليها الضروري. وهو اخر ما التمس بيـَانه في هذا الفصل. **فقال**:

22b,29-33 وَلعل الانسان ان يشك فيقول هل يلزم قولنا واجب قولنا يمكن ان يوجد فانه ان لم يكن يلزمه بنقيضه يتبعه وهو قولنا ليس يمكن ان يوجد وان قال قايل ان هذا القول ليس هو نقيض ذاك فواجب ان نقول ان نقيضَه قولنا يمكن ان لا يوجد والقولان جميعا كاذبان فيما وجوده واجب

هذا هو القول الذي كان صحح ان قولنا ممكن ان يوجد لازم لقولنا واجب ان يـُوجد.

ثم قال:

22b,33-36 غير انا قد نرى ايضا ان الشي الواحد بعينه يمكن ان يقطع وان لا يقطع ويمكن ان يوجد وان لا يوجد فيجب من ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد يحتمل ان (١٠٥ و) لا يوجد وهذا ايضا باطِل

يريد ان يـُبطِل بهذا القول ما كان وطاه اولا من ان قولنا يمكن ان يوجد لازم لقولنا واجب ان يوجد. وذلك ان ما هو واجب ان يوجد، ان كان ممكنا ان يوجد، وَكل ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان لا يوجد، يلزم ضرورة ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان لا يوجد، ومحتمل ان لا يوجد. وهذا ايضا كاذب. وانما لزم عن مقدمتين احديهما صادقة، ، وهي قولنا كل ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان لا يوجد، والاخرى اذاً هي الكاذبة.

فاذاً قولنا يمكن ان يوجد ليس بلازم لقولنا واجب ان يوجد. فالقياس الاول

اوجب صدقه على واجب ان يوجد . والقياس الثاني اوجبَ انه غير صادق عليه . فاذا كان القياسان جميعا صحيحين ، فانما صدق احد القياسين علَى شي مما للممكن ، والقياس الاخر على شي اخر للممكن . فاذا اخذ الممكن بنحو ما كان صَادقًا على الواجب ، واذا اخذ بنحو اخر كان كاذبا عليه . فالممكن اذاً ينبغي ان يقالَ على نحوين او يوخذ بنحوين .

فشرع الان ارسطوطاليس في ان يُعرّف على كم نحو يقال الممكن . **فقال** :

22b,36-23a,1
فنقول انه ليس كل ما هو ممكن ان يوجد وان يمشي فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك بل ها هنا اشيا لا يصدق فيها المقابل واول ذلك في الممكنة التي ليست قواها بنطق ومثال ذلك النار فانها تسخن كل ما لقيته وقوتها ليست بنطق فالقوى التي تكون بنطق هي واحدة باعيانها لاشيا كثيرة ولاضدادهَا

يقول انه ليس كل ما قيل عليه انه ممكن ان يوجد كذى او يكون كذى ففيه (١٠٥ ظ) امكَان لمُقابل ذلك الشي . بل هَاهُنا اشيا يقال فيها انها يمكن ان توجد بحال ، ولا يصدق فيها ان يقال ممكن ان لا توجد بتلك الحال . وتلك الاشيا كثيرة .

واول مَا يذكره من تلك الاشيا في الممكنة التي ليسَت القُوى فيها نطقاً ، ولا قواها مقرونة بنطق . ومثال ذلك النار . فان فيها قوة بهَا تسخنُ ، وبتلك القوة يقال فيها انها ممكنة ان تسخن . وَالقوى التي في الاجسَام منها ما هي قوى تفعَل بهَا في غيرها ، ومنها ما هي قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولاجل تلك القوى التي بهَا تفعَل او تنفعل يقال فيها انها ممكنة ان تفعل او تنفعل .

والقوى التي بها تفعَل الاجسَام او تنفعل ، منها ما هي نطق او مقرونة بنطق ، ومنهَا مَا ليسَت هي بنطق ولا مقرونة بنطق .. وَانما قلت نطق او مقرونة بنطق ، لان كثيرا من الناس يرى ان النطق اولا هو الذي به يفعَل الانسان ، لا بقوة اخرى . فانهم يرون ان الارادة هي نطق مَا . واخرون يرون ان الارادة ليسَت هي بنطق ، ولكنها شي اخر وقوة اخرى مقرونة بنطق . وهَاهُنا ليس ينبغي ان يبالي الانسان كيف ما كان ، كانت تلك القوى التي يفعَل بها الانسان افعاله الارادية نطقا ، او مقرونة بنطق . وجَميع هذه القوى بها يقال في الشي انه ممكن ان يفعل كذى او ان ينفعل .

والمثال الاول اخذه من الاشيا التي قواها التي بها تفعل او تنفعل ليست بنطق ولا مقرونة بنطق. **فقال** : ومثال ذلك النار فانهـا تسخن كل ما لقيته وقوتها ليست بنطق. يعني ليست قوتها نطقا ، ولا مقرونة بنطق . وينبغي ان نفهم من قوة النار وقوى سـاير الاجسـام (١٠٦ و) التي تشبه النار انها قوى تصير بها الاشيا مستعدة لان تفعل فعلاً واحدا فقط ، او مستعدة لان تقبل فعلا واحدا فقط ، لاذلك الشي وضده . وانما ليست تفعـل دايماً اما لانها لا تجد مادة ، واما لان تعاق عن فعلها بشي من خارج لا من ذاته ، واما ان تضعـُف قوتها بان يزول بعضها او بان تكون المادة التي فيها تفعل عَسِرة القبول لفعلها . فاما ان يكون عنها فعل مضاد لذلك الفعل ما دامت فيها تلك القوة فلا . بل يكون عنها ضد ذلك الفعل بان تزول تلك القوة و تخلفها في ذلك الجسم بعينه ضدُها .

وهـا هُنا قوي في اجسـام اُخر بها تفعـل او تنفعل . الا انها بتلك القوة الواحدة مستَعدة لان تفعل فـعلاً ما وضد ذلك الفعل، او تنفعل انفعالاً ما وضد ذلك الانفعال . فهذه هي التي يقال فيها انها ممكنة لان تفعل الشي وان لا تفعله ، او تفعل ضده ، او ممكنة ان تفعـل شيا ما وان لا تنفعل، او ان تنفعـل ضد ذلك الانفعـال . فهذه هي التي تكون واحدة باعيانها لاشيا كثيرة ولاضدادهـا .

والامكان والقوة والقدرة والاستطاعة هي اسما ينبغي ان نفهم الان على انها مترادفة ، غير ان كثيرا من الصنايع تستعمل هذه الالفاظ على معان مختلفة . وذلك ان كثيرا من الناس قد اعتادوا ان يوقـعوا اسم الاستطاعة والقدرة على القوة التي هي نطق او مقرونة بنطق . فلذلك لا يسمون ما سوى الانسان من الحيوان مُستطيعاً ولا قادرا . وجرت عادة كثير من الناس ان لا يوقـعوا اسم القوة الا على الشي الذي به نفعل فـعلا كثيرا او عظيماً او سَريعاً . ويجعلون مضاد هذه القوة الضعف . وهو ان يكون الشيء الذي به يفعـل ليس بكـثير الفعل في العدد ولا بعظيم ولا بسريع . فهـذا معني الضعيف. (١٠٦ ظ) ويـوقعون اسم القوة علي المقابل للضَعفِ .

واما هاهنا فانه ينبغي ان نفهم من جميع هذه معنى واحدا . وينبغي ان نعلم ان الممكن ربما دُلّ به على حـال موضوع الشي ، وربما دل به على حـال محمول الشي . مثال ذلك قولنا النار ممكنة ان تسخن الحديد ، والسخونة ممكنة ان توجد في الحديد . فان الممكن في القول الاول يـدل به على حال ما للنار ، وهي الحال التي بها صارت تفعل السخونة في الحديد . وهذه الحال هي حال في النار ليس يمكن ان تكون عنها

لا سخونة . ولكن قد يماس النار الحديد فلا يسخن الحديد ، ليس لاجل ان القوة التي في النار قد بَطلت ، او انها هي السبَب في ان لم تسخن الحديد ، ولكن عسر قبول الحديد للحرارة . فالعايق للسخونة ولفعل تلك القوة هو في الحديد . فاذا كان كذلك فالسخونة في نفسِها ممكنة ان توجد وان لا توجد في الحديد عن النار . وهذا الامكان هو كاين في السخونة ، لا بحسَب الاضافة الى النار ، لكن بحسب الاضافة الى ما في الحديد من العايق عن قبول فعل النار فيه .

وكذلك لو اتفق ان كانت مادة سريعَة القبُول لفعل النار فيها، وكان هناك عايق من خارج ، لكان الامكان الذي في السخونة من انها ممكنة ان توجد في الحديد عن النار وان لا توجد ، من جهة ذلكَ العايق ، لا من جهة النار ولا من جهة المادة . ولذلك جعل ارسطوطاليس الممكن الذي استعمله في القضايا ، وفي مقدمات القياس ، ودلالة جهة الممكن التي قرنها بهَا في كتاب القياس[1] ، على الممكن الذي هو في المحمول لا على القوى والاستعدادات التي في الاجسَام والموضوعات . كقولنا آ ممكنة ان تكون في كل بَ ، او قولنا بَ ممكنة ان توجد آ . فان هذا الامكان ليس هو القوى في الاجسَام ، (١٠٧ و) لكن هو الامكان الذي سَبيله ان يقرن بالمحمول ، سوا كان ذلكَ في المحمول من جهة الموضوع او من جهة شي اخر خارج عن الموضوع عَلى مثال ما هُنا في السخونة .

الا ان ارسطوطاليس ابتدا من امر الممكن بما هو طبيعة وذات موجودة في الامور. فذكر القوى التي بحَسبها يقال في الامور انها ممكنة ان تفعَل او تقبل الفعل . فقسَمها الى صنفين : صنف هي بنطق ، وصنف لا بنطق . فالتي بنطق هي واحدة باعيانها لاشياَ ولاضدادهَا . والتي ليست بنطق جعَلها صنفين : صنف تعد بهَا الاجسَام نحو اشياَ واحدة بعينها لا الي اضدادهَا ، وصنف تعدّ بها الاجسَام لاشياَ ولاضدادها .

فقال :

23a,1-2 فاما القوى التي ليسَت بنطق فليس كلها كذلك

يعني ليست كلها للشي وضده .

وقال :

[1] Anal. Priora 25a, 37 ss.

23a,2-3 لكن الامر على ما قلناه في النار وذلك انه ليس ممكنا
ان تحرق وان لا تحرق وكذلك غيرها مما يفعل دايماً

يعني ليس[1] في استعداد النار ان تحرق وان لا تحرق ، بل القوة التي فيها هي قوة لان تحرق فقط . فاذا لم يحصل عنها احراق فلعايق من المادة او غيرها . وكذلك غير النار مما يفعل دايما .

يريد **بقوله** : مما يفعل دايما ، احد شئين . اما ان يعني به مما شانها ان تفعل ، مما فيها قوة لان تفعل شيا واحدا بعينه ، وله عوايق تعوقه عن فعله . فالتي ليست لها عوايق اصلاً مثل الشمس ، فانه ليس لها عايق عن الحركة لا من نفسها ولا من غيرها . وهي ممكنة ان تفعل و ممكنة ان تطلع . وليس لها عايق من الطلوع اذا بلغت بحركتها الى الموضع الذي فيه تكون طالعة . وكذلك من شانها ان تنكسف (١٠٧ ظ) من غير ان يعوقها عايق اذا بلغت بحركتها الى الموضع الذي فيه تنكسف .

وقال :

23a,3-4 الا ان بعض الاشيآ مما قوته بغير نطق قد
يمكن فيها ايضا ان تقبل معا المتقابلات

بعد قسم الاشيا التي قوتها ليست بنطق ولا مقرونة بنطق الى صنفين ، احدهما القسم الاول الذي ذكره . والثاني الصنف الذي فيه قوة يقبل بها المتقابلين ، اما في ان يفعل بها المتقابلين ، واما في ان يقبل بها من غيره فعلين متقابلين .

ثم قال :

23g,5-6 وانما قلنا هذا القول لتعلم انه ليس كل امكان فهو
للاشيا المتقابلة ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه
وان بعض الامكان مشترك في الاسم وذلك ان الممكن
ليس هو مما يقال علي الاطلاق

يعني انا انما ذكرنا القوى التي في اصناف الاشيا ، ، وذكرنا الاجسام التي تبين فيها من اول الامر ان قواها ليست هي استعدادات لاشيآ متقابلة بل لاحد المتقابلين

---

١) أضيفت في الهامش .

فقط ، والاجسَام التي قواها استعدادات بذواتها وبانفسها واولاً لاشياَ متقابلة ، لتعلم انه ليس كل امكان فهوَ للاشياَ المتقابلة ، ولا كل امكاَن فيما يقال في النوع الواحد بعينه . وَ لتعلم ان بعض ما يقال علَيه الامكان مشترك مع بعض اخر مما يقال علَيه الامكان في الاسم . فيصير ما يقال عليه الامكان صنفين . وَكلي (١٠٨ و) الصنفين يقال الممكن عليهما جميعا باشتراك الاسم . ومَعنياهما مختلفان .

فقوله: فيما يقال في النوع الواحد بعينه، يريد به ولا كل امكان فيما يقال الممكن عليه ، على ان ذلك الشي ممكن في نوع واحد بعينه دون مقابلة . بل الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك ان الممكن ليس هو مما يقالُ على الاطلاق اي على موضع وَاحد بعَينه فقط .

ثم قال :

بل منه مَا يقال حقا لان الشي يفعَل ومثال ذلك 23a,8-9
قولنا في الماشي ان المشي ممكن له لانه يمشِي

يعني بل من الممكن ما يقال ويصدق على الشي حين ما يفعَل وحين ما هو بالفعل . فان الحال التي هو بهاَ بالفعل يقال فيها انها ممكنة لذلك الشي الذي فيه تلك الحال بالفعل . مثال ذلك قولنا في الماشي ان المشي ُممكن له لانه دايب يمشي . ففي حين ما يمشي يقال ان المشي ممكن له ، لا علَي مَعنى ان الممكن يَدل على مشي له مُستقبل ، بل على المشي الذي هُو له حين ما يمشي .

ثم قال :

وبالجملة قولنا في الشي ان كذى ممكن له لانه بالفعل 23a,9-11
بالحال التي يقال انها ممكنة له ومنه ما يقال ذلك فيه
لان من شانه ان يفعل ومثال ذلك قولنا في الشي انه
قد يمكن ان يمشي لان من شانه ان يمشي

اي من شانه في المستقبل ان يفعل .

ثم قال : 23a,11-12

وهذا الامكان انما هو في الاشياَ المتحركة وَحدهَا

(١٠٨ ظ) **يعني** الامكان الدال عَلى المُستقبل انما هو في الاشيا التي تتبدل جَواهرها او اعراضها دون جوَاهرها .

ثم قال :

23a,12-13 فاما ذاك فهو ايضا في الاشيآ غير المتحركة

يعني الممكن الذي يقال على ما هو بالفعل فهو ايضا في الاشيا غير المتحركة . يعني انه في المتحركة وايضا في الاشيا غير المتحركة . يعني ان ذلك الممكن الدال على ما هو بالفعل يُوجد في الاشيا التي تتغير جواهرها واعراضها ، وفي الاشيا التي لا تتغير جواهرُها ولا اعراضها .

فان الممكن الدال على مستقبل الشي يوجد خاصة في الاشيا التي تتبدل . وَالاشيا التي تتبدل يمكن ان تتوهم على ضربين . فانها تتوهم واقفة حيناً ومتغيرة حينا . وقد يُمكن ان تتوهم متغيرة تغيرا بلا فتور ولا انقطاع . فالتي تقف حينا وتتغير حينا فانها من قبل ان تتغير كان ممكنا ان تتغير ، وان يحصل فيه ذلك الشي الذي اليه تغير من قبل ان يتغير . الا انه على ضربين .

احدهما ان يكون ما دل عليه الممكن من حالة في المستقبل لا يمكن ان لا تحصل له تلك الحال . وهذا هو الممكن الدال على ما شانه ان يكون مُعدا لامر واحد دون مقابلة ، اذا لم يكن له عايق من خارج .

والثاني ان يكون ما دل عليه الممكن من حالة في المستقبل هو ممكن ان يوجد وان لا يوجد . وذلك فيما كان مُعدّا بقوة واحدة نحوَ المتقَابلين ، وفيما يمكن ان يَكون له عايق من التي هي مُعدّة نحو شي واحد بقوة ذاتها .

وَاما الممكن الدال على مَا هو بالفعل فانه في الاشيا غير المتبدّلة (١٠٩ و) الوجود وغير المتبدلة الاعراض . وذلك ان تلك كلها بالفعل . والممكن يدل على ما هو بالفعل . واما الاشيا المتحركة فان هذا الممكن انما يصدق عليها حين ما تتحرك . فانها حين ما تتحرك فهي بالفعل فيما فيه تحرك .

وضربا الممكن موجُودَان في الذي يتحرك حين ما هو دايب يتحرك . وذلك ان ما فيه تحرك وَ حصل وجوده بالحركة يقال فيه انه ممكن ، على معنى انه قد حصَل بالفعل . وَهو في حين ما يتحرك ، فهو ايضا شانه ان يحصُل له شي اخر مما فيه يتحرك ، وذلك ان المتحرك حين ما يتحرك يحصل مما فيه يتحرك جزو بالفعل ، ويبقى

هناك جزو اخر اليه يتحرك . فهو حين ما حصل له جزو ما بالفعل ، فهو ممكن وجود ذلك الجزو له ، بمعنى انه قد حصل بالفعل . وهو في ذلك الان ممكن ان يحصل له في المستقبل جزو اخر مما فيه يتحرك . وهذا الممكن هو الدال على ما سيحصل له في المستقبل ، وعلى ان فيه شيأ ما به يقبل ما يحصل له بالفعل في المستقبل .

وقوله: ما يقال حقا ، قد يحتمل ان يكون اراد بالحق الصادق . وقد يحتمل ان يكون اراد به الواجب والاضطراري . فان الحق قد يستعمل على هذين ، على ما هو واجب وعلي ما هو صادق .

ثم قال :

والقول بانه يمكن ان يمشي او انه يمشي صادقان 23a,13-15
فيما هو دايب يمشي وبفعل وفيما من شانه المشي

يعني ان قولنا ممكن ان يمشي يصدق على ما هو دايب يمشي وبفعل ، وفيما ليس يمشي الان ومن شانه ان يمشي في المستقبل .

ثم قال :

(١٠٩ ظ) فاما ما قيل ممكنا على هذا الوجه فليس 23a,15-16
بصادق اذا قيل على الاطلاق في الواجب ضرورة
واما على الوجه الاخر فانه صادق

يعني على الممكن الذي يعني به ما من شانه المشي في المستقبل ، ويمكن ان لا يكون له المشي . فليس يصدق على الواجب ضرورة . واما على الوجة الاخر فانه صادق . يعني الممكن الدال علي ما هو بالفعل ، فانه صادق علي الواجب ضرورة .

فان ما هو واجب ضرورة هو لا محالة بالفعل . فالممكن اذاً اعم من الضروري . لانه يقال على ما هو ضروري وعلى ما ليس بضروري . وقد كان ما هو بالفعل والضروري ، على ما تقدم تقسيمه في اخر الفصل الثاني[1] ، انه على ثلثة : على ما هو دايم لم يزل ولا يزال ، وضروري ما دام موضوعه موجودا ، وضروري الوجود ما دام هو موجوداً . فالممكن اذاً يقال على هذه المعاني الثلثة من معاني الضروري. ويقال

---

١) راجع صفحة ٩٥ الخ .

عَلى معنى رابع وهو الممكن في المستقبل ان يوجد وان لا يوجد . فهو اذاً اعمّ من جميع اصناف الضروري . فان اصناف الضروري كلها بالفعل .

ثم قال :

فاذا كان الكلي لاحقا بالجزوي فقد يجب ان يلزمَ 23b,16-18
فيما هو وَاجب أن يوجَد ان يكون ايضا ممكنا ان يُوجد
الّا انه ليس على كل معنى الممكن

يعني ان الممكن قد يلزم الواجب بوجه اخر على مثال لزوم الكلي لما هُو (١١٠ و) اَخص منه . فلذلك اذ كان الكلي لازما للجزوي ، فانه اذا وضع الجزوي موجوداً ، لزم ضرورة ان يُوجدَ الكلي . مثل الانسان فانه اذا وجد ، لزم ضرورة ان يوجد الحيوان . فقد يجب اولاً ان يلزم فيما هُو وَاجب ان يوجَد ان يكون ممكنا ان يوجَد ، اذ كان قولنا ممكنا أن يوجد اعم من قولنا واجب ان يوجد . الا ان الذي يصدق من مَعاني الممكن عَلى الواجب ليس هو جميع معَانيه ، بل ما هو من معانيه بالفعل. واما ما كان منه في المُستقبل فلَيس يَصدُق على الواجب .

فقد حصَل جميع مَا قصدَ ارسطوطاليس بيانه من معَاني الممكن في هذا الفصل . وَلكن الذي بقي ان نَستثنيَهُ نحن بان ننظر في سَالب الممكن اذ كان الممكن يقال على اربعة معان ، هَل سَلبه هو سَلب الاربعة كلها ، او انما هو سَلبُ بعضِها . فان ارسطوطاليس سَلبَ الممكن على انه سَلب جميع انحا الممكن .

وانحا الممكن اربعة . احدهما ان يُوجَد وان لا يوجد ، والباقية هي انحآ الضروري. فالممكن الدال على المعنى الاول يُسميه الممكن بالحقيقة . وانحا الضروري يسميها الممكن باشتراك الاسم . وكذلك يسمي من انحا الضروري الذي لم يزل ولا يزال ، الضروري بالحقيقة . والمعنيان الباقيان من معاني الضروري يسميهما الضروري لا بالحقيقة ويسميهما في كتاب القياس[١] المطلقة والوجودية على ما يقول الاسكندر الافروديسي . ويبين انه اذا استعمل سلب الضروري ، فانما يعني به سَلب جميع معَاني الضروري . فيصير سَلب الضروري اذا اريد به سَلب جميع الضروري يلزم عنه ايجاب الممكن الحقيقي . ويصير سَلب الممكن متى اريد به سَلب جميع انحا الممكن الاربعة رفع

١) لربما في *Analytica Priora* 25a1. 29b29ss.

الوجود اصلا بالكلية . فيصير ممتنع الوجُود بكُل وجُوه الامتناع ومحالاً بكُل وجوه (١١٠ ظ) المحال .

وفي هـذا شك له قدر . وذلك ان الممكن اذا استعمل فيما بعد فانما يُستعمل على انه الممكن الحقيقي فقط ، واذا سُلب سُلب الحقيقي وساير ما يقال عليه الممكن باشتراك الاسم . فيصير شبيها بمن استعمل العين في الايجاب على انها العين التي بها نبصر ، وحين سلبه سلب جميع ما يقال عليه اسم العين . واذ كان السلب انما ينبغي ان يسلب ذلك المعنى الذي اوجبه الايجاب ، فقد ينبغي ، اذا اوجبت العين التي بها نبصر لشي ما ، ان تسلب تلك العين بعينها لا غير . فاذا كان كذلكَ ، فانا اذا قلنا ممكن ان يوجد ، وجعلنا معنى ذلك الممكن الحقيقي ، فان سلبه ينبغي ان نعني به سلبَ ذلك المعنى الحقيقي فقط . وهذا قد ذهب اليه قوم من المتسبة الي المشائين[1] من حدث المفسرين .

فاذا كان كذلك ، كان قولنا ليس بممكن ان يوجد صادقاً على قولنا ضروري ان يوجد، من قبل انه يكون معنى قولنا ليس بممكن ان يُوجد ليس بامكان يوجد ، اي وجود ما يوجد ليس بامكان بل بالضرورة . فيكون ما ليس بممكن ان يوجد هو ضروري ان يُوجد . وذلك على ظاهر الامر شنع . لكن ان اريد بقولنا ليس بممكن ان يُوجد ، ليس بالامكان وجوده بل بالضرورة ، كان اقل شنعة ، او زالت الشُنعةُ بالواحدة .

وعلى هـذا الاصل بنى كثير من الحدث ، وهم كثير من مفسري الاسكندرانيين[2] وصار بعضهم الى ان غلط ارسطوطاليس في جميع ما تكلم فيه الى هـذا المكان ، من المواضع الذي ابتدا يذكر فيه لوازم الواجب والممكن . ونسبه انه غلط ولم يشعُر باشتراك الاسم في قولنا ليس بممكن ان يُوجد . فانه اخذه على انه انما يسلبُ معنى واحدا يشمل جميعَ اصناف الممكن .

(١١١ و) وارسطوطاليس قد شعر بهذا وعرفه . والدليل على ذلك ما قد قاله في الشكل الثاني من اشكال المقاييس الممكنة الصرف التي ذكرها في كتاب القياس[3]. الا انه ذهب في استعماله سلب الممكن الى سلب جميع معاني الممكن ، وفي ايجابه

---

١) *Peripatetici*

٢) *Alexandrini*

٣) راجع *Analytica Priora* 36b, 26 ss.

الى ايجاب الممكن الحقيقي . وكذلك فعل في الاضطراري . فانه استعمل في سلبه على انه سلبُ جميع معاني الضروري ، واستعمل في ايجاب الضروري ايجاب المعنى الحقيقي فيه .

فلذلك **قال** :

23a,18-20 وعسى ان يكون ايضا مبداوهمَا كلها قولنا واجب وقولنا ليس واجبا ان يوجد وان لا يوجد ثم ينبغي ان نتامل كيف لزوم ساير تلك الباقية لهذه

فانه لما صَار الى اخر غرضه في الممكن ، جعَل وضعَ المقدمات ذوات الجهة ، في الواجب والممكن والممتنع ، على النحو الذي يستعمله في كتاب القياس[١] وهو هكذي :

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ليس بممكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس ممتنعا ان لا يوجد
واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بممكن ان يوجد	ممكن ان يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد

وبعَض المفسرين يقدم وضع مقدمات الواجب المعدولة . وانا ارى ان نقدم وضع مُقدمات الواجب البَسيطة . لان ما تدل عليه موجبات الواجب البَسيطة في غاية مَا يكون من الكمال . ومَا تدل عليه موجبات الواجب المعدولة فتلك في غاية الخسَاسة وَ النقص ، ان كان يجُوز ان يقالَ فيما ليس بمَوجود ولا يمكن ان يُوجَد اَصلاً (١١١ ظ) خسيس . ومقابلة هذين متوسطة بين هذين الضِدين .

فان قولنا واجب ان يوجد ووَاجب ان لا يوجد همُا في غاية التضاد . وقولنا ليس بواجب ان يوجد وَليس بواجب ان لا يوجد هـُمَا[٢] متوسطان بين المتضادين . فلذلك اضيف قولنا ممكن ان لا يوجد الى احدهما ، وَممكن ان يـُوجد الى الاخرِ .

١ لربما *Anal. priora* 32a15 ss. 35b23 ss 38a13 ss.
راجع J. H. Hoffmann, *De hermen. apud Syros Aristoteleis* p. 49-53.

٢) أضيفت في الهامش .

وَانت اذا تاملتَ الموجُودات وَجدت هذا الوضعَ الذي اخترناه طبيعيا الا ان هذا خارج عن هذه الصناعة وَعن الغرض الذي قصدناه . وانما اتينا منه بهذا المقدار لانا راينا ارسطوطاليسَ قد احبَ ان يذكر بعضَ هذه في اخر هذا الباب. وهو **قوله**:

23a,21-26 وقد ظهر مما قلنا ان ما وجوده واجب ضرورة **فهو** بالفعل فيَجب من ذلك اذ كانت الاشيا الازلية اقدم ان يكون ايضا الفعل اقدم من القوة فتكون بعض الاشيا بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الاول وبعضها مع قوة وَهذه الاشيا هي بالطبع اقدم فاما بالزمان فانها اشد تاخرا وبعضها ليست في حال من الاحوال بالفعل انما هي قوى فقط

وهذه اشيا خارجة عن صناعة المنطق . وقد استقصى امرها ارسطوطاليس في المقالة الثامنة من كتاب مَا بعد الطبيعة . وهي ايضا مع ذلك اشيا غامضة . وَكثير منها غير بين الوجود . الا ان ارسطوطاليس وضعهَا وضعا ، وَفيها بين القدماَ اختلاف شديد متفاوت.

وَلكن يمكن ان يقع الاقناع في كثير من هذه الاشيا بالاستقرا . فانه قسم الاشيا الموجودة كلها ثلثةَ اقسام . فجعَل منها ما هُو بالفعل دون القوة ، وجعَل منها ما هو بالقوة (١١٢ و) دون الفعل ، وبعضها جعلها حينا بالقوة وحينا بالفعل . فمن هذه الثلثة ، الاول وَالثاني محتاجان الي براهين ، وهما من الاشيا البعيدة جدا .

واما القسم الثالث فانه يمكن ان يبين امره بالاستِقرا . فان في المحسُوسات والاشياَ المتكونة الفاسدة ، التي يعرفها ما دو بهذه الحال ، وَهي جميع الاشيا التي لا تكون موجودة ثم تحصل موجودة ، فانها من قبل ان تحصُل موجودة كانت ممكنة ان توجد بالفعل . وهذه هي التي ارادها **بقوله** : وبعضها مع قوة ، اراد بالفعل معَ القوة . **وقال** فيها : ان هذه الاشيا هي بالطبع اقدم . فاما بالزمان فهي اشد تاخرا . يعني ان وجود هذه الاشيا من جهة ما هي بالفِعل هي بالطبع اقدم . فامَا بالزمان فهي اشد تاخرا . يعني ان وجودهَا بالفعل متاخر بالزمان عن كونها ممكنة ان توجد .

وقوله: بعض الاشيا بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الاول ، فهذا ايضا من الاشيا الغامِضة . ومثَالهُ اغمض جدا . غير ان معنى الجواهر الاول كانت كانها

مشهورة عند جمهور اهل زمانه . فان اوليك كانوا يعتقدون الهة كثيرة . فتلك التي كان اهل زمانه في بلده يرون انها الهة يرى اهل زماننا انها ملايكة . ويرى اهل زماننا انها مايتة . ويرى اوليك فيها انها ازلية . فلذلك صار هذا الباب منالا غامضاً . فلذلك راينا ان نجعل مكان هذه الاشيآ التعاليميّة التي هي بينة انها لا يمكن تغيرها[١] وتبدلها مكان الازلية ، مثل ان المثلث زواياه الثلث مساوية لقايمتين واشباه ذلك . فان ارسطوطاليس استعمل هذا بعينه مثالا للاشيا الازلية في المقالة الثامنة من السماع الطبيعي[٢]. فان المحمولات التي لا يمكن ان تفارق موضوعاتها اصلاً ، فانها هي الضرورية وهي التي نفهم من قوله الاشيآ الازلية .

وقوله: وبعضها (١١٢ ظ) ليست في حال من الاحوال بالفعل بل انما هي قوى فقط . وهذا ايضاً من الاشيا الغامضة جدا . فانه ليس يبين ان هاهنا شيا بهذه الحال ، حتى يصح وجود لا نهاية ، وما هو غير متناه ، على المعنى الذي يرى ارسطوطاليس وجوده . الا ان ارسطوطاليس انما ذكر هذه الاشيا في هذا الموضع لانه عازم في كتاب القياس[٣] على ان يكثر في تاليف القياسات التي مقدماتها ممكنة ، والتي مقدماتها وجودية ، والتي مقدماتها ضرورية .

فاراد ان يعرّف ان تكثيره في تلك ليس هو تكثيراً بما لا ينتفع به ، بل هو تكثير ضروري . اذ كانت الموجودات تنقسم ثلثة اقسام : ضرورية فقط ، وممكنة فقط ، وممكنة حينا وضرورية حينا . فالتي هي ممكنة حينا وضرورية حينا هي التي من طبيعة الممكن ، الا انها قد حصلت بالفعل . وهي التي يسميها الوجودية .

وقصد بقسمته الموجودات الى هذه الاقسام الثلثة ليعرّف ان المقدمات تنقسم هذه القسمة ، والنتايج والمطلوبات تنقسم هذه القسمة . فاذا كان كذلك ، كانت المطلوبات والنتايج الكاينة في الاشيا الازلية الضرورية عن مقدمات ضرورية وازلية ، والمطلوبات والنتايج الكاينة في الامور الممكنة عن مقدمات ممكنة . وكذلك النتايج والمطلوبات الوجودية انما هي عن قياسات مقدماتها وجودية . ويبين بها ان الصنايع

١) جاءت في الاصل « غيرها » وصححت في الهامش هكذا « خآله تغيرها » بخط غير خط الناسخ على ما يظهر .

٢) *Phys.* p. 252b 2

٣) *Anal priora I* 17,18,19 p. 36b26 ss.

القياسية تنقسم هذه الثلثة الاقسام . وان جميع الاشيا المنظور فيها المفحوص عنها هي هذه الثلثة .

فلذلك يزول ما قاله جالينوس الطبيب في كتابه في البرهان[١] ، ان ارسطوطاليس كثّر في كتابه في القياس في الممكنات والوجودية فيما لا ينتفع به . وذكر ارسطوطاليس من هذه الاقسام الثلثة اشيا غامضة ، وقد كان يمكنه ان يذكر منها ما هو دونها في الغموض . وانما فعل ذلك ليعرف ان هذه القياسات الثلثة ليس انما يُنتفع بها (١١٣ و) في الصنايع العملية .

والصنايع التي انما تنظر من الممكنات في الاشيا الخسيسة ، مثل الاشيا التي تنظر فيها صناعة الطب وصناعة الفلاحة ، فان هذه واشباهها انما تنظر من الاشيا الممكنة في الامور السهلة الخسيسة . ولا ان القياسات الضرورية انما ينتفع بها في التعاليم وفي الحيل وفي الاشيا الضرورية التي هي سهلة او خسيسة . بل القياسات الممكنة والوجودية ينتفع بها من الامور في الاشيا التي في الغاية القصوى من البُعد والغموض . والقياسات الاضطرارية ينتفع بها من الامور الاضطرارية في الاشيا الازلية ، التي منها الجواهر الاول التي اخذها مثالات . فان تلك مع اضطرارتها جمعت البعد عن المعارف الاول جدا ، وعسر الفهم والكمال في الوجود .

فلذلك ذكر من الممكنة شيا من اغمض ما فيها ، ومن الاشيا الاضطرارية اغمضها ، ليُعرف ان الذي هو مُزمع ان يتكلم فيها انما هي طرق الى معرفة هذه الاشيا الغامضة . واذا كان كذلك فكيف يرى جالينوس في تلك القياسات انها فضل ، اذ كانت هذه الامور الغامضة واشباهها لا يمكن ان يُصار اليها الا بتلك ه

١) راجع : M. Steinschneider, *Die arab. Uebersetzungen aus dem Griechischen* § 13 : Galen Nr. 64.

W. Schmid-O. Stählin, *Geschichte der griech. Literatur.* VII,II 2 (1924) S. 838 Anm, 3.

< الفصل الخامس >

قال الفارابي رحمه الله: قصده في هذا الفصل ان يفحص هل الاقاويل المتقابلة الموجبة التي موادها فقط متضادة اشد تبايناً وتقابلا وتضادا ، او الاقاويل المتقابلة من جهة الايجاب والسلب هي اشد تضادا .

فان الاقاويل المتقابلة من جهة الايجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هي خمسة اصناف: شخصيتان ، (١١٣ ظ) ومتضادتان ، وما تحت المتضادتين ، ومتناقضتان ، ومهملتان . ولكل واحدة من هذه الخمسة نظر في الاقاويل الموجبة التي موادها متضادة .

مثالات ذلك ، اما في الشخصيتين فقولنا : زيد خيّر ، زيد ليس بخيّر . ونظيرتها زيد خيّر ، زيد شرير . واما في المتضادتين ، فقولنا : كل انسان خير ، ولا انسان واحد خيّر . كل انسان خيّر ، كل انسان شرير . واما ما تحت المتضادتين ، فقولنا : كل انسان ما خيّر ، ليس كل انسان خيّر . انسان ما خيّر ، انسان ما شرير . وفي المتناقضتين ، قولنا : كل انسان خير ، ليس كل انسان خيّر . نظيرتها : كل انسان خير ، انسان ما شرير . وكقولنا : انسان ما خير ، ولا انسان واحد خير . ونظيرتها : انسان ما خير ، كل انسان شرير . وفي المهملات ، قولنا : الانسان خيّر ، الانسان ليس بخيّر . الانسان خيّر ، الانسان شرير .

فيصير لكل موجبة مقابلتان اثنتان ، احداهما سالبة ، والاخرى موجبة مادتها مضادة لمادة الموجبة الاولى . وارسطوطاليس يفحص هل اذا وضعت موجبة في صنف ما من اصناف المتقابلات التي احصيناها ، وكانت لها مقابلتان اثنتان ، احداهما سلب تلك الموجبة ، والاخرى الموجبة التي مادتها مضادة لمادتها ، اي هاتين المقابلتين لها اشد مقابلة واشد مباينة . هل سالبتها اشد مقابلة لها ومباينة ، او موجبتها التي مادتها مضادة لمادتها .

فان ارسطوطاليس يسمي ما هو اشد مباينة لها اكمل مقابلة ، وما هو ابعد في المباينة وهو الضد ربما سماه اشد تضادا ، على عادته . فانه اذا سمي المتقابلات متضادات ، قال وهي في هذه اشد (١١٤ و) تضاداً ، يعني انها اشد تقابلا . فهذا معنى **قوله** :

23a,27-32 وقد ينبغي ان ننظر هل ضد الايجاب انما هو السلبُ اَو ضد الايجاب ابدا انما هو الايجاب وهل قولنا كل انسان عدل هو ضد لقولنا ولا انسان عدل او انما هو ضد قولنا كل انسان جاير كانك قلت سقراط عدل سقراط ليس بعدل سقراط جاير اي الاثنين من هذه هما المتضادان

يريد بالضد هاهنا ما هو الغاية في المباينة . ويريد بالمضادة من الشيين اللذين هما في غاية التباين حتى لا يوجد تباين اشد منهما . ويريد هل قولنا كل انسان عدل هو في غاية المباينة لقولنا وَلا انسان واحد عدل ، او انما هو في غاية المباينة لقولنا كل انسان جاير ، وليس هو في غاية المباينة لقولنا ولا انسان واحد عدل . بل مباينته لقولنا ولا انسان واحد عدل ، دون مباينته لقولنا كل انسان جاير .

وكذلك قولنا سقراط عدل ، سقراط ليس بعَدل ، سقراط جاير . اي الاثنين من هذه هما المتضادان . يعني ان سقراط عدل ، سقراط ليس بعَدل . سقُراط عدل ، سقراط جاير . اي الاثنين من هذه هما اللذان البُعد بينهما غاية البعد في التباين . هل ذلك قولنا سقراط عدل ، سقراط ليس بعدل ، او قولنا سقراط عدل ، سقراط جاير . واخذ المثال من صنفين من اصناف الاقاويل المتقابلة ، ومن الشخصيات ، ومن المتضادة . واخذ نظاير كل صنف منها من الاقاويل المتقابلات التي موادها متضادة .

فقوله: (١١٤ ظ) هَل ضد الايجاب السلب ، او ضد الايجاب انما هو الايجاب . يعني هل المباين غاية المباينة للايجاب هو السَلب المقابل له ، او الايجاب الذي مادته ضد مادة ايجاب ما هو المباين غاية المباينة للايجاب . وهذا الفحص فحص عن جميع اصناف متقابلات الايجاب والسَلب .

وبيّن الاقاويل المتقابلة من جهة تضاد موادهَا . الا انه اقتصر في مثالاته على صنفين منها . ولما كان هذا الفحصُ هو فحصا عن الاقاويل المتقابلة في الصنفين جميعا ، وكانت الاقاويل كما قد تقدمَ القول فيها بتواطو واصطلاح ساذج ، لم يمكن ان نعلم هذه الحال من احوال المتقابلات من الاقاويل انفسها . ولكن لما كانت الاقاويل التي هي الالفاظ انما توضع متقابلة لاجل تقابل تلك الاعتقادات المدلول عليها بتلك الالفاظ ، وَكانت انما توضع صَادقة او كاذبة او مقتسمة للصدق والكذب ، كذلك الوقوف على اي المتقابلات من الاقاويل اشد تقابلا ليس يمكن

ان يوقف عليها من الاحوال المدلول علیـها بهذه الاقاويل . فلذلك ينبغي ان ينقل المطلوب في الاقاويل فيجعَل مطلوباً في الاعتقادات المدلول عليها بهذه الاقاويل .

ومعنى الاعتقاد هو اعتقاد وجود شي لشي ، او اعتقاد نفي شي عن شي . فاحدهما مَدلول عليه بالايجاب ، والاخر مدلول عليه بالسَلب . فان المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معنى اخر موضوع في النفس . ولذلك يدل السلب على معنى يُسلب عن معنى في النفس معقول .

فلذلك **قال** :

23a,32-37 فانه ان كان ما يخرج بالصوت تابعا لازما لما تقدمَ في الذهن وكان في الذهن ضد الاعتقاد انما هو (١١٥ و) اعتَقاد ضده ومثال ذلك ان اعتقادنا ان كل انسان عدل ضد اعتقادنا ان كل انسان جاير فواجب ضرورة ان تكون ايضا الحال في الايجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال وان لم يَكن هُناك اعتقاد الضد هو الضِد لم يكن ايضا الايجابُ هو المضاد للايجاب بل السَلب الذي وصفنَاه

وهذا كالبين بنفسه . **وقوله** : تابعا لما تقدم في الذهن ، يعني تابعا لما نتصور في النفس من المَعـَاني . ويعني **بقوله** : تابعا ، في ان تكون الاقاويل متقابلة ، وفي ان تكون صادقة او كاذبة ، وفي ان تكون متضادة . فان هذه احوال انما توجد اولا للاعتقادات بالطبع وَباضطرار ، وتوجد للاقاويل المسموعة بالصوت على انها تابعة . ومعنى التابع انها مُشبهة او محاكية للاعتقادات .

وقوله: وكان في الذهن ضد الاعتقاد انما هو اعتقاد ضده ، يعني ان يكون اعتقاد وجود شي لشي في النفس ، المضاد له والمباين له غاية المباينة ، اعتقادا موجبا مادته ضد مادة الاعتقاد الاول . وباقي ما قاله مفهوم بنفسه .

ثم ابتدا يفحص عما في الذهن من احوال الاعتقادات المتقابلة . **فقال** :

23a,38-40 فقد ينبغي اذاً ان نبحث وننظر اي اعتقاد حق هو المضاد للاعتقاد الباطل هل اعتقادنا سلبه او اعتقادنا وجود ضده واعني بذلك هذا المعني

فانما يقال اي اعتقاد حق هو المضاد للاعتقاد الباطل ، فاشترط الحق في احدهما واشترط الباطلَ في الاخر. ويُريد بالباطل الكاذب وَبالحَق الصادق . كانه (١١٥ ظ) قال اي اعتقاد صادق هو المضاد للاعتقاد الكاذب . لان الاعتقاد الكاذب قد يُوجد في مُضاداته مُضاد كاذب ايضا . وليس نرى ان القولين المضادين اللذين بَينهما غاية المضادة هما اللذان يشتركان في الكذب او الصدق .

والقولان المتقابلان قد يشتركان في الصدق والكذب علي ضربين . وذلك ان المتضادين في المادة الممكنة قد يكذبان معاً ، الا انهما ليس يكذبان عَلى موضوع واحد بعَينه في جزو وَاحد . وذلك ان قولنا كل انسان ابيض ، ولا انسان واحد ابيض ، هما كاذبان معا ، لكن بالجزو . فان فيمن سلب عَنه الابيض ناساً بيضا ، وفيمن اوجب له الابيض ناس ليسُوا ببيض . فالابيض صادق على البعض وليس ابيض صادق على ما كذب فيه الابيض من اجزا الانسان . فاذا كـان كذلك فالمتضادتان الكاذبتان تكذبان في موضوع واحد في جزو واحد . وذلك ان قولنا كل(١ انسان ابيض ، ولا انسان(١ [انسان] وَاحد ابيض ، هما كاذبان معا بالجزو .

وكذلك ما تحت المتضادتين في المادة الممكنة ، انما صدقتا على جزوين مختلفين ، من موضوع وَاحد بعينه . من قبل ان قولنا انسان ما ابيض ، ليس كل انسان ابيض . وكل واحد منهما من اجزا الانسان ، وَمما يُوصَف بالانسان ، على غير ما يصدق عليه الاخر . وبما هي متقابلات تكذب من موضع واحد على جزو واحد بعينه ، كقولنا في الطفل انه عادل ولا عادل . فان قولنا في هذا الطفل انه عادل ، مقابل قولنا في هَذا الطفل بعينه انه لا عادل . وهُما جميعا كاذبان . وكذلك في جرو الكلب انه بصير ولا بصير ، او انه بصير وانه اعمي. فان هذين جميعا كاذبان (١١٦ و) على موضوع واحد في جزو واحد .

فالمتقابلات التي تصدق معا وتكذب معا ليس بينهما غاية التباين ، بل تباينهما وتقابلهما هو دون الغاية في البُعد . فلذلك ليست هي متضادة . ونحن نريد بالمتضادة المتضاد الذي هو المطلوب في هذا الفصل .

فلذلك اخذ اعتقادين متقابلين احدهما كاذب والاخر صَادق ، ثم فحص عن التضاد فيهما فقال : واذا كان هاهنا اعتقاد ما كاذب ، وَكان هناك اعتقاد سالب

١–١) مضافة في الهامش .

مقابل له حق ، واعتقاد مقابل له لاجل مضادة مادته لمادة الاعتقاد الكاذب ، اي هذين ينبغي ان يقال هو اشد مضادة للاعتقاد الكاذب . وكذلك اذا وضع اعتقاد صادق ، ووجد اعتقادان كاذبان مقابلان له ، احدهما سالب والاخر موجب لضد مادة الاعتقاد الصادق ، ايهما يجب ان يكون اشد مضادة للاعتقاد الصادق .

وجعل مثال ذلك بان **قال** :

23a, 40-23b, 2 هاهنا عقد صادق في خير وهو انه خير وعقد اخر
كاذب وهو انه ليس بخير وعقد غيره وهو انه شر فاي
هذين ليت شعري هو ضد العقد الصادق

وهذا بين بنفسه . **وقوله** :

23b, 2 وان كانا واحدا[1] فالمضادة في ايهما هي

يعني وان كانا جميعا كاذبين ، فايهما هو الغاية في المباينة . او ان كانا جميعا مقابلين له ، فايهما اشد مقابلة .

ثم ابتدا في المقاييس التي بها يبين ان السالب المقابل هو اشد مضادة للموجب من مقابلة موجب اخر مادته ضد مادة الاول . فقال : ان كانت شدة المضادة بين الاعتقادين هو بتضاد المادتين ، فالذي المحمول والموضوع فيه مضادان للمحمول والموضوع في الاخر ، هي اذاً اشدها تضادا . (١١٦ ظ) لان الذي يضاد في شيئين هو اكثر واشد مضادة من الذي يضاد في شي واحد .

فاذا كان كذلك ، فكل ايجاب كان لموضوعه ولمحموله ضد . فايجاب ضد محموله لضد موضوعه هو اشد مقابلة من ايجاب ضد محموله لذلك الموضوع بعينه ، ومن سلب ذلك المحمول من ذلك الموضوع . فاذا كان الذي هو احرى بالمضادة من جهة المادة ليس يجعل مضادتها مضادة في الاعتقاد ولا في القول ، فالذي هو احرى ان يكون اقل مضادة من التي موآدها متضادة ، احرى ان لا يكون مضاداً . فانه لو كان ما محموله مضاد لمحمول الموجب مضاداً بسبب تضاد مادتي المحمولين ، لكان ما يضاد الموجب في موضوعه ومحموله احرى ان يكون مضادا . وذلك ان المضاد في المحمول يشارك الموجب الاول في الموضوع . وما يتضاد في المحمول و الموضوع فهو يتضاد في الامرين . وما يتضاد في الامرين ان احدهما ابعد من الاخر التي تتضاد في امر واحد .

١) جاءت في *Pollak* : « وإن كان واحدا (اى إن كان معناهما واحدا) » .

وَبيّن ان المُوجبين المتضادين في المحمُول وَ الموضوع ليسا متضادين في القول ، ولا في الاعتقاد . ويتبين ذلك من ان هذين قد يكونان لازمين احدهما للاخر ويشتركان في الصدق والكذب . مثل ان الحياة ان كانت خيرا فالموت شر . والاذى ان كان شرا فاللذة خير . والصحة ان كانت خيرا فالمرض شر . فكلاهما صَادقان بل احدهما لازم عن الاخر. وان لم يكن احدهما لازماً عنِ الاخر فهمَا يشتركان في الصدق ، اما كلهمَا واما كثيرا منها .

فاذا لم يكن يجعَل التضاّد في الاقاويل من جهة تضاد المواد فيما هو احرى ان يكون فيه تضاد ، فالاخلَق بما هو احرى ان يكون غير مضاد ان لا يكون مُضاداً ولا في غاية التَبايُن . فاذاً التضاد في الاقاويل ليس ينبغي ان يحتفظ في شي منها بتضاد المواد ، (١١٧ و) بل بتضادهـَا بنفسها ، من جهة ما هي اقاويل ، ومن جهة ما هي اعتقادات . فاذاً المقابل ليسَ هو الموجب بل السالب .

فهذا معني **قوله** :

23b, 3-6 فنقول ان ظننا ان العَقدين المتضادين انما يحدان بانهما لشيئين متضادين باطِل وذلك ان الاعتقاد في خير انه خير والاعتقاد في شر انه شر خليق ان يكون واحدا بعَينه بل هو حق واحدا كان او اكثر من واحد .

يعني ان ظَننا ان الاعتقادين المتضادين انما يوصفان بانهما لمحمولين او موضوعين متضادين ، او بان يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين ، ظن كاذب . وذلك ان الاعتقاد في العدل انه خير والاعتقاد في الجور انه شر خليق ان يَكون كل واحد منهما لازما عن الاخر بعينه . بل هما صادقان متضادان ؛ كان احدهما لازما عن الاخر بعَينه[1] . فان كان احدهما لازماً عن الاخر ، او كان كل واحد منهما على حياله صَادقاً ، من غير ان يلزم صدق احدهما عن الاخر ، ويمكن ان يجتمعا جميعا في اعتقاد واحد وراي واحد .

فبذلك يتبين ان التضاد في المواد ليس نستفيد بها الاعتقاد تضاداً . بل ينبغي ان يكون تضاد الاعتقادين من جهة الاعتقادين انفسهما ، وتاليفهما من جهة موادهما . بل لا يحتفظ في شي من احوال تاليفاتها بالمواد .

١) مضافة في الهامش .

ثم قال :

23b,6-7 وهذان متضادان غير انه ليس من قبل انهما[1] يوجَدان لشيئين متضادين[1] لضدين فهما ضدان بل من قبل انهما بحال تضاد[1]

فهذه حجة عندي ثانية . يريد **بقوله** : هذان ، اي الاعتقادان . **وقوله** : (١١٧ ظ) غير انه ليسَ من قبل انهما يُوجَدان لشيئين متضادين هما متضادان ، يعني ان الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لاجل انهما يُوجَدان لمادتين متضادتين ، بل من قبل انهما في انفسهما بحال تضاد . وذلك ان الاعتقادين انما يصيران اعتقادين متقابلين ، من جهة تاليفهما . واما تضادهما في موادّهما ، فهو تضاد اخر عارض فيهما ، لا من جهتهما .

فالمقصود في هذا الكتاب ان يطلب التضاد الذي في الاعتقادين ، من حيث هُما بالذات واولا للاعتقادين . وظاهر ان الاعتقاد الموجب انما يصير موجبا بالرباط الذي يربط المحمول بالموضوع . والمقابل للموجب من جهة ما هو موجب ، هو مقابلة تحل وتنزعُ ذلك الرباط ، او تربطه رباطا مقابلا لذلك الرباط ، حتى يكون الاعتقادان مُتضادين من جهة تاليفهما .

فبيّن ان الرباط الموجب ، اذا كان بقولنا يُوجد او مـَا قام مقامَه ، فان مقابل هذا الارتباط اما حل الرباط ، وَاما رباط مُقابل لهذا الرباط . وَاذا كان ايجاب ضد المحمول لضد الموضوع ليسَ هو مقابلة للرباط ، لم يكن هناك مقابلة من جهة التاليف ، بل مقابلة مُستفادة عن شي غريب من التاليف ، ليس بذات للتاليف ، ولا له اولاً . بل امـّا له بالعـَرض ، وَاما يكون ثانيا مما كانت مقابلته بالعرض او ثانيا ، فهو دون ما مقابلته بالذات واولا . فمقابله السلب هو اما حل الرباط . ، واما رباط مضاد لذلك الرباط . فاذاً السالب اشد مضادة للموجب من مضادة الموجب لضد المحمول في موضوع الموجب الاول .

وايضا فان تضاد المواد مَوجـُود في المواد ، كانت مولفةً (١١٨ و) اَو غير مولفة . فكذلك التضاد الذي يحصل في الاعتقاد من تضاد المواد ، ليس هو من جهة التاليف ، ولا لاجل التاليف ، اذ كان التضاد في المواد مَوجـُودا ألـّفت او لم تولف .

١-١) مضافة في الهامش .

١) وكل ما جاء في *Pollak* من هذا المقطع هو : «بل من قبل انهما بحال بضاد». راجع النص اليوناني.

وتضاد الاعتقاد يجب ان يكون من جهة ما هو مولف ولاجل التاليف . وذاك حال الايجاب والسلب . فلذلك صار تقابلها بالذات اولا ، والتقابل الاخر بالعرض . وايضا فان تقابل الايجاب والسلب تقابل يخصها من جهة ما هي مولفة . وتقابلها من جهة المواد ليس يخصها من جهة ما هي مولفة ، اذ كان ايضا ذلك لها قبل التاليف .

ثم شرع في الحجة الثالثة فقال : ان هاهنا عقدا موجبا صادقا اوجب محمولا في موضوع . فاذا تتبعنا الاشيا الكاذبة على ذلك الموضوع ، وجدنا منها موجبات توجب محمولات على ذلك الموضوع لا يمكن ان توجد تلك المحمولات لذلك الموضوع ، وسوالب كثيرة كاذبة تسلب محمولات شانها ان توجد في ذلك الموضوع .

وليس ينبغي ان نجعل كل ما كذب على ذلك الموضوع من الموجبات والسوالب مضادا لذلك الموجب . اذ ليس نجعل اعتبار[1] مضادة الاعتقاد للاعتقاد ان يوجد احد الاعتقادين كاذبا على الاخر . وذلك ان الموجبات الكاذبة على الاعتقاد الاول الصادق بلا نهاية ، وكذلك السوالب الكاذبة على الاعتقاد الاول الصادق سوالب بلا نهاية .

وليس يمكن ان يكون للشي مضادات بلا نهاية . من قبل انه يلزم من ذلك اولا ان يكون البعد بين الاعتقاد الاول وبين اواخر الاعتقادات التي تمر الى غير نهاية بعداً غير محدود ، ومباينةً غير (١١٨ ظ) [غير] محدودة . والضدان هما اللذان بعد التباين بينهما بعد محدود . وايضا فانه يلزم ان يكون للشي الواحد ضد اكثر من واحد . وذلك ايضا غير ممكن . فاذا كان كذلك ، فان الاعتقاد الاول غير الموجبات . والسوالب التي هي بلا نهاية هي اما موجبة واحدة ، اي اخذ المضاد له من الموجبات ، وان اخذ من السوالب فسالبة واحدة .

وينبغي ان ننظر اي الموجبة من بين الموجبات ينبغي ان توخذ المضاد للاعتقاد الاول ، واي سالبة من السوالب الكاذبة عليه توخذ مضادة له . اما من جهة الموجبة ، فينبغي ان تكون الموجبة المضادة هي الموجبة التي تشتمل على ساير الموجبات الكاذبة ، ومن السوالب السالبة التي تشتمل على ساير السوالب الكاذبة . فاذا وجدنا من الموجبات تلك الموجبة قلنا انها هي الموجبة المضادة . واذا وجدنا في السوالب تلك السالبة قلنا انها هي المضادة .

---

١) مضافة في الهامش .

غير انه لا يمكن ان يكون للشي الواحد ضدان اثنان . فاذا وجَدنا في الموجبات موجبة بتلك الحال ، وَفي السوالب سَالبة بتلك الحال ، ولم يمكن ان يكون للاعتقاد الاول مضادان ، احتجنا ان نقايس بين السالبة وَبين الموجبة ايهما اعمّ . فاذا كانت موجبة توجب للموضوع ضد المحمول في الاعتقاد الاول ، وسالبة تسلب ذلك المحمول بعينه عن ذلك الموضوع بعينه ، فقايسنَا بينهمَا ، وجَدنا سالبة المحمُول اعمّ من مُوجبَة ضد المحمول . وَذلك قد بيّن ايضاً (١١٩ و) بالاستقرا . لان ما هو ضد ذلك المحمول يصدق عليه سَلب المحمول . وسَاير الاشيا التي ليسَت هي اضداد المحمول يصدق عليها سَلب المحمول .

فاذاً سلب المحمول اعم من ايجاب ضد المحمول . فهو اذاً يشتمل ، من الاشيا الكاذبة على ذلك الاعتقاد ، على[1] اكثر مما يشتمل عليه ايجاب الضد الكاذب ، الذي يشتمل على كاذبات اكثر ، ابعَد في المباينة من الاعتقاد الصَادق من الذي يشتمل من الكاذبة على اشيآ اقل .

فاذاً سلب المحمول هو الضدّ فقط دون ايجاب الضد . وهو الذي قصَد **بقوله** :

23b,7-13 فاذ كان هاهُنا عقد في خير انه خير وعقد انه ليسَ بخير وعقد انه شي اخر ليسَ هو مَوجُوداً ولا يمكن ان يوجد فليس ينبغي ان يُوضع الضِدّ واحداً من تلك الاشيا التي الاعتقاد فيها فيما ليس بَموجود انه موجُود وَفيما هُو مَوجود بانه ليس بموجود وذلك ان الصنفين جِميعا بلا نهاية اعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بمَوجود انه موجود وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود انه غير موجود .

فهذا الذي قاله هاهنا . والذي عندي فيه انه ترك ان يضيف الى هذه المقدمَة ، التي جعَل مثالها هـَذا المثال ، المقدمات الاخر التي بها يتم القياسُ . ولكن ترك ما يبقى من تمام الحُجة على النـَاظِر اَو المعلم .

ثم قال :

23b,13 بل انما ينبغي ان يوضع التضاد فيما تقع فيه الشبَهةُ

---

١) أضيفت فوق السطر .

(١١٩ ظ) الذي[١] عندي ان هذه حجة اخرى ، وان كان ظاهر لفظة يجعله جزوا من الحجة التي سلفت . ومعناه ان التضاد في الاعتقادات انما شانه ان يكون في الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى تعرض الحيرة للانسان عنهما ، والتشكك الذي يوقع الحيرة .

فان وجدنا متقابلين اثنين يمكن ان تقع الشبهة في كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذي تقع فيه الشبهة اكثر والحيرة اشد ، يلزم ان يكون هو اشد تضادا . فنترك موجبة وسالبة متقابلتين ، وتلك الموجبة بعينها ومقابلتها التي توجب ضد محمولها ، فهاتان متقابلتان اثنتان قد يمكن ان تقع فيهما الشبهة التي توجب الحيرة بين كل اثنين منهما .

غير ان المتقابلتين من جهة تضاد محمولها قد يمكن ان يكونا كاذبين معا على موضوع واحد بعينه ، وفي جزو واحد من ذلك الموضوع بعينه . مثال ذلك الحايط عادل ، والحايط جاير . فان هاتين كاذبتان . وكذلك سقراط صحيح ، سقراط مريض ، اذا لم يكن سقراط موجودا . والحيرة والشبهة ليس يمكن ان تكون تقع فيما يمكن ان تكونا كاذبتين . بل انما تعرض الشبهة في ايهما هو الصادق وايهما هو الكاذب . والحيرة انما تعرض بين ما هو بين الصادقة والكاذبة اللتين تقتسمان الصدق والكذب باضطرار .

واما ما لا يومن ان تكونا كاذبتين معا ، فليس تعرض الحيرة فيهما . وان عرضت ، فان الحيرة تعرض بين اللتين احداهما صادقة والاخرى كاذبة ضرورة هي اشد حيرة . والشبهة الواقعة فيها اشد . والتشكك الكاين فيهما يوقع حيرة اشد مما كانت الحيرة فيما بينها اشد . فهما اشد تضاداً من التي لا يمكن (١٢٠ و) ان لا تكون بينهما حيرة ، او ان كانت بينهما حيرة ، كانت اقل .

وان كان المتقابلان من جهة الايجاب والسلب لا يمكن ان يكذبا معا على موضوع واحد في جزو واحد من ذلك الموضوع ، لزم ضرورة ان تكون الحيرة فيما بينهما اشد من الحيرة فيما بين متقابلتين توجبان ضدين في موضوع واحد . ومع ذلك فان الموجبة والسالبة المتقابلتين بذواتهما وانفسهما ، وبطبيعة التقابل الذي لهما ، لا تكذبان ولا

١) في الاصل للذي .

تصدقان معا على موضوع واحد في جزو واحد . فلذلك لم يخل هذا الامر منهما ولا في مادة من المواد .

واما المتضادتان اللتان تقابلهما من جهة تضاد موضوعهما ، ، فان الاعتقادين اللذين يقتسمان الصدق والكذب ، لا بطبيعتهما من حيث مادتاهما متضادتان ، ، لكن مـّا يعرض لهمّا احياناً من ان يكون فيهما قوة تقابل الايجاب والسـَلبِ ، فلذلك قد يُخلان بهذا الامر في كثير من الاوقات . فذاك معا متقابلين من جهة ما هُما اعتقادان متقابلان ولا قولان متقابلان . ولذلك صارت الحيرة بينهمّا اقل . فاذاً تضادهما اقل ، ودون تضاد الموجبة والسالبة . هـذا الذي اراده ارسطوطاليس عندي بهذا القول .

ثم قال :

23b,13-15 ومـّا تقع فيه الشُبـَهة هو ما منه يكون ايضا التكون والتكون انما يكون من المتقابلات فمن هذه اذاً تدخل الشُبـَه

هذا ايضا يمكن ان يجعل حجة اخرى بنفسها . فانه يعني بالتكون حدوث وجود الشي . فان الموجُود الحادث الوجود انما يتكون اولاً عن لا وجوده . وذاك انه كان قبل حدوث وجوده غير موجُود . وكثيرا ما يتكون عن ضده .

فالتكون قد يـَكون عن سـَلب المتكون وعن ضده . الا انه ينبغي ان ننظر ، فان تبين ان التكون هو اولا عن (١٢٠ ظ) السـَلب وثانيا عن الضد تبين ان مقابلة الشي لسـَلبه اكمل من مقابلته لضده . وتبين ان التكون وحُدوث الوجود هو عن لا وجود لشي من ضده . وذلكَ ان ضده موجود ما . فاذاً التكون موجود عن موجود . فاذاً يكون الموجود عـَن مـَوجود . وَاما ان يتكون عن موجود وجوده هو ضد وجود الحادث بعينه . فان كان كذلك ، فقد كان ما هو حادث الوجود موجوداً قبل وجوده . وذلك محال . او يـَكون ما حدث وجوده لم يحدث بعد ، لكن كان لم يزل موجودا قبل وجوده . فمن ذلك يلزم ان يكون الموجود الذي عنه حدث هذا الموجود لم يكن وجوده هُو وجـُود الحادث بعينه . فاذا لم يكن موجودا هذا الشي الحادث باضطرار ، فهوَ مـُضطر في ان يتقدمَ وجوب الحادث الوجود الى ان يقترن به لا وجود الحادث الوجـُود . فانه ان لم يكن كذلك ، لم يمكن ان يـَكون الحادث الوجود حادثا عن ذلك الموجود ، اذ كان مفتقرا الى ان يقترن به سلب الوجود الحادث الوجود .

فاذاً ما حـَدث وجوده وتـَكوّن فانما تكوّن اولا عن لا وجوده لا عن موجود ، ولكنه

عرض لما حدث وجوده فتكوّن، فانما تكوّن[1] اولا عن لا وجوده ولا عن موجود . ولكنه عرض لما ليس هو موجوداً لهذا الشي ، ان كان موجودا شي اخر ضد او غيره ، وَلكن بالاضطرار . والتكون عن سَلبه باضطرار ومَا هو باضطرار فهو اقدم واكبر وازيد في الشي الذي به تكون المقايسة . وَ التكون عن سلب الشي المتكون ، هو تكون عَما هو اشد مُقابلة ، غَير تكونه عَن ضد التكون . فاذاً السالب بحسب ما عليه طبيعة الامور اشدّ كان ذلك حدوث علم ما .

وقد يحدث العلم بصدق اعتقاد مَا (١٢١ و) عَن كذب مقابله ، مثل ما يعرض ذلك في قياسات الخلف . فانه يلزم عَن كذب احد المتقابلين صدق المقابل الاخر . فيكون الاعتقاد الصَادق انما حدث عن كذب مقابله . وانما يكون ذلك اذا كان كذب مقابله يلزم باضطرار صدق مَا هو ضد الاعتقاد . وَبيّن ان الموجب المقابل له ليس يلزم كذبه ضرورةً صدق هذا الاعتقاد ، اذ كان يمكن ان تكون الموجبتان المتقابلتان كاذبتين ، على ما تقدَم القول فيه .

فاذاً المقابل الذي يلزم عن كذبه صدق هذا الاعتقاد هو المقابل على جهة السلب فقط . فالذي يلزم صدق الاعتقاد عن كذبه ضرورةً من المتضادين هو اشد مُضادةً من الذي قد يلزم عنه حينا او لا يلزم حيناً . فمن الجهة قد تبين ان السلب المقابل للايجاب اشد مُضادة للايجاب من الايجاب للايجاب .

وقد يمكن ان يكون اراد بالتكون هاهنا حدوث الاعتقاد الصادق عن الصدق لا عَن كذب مقابله . وذلك لاجل انه **قال** : ما تقع فيه الشبهَةُ ما منه ايضا يكون المتكون . يريد بالشبهة التشكُك . فان التشكك اذا وقعَ في شي ما ، هل هو الصادق او مقابله ، فان حدُوث العلم بالصَادق منهمَا قد يكون عن كذب مقابله . وانما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه ايضاً يكون التكون . انما قال ذلك لان تكوّن العلم بصدق الصادق عن كذب المقابل الاخر انما يكون ابدا فيما وقعت الشبهَةُ فيه وَ التشكُك .

فان التشكك انما يكون بان يخطر بالبال الاعتقاد ومقابله مَعَا . فاما حدوث العلم بالطبع او بالاتفاق بان يحدث صدق احَد الاعتقادين المتقابلين ، اما بالطَبع وَامَا بالاتفاق ، (١٢١ ظ) فليس يَكون عَن العلم بكذب مقابله اصلا اذ كان ولا في احدى هاتين الحالتين لا يخطر ببال الانسان مقابل الصادق الذي حصل له علمه .

---

١) في المخطوط « نكون » .

واما حدوث العلم بالاعتقاد الصادق عن العلم بكذب شي ، فانما يكون ذلك بان يكون المتقابلان مَعا في نفس الانسان ، ووقعَت له الشبهة والتشكك ، وَطلبَ الصدق في اي المتقابلين هو . فالّف لاجل ذلك قياس خلف فلذلك قال هـَذا القول .

وقوله: فالتكون انما يكون من المتقابلات ، ينبغي ان نفهم ان حدُوث وجود الموجودات ، او حدُوث اعتقاد ، انما يكون اولا من المتقابلات التي على طريق الايجاب والسَلب . فمن هذه اذاً تدخل الشُبـَهة اولاً . فهذا ينبغي ان نفهم من اقاويله.

ثم اردفَ ذلك بحجة اخرى برُهانية صحيحة . وهو ان كل واحد من الموجودين المتضادين انما يرد عـَلى الموضوع ليحصل موجـُوداً فقط على الاول . فيعرض من ذلكَ ان يـَبطل وجود الاخر .

مثال ذلك اذا سخن الما بالطبع ، او سخن الهوا بالطبع ، فانما دَلّك على تحصيل السخونة في الهوآ . فيعرض ان تزول البرودة بالقـَصد الثاني . فالدليل على ذلك ان ماهية السخونة ليست هي انها مزيلة الحرارة وَمـُفقدة لها . فانما هي مفقدة للحرارة بعرض لها. وَكذلك ماهية البرودة ليست انها مزيلة للحرارة عن الموضوع الذي ترد عليه البرودة . فاذاً زوال الحرارة عن البرُودة وبُطلانـُها ليست لها في ماهيتها ، بل انما تـُوجـَد لها ثانيا وبالعـَرض . وعـَلى هذا المثال ايجاب البرودة بالهوا علي القصد (١٢٢ و) الاول ، به اعتقاد وجود البرود في الهوآ ، لا زوال الحرارة عن الهوا ، وُجود الحرارة في الهوا ، او علم وجود الحرارة في الهوا .

وكذلك ايجاب السخونة في الهوا انما القـَصد به ان يصح الاعتقاد والعلم بوجود الحرارة في الهوا ، لا ان يزول به الاعتقاد الاول ان كان هناك اعتقاد ، ولكن يعرض ان يزول . فلذلك صار ايجابنا ضد الشي في الموضوع الذي فيه الشي انما يـَبطل بالايجاب الاول بالعرض او ثانيا يبطل به الشي ، اذ كان انما يحصُل بالقصد الاول ان يعتقد او يصح الاعتقاد به فقط .

واما سـَلب المحمول فبالقصد الاول يزول به وجود المحمول للموضوع . لان ماهية السلب هـُو رفع المحمول . وَليس ماهية البياض ازالة السـَواد . ولا انـّية السـَواد انه مزيل للبياض ، او ازالة البياض . بل ذلك فيه بالعـَرض او ثانيا . ومعنى مقابلته له ومـُضادته اياه هو ازالته وابطاله .

فاذا كان شيان مقابلان امراً واحداً ، وكانت مقابلة احدهما له بذاته واولاً وبماهيته ، ومقابلة الاخر له بعـَارض او بالعرض او ثانيا ، فان مقابلة ما يقابله بماهيته

اشد من مقابلة ما يقابله لعارض يعرض له . والايجاب يُضاده لا بماهيته . والسلب يقابلُ الايجاب الاول بذاته ومَاهيته . فالذي يضاده بماهيته وذاته هو اشدّ مُضادةً من الذي مُضادته لعارض اخر لا بماهيته . فاذاً السلب اشد مُضادةً من ايجاب الضد لا بماهيته . وذلك ان السَلبَ انما مضادته بماهيته . واما ايجاب الضد فان ازالته وابطاله للايجاب الاول ليست في ماهيته (١٢٢ ظ) ولا جزو حده ، بل ماهيته شي اخر ابيض او اسوَد او حار او بارد او عادل او جَاير . وَانما يصير مقابلا ومضاداً بالعَرَض او على القصد الثاني . فاذاً مضادته للموجب الاول دون مُضادة سلبه له .

فاذا اتفق في ايجاب وسَلب ان كانا كاذبين على ايجابٍ مَا ، كان الذي يعتقد سلبه يعتقد ما هو مقابل له ومُبطِل للايجاب بذاته لا بالعَرَض . والذي يعتقد ايجاب ضده انما يعتقد ابطال الايجاب لَامر عارض في الايجاب الثاني . فيجبُ من ذلك ضرورة ان يكون اعتقاد السَلب احرى بالكذب من اعتقاد ضده ، اذ كان ذلك كاذبا بماهيته ، اذ كان كذبه من جهة مضادته له .

ومُضادة السلب للايجاب في جوهر السلب . واعتقاد ايجاب الضد هو اعتقاد كذب عارض ، اذ كانت المقابلة التي لاجلها كذب هذا عارضه في الامر الّذي قيل انه صَدق . والذي هو احرى بالكذب في كل واحدٍ من المعاني من الاعتقادات، هو اعتقاد المضاد دون الذي هو اقل كذبا . وذاك انَّ الضدين هُما المختلفان غاية الاختلاف في الموضوع الواحد بعَينه . فاذا كان الضد هو احد هذين ، وكان النقيض اشد مضادةً له ، فمن البين ان هذا هو اعتقاد المضاد وحده دون ايجاب ضده .

فهذا اراد ارسطوطاليس **بقوله** :

23b,15-25

فاذ كان الشي الخير هو خير وليس بشر وكان الاول له بذاته والثاني بطريق العرض وذلك انما عرض له ان يكون ليسَ بشر وكان العقد الثاني في كلٍ (١٢٣ و) واحد من المعاني احرى بالصدق متى كانَ حقا او بالكذب متى كان باطلا وكان العقد في خير ما انه ليس بخير عَقدا باطلاً لَامر ذاتي والعقد فيه انه شر عقدا باطلا لامر عرضي فقد يجب من ذلك ان يكون اعتقاد السلَب في الخير احرى بالكذب من اعتقاد ضده والذي هو احرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد

لضده وذلك ان الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه فاذ كان الضد هو احد هذين وكان النقيض اشد مضادة فمن البين ان هذا هو الضد

ثم اردف ذلك بحجة اخرى . وهو انه ابتدا فبين ان ايجاب ضد المحمول في ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المحمول عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشيف بيانه بنفسه بالاستقرا . ويتبين ذلك ايضا من قبل ان سلب المحمول اعم من ايجاب ضد المحمول .

فانما بين ذلك بان يكون المقابل ، الذي هو ايجاب ضد المحمول ، اذا وضع ، لزم عنه ضرورة سلب المحمول عن ذلك الموضوع . واذا وضع المقابل له ، الذي هو سلب المحمول ، عن ذلك الموضوع ، لم يلزم عن ذلك مقابلة ايجاب ضد المحمول للموضوع . واذا رفع المقابل ، الذي هو ايجاب ضد المحمول ، لم يرتفع المقابل الذي هو سلب المحمول عن الموضوع . واذا ارتفع المقابل ، الذي هو بعينه سلب المحمول ، عن الموضوع ، ارتفع المقابل الذي هو ايجاب ضد (١٢٣ ظ) المحمول للموضوع . وكلاهما مقابلان للايجاب الاول .

فكل ما لزم عن وجود شي ما ، وكان اذا ارتفع رفع ذلك الذي عنه لزم ، واذا وجد لم يلزم ضرورة وجود ذلك الذي عنه لزم ، فاذ كان كذلك ، كان مقابلة السلب لذلك الايجاب اقدم مقابلة من مقابلة ايجاب ضد المحمول للايجاب الاول . واقدم المقابلين في المقابلة فهو اشد مقابلة ومباينة . فاذاً السلب ابعد من الايجاب في المباينة من ايجاب الضد للضد الاول . فاذا كان ابعدهما هو الضد وكان السلب هو الابعد في المباينة ، لزم ضرورة ان يكون السلب هو الضد او اشد مضادة من ايجاب ضد المحمول .

فهذا الذي اراد **بقوله** :

واما الاعتقاد في الخير انه شر فانه اعتقاد مقرون بغيره 23b,25

يعني يلزم عنه غيره .

ثم قال :

لان المعتقد لذلك هو لا محالة خليق ان 23b,26-27
يخطر بباله ايضاً فيه انه ليس بخير ه

يعني ان المعتقد لذلك هو باضطرار خليق ان يُخطِر بباله ان الذي اعتقد فيه انه شر انه ليس بخير . وَانما **قال** : خليق ، لانه بين ان يخطر بالبال ، وبين ان يلزم ضرورة وجوده ، بينهما فرق . لان الشي قد يلزم الشي ضرورة . وربمّا اعتقد الانسان الشي الذي عنه يلزم الاخر ضرورة ، فلا يخطر بباله ذلك الاخر الذي هو اللازم ضرورة . فلذلك يمكن ان يلزم ضرورة بعلم الشيء علم شيٍ اخر غير لزوم الشي الاخر في الوجود . فلذلك قال خليق ، ولم يقل بالضرورة يـخطِره وَيشبه ان يكون انما قال خليق ان يُخطر بباله ، بحسب (١٢٤ و) المثال الذي اخذه .

فان اعتقاد الانسان في الخير انه شر ، هو اعتقاد وجود احد الضدين للاخر . فلذلك يلزم من اعتقد هذا الاعتقاد ان يكون قد اعتقد في الخير انه ليس بخير . فلذلك يعسُر ان يعتقد الانسان في شي ما انه ليس هو ذلكَ الشيْ . فلذلك **قال** : خليق ان يخطر بباله . فان اعتقادنا في الخير انه ليس بخير هو اعسَر من اعتقادنا في الخير انه شر .

ومن هذا يتبين ان السلبَ هو اشد مقابلة ومبَاينة من ايجاب الضد . وَاما بيان كيف يُمكن(١ ان١) يعتقد معتقد في احدِ الضدين انه هو الاخر ، فذلكَ سنُبينه في اخر المقالة الثانية من كتاب القياس . وبيّن ان المقايسة بين مقابلة السلب للايجاب ، ومقابلة ضد المحمول للايجاب الاول ، اما ان تكون في الاشيا التي لها اضداد ، وليس كل شي له ضد .

فان الاشيا ضربان . ضرب له ضد وضرب ليس له ضد . فالذي له ضد يمكن ان يوجد لكل ايجاب فيه مقابلان اثنان ، سلبُه المناقض له وايجاب ضد محموله . والذي ليسَ له ضد لا يمكن ان يكون مقابل الايجاب فيه الا سلبه المناقض له فقط . فيتبين من ذلك ان السلبَ اعم مقابلة من مقابلة ايجاب ضد المحمول . وَان السلب قد ينفرد وحده دون ايجاب ضد المحمول . وان ايجاب ضد المحمول لا ينفرد وَحدَه دون سَلب محمول الايجاب الاول ، بل انما يكون ابدا مقرونا بالسَلب . وان السلب وحده مُكتفٍ بنفسه في ان يكون مقابلا للايجاب ، من غير حاجة به الي ان يكون مقارنا للضد.

فمن ذلك يلزم ان تكون مقابلة السلب للايجاب ضد المحمول ، ليست لاجل حاجة السلب في ان يصير مقابلا الى ان يكسبَ المقابلة من ايجاب الضدّ ، اذ كان

١—١) مضافة في الهامش .

فيما لا ضد له مكتفيا بنفسه في ان يكون له مقابلة . فذلك يدل على ان اقترانه(١٢٤ ظ) بايجاب الضد بالعَرَض ، اذ كان قد اتفق ان يكون معَ مقابلته للايجاب الاول ، كان لمحمول الايجاب الاول ضد . فلو كان السلب لا يمكن ان يصير مقابلا الاَّ بان يكون مقترناً بضد ، لم يمكن ان يَكون فيما لا ضد له سَلب يقابله اصلا . ولو كان السَلب في المقابلة اقرب مُباينة للايجاب الاول من ايجاب ضد محموله ، وكان ايجاب الضد ابعَد في المباينة من سَلب محمول الايجاب الاول ، لمَا كان لما لا ضد له مقابل تام المباينة .

وَلمّا كان السلب فيما لا ضدَ له هو المباين دون ايجاب ضد المحمُول ، دَل ذلك على ان السَلب هو المبايِن مباينة تامةَ دون ايجاب الضدّ . وان ايجاب الضد يحتاج في ان يصير مقابلا الي السَلب ، وَالسلب غير محتاج اليه . وان السلب مقابَل بنفسه وحده ، وايجاب الضد يحتاج في مقابلته الى السْلبِ . وان السلب اعم من ايجاب الضدّ مما كانت مقابلته بذاته مكتفية في ان يحصل له مقابلة ، هو اشد مباينة ومقابلة من الذي مقابلته تحتاج الى مقابلة غيره .

فالسلبُ اذ كان بهذه الحال من العمُوم والكفاية والانفراد وحده ، صَارَ السَلب اشد مُضادة للايجاب من ايجاب ضد المحمول . فهذا الذي اراده **بقوله** :

23b,27-28 فان كان واجباً في غير مَا ذكرنا ان يجري الامر علي
هذا المثال فقد نرى ان مَا قيل في ذلك صَواب

يعني فان كان يلزم في غير مَا ذكرنا . يريد فيما عَدا الاشيا التي لها اضدَاد . فان الذي ذكره الى الان هو مَا له ضد . فان كانَ يلزم في الاشيا التي ليسَ لها اضداد ان يجري الامر على هذا المثال ، ان يكون المقابل هناك هو السلبُ وحدَه دون ايجاب الضد، فقد نرى ان ما قيل فيما له ضد ، من ان السَلبَ (١٢٥ و) هُناك اكمل مقابلة وَابعدَ في المباينة من ايجاب الضد ، صواب . وذلك انه يلزم اما ان يكون الاعتقاد السالب هو الضد في الوجود او لا ضد له ، واما ان لا يكون السَالب ضدا اصلاً ولا في مَوضع من المواضع .

وذلك ان المقابلة ينبغي ان تكون مقابلة حافظة لماهية وَاحدة في كل موضع ، ولا تتبدل ماهيتُه بحسب المادة التي تصادف . فانها اذا تبدلتَ بحَسب المواد ، لم تكن المقابلة التي له مقابلةً بذاتها بل حيناً تكون مقابلة بذاتها وَ حينا تكون مقابلته

مُقابلةَ بالعَرض ومُستفادةً عن غيرها . فاذ كانت جهةَ مقابلة السلب فيما لا ضدٌ له ، هي بعينها جهة مقابلته فيما اتفق ان كان له ضد ، ومَاهيته فيما ليسَ له ضدٌ ، هى بعينها ماهيته فيما له ضد ، لزم احد الامرين : اما ان لا يكون مقابلاً اصلاً ولا فيما ليسَ له ضد ، واما ان يكون هو المقابل وحده والاشد مباينة حتى فيما له ضد . وإلاّ لزم ان لا تكون مَاهيته ماهية واحدة . وذلك محال ومخالف لما عليه الامر . فلذلك يلزم ان لا يكون للسلب مقابلة اصلا ، ولا في موضع من المواضع لا فيما له ضِدٌ ، ولا فيما ليسَ له ضد .

واما ان يكون هو المقابل مقابلة تامةً والاشد مُباينة في كل مَوضع من المواضع ، اذ ماهيته في جميعهَا واحدة . غير انه محال ان لا تكون لهُ مقابلة تامة اصلاً ، اذ كان فيما لا ضد له هو المقابل غاية المقابلة والمباين غايةَ المباينة . فاذ كان ذلك محالا ، لزم انّ يكون هو المباين غاية المباينة في كل موضع مما له ضد ومما ليس له ضد . هذا الذي اراده بهذا القول .

ثم قال : (١٢٥ ظ)

23b.27-32 وَالاشيا[1] التي ليسَ يوجد فيها الضد اصلا فــان الكذبَ فيها انما هو العقد المعاند للحق ومثال ذلك مَن ظن بانسان انه ليس بانسان فقد ظن ظنا كاذبا فان كان هذان الاعتقادان هما الضدّان فسايرُ الاعتقادات انما الضد فيهَا هو اعتقاد النقيض

وَالامر فيما قاله بيّن مما لخصنَاه نحن . وذلك ان من الاشيا ما لا اضداد لها ، مثل ما هو بيّن في كثير من الجواهِر ، ومثل ما هو بيّن في كثير من الكمية ، وفي اشيا اخر غيرهَا .

وقوله: فان الكذب فيها هو العقد المعاند للحق ، فانه يبين انه في كل موضع يضع اعتقاداً صادقا ، ويطلب المقابل الكاذب المعاند له . وَيجعَل الكذب احَد ما يباين به الاعتقادُ الاعتقادَ . ويجعل ما كذبهُ معَ الصادق اشد معاندة . لان قصده

---

١) جاء قبلها في *Pollak* : «وذلك انه قد يجب إما ان يكون اعتقاد النقيض هو الضد في كل موضع وإما ألاّ يكون في موضع من المواضع ضداً . »

قارن هذا مع النص اليوناني 23b, 28 ss.

ان يبين التقابل في هذا الكتاب لاجل الصدق والكذب الموجودَين في المتقابلين . ونظيره في الاضداد ايضا التي في الوجود انما هو بحَسب تقابلها في الاعتقاد ، ولاجل الكذب والصدق الذي يلحقها من حيث هي معتقَدة ، لا لاجل تفاضل المتقابلات من حيث هي موَجودة ، من حيث هي طبايع .

فان ذلك النظر في تقابل ما يقابلهـا من جهة ما هي طبايع قايمة ، لا من جهة ما هي معتقدة او صادقة او كاذبة ، انما هو نظر يـليق بعلم ما بعد الطبيعـة[1] . وقد استوفي امرَه هناك .

ثم صَار بعد ذلك الي حُجة اخرى وهي اخر حُججه . وجعلَها ماخوذة من كثرة الكذب المقابل للصادق (١٢٦ و) وَ قلّته . وذلك انا اذا اوجَبنا محمولا لموضوع ما وكان صادقا ، ثم استقرينا جميع الاعتقادات التي يمكن ان يظن انها مقابلة له ، فبيـّن ان اثبتَها مقابلة وابعدهـا مباينة ما كان منها كاذبا ، ثم كان اكثر كذباً من كاذب اخر ان قابله .

فليكن ايجاب مـا صادق اعتقد فيه ان محمولا ما لموضوع ما ، وهو ان يعتقد وجود محمول ما في موضوع ، شان ذلك المحمول ان يوجد في ذلك الموضوع ، فالاعتقادات التي يـُظن انها مقابلات لهذا الاعتقاد هي اعتقاد سلب ذلك المحمول عن موضوع اخر شانه ان لا يوجد له ، او اعتقاد سلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع بعينه ، او ايجاب ذلك المحمول على الموضوع الذي شانه ان لا يوجد فيه ، او اعتقاد وجود ضد المحمول في ضد الموضوع ، او اعتقاد وجود ضد المحمول في ذلك الضد بعينه ، او اعتقاد سلب ضده عن ضد ذلك الموضوع .

ومثالات ذلك ان تضع ان العدل هو خير . فان الاعتقادات التي يمكن ان يقال انها مقابل له هو اما قولنا الجور ليسَ بخير ، او قولنا ان العدل ليس بخير ، او قولنا ان الجور هو خير ، او قولنا ان العدل هو شر ، او اعتقادنا ان العدل ليس بشر ، او اعتقادنا ان الجور ليس بشر . وبيـّن ان اعتقادنا وجود محمول لموضوع شانه ان يوجد له ، ليس يقابله اعتقادنا سلب ذلك المحمول عما شانه ان لا يوجَد له . بل يجريان على مثال واحد في الصدق والكذب . لان اعتقادنا وجود شي لما شانه ان يوجد

---

١) راجع *Meta.* IV 10 p. 1018a 20 IX 4-5 p. 1055a 3 ss.

له ، واعتقادنا سلب ذلكَ المحمول عمّا ليس شانه ان يوجَد له ، اعتقادان صادقان يلزمان ضرورة ان يُوجدا عَلى ما هما عَليه .

وكذلك اعتقادنا سَلب المحمول عما شانه ان يُوجَد له ، (١٢٦ ظ) وَايجابهُ لما ليس شانه ان يوجدَ له ، اعتقادان يجريان على مثال وَاحد في الكذب . وَذلك ان اعتقادنا سَلب محمول عما شانه ان يوجد له ، نقيض اعتقادنا ايجاب المحمول لما شانه ان يوجد له . واعتقادنا ايجاب المحمول لما ليس شانه ان يوجَد له ، هو نقيض اعتقادنا سَلب ذلك المحمول عن ذلك الموضوع الذي شانه ان لا يوجد له . وَهذان على مثال واحد في الكذب . وذاك على مثال واحد في الصدق . فنسبَة الاعتقادين الاولين الصادقين احدهما الى الاخر كنسبَة هذين الكاذبين احدهما الى الاخر .

ولذلك ينبغي ان تكون نسبة احد الصادقين الى مُقابِلة الكاذب عليه كنسبة الصادق الاخر الى مقابِلة الكاذب عليه . فانه على مثال صدق الصادقين كذلك كذب الكاذبين على ذلك المثال . وكذلك اقتسَام المقابلين اللذين احدهما احد الصادقين والاخر احد الكاذبين ، على مثال اقتسام الصادق والكاذب الاخر للصدق ، على مثال اقتسام ذينك الاولين للصدق والكذب .

فينبغي ان ننظر بعد هذا في ضد المحمول ، فنبين انا اذا اعتقدنا وجود المحمول للموضوع الذي شان المحمول ان يوجد له ، واعتقادنا سلب ذلك الضد عمّا يسلب عنه المحمول الاول ، لم يكونا على مثال واحد في الكذب . وذلك انا اذًا اعتقدنا وجود ضد المحمول فيما شانه أن يوجد له محمولٌ ، واعتقدنا سلبَ ضد المحمول عما شان المحمول ان يوجد له ، ليس على مثال واحد في الكذب دايما . وذلك ان سلب الضد عما يسلب عنه الضد الاخر كثيرا ما يصدق مع سلب المحمول عمّا شانه ان لا يوجد له المحمول .

وَاما ايجاب ضد المحمول فيما يوجد له المحمول ، كاذب . فاذا كان كذلك ، فسلب ضد المحمول عمّا (١٢٧ و) يسلب عنه ، ليس مقابلا لسلب المحمول عما شانه ان لا يوجَد له المحمول ، هو اعتقاد حق . والذي يمكن ان يظن انه مقابل مقابَلة تامة هو اما اعتقادنا ايجاب ضد المحمول لذلك الشي الذي شانه ان لا يوجدَ له المحمول ، او اعتقادنا سَلب الضد عن ذلك الذي شانه ان يوجد له المحمول ، او اعتقادنا ايجاب المحمول لـلذي شانه ان لا يوجد له المحمول . فانه ليس ها هنا اعتقاد اخر يمكن ان يظن انه مَضاد له غير هذه الثلثة . فالذي الكذب معَه دايما ينبغي ان يكون هو المضاد المباين له غاية المُباينة .

واما ايجاب ضد المحمول لما ليس له ان يوجد له المحمُول ، فقد يمكن ان يكون صَادقا معَ سَلب المحمول عما ليس شانه ان يوجد له المحمول . لان المحمُول اذا سُلب عن شي ما ممّا شانه ان لا يوجد له ذلك المحمول ، امكن ان يوجد ضده وجود ذلك المحمول موجودا فيه . فانه ان كان اعتقادنا وجود ضد المحمول في ذلك الشي ليس بمقابل اذ كان صادقا معَه ، ولا اعتقادنا سلب الضد عما ليس شانه ان يوجد له المحمول هو المقابل غاية المقابلة ، فانه وان كذب حينا فانه سيَصدق حينا .

وان المحمول قد يُسلب عن شي شانه ان لا يوجد له ذلك المحمول ، ويسلب عنه ضد ذلك المحمول ايضا . مثل قولنا في سقراط انه ليس بعادل ، وَانه ليس بجاير ، بعد ان مات . فانهما صادقان جميعا . واحدهما سلب المحمول عن مَوضوع شَانه ان لا يوجدَ له المحمول ، وهو سُقراط بعد ان مات . وقولنَا ليس بجاير هو سَلب ضد ذلك المحمول عما شانه ان لا يوجَد له المحمول . والذي كذبه دايماً على اعتقادنا سَلب المحمول عما شانه ان يوجَد له المحمول ، والذي كذبه دايماً (١٢٧ ظ) ولا يوجد له صدق اصلا ولا يشاركه الاول في الصدق ، هو المقابل غاية المقابلة . فاذا سُلب المحمول عمَا ليس شانه ان يوجدَ له المحمُول ، هو المباين غاية المباينة لايجابنا المحمُول فيما ليس شانه ان يوجَد له المحمول . لان مقابلة الايجاب للسلب هي بعينها مقابلة السلب للايجاب .

فاذا كان ايجاب المحمول لما ليس شانه ان يوجدَ له المحمُول ابعَد في المباينة من سَلب ضد المحمول عما لا يوجد له ضدّ المحمول ، ومن ايجاب ضد المحمول فيما شانه ان يوجدَ له المحمول ، كان حينيذ سلب المحمول عما ليس شانه ان يوجدَ له المحمول بعيدا عن ايجاب المحمول لما ليس شانهُ ان يوجدَ له المحمول ، بتلك المباينة بعَينها .

فالسلب هاهنا اذاً هو المضاد دون الايجاب . فاذا كانت نسبة ايجاب المحمول فيما شانه ان يوجد له المحمُول الي ايجاب المحمول فيما شانه ان لا يوجد له المحمول ، كنسبة سلب المحمول عما شانه ان يوجدَ له المحمول الى سَلب المحمول عما ليس شانه ان يُوجدَ له المحمول . وكذلكَ عَلى العكس . فان نسبة سَلب المحمول عما شانه ان يوجدَ له المحمول الى ايجاب المحمول لما شانه ان يوجدَ له المحمول ، كنسبة سَلب المحمول عما شانه ان لا يوجدَ له المحمُول الى ايجاب المحمول لما شانه ان لا يوجدَ له المحمول . ثم كان السلب في الاول هو الضد دون ايجاب الضد ، كذلك السلب في الثاني هو الضد دون ايجاب الضد . فهذه هي الحجة الاخيرة الماخوذة من التناسُب

الذي وطّاه اولاً الا انه استعمل المثالات بدل القول الكلي لصعوبة تفهم معنى الكلي . **فقال** :

23b,33-34 وايضاً فان العقدَ فيما هو خير انه خير والعقد فيما (١٢٨ و) ليس بخير انهليس بخير يجريان على مثال واحد

اي في الصدق .

23b,34-35 ومع ذلك ايضا العقد فيما هو خير انه ليس بخير والعقد فيما ليس بخير انه خير

يجريان ايضا على مثال واحد في الكذب . فنسبة الاول الى الثاني في الصدق ، كنسبة الثالث الى الرابع في الكذبِّ . فاذا ابدل ، صارت نسبة اعتقادنا فيما هُو خير انه خير ، الى اعتقادنا فيما هو خير انه ليس بخير ، كنسبةَ اعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير ، الى اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير . فاذا تبين في احد هذين ان المضاد فيه هو السلب ، لزم في الاخر ان يكون المضاد فيه هُو السلبُ .

ثم شرع في ان يبين التضاد في الاعتقادين اللذين احدهما هو اعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بخير ، والثاني الاعتقاد فيما ليس بخير انه خير . **فقال** :

23b,34-39 والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير هو عقد حق اي عقد ليتَ شعري هو ضده فانه ليس يجوز ان يقال ان ضده اعتقاد انه شر وذلك انه قد يمكن في حال من الاحوال ان يَصدقا معا من قبل ان من الاشيا ما ليس بخير وهو شر فيلزم في ذلك الشي ان يكونا صادقين مَعا ولا ضده انه ليس بشر فان هذا ايضا صدق

فبين ان اعتقادنا فيما ليس بخير انه شر ليس بمضاد ، لانه قد يمكن في بعض الاحوال ان يصدقا معا من قبل ان من الاشيا ما ليسَ بخير وهو شر .

ثم بين انه ليسَ يضاده انه ليسَ بشر اذ قد كان يمكن ان يعتقد فيما ليس بخير انه ليس بشر (١٢٨ ظ) .

23b,30-24a,2 فقَد بقي اذاً ان يكون ضد العقد فيما ليس بخير انه ليس بخير العقد فيما ليس بخير انه خير وذلك ان هذا باطل

هذا كذب مع الاول .

ثم قال :

24a,2-3 فيـَجب من ذلك ان يكون ايضا ضد العقد فيما هـُو خير انه خير العقد فيما هو خير انه ليس بخير

لاجل المناسبـَة المتقدمة . وَهذا احـَد ما يجوز ان نفهم عن قوله هـَذا . فيكون كانه استظهار في الحجج . وهوَ كانه حجة جدَلية . وامثال هذه انما تـُستعمل بعد البراهين . على ان المناسبَة التي وطاهـَا اذا صحت ، سـَلمت هـَذه الحجة من الطعن ، ما دامت تلك المناسبة سـَليمة .

الا ان الحجة البـُرهانيـّة التي لا مطعن عليهـَا ، المنتزعة من الصدق والكذب ، هي ان يجرد النظر في الصدق والكذب على ما افتتحنا به تلخيص هذه الحجة . وهو ان ننظر فيما يمكن ان يصدقا اذا وضع احـَد الاعتقادين صادقا ، كما وضعت في المثال الذي ذكره ، ويوضع احد الاعتقادين كاذبا ، ثم نظر في الذي يـَصدق معَ الاول ، وفي الذي يـَكذب معَ الثاني ، وفي الذي يقتسم الصدق والكذب دَايماً . فان الامر اذا جرى على هذا الطريق كانت الحجة بـُرهانا . وذلكَ ان يقالَ ان ايجاب ضد المحمول ، لما كان قد يـَصدق احيانا مع ايجاب المحمول ، في مثل ان يعتقد ايجاب المحمول لموضوع ما وليكن ذلك كاذبا ، فانا اذا استقرينا ما يمكن ان يصدق معـَه صدقا دايما ، لم يوجد الا سـَلب المحمول عن ذلكَ (١٢٩ و) الموضوع وفي كل موضع . مثل قولنا في سقراط انه عادل بعد موته . فانه كاذب ، وَجميع ما يمكن ان يظن انه مقابله فكله كاذب عليه ، الا سـَلب العادل عن سقراط . فاذاً هذا هو الضد.

وكذلك في الكليات متى لم تكن موجودة . وَكذلك اذا وضعنا السالبَ صَادقا في مثل هذه ، واستعملنا فيه المثال الذي جآ به ارسطوطاليس . يبين ان الايجاب اشد مضادة من سـَاير ما يظن انه مضاد . وذلك ان السلب بيـّن انه يصدق على اكثر مما يصدق عليه ايجاب الضدّ . مثال ذلك قولنا ليس بعادل يصدق على اكثر مما يصدق عليه قولنا هو جاير . فهوَ يـَصدق على ما هو جاير ، ويصدق على ما ليس بجاير ، ولا يمكن ان يـَصدق على ما هو عادل . فاذاً العادل هو اشد مضادة لاعتقادنا سـَلب العدل . فبهذه الجهات تصير هذه الاقاويل بـُرهانية . واما على حسب ظاهر ما يفهم من لفظه فهو جدَلي . فهذا اخر حججه .

والمثالات التي استعملها في هذه الحجج كلهـَا مثالات مهملة في الظاهر. فلذلك احتاج الى ان يردف بما يبين به انه لم يقصد بشي مما تكلم به المهملات ، بل ذوات

الاسوَار . ثم من ذوات الاسوار ما ليسَت تصدق معا في شي واحد بعينه . بل انما قصد بها ما ليست تصدق معا . فان التي تصدق معا ليست تدخل في شي مما يلتمس التضاد فيه . لان ماهية التضاد ان لا يوجدا معا وَان لا يصدقا معا . واما ان يكونا معا او يُوجَدا معا فان ذلك يوجد في كثير من المتضادات . وقد يوجَد ذلك في القولين المتضادين في المادة الممكنة .

الا انه سنبين انه انما قصدَ بالتضاد المذكور هاهنا ، التضاد فيمَا (١٢٩ ظ) يقتسم الصِدق والكذب . وَذلك في المتناقضات والمتضادات في الاشيا الضرورية . فابتدأ فاخبرَ انه لا فرق بين ان يقرن السُورَ الكلي بالاعتقاد ، ومعني السُور الكلي ، وبين ان لا يقرن . اذا كان ما يعتقد من الموضوع انما يَعتقد طبيعة ما ، من حيث هي تلك الطبيعَة . فاذا كان كذلك ، فلا فرق بين ان يعتقد ايجاب محمول لذات ما وَطبيعَة من حيث هي تلك الذات وتلك الطبيعَة ، وبين ان يعتقد معَها معنى كليا .

فان العبارة عن الموضوع الذي يُحمل المحمول عَلى جميعه عبارتان . احداهما ان يصرح فيها بسُور كلي . والاخرى ان لا يصرح بسُور كلي ، ولكن تكون العبارة عنه بالف ولام التعريف . فالف لام التعريف انما تدل على تلك الطبيعَة من حيث هي تلك الطبيعَة مُطلقة . فاذ كان كذلك فلا فرق بين ان تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتصريح سُور كلي او بالف لام التعريف . فان كليهما انما يدلان على ان الحكم كلي ، وعَلى ان المحمول محمول على جميع الموضوع . ولا فرق بين ان نصرح بمعنى السور في الاعتقاد ، وبين ان توخذ تلك الطبيعَة من حيث هي تلك الطبيعة مَدلولا عليها بالف لام التعريف .

فلذلك **قال** :

ومن البيّن انه لا فرق في ذلك وان جعلنَا الايجاب 24a,3-5
كليا وذلك ان الضِد يكون حينيذ السَلب الكلي

يعني انا وان لم نصرح في شي مما تكلمنا فيه في هذا الفصل بالسُور ، فلا فرق بَين ما اخذناه نحن وبين ان نصرح في كل ايجاب بسُور كلي . فان المضاد ، (١٣٠ و) عندَما يصرح في الايجاب بسُور كلي ، يكون حينيذ سَالباً يصرّح فيه بسُور كلي .

ومثال ذلكَ ان ضد العقد ان كل ما هو خير فهو 24a,5-6
خير العَقد انه ولا وَاحد من الخيرات خير

يعني انه اذا صرح في الاعتقاد الموجب بمعني سُور كلي ، صرح في السالب المقابل له بسُور كلي . فحينئذٍ يكون مضاداً له ، وان لم يُصرح لا في الايجاب ولا في السلب المقابل له بمعنى السُور الكلي ، واحد من الموضوع من حيث هو تلك الطبيعة ، لم يكن بين هذا وبين ذاك فرق .

فلذلك **قال** :

24a,6-9 وذلك ان العقد في الخير انه خير الذي يعقل[1] الخير
على المعنى الكلي هو العقد بعينه في اى خير كان انه
خير ولا فرق بين هذا وبين العقد ان كل ما كان خيرا
فهو خير.

اذا عقل من معنى الخير المعنى الكلي ، من حيث هو تلك الطبيعة ، ومن حيث هُو ذلك المعني الكلي ، هو بعينه الاعتقاد في اي خير كان انه خير . ومعني اي خير كان ، اي شي ما وُصف بالخير واعتقد فيه انه هو خير .

ولا فرق بين اعتقادنا في اي خير كان انه خير ، واي شي يوصف بالخير فهو خير ، وبين ان يعتقد ان كل ما هو خير فهو خير . فان قولنا اي شي ما كان خيرا فهو خير ، وقولنا كل ما كان خيرا فهو خير ، هو اعتقاد واحد بعينه . وكذلك ايضا لو انه اخذ المعنى الكلي ، من حيث هو ذلك المعنى الكلي ، ومن حيث هو تلك الطبيعة ، لم يكن بينه وبين هذين فرق اصلاً .

ثم قال :

24a,9-24b,1 (١٣٠ ظ) وعلى هذا المثال
يجري الامر ايضاً فيما ليس بخير

يعني ان اعتقادنا السالب المقابل للايجاب حاله هذه الحال . فان سلبنا المحمول عن المعنى الكلي ، من حيث هو تلك الطبيعة ، هو بعينه اعتقاد سلب ذلك المحمول عن اي شي ما وصف بذلك المعنى الكلي . ولا فرق بين ذلك وبين ان يسلب ذلك المحمول بعينه عن كل ما وُصف بذلك الموضوع ، سوا اذا اعتقد في الموضوع ان يُسلب عنه ، او يوجب من حيث هو تلك الطبيعة ، او اعتقد في شي ما وصف

---

١) جاءت ص ٢٦٩ : « يعتقد » وفي Pollak « يعقد »

بذلك المعنى الكلي ان المحمُول مُوجب له او مَسلوب عنه ، او اعتقد في كل مَا وُصف بذلك المعنى الكلي انه اوجبَ له المحمول او سُلب عنه .

وينبغي ان نفهمَ معَ هذه ان المتناقضات في النفس حَالها هذه الحال . فان اعتقادنا في الشي انه يوجد له المحمُول من حيث الموضوع طبيعة مَا على الاطلاق ، هو اعتقاد كلي وحكم كلي . الا ان السالب المناقض له ليس يمكن ان يترك موضوعه مُطلقا دون ان يقرن به في الضمير معنى سُور جزوي . وذلك في الايجاب الجزوي المقابل للسَلب الكلي . ويشبه ان يكون انما ترك ارسطوطاليس ذكر المتناقضات لهذا السبَب ، وَهو ان احد الجزوين المتناقضين ليس يمكن ان يترك الموضوع عَلى الاطلاق دون ان يجعل معه سور جزوي . فبهذا تفارق المتضادات . فان الاعتقادات المتضادة ، ان ترك فيها موضوعاتها على الاطلاق من حيث هي تلك الذوات والطبايع ، قام ذلك مقام التصريح (١٣١ و) بمعني السُور الكلي . وفي الاعتقاد الجزوي ليس يمكن ذلك

ثم قال :

فاذ كان الامر في الاعتقاد يجري هذا المجري وكان 24b,1-4
الايجاب والسلب في اللفظ دليل لما في النفس فمن
البين ان ضد الايجاب ايضا انما هو السَلب لذلك
المعني بعينه علي الحكم الكلي

فانه لما بين ان المضاد في الاعتقادِ هو السلب دون اعتقاده وجوب ضده ، وان اعتقاد سَلب الشي هو المضاد لاعتقاد وجوده ، وكان الايجاب والسلب في اللفظ انما نستفيد التضاد من جهة دلالتها على المتضادين ، فمن البين ان ضد الايجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ لذلك المحمول بعَينه عن ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كلي نصرح فيه بالسُور الكلي ، او نجعل مكانه الف لام التعريف .

ثم قال :

ومثال ذلك ان ضد قولنا كل خير فهو خير او قولنا 24b,4-5
كل انسان فخير قولنا ولا خير واحِد او قولنا ولا
انسان واحد

هذه مثالات الايجاب والسلب الكُلـّيين .

ثم قال :

24b,5-6 فاما نقيضه فقولنا ليس كل خير فهو خير وليس كل انسان خير[1]

يعني نقيض قولنا كل خير فهو خير ، قولنا ليس كل خير فهو خير . ونقيض قولنا كل انسان فخير ، قولنا ليس كل انسان خيرا .

واراد بهذا المتناقضات التي (١٣١ ظ) في اللفظ . ولاجل هذا قلت انه ينبغي ان نفهم في متناقضات الاعتقاد ما قالَهُ في متضادات الاعتقاد . لانه جمع حين ذكر المتضادات في اللفظ فجمع اليها متناقضات الالفاظ . وينبغي ان نفهم تلك الحجج التي سَلفت في هذين الفصلين من المتقابلات ، وهما المتناقضات والمتضادات فقط . وان كان قد يمكن ان نفهم ايضا فيما بقي ، اعني فيما تحت المتضادين وفي المهملات ، ولكن ارسطوطاليس يخرج تلك كلها عن هذه . **فيقول** :

24b,6-9 ومن البين انه ليس يمكن ان يكون حق ضداً لحق ولا راي لراي ولانقيض لنقيض فان وجود التضاد انما هو في الاشيا المتقابلة غير انه قد يمكن في هذه ان يصدق المتقابلان في الواحد بعينه فاما الضدان فليس يمكن ان يوجَدا معا في شي واحد بعينه ه

قَصد بهذا القول اخراج المهملات ومَا تحت المتضادة من جُملة الاقاويل المتقابلة التي قصد النظر فيها . والفحص عنها في هذا الفصل خاصة هو تضاد المتناقضات والاقاويل التي سميت فيما تقدم متضادة . فاخبر انه ليس يمكن ان يكون اصلاً حق ضداً لحق . يعني انه لا يمكن ان يَكون صَادق مضاداً لصادق اصلا . يعني به الضد المذكور في هذا الفصل ، وهو المباين غاية المباينة في بعد محدود ، وهو بعد المتقابلين احدهما من الاخر غايه البعد .

فاخبر انه لا يمكن ان يكون شي حق على غاية البعد في التقابل من شي هو حق ، لا اعتقاد لاعتقاد ، ولا مناقض في اللفظ لمناقض (١٣٢ و) اخر في اللفظ . يعني بل وجود هذا التضّاد المذكور هاهنا هُو بالجملة في الاشيا المتقابلة ، لكن ليس في كل متقابلين . وذلك ان ما تحت المتضادين والمهملين فهي متقابلة ، الا انها تصدق

---

١) كلمة «خير» مفقودة في *Pollak* .

معا في موضوع واحد بعينه . والضدان المذكوران هاهُنا ليس يمكن ان يَصدُقا معا عَلى موضوع واحد بعينه . فتلك ينبغي ان تخرج عَن المتضادات المذكورة في هذا الفصل ، والمتضادات التي سَلف ذكرهَا وَهي التي يقرن بموضوع كل واحد منها سُورٍ كلي . وان امكن كذبهما على موضوع واحد بعينه في المادة الممكنة فليس يخرجهُا ذلك عن حد التضاد . الا ان التي تكذبُ منها في المادة الممكنة ، فان العلوم لما كانت لا تنظر في المواد الممكنة ، بطل ايضاً من تلك ما كان يشترك منها في الكذب.

فبقي من المتضادات التي تقرن بموضوع كل واحدة منها سور كلي ، ما كان في الضروري فقط . فان تلك لا تشترك في الكذب ولا في الصدق . الا انه من جهة موادهَا .

واما المتناقضات فانها تقتسم الصدق والكذب لاجل تاليفها فقط . وهي احرى ان تكون داخلة في التضاد الذي فحص عنه في هَذا الفصل . ولان الذي فحص عنه من امر الايجاب وَالسلب اللذين يقتسمان الصدق والكذب هو لاجل سَببين . احدهما ليصح به المطلوب الذي لاجله يطلب القياس . والثاني لاجل قياسات الخلف. فهذان هما اللذان لاجلهما اولا نفحص عن الايجاب والسَلب اللذين يقتسمان الصدق والكذب. ومن بعد ذلك فلاجل المناقضات الجدلية . فحمل الامر فيما فحص عنه في هذا الباب على هذين . احدهما الاقاويل المتضادة في الاشيا الضرورية ، والاخر المتناقضات في اي مادة كانت .

وظاهر انه لم يَكُن (١٣٢ ظ) ليمكن ان يصح اي الاشيا التي تقتسم الصدق والكذب في المطلوب او ايهَا يستعمل في قياس الخلف، هل الذي هُما الايجابان اللذان محمولاهما متضادان ، او الايجاب والسلب المناقض له . وهَل يمكن ان يوجَد هذا في ساير المتقابلات ، اعني في المهملات وَما تحت المتضادين .

وَلما كان قوم من الناس يظنون ان المطلوبات قد يمكن ان تجعل الاقاويل المتقابلة التي محمولاتها متضادة في موادهَا ، وكان اذا جُعل المطلوب هذا لم يصح ، فاذا لم يصح ايهما هو المطلوب ، لم يُمكن ان يصادف القياس الصحيح أن كان قياس ، فانما يلتمس لاجل المطلوب . وكذلك في قياس الخلف ، ما كان ليمكن ان يصحح قياس الخلف لواحد مقابل الايجاب فيه الايجاب للذي محموله مضاد لمحمول الايجاب الاول .

فمن البين ان هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . ولا يمكن تصحيح

القياس ولا في الفلسفة ولا في الجدل بغير معرفة هذه . وانه مع ذلك هو كمالُ الغرض في هذا الكتاب . فلذلك قال قد كذب من قال ان هذا الفصل لا منفعة له . والا ، فان كان لا منفعة له ، فيما نعلم هل المطلوب في الحركة مثلاً هو قولنا هل الحركة ازلية او حادثة ، او قولنا هل الحركة ازلية او ليست بازلية . وكذلك في العالم هل هو ازلي او حادث . او المطلوب هل العالم ازلي او ليس بازلي . وهل يكون المطلوب مطلوبا وان كان مهملاً ، او المطلوب ليس يكون مطلوبا ، او يكون معه سور حتى يكون المطلوب. هل كل حركة ازلية او ليست كلها ازلية . وهل كل عالم ازلي او ليس كل عالم ازليا .

فان هذه الاشيا ان بقيت غير محصلة ، لم نعلم كيف ينبغي ان نلتمس القياس ، ولا ماذا يصحح القياس . فان القياس انما يُستفاد به الصادق من المتقابلين في المطلوب. فاذا كنا لا نعلم (١٣٣ و) اضطرارا ان الصدق منحصر في احدهما لا على التحصيل عندنا ، لم يكن المطلوب مطلوبا . فانه ليس يمكن ان يكون المطلوب مطلوبا اذا كان المتقابلان الموضوعان فيه ممكنا ان يصدُقا معا . واعظم من ذلك في قياس الخلف . فانه انما يستبان صدق المتقابلين من ان نعلم ان المقابل له كاذب اضطراراً . فاذا امكن ان يكذبا ، لم نعلم اضطراراً ان الذي كذب كاذب ، ولا ايهما هو الصادق ، ولا المناقضة في الاشيا الجدلية تصح .

واذا كان الايجابان اللذان محمولاهما متضادان ليس يقابلها تقابلا ما ، امكن ان يجتمعا على الصدق والكذب . الا ان الامكنة التي فيها يشتركان في الكذب والصدق خفية تحتاج الي فحص ونظر. وكان ذلك انما يستبين بان نبين ان تباينهما ليس في الغاية ، بل هو دون تباين الايجاب والسلب المتقابلين .

فحص هذا واكمله فتم له القول في غرضه . فبذلك يتبين ان هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . بل كان يكون الكتاب ناقصا لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبعد ان يكون الامر كما ظنه قوم ان هذا الفصل ليس هو لارسطوطاليس . فان كلامه فيه مشاكل لكلامه في ساير اجزا هذا الكتاب . وانه يبعد ان يكون قد ترك ما ضروريته في هذا الكتاب اشد من ضرورية كثير مما تقدم .

واما ما حكي من ان افلاطن يخالفه في هذا ، وانه يرى خلاف ذلك بما وجد له

من قوله في كتاب السياسة[١] ، ان الشّر هُو اشد مضادةً للخير من مضادة ما ليس بخير ، فانه لم يرد به مضادتَه في الاعتقاد ولا في اللفظ . وانما اراد به مضادته له في الوجود . وذلك ان الخير اذا زال ولم يخلفه شر لم يكن عن ذلك الشي الذي زال عنه الخير فعل الشر . فان (١٣٣ ظ) العَادل اذا زالت عنه عدالته، ثم لم يخلف مكان عدالته جور ، لم يكن منه فعل جاير . فان كان لا عَدالة الذي هو زوَال العَدالة ، ربما كان منه فعل جاير ، وربما لم يكن منه فعل جاير . وَكان الذي يكون منه فعل الجاير باضطرار هو من كان معَ لا عدالته جَايرا . فلذلك يكون التضاد فيما يتعَاقب وجُودهَا من حيث هي موجودة . الجور اشد مُضادة للعدالة من لا عَدالة للعَدالة . والشر اشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير .

غير ان ارسطوطاليس ليسَ يفحص هذا الفحصَ عن تضاد المواد وتقابل المواد المتقابلة ايهَا ابعد في التقابل . وَانما يفحص عن الاقاويل المتقابلة والاعتقادات المتقابلة . وَبين هذا وبين الذي حُكي عن افلاطن فرق عَظيم . ومع ذلك فان افلاطن ، لو كان رايه فيما يفحص عنه ارسطوطاليس مضاداً لراي ارسطوطاليس ، لجَعلنا هذا الفَصل فصلاً يناقض فيه ارسطوطاليس افلاطن لما استعظم ذلك ، كما من عَادة ارسطوطاليس ان يفعله في سَاير كتبه فيما يرى ان افلاطن قد غلط فيه . فهذا ما اقوله انا في هـَذا الفصل .

تم شرح الفارابي رضي الله عنه لكتاب ارسطوطاليس المعروف بباريرميناس اي العبارة . وهو خمسة فصول هذا الفصل اخرها . والحمد لله رب العالمين وصلواته عـــلى سيدنا رسوله محمد النبي المصطفى وعلى اله الطاهرين وسلامه وَالله تعالى حسبُنا ونعم الوكيل .

فرغ من كتابته في العشر الاواخر من ذى القعدة من سنة ثمان وثلثين وخمسماية .

---

١) راجع Plato, Respub. p. 491 D. Ammonius, *De interpret.* p. 253,25 ed. Busse.

فهرست أهم المصطلحات

— ا —

بى : يأبون ١٠٨ : ١٨
آثر : ٢٩ : ١٣، ٤٢ : ٣
مؤثر ١٧٠ : ١٠ مؤثرة ١٣٢ : ٤
مؤثر الحكمة ٣١ : ٤
آثار في النفس ٢٤ : ١٦، ٢٤
آثار النفس = المعقولات ٢٨ : ٣
على اثر ٥٤ : ٤
أحد: الاحاد هي مادة العدد لا جنس العدد ٢٩ : ١٧
اخر: اخر ٢٠ : ٣ يؤخر ٥٢ : ٢٥
تأخر ٩١ : ١٣
متأخر بالزمان ١٩١ : ٢٥
في اخر الامر ١٨ : ٢٥
أداة: ادوات ٢٧ : ١، ٤٨ : ٦
الأدوات: اجزاء القول، حروف المعاني ٤٣ : ٩
أزل: أزلي: يوجد شيء ما أزلي ولا يزال ٩٩ : ٢٦
العالم هل هو أزلي او حادث ٢٢٢ : ٥
على دوام الوجود وعلى أزليته... ١٧٦ : ٢٤
الأشياء الأزلية ١٩٢ : ٦، ١٩٣ : ١٤
حركة أزلية ٢٢٢ : ٤، ٧
اصل ١٣٨ : ١٧
اصول ١٣٦ : ٢٣
اصلاً ٥١ : ٥
أكد : يؤكد ٩٠ : ٧
تأكيد ٨٧ : ١
ألف: بعضها الى بعض تأليف الاخبار والقضايا ١٦٤ : ٩
ألف قياس خلف ٢٠٦ : ٣
تأليف، تأليفات ١٧ : ٥، ١٩ : ٩
تأليفات في النفس ٢٢ : ١٥
تأليف الحد والرسم وهو الذي تركيبه تركيب تقييد واشتراك ٥٢ : ٧
تأليف القول (تركيب، رباط، ترتيب) ١٦٦ : ٢٥
الاقاويل المؤلفة ١٦٦ : ١٨
المؤلفة: ما كان مركباً برباط ١٦٧ : ٢
ألف: ألف لام التعريف ٢١٧ : ١٦، ١٩
ألف لام التعريف تدل على تلك الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة مطلقة ٢١٧ : ١٤
ألف ولام التعريف تستعمل في اربعة امكنة ٦٨ : ٢٥
راجع ٦٩ : ١٢
الألف واللام تستعمل مكان قولنا كل ٧٤ : ٢٣
راجع ٦٩ : ٥، ٧٥ : ٩
الألف واللام... قد تدلان على معنى مطلقاً غير مقيد بشريطة ٧٤ : ٢٥
الله: علم الله باحد المتقابلين في الامور الممكنة ٩٧ : ٢٧
ليس ينبغي ان يقال ان الله تعالى يوصف بالسلب بل بالاسماء غير المحصلة ١٢٥ : ١١
آلهة كثيرة ١٩٢ : ١
امر: الامر والطلب والنداء ٥٢ : ١٨، ١٦٦ : ٢١
الامر والطلب والتضرع والنداء ٥١ : ١٠
الامر ليس بقول بل كلمة مفردة ٥١ : ٢٤
شكل الامر والنهي ٥٢ : ٨
امر: الامور الاضطرارية في الاشياء الازلية ١٩٣ : ١٣
أمل : تأملت ٨٧ : ٣

أن: ٤٤ : ٢١
اراد بقوله ان ما نعني بقولنا في العربية موجود وهو اسم ٤٦ : ٥
انية ٢٠٦ : ٢٤
أنس: تانس ٣٦ : ٢٦
يتانس = يوجد انساناً ٣٤ : ٧
انسان من الناس ٨٠ : ٢٣
قولنا انسان يفهم طبيعة ما ١٣٨ : ١٢
أهب : التأهب ٩٠ : ٣٧
اهل: اهل اللسان ١١٠ : ١٢
اهل اللغة ١٠٢ : ٩
اهل صناعة لغتهم ١٠٢ : ٢٣
اهل صناعة علم لغتهم ١٠٢ : ٢٠
آل : يتأول ٤٩ : ٣، ١٣١ : ٥
تأويل ١٣٦ : ٢٤
آل فوثاغورس ١٢٢ : ٢٥
آلة ٥٠ : ١٠
اول: الاول = المتقدم لسائر الاقاويل كلها في البساطة وقلة الاجزاء والمتقدم في الكمال٥٣ : ١٥
على القصد الاول ٢٠٦ : ١٦
اول شيء ٢٣ : ١
من اول الامر ١٩ : ٢٣
اولاً = بلا واسطة ٢٤ : ١٥، ٢٨ : ٤
بذاته واولاً ٢٠٠ : ١٢,٢١
اوائل ٢٤ : ٢، ٨٥ : ٥
آن: آن واحد ٨٥ : ٢٥
الان ٤٠ : ٦,٨
الان الحاضر هو نهاية الزمان الماضي ومبدأ الزمان المستقبل ٤٠ : ١٥
أيس : يؤيس ١١٠ : ١٠

— ب —

بد: ولا بد ٣٠ : ٤
بدأ: في بادئ الراي ١٤٢ : ٢٥
بدل: بدلت اماكنها ١٤٠ : ٥ ابدل مكانها ٢٥ : ٢٦
يبدل ٢٥ : ٢٢، ١٦٢ : ٢
الاشياء التي تتبدل جواهرها او اعراضها دون جواهرها ١٨٦ : ١
لا تتبدل ماهيته بحسب المادة ٢١٠ : ٢٦
الاشياء غير المتبدلة الوجود وغير المتبدلة الاعراض ١٨٦ : ٢٠ بدل اسمه ١٥٩ : ١٣
برد : برودة ١٠٨ : ٣بارد ٢٠٧ : ٦
برهن: ٤٠ : ٧
برهان ٥٢ : ٢٤
براهين ٥٣ : ٢١، ٢١٦ : ٦
الاقاويل البرهانية ٢١٦ : ١٥
بسط: البساطة ٥٣ : ١٦ بسيط ١٣٢ : ٢٤,٢٦
قول بسيط ١٧ : ٤
القضايا التي محمولاتها محصلة تسمى القضايا البسيطة ١٠٦ : ١٨
البسائط هي التي محمولاتها افضل ضدين ١٠٩ : ٢٣
البسائط والمعدولات ١٧٣ : ٢٠
البسيطتين ١٧٨ : ٧ البسائط ١٣٩ : ١٣
ابسط ٢٢ : ١٢، ٥٥ : ٣
بصر: البصر بالعين — بالعينين ١٥٥ : ١٧,٢٣
البصر بالطب — بالهندسة ١٥٥ : ١٩
بصير على الاطلاق ١٥٥ : ٩
بصير بالطب ١٥٥ : ١٠
بطل : ٢٢١ : ٦ يبطل ٢٠٦ : ٩
ابطل ٢٠٧ : ١٠ يبطله ١٨٠ : ٣
بطلان ٢٠٦ : ١٤
ازالته وابطاله ٢٠٧ : ٥
باطل : ٣٧ : ٤ مبطل ٢٠٧ : ٩
بعث : نبعث انفسنا ٩٠ : ٣٧
ينبعث ٩٠ : ٢٥
بعد: الوقتان متقاربين او متباعدين ٧٩ : ٢٧
بعد: بعد غير محدود ومباينة غير محدودة ٢٠١ : ١٦
البعد غاية البعد في التباين ٦٦ : ١٨، ١٩٥ : ١٤
دون الغاية في البعد ١٩٧ : ٢٣
بعد المتقابلين احدهما من الاخر غاية البعد ٢٢٠ : ٢١
الاشياء بعيدة جداً ١٩١ : ١٨
ابعد مباينة ٢١٢ : ١١
ابعد في المباينة ١٩٤ : ٢٢
ابعد في التقابل ٢٠٢ : ١١
بقي ٥١ : ٢٤
بقاؤه ليس هو جوهره بل بقاؤه بالاضافة الى

الزمان ... انه ممتد وجوده مع الزمان ٣٥ : ١٢
بنى : بنية وخلقة ٥٠ : ١١
بنية (الكلمة) ٤١ : ٢٣، ٤٢ : ٨
بنية الكلمة نفسها تدل على معنى الوجود ١٧ : ١٠
على بنية الجمع ، لا على بنية الشيء المفرد ٤٨ : ١٧
في قوة بنية المحمول دلالة على الوجود ١٧ : ١٤
بهيمة : البهائم التي تصوت ٣١ : ٢٤
البهائم التي تنطق بالفاظ ٣١ : ٢٧
باح : مباح : ١٦٣ : ١٤
بال : يخطر بباله ٢٠٩ : ١
بان: بيّن ٧٨ : ١٤باين (= انحاز) ١٢٥ : ١٦، ٢١١ : ٢٤
مباينة ١٩٥ : ١٠، ٢٠٤ : ٢٠
المباين مباينة تامة ٢١٠ : ٩
مقابل تام المباينة ٢١٠ : ٧
اشد مباينة ومقابلة ١٩٤ : ٢٠، ٢٠٩ : ١٣
اشد مباينة ٢١١ : ٤,٨
المباين غاية المباينة ٢١١ : ١٠، ٢١٣ : ٢٨
الغاية في المباينة ١٩٥ : ٧، ١٩٨ : ١١
في غاية المباينة ١٩٥ : ٩
مباين ٤٧ : ٥، ٢١٠ : ٨
غير مباين كل المباينة ١٣٩ : ١١
اقرب مباينة ٢١٠ : ٥
ابانة ٤٤ : ١٤
يتبين ١٥٩ : ٢٥
تباين ٦٦ : ١٨، ١٤٤ : ١٧
غاية التباين ١٩٥ : ٨، ١٩٧ : ٢٢
اشد تبايناً ١٩٤ : ٢
ليس (تباينها) في الغاية ، بل هو دون تباين ... ٢٢٢ : ١٩
(قوة) اسمين متباينين ٧٩ : ١٣,٢٤، ٨٠ : ٩
اسماء متباينة ١٢٥ : ٣,٢٥
يستبان، يستبين ٢٢٢ : ١٤,١٩
بين لنا بالفطرة ٨٤ : ٤
كالبين بنفسه ٧٩ : ٢٣
المقدمات البينة بانفسها ٨٤ : ٥
اكل وابين ٨٠ : ٢
غير بين الوجود ١٩١ : ١٣

— ت —

تبع : ٥١ : ٢١ ، تتبعنا ٢٠١ : ٦ يتابعون الرأي ٤٠ : ١٧
اتبع ٢٣ : ١
احكامنا تابعة لوجودها ٩٠ : ١٠ ، الاقاويل ... تابعة ومعنى التابع انها مشبهة او محاكية للاعتقادات ١٩٦ : ١٩ ، تابعاً لما نتصور في النفس ١٩٦ : ١٦
تحت: تحت المتضادين ٧١ : ١٢
مترجم ١٠٣ : ٢٣
تلف ١٦٠ : ٣٣
تم : القول التام: والتام على الاطلاق هو اتم الاشياء التي يقال انها تامة هو اتم الاقاويل التامة واقدمها ١٩ : ١٦
قولاً مفهوماً تاماً واقدمه ٢٣ : ١٢
اقدم الاقاويل التامة ٢٣ : ١٣
الاقاويل التامة : الحد ليس بقول تام من قبل ان الحد والرسم يمكن ان يوجد جزء قول تام وما امكن ان يوجد جزء قول تام فليس بتام ٥٢ : ١٩
تاب واناب ١٣٠ : ١٨

— ث —

ثبت : ١١٥ : ٣٠ اثبت ٢٦ : ٢١ ، ٣١ : ١٣،
ثابتاً ٤٠ : ١١
اثبتها ٢١٢ : ١١
ثقيل ١٢٥ : ١٩
ثلاثية (اقاويل، قضايا) ١٧ : ١٠، ١٠٦ : ١٠، ١٦٧ : ٣
(القضايا) الثلاثية التي يصرح فيها (معنى الوجود) بالكلم الوجودية ١٢٩ : ٨
ما هو في الثلاثية بالفعل، هو في الثنائية بالقوة وهو ان الكلمة الوجودية التي هي مصرح بها في الثلاثية هي مطويـــة في شكل الكلمة [الوجودية؟] ١٣١ : ٩
المقدمات الثلاثية التي يصرح فيها بالكلم الوجودية ١٦٥ : ١٨

ثالث: الكلمة الوجودية تصير ثالثة في اللفظ والثالثة في الرتبة ١٠٥ : ١٧
مثلث: المثلث: زوايـــاه الثلث مساوية لقائمتين ١٩٢ : ٥
ثم : حرف العطف (النسق، رابط) ٥٤ : ١٠
ثنائية (اقاويل، قضايـــا) ١٧ : ١٥، ١٨ : ١٥، ١٢٨ : ١٨
الثنائية التي لا يصرح فيها بالكلمة الوجوديـــة ١٦٥ : ١٩، ١٦٦ : ٥
الكلمة المحمولة في الثنائية تدل ببنيتها على ما يدل عليه حرف يوجد في الثلاثية ١٢٩ : ١٢
المقدمات الثنائية والثلاثية ١٣٠ : ٨
المتقابلات الثنائية ١٨ : ١١
ثان: ثانياً = بتوسط (المعقولات) ٢٤ : ٢٣
ثانياً وبالعرض ٢٠٦ : ١٥
بالعرض او ثانياً ٢٠٦ : ٢٥
بالقصد الثاني ٢٠٦ : ١١

— ج —

جبن : الجبن ١٠٨ : ١٠
جدل ٥٢ : ٢٤، ١٤٦ : ١٩
كيف الجدل، معرفة بالجدل ١٤٧ : ١و١٥
على طريق الجدل ١٣٦ : ١٦، ١٤٧ : ١٦
لا في الفلسفة ولا في الجدل ٢٢٢ : ١
جدلي ١٤٦ : ٢٠، ٢١٢ : ٢٦
المجيب الجدلي ١٤٦ : ٢٤
السؤال الجدلي ١٤٥ : ١٢، ١٤٧ : ١ ؛ حجة جدلية ٢١٦ : ٥
في الاشياء الجدلية ٢٢٢ : ١٦
المتفلسفين والجدليين ١٤٦ : ١٢
جرد: يجرد النظر ٢١٦ : ٩ ان مجرداً على حياله ٤٤ : ٢١ ، ٤٦ : ٥ ؛ طبيعة مجردة دون الموضوع ٣٦ : ٦
جزء: الجزء الناطق الذي به الانسان انسان ١٥٤ : ١٩
جزء حده ٢٠٧ : ٥
الاجزاء التي بها يتجوهر الشيء ١٥٨ : ١١
الجزوي = الشخصي ٦٠ : ٢٢
معان جزوية ٦٠ : ٢٥، ٨٢ : ٢١
جزوي (موضوع ، سور ، ايجاب، اعتقـــاد) ٢١٩ : ٦و٩و١١
جزم: جازم: نوع القول ٥١ : ١١
قول جازم: فيه صدق او كذب ٥٢ : ١٣
الاقاويل الجازمة التي ربط اجزاؤها بعضها ببعض ١٦٦ : ١٨
(الاقاويل) الجازمة الحملية ١٦٦ : ٢٢
جسم: جسم حي = جسم متنفس ٣٥ : ٨
الاجسام السماوية (حركة) ٩٣ : ٢٤، ١٢٥ : ١٩
جن : مجنون ١١٠ : ٢٠
جنس: جانس ١٣٩ : ٨، ١٤٣ : ٢٣
جنس ٢٩ : ٦، ٤٩ : ٤ جنس ونوع ١٢٣ : ٢٥
الجنس مع الفصل ١٥٨ : ١٣
جنس انواع القول كلها ٤٨ : ١٤
ثلاثة اجناس (الالفاظ) ٢٧ : ١
جهل: المجهولات ٩٧ : ١٧
اسم المجهول عندنا الممكن ١٦٩ : ٢
جاب: اجاب ١٩٨ : ٢١
يجيب المجيب ٤٧ : ٣، ٥٨ : ١٤
الجواب السوفسطائي ، الخطبي، الشعري ١٤٦ : ١٨
جار: الجور : فقد العدل ١٠٨ : ٦
جائر ١١١ : ٤
جاز : يجوز (ممكن) ١٦٣ : ١٨ جوّزوا ١٠٠ : ٢٢
جوهر : ما يتجوهر به ١٥٨ : ١٠
جوهر ٢١ : ٢و٤، ٣٤ : ٣و٢٦
اسم جوهر ٢٧ : ٣
جوهر ما ثان ٣٤ : ٢٥، ٣٥ : ١٩
الجواهر الثواني ٣٤ : ٢٣
الجواهر الاول ١٩١ : ٢٦، ١٩٣ : ١٤
الجواهر (كمية) ٢١١ : ٢٠
فصول الجواهر ٣٤ : ٩
الجواهر الكلية وكليات الاعراض ٣٦ : ٢٣
الجوهر ليس يمكن ان يكون له موضوع اصلاً ... ٣٤ : ٤
هذا الجوهر له موضوع ... ٣٥ : ١
بقاوه ليس هو جوهره ... ٣٥ : ١٣
تباين في الجوهر ٦٦ : ٢١

تتبدل جاوهرها او اعراضها دون جواهرها ١٨٦ : ٧،٢
جوهر الابيض: جوهر الطبيب ١٥٤ : ١٢
مضادة السلب للايجاب في جوهر السلب ٢٠٧ : ١٣
يتكامل جوهره ٧٤ : ١٢

– ح –

حب : احب ١٩١ : ٣
حج : حجة برهانية ٢٠٦ : ٧، ٢١٦ : ٨
حجة جدلية ٢١٦ : ٥
الحجة برهان ٢١٦ : ١٣
الحجة المأخوذة من التناسب ١٢٤ : ٢٨
حد : حده ... بثلثة حدود ٥٩ : ١٦
الكلم الوجودية هي التي تحد وتحصل... ١٧١ : ٧
تحد بالصورة ١٧٢ : ٨
لتحدد بها ، كما تحدد الصورة ١٧٢ : ٧
تحديد الشيء بطريق القسمة ١٥٠ : ١٣
تحديد نحو التعليم ٢١ : ١٢
الحد: ٤٧ : ٩، ٥٢ : ١٩ ؛
الحد، المحدود ٥٧ : ٦
الحد: تلخيص الاجزاء التي بها يتجوهر الشيء ١٥٨ : ١١
حد الانسان: حيوان ناطق ١٥٩ : ٢٦
لم يبدل حد الانسان مكان اسم الانسان ١٦٢ : ٣
الحد الاوسط في كل قياس يربط المقدمتين ٥٥ : ١٥
حدود الاشياء بطريق القسمة ١٥٠ : ١٣
حد واحد او رسم واحد ٥٤ : ٢٠
الحدود والرسوم ١٦٦ : ٢١
حدث: حدث، لم يحدث بعد ٢٠٤ : ٢٢،٢٨
يحدث ٢٩ : ١٠
حدوث الوجود ٢٠٤ : ١٨ ؛ حدوث العلم ٢٠٥ : ٢٣
حدوث وجود الشيء ٢٠٤ : ١٣؛ حدوثه ٩٠ : ٥
حدوث وجود الموجودات او اعتقاد ٢٠٦ : ٤
الحادث الوجود ٢٠٤ : ١٤،٢٥؛ الشيء الحادث ٢٠٤ : ٢٤
ازلي او حادث (العالم، الحركة) ٢٢٢ : ٤،٥
حدث المفسرين ١٨٩ : ١١
حدى: التحدي ١٤٦ : ١٧

حذق: في الصناعة ١٥٥ : ٢٧
حذا: في صفين متحاذيين ١٧٣ : ١٠
حذاء: بحذاء العين ١٢١ : ١٦، ١٧٣ : ١٤
بحذاء البصر ١٠٩ : ٢٤
حر : حرارة ١٠٨ : ٢ حار المزاج ١٥٤ : ٢
حرف : الحرف صوت له فصل... ٢٩ : ١٠
الحروف مادة اللفظ ٢٩ : ١٧
فصول الحروف ٢٩ : ١٤
الاسم مركب من الحروف والمركب من الحروف نوع من انواع الكم المنفصل ٢٩ : ٨
حروف المعاني ٤٣ : ٩
حروف النسبة ٣٢ : ١٣
حرف السلب ٣٢ : ٧، ٥٣ : ١٨
حرف السور ١٣٠ : ٢٣
حرف الشريطة ٥٨ : ٥
حرف (حروف) التصويت ٥١ : ١٤
حروف العطف وحروف النسق: الواو والفا وثم ٥٤ : ٩
حرف العطف ٥٥ : ١٤
حرف لا ٣٢ : ٥، ٦٣ : ١٧
حرف يوجد ١٢٩ : ٦،١١
حرف الوجود يربط المحمول بالموضوع ١٦٥ : ٢٣
حرك: يتحرك ١٨٦ : ٢٤
المتحركة – غير المتحركة ١٨٦ : ٦
حركة من الاعراض ٤١ : ١٤
حركة مستدير ٩٤ : ١١ – ازلية ٢٢٢ : ٣
حرم : حرام ١٦٣ : ١٣
حرى: احرى بالوجود على امكان لا وجوده ٩٥ : ٨
حس : احست ٢٤ : ١٨
محسوس ٢٥ : ٧ ؛ محسوسات ٢٤ : ٣،١٧، ١٩١ : ١٩
محسوسات تلك المعقولات ٢٧ : ٢٦
حساس ٣٤ : ٣،١٠، ١٥٧ : ٢١؛ نفس حساسة ٣٥ : ١١
حسب: احسب ٣١ : ٢١
بحسب ٦٤ : ٢١، ٩٧ : ٧؛ على حسب ٥٩ : ٢٠
حصر : تحصر ٤٤ : ٢٧
انحصر ٧٦ : ٣؛ ينحصر ١٩ : ٣١، ١٥٩ : ١٠

محصور ٨:١٥٦، ١٤:١٥٧؛ منحصر ٢١:٧٥، ١١:٢٢٢
حصل: حصل من ١١:٦٤؛ يحصل ١٤:٦٤
حصل: الجهة تحصل حال الوجود اي حال هي ٨:١٧١
لتحصيل الامر المتشوق ٢٧:٩٠
على تحصيل السخونة في الهواء ١٠:٢٠٦
على التحصيل، على غير التحصيل ١٤:٦٥، ٧:٨٤، ٨,٩:٩٧
معنى التحصيل هو ان يكون احد المتقابلين صادقاً في نفسه وان لم نعلم نحن صدقه والاخر كاذباً وان لم نعلم نحن كذبه ... ١٢:٨١
على التحصيل في نفسه... وعندنا ٩:٨٤
على غير التحصيل عندنا وفي انفسها ١٩:٩٧
على غير التحصيل التام ١٢:٩٧؛ عدم التحصيل ١٧:٨١
محصل، غير محصل (اسم ، كلمة) ٦:٣٢، ٢٦:٣٧
ذات محصلة في موضوع محصل ٢:١٢٤
وجود غير محصل ٢٤:٨٢
محصلاً ضرورياً ١٦:٩٦
صدق المتقابلين في الامور الممكنة او كذبه غير محصل في نفسه ٢١:٨٤
حضر: الزمان الحاضر ٣:٤٠، ٨:٤١
الان الحاضر ١٤:٤٠
الحال الحاضرة ٢٣:٥٨
حق: ٤:٢٧
مناقض للحق نفسه ١٧:٤٠
الحق = الصادق، الحق = الواجب والاضطراري ٥:١٨٧
بالحقيقة ١٩:١٨٨؛ في الحقيقة ٧:٣٥، ١٠:١٧٨
حقيقى ٢٥:١٨٨، ٤:١٨٩
حكم: ما حكم به على... ١١:٧٦
الحكم البسيط ١٢,٤:٥٩؛ حكمان مهملان ١٥:٧٤
حكم كلي ٣:٧١، ٢٢:٧٨
الاحكام المتعاندة ١١:١٧٢
احكامنا نحن تابعة لوجودها هي ١١:٩٠
مؤثر الحكمة ٤:٣١ حكيم ٥:١٣٧
حكى: يحكون عن ١١:٥٣
يحاكي ١١:٥٠؛ محاكاة ٢:٥١
كل لفظة... محاكية للمعنى المدلول عليه ٤:٥٠
حل: تحل وتنزع الرباط ١٤:٢٠٠
حل الرباط ١٧:٢٠٠؛ حل شك ٤:٥٧
حلال ١٣:١٦٣
حمل: حمل على ١٣:٧٠، ٦:١٥٣
قوة بنية المحمول ١٤:١٧
المحمول كلمة او اسم ٢١:٣٣
المحمولات ليست الى غير نهاية ٦:٢١
كان المحمول محمولاً على موضوع او كان في موضوع ٢٦:٣٣
محمولة بذاتها وعلى القصد الاول ١٥:١٠٥
المحمول غير محصل الصدق في انفسنا ١٧:٨١
محمول واحد مفرد ٢٣:١٤٢
المحمول والموضوع هما امران مجموعهما كالمادة للكلم الوجودية ١٤:١٧١
المحمولات التي لا يمكن ان تفارق موضوعاتها هي الضرورية ٧:١٩٢
يحتمل ١٥:١٣٥، ١٨:١٦٣ (= ممكن) ، ١٢:١٧٠
محتمل ١٦:١٧٦
حملي (قول) ٤:١٧، ٦:٥٣، ٢:٥٨
حاز: انحاز ١٩:١٢٥، ٨:١٧٢
حيز ٣:٧٣، ١٢:١٣٩
حال: احال على ٨:٢٠
الحال الحاضرة ١٣:٥٨
احوال المواد٢٤:٢٢؛ احوال التأليف١٢:١٦٤
حيال: على حيال ٢:٢٧، ٣:١٥١
بحيال ٢٦:١٧٥
مجردا على حياله ٢١:٤٤، ٥:٤٦
حيل: في التعاليم وفي الحيل ١١:٩٣
محال ١٩:١٦٣، (ضروري) ٢١:١٧٨
لزوم المحال ٢٠:١٧٩
محالاً بكل وجوه المحال ١:١٨٩
لا محالة ٢١:١٨٧

حيرة : ١٧:٢٠٣
حي : اسم لجوهر ما ثان ١٩:٣٥
جي = ذو نفس = متنفس ٧:٣٥
شيء حي = المجتمع من جسم ونفس حساسة وهو مجتمع من مادة وصورة ١٧:٣٥
حياة : عرض في الحيوان ١٤:٣٥
الحياة = النفس الغاذية ٩:٣٥
حيوان: يدل على ما له مع القوة الغاذية قوة الحس ١٠:٣٥
الحيوان حي = باق على الحيوانية فبقاوءه ليس هو جوهره بل بقاوءه بالاضافة الى الزمان... انه ممتد وجوده مع الزمان ١١:٣٥
من سائر الحيوانات قد تصوت باشياء مركبة من الحروف ١٦:٣١

— خ —

خبر : اخبر ١٦:١٨، ١٩:٢٢٠
خرج: ما يخرج بالصوت = الالفاظ ١٣:١٤
اخرج ١٧:٤٨ اخراج ١٧:٢٣٠
استخرجت ٣:٥٠
خارج النفس ٣:٢٤، ١:٢٥، ١٤:٦١
من خارج ١٢:٢٥، ١٦:٢٨
من خارج النفس ٧:٢٨
الاشياء الخارجة عنا ١٩:٩٠
استخراج الانحاء ٦:١٨٠
خرع : تخترع في انفسنا ٢٥:٦١
خرف : خرافات ٢٥:٢٨
خرم: ١٠:٩٣ اخترم ١٦:٩٣
خس: خسيس: الاشياء الخسيسة ٨:١٩٣
الامور السهلة الخسيسة ١٠:١٩٣
الاخس من المتضادين عدم ٨:١٠٨
اخس ضدين ٢٢:١٠٩
خص: اخص على العموم ٨:٦٠
لا بما هو اعم ولا بما هو مساو بل بما هو اخص ١٨:١٥٧
خط : خطوط ٢١,٤:٢٤
خطوط مختلفة ٧:٢٧
الخطوط: دلالتها ٣:٢٥، ٥:٢٧
خطب: الخطب والشعر ٢٢:٥٢
الخطابة والشعر ٢٥:٥٢، ١٤:١٣٦
على طريق الخطابة ١٦:٣٦
المخاطب ١٣:٥١، ٩:٦٩
قضايا خطبية ٤:٤٨
خطر : ببال الانسان ٨:٢٥
خفض: يخفض ٢٥:٣٢
بالخفض ٢٣:٣٢
الخفض: علامة الاسم المائل ١٢:٣٢
خلف: يخلف ٣:٢٢٣
يخالف، خلاف ٣٦:٢٢٢
تختلف ١٣:٥١
اختلاف ١٣:١٩١
مختلفي الاسم ٣:٨١ ؛ مختلفة: لغات، خطوط ٨:٢٧
خلف: قياس الخلف ٢٦,١٩:٢٢١
قياسات الخلف ١٣:٢٢١
خلق : خلقته وصورته ١٣:١٦٢ ؛ بنيتها وخلقتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب ١١:٥٠
خليق ٢:٢٠٩ اخلق ٧:١٩٩
خير : يخير ١٧:١٤٥ اخترنا ١:١٩١
سؤال تخيير ١٥:١٤٧
اختيارنا وارادتنا ١٥:٨٣، ١٧:٩٥ ؛ اختيارها ٢٥:٨٣
مختار (الانسان) ١٠:٩٨
خير ١٣:١٤٥، ١:٢٢٣ ؛ خيّر ٨:١٩٤
خيل: خيل الى ٥:٥٩
خيال، خيالات ١٨:٢٤، ١٤,٦,٢٨
متخيلات في النفس ٣:٢٤

— د —

دأب: دائب يمشي ١٥:٤١، ١٥:١٨٥
دائب يتحرك ١٤:١٨٦
دبر : يدبره ٢٣:٩٠
مدبرون ١٧:٢٧

دخل: دخلت تحت ١٢٠ : ١٣ يدخل فيه ٧٥ : ١٨
ادخل ٤٢ : ٣
داخل من ٧٢ : ١٦
دخول ١٢٠ : ٨
ادخال ١١٠ : ١٣
مدخل ٥٥ : ٢٧
درك: ادركوا ما يدرك ٢٨ : ١
درى: ما ادري٩٣ : ١٧
دل: استدل ١٢٤ : ٢١
المستدل ٦٨ : ٧
المعقولات التي في النفس دالة على الموجودات التي خارج النفس ٢٥ : ١
الموجودات خارج النفس هي مدلول عليها غير دالة والخطوط دالة غير مدلول عليها والالفاظ والمعقولات دالة ومدلول عليها ٢٥ : ٢
دلالة الالفاظ على المعقولات ... شبيهة بدلالة الخطوط على الالفاظ ٢٥ : ١٣، ٢٧ : ٥
دلالة (الخطوط) على الالفاظ باصطلاح ٢٧ : ١٢
وجه دلالة الخطوط على الالفاظ وجهان : احدهما مثل دلالات علامات التذكر والثاني انها باصطلاح ٢٨ : ١٠
دلالة الالفاظ على المعقولات... باصطلاح ووضع وشريعة ٢٧ : ١٢
دلالة الالفاظ على معقولات بتواطؤ ٢٩ : ٢١
(الالفاظ) دالة على امر ما اما معقول واما محسوس بتوسط المعقول ٢٩ : ٢٢
ما دلالته عليه اولاً وما دلالته عليه ثانياً ٢٩ : ٢٣
... يدل بذاته وانفراده على معنى ما وطبيعة ٤٣ : ٦
الدلالة العدمية ١٢٢ : ١٣
دال: الامور متداولة ٩٣ : ١٤
دام : دائم الوجود لم يزل ولا يزال ٩٥ : ١٢,٢٥

— ذ —

ذهن: تابعا لما تقدم في الذهن يعني لما نتصور في النفس من المعاني ١٩٦ : ١٦
في الذهن ١٩٦ : ٢٤
ذات: ذات محصلة ١٣٧ : ١٥
وجود ذات اوميرس ١٦٠ : ٢٥
شيء ذات له ٣٩ : ٤
ذات محصلة في موضوع محصل ١٢٤ : ٢
ذات الموضوع ٣٣ : ٢٣
ذات وطبيعة ووجود ١٦٩ : ١ ؛ الذوات والطبائع ٢١٩ : ١٠
ذات وطبيعة معقولة ١٣٨ : ١٩
شبيه بالذات ١٠٢ : ٣
الواحد بذاته ١٥٣ : ٢٥
بذاته وبشكله ٢٩ : ٢٦
بالذات وببنيتها ٤١ : ٢٢
بذاته وانفراده ٤٣ : ٦
بذاته واولا وبماهيته ٢٠٦ : ٢٧
بذاته، لا بالعرض ٣٠ : ٣
لا بالذات ولا بالعرض ٣١ : ٣
حمل بطريق العرض: حمل بذاته ١٦٠ : ٢٣,٢٤
بذات واولا ٢٠٠ : ١٢,٢١؛ بذات اولا ٢٠١ : ٢
ليس بذات للتأليف ولا له اولا ٢٠٠ : ١٩
من خارج لا من ذاته ١٨٢ : ٧
شيء اخر خارج عن ذات الشيء ١٥٨ : ٨
المادة بذاتها غير محدودة ١٧٢ : ٩
بذواتها وبانفسها ٤٤ : ١٠، ١٨٥ : ١
ذاتي ٢٢,٢٣ ؛ اعراض ذاتية ١٢٢ : ١٩
كيف لم يصر محمولاً لا على الانسان بذاته فان الطبيب لم يكن ذاتياً للانسان على معنى يدل على جوهر الانسان فهو ذاتي للانسان ... ١٥٤ : ١٦

— ر —

رأى: رأوا ٥٠ : ١٤ ؛ انا أرى ١٩٠ : ١٧
اترى ... او ترى ٨٧ : ٢٦
نرى انا قد نشاهد ، نرى ونشاهد ٩٣ : ٨,١٠
المرئي ٥٨ : ١٤
ربط: ٥٤ : ٢٣
يربطها ٥٥ : ٨
يرتبط (القول) ١٧ : ٦
معنى ارتباط المحمول بالموضوع هو ان يوجد المحمول

للموضوع ١٧ : ١٢
ارتباط (المحمول) بالموضوع ٣٣ : ١٥، ٤٥ : ٧
ارتباط بعضها ببعض ١٦٤ : ١٠
ارتباط محمول بموضوع اما بالقوة واما بالتصريح . اما بالتصريح فحيث يصرح فيها بالكلمة الوجودية ٣٦ : ١٣
ارتباط بالاقتران ٥٤ : ١٦
التركيب اي الرباط ٤٥ : ٣
رباط ٥٥ : ٨ ؛ الرباط الموجب ٢٠٠ : ١٦
رباط مطلق ٤٦ : ١٩
معنى الوجود الذي هو الرابط ٤٥ : ١٤
رابط، رابطة ٣٣ : ١٦، ٤٥ : ١٧
الروابط (حروف) ٥٤ : ٩
رتب : الكلمة الوجودية تصير ثالثة في الرتبة ١٠٥ : ١٧
اولاً، ثان في الرتبة ١٠٥ : ٢٢،٢٤ ؛ ثالثاً في الترتيب ١٠٥ : ٢٠
مراتب الكتب ٢٣ : ٣
ردف : اردف ٥٧ : ٣
اسمان مترادفان ٥٦ : ١٣
اسماء مترادفة ١٤٢ : ١، ١٤٣ : ٨؛ على ترادف ٥٥ : ١٨
رذل : رذيلة ١٠٨ : ١
رسم : يرسم برسم منطقي ٢٢ : ١٤
حد ورسم ٥٢ : ٢٠، ١٤٣ : ١١
رسوم ١١٥ : ٢٠، ١٦٦ : ٢١
رشد : ارشدنا ٦٤ : ١
رطب : رطوبة ١٠٨ : ١٢
رفع : حرف السلب الذي يرفع الموضوع ١٢٩ : ٢٨
رفع، ارتفع ٢٠٨ : ١١
يرتفع الامكان ٨٩ : ١٨
رفع الحكم ١٢٩ : ٢٧ ؛ رفع الشيء ١٢٣ : ٢٥
رفع المعنى ١٢٧ : ٣ ؛ رفع الموضوع ١٢٩ : ٢٦
رفع العدل عن ١٣٥ : ٥
رفع كلية الحكم ١٢٨ : ١
رفع الوجود بالكلية ١٨٨ : ٢٥
رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه. فان رفع الحكم نفسه هو السلب ١٢٧ : ٢٠
ركب : تركب هذه تركيبات بلا نهاية ١٥١ : ١٤
بين تركيب الالفاظ وبين تركيب المعقولات ـــ ٢٥ : ٢٦
التركيب في النفس ٢٦ : ٢٤
تركيب الاقاويل تابع لتركيب الامور ٥٠ : ١٧
من غير تركيب ولا تفصيل ٢٧ : ٢
التركيب اضافة ما ٤٤ : ٢٥
تركيبه تركيب تقييد واشتراط ٥٢ : ٧
مركبات الالفاظ او تركيبات المعقولات ٢٥ : ٢٤
التركيب اي الرباط ٤٥ : ٣
المعقولات المركبة والمفصلة : فالمركبة هي التي اثبت فيها معقول لمعقول... ٢٦ : ٢١
لم يرد بالمؤلفة المركبة فقط . اذ كان كل قول فهو مركب من جزوين واجزاء . ولكن اراد بالمؤلفة ما كان مركباً برباط ١٦٧ : ١
راد : اراد واشتاق ٩٠ : ٢٣ اراد بـ ٦٠ : ٩ الارادة هي نطق ما ١٨١ : ٢٤
لا بارادة ولا باختيار ٩٨ : ١٧
الارادة والروية ٩٨ : ١٤
الامور الارادية (ضد طبيعية) ٩٣ : ١٧
الافعال الارادية من الروية ٩٠ : ٧
الامور الممكنة الارادية ٩٠ : ٨
روى : روي ٩١ : ٦
يروي ٩٠ : ١٩، ١٤٥ : ١٧
نروي بعقولنا ٩٠ : ١٨
روية ٩١ : ٨، ٩٢ : ١
المروي ٩٢ : ٢ ؛ بين مرويين ٩٣ : ١٤

— ز —

زعم : مزمع بان ٨٦ : ٢٣ — ان ١٩٣ : ١٧
زمان : الزمان الحاضر والماضي والمستقبل ٤١ : ٦
في ازمنة محدودة بالماضي والمستقبل والحاضر ٣٤ : ١١
يزعمون انه لا يوجد زمان حاضر اصلاً ٤٠ : ٤
زوج : زوج — فرد ٦٦ : ٢١، ١٥٣ : ٥
الزوج اخص من الفرد على ما يراه آل فاثوغورس ١٢٢ : ٥
زال : ٢٢٣ : ٣يزول ١٨٢ : ٧ زوال ٢٠٦ : ١٤

لم يزل ولا يزال ٩٥: ٢٥
يزيل ٩٩: ٢٠ ازالة ٣٠٦: ٣٤
مزيل ٢٠٦: ٢٥

— س —

سأل: ١٤٧: ٣
المسئلة ١٣٥: ١٢
المسائل العلمية ١٤٧: ٢
يسأل سائل ٥٨: ١٣
السؤال الفاسد ١٤٧: ٢ ؛ سؤال تخيير ١٤٧: ١٥
السؤال الجدلي ١٤٧: ٨ سؤالات ١٤٦: ٨
المسؤول ١٤٧: ١٢
سبب: ٩٨: ٨، ١٤٧: ١ ؛ اسباب ٦٨: ١٩
اعطى السبب ١٢٧: ٢٠
سبل : سبيله ١٦١: ٢٣ ، على سبيل ٩٤: ٢٤
سخن : ٢٠٦: ١٠ ، سخونة ١٨٣: ١
سقط: اسقط ٣٠: ٢٥، ٤٢: ١٧
اسقاط الروية ٩٢: ١
سلب: يسلب (عن) ٣٨: ١٩
السلب هو رفع الحكم او رفع كلية الحكم ١٢٨: ٣
ماهية السلب هو رفع المحمول ٢٠٦: ٢٤
السلب حل الرباط... ٢٠٠: ٢١
لا على ايجاب ولا على سلب ٥٨: ١٣
موجباً او مسلوباً ٣٨: ١٥
حرف السلب (لا، اليس) ٥٣: ١٨، ١٠٢: ١٥
يعاد حرف السلب مرتين... وثلث مرار ١٢٧: ١٤
علامة للسلب ١٢٣: ٢٢
لفظ السلب ٦٨: ٨
السلب المقابل للايجاب — السلب على العموم ٦١: ٧
السلب البسيط ١٠٢: ١٤
سالبة بسيطة ١٠٦: ٢٧، ١٧٥: ١
سالبة معدولة ١٠٦: ٢٧، ١٧٥: ٢٢
سالبة عدمية ١١١: ٥، ١١٢: ٤
سالب مناقض ١٦٥: ١٩
السوالب الجزوية ١١٥: ٢٢
السوالب ذوات الجهات ١٦٤: ٢٧
يدل على السلب لا على العدم ١٠٢: ٤
المعدول من المسلوب ١٠٢: ١٧
مفهوم عن السلب ٦٨: ١٤
سلف : ٨٢: ١٦
سلم : ١٣٦: ٤ ، يتسلمه ١٣٦: ٣، ٧
سمع : سمعتني ٤٦: ١
السامع والمخاطب ٤٣: ١٦
سما : سماه... ٣٧: ٢٤ ؛ ليس يسميه ٣٧: ١٧
اسم : اسم وكلمة ١٧: ٧، ١٨: ٨
اسماء وكلم وادوات ٢٧: ١
جنس الاسم ٢٩: ٣
اسم جوهر — اسم عرض ٢٧: ٣
اسماء متباينة ١٤٢: ٢
اسماء مترادفة ٨١: ٦، ١٤٣: ١
اسم مشترك ١٤٦: ١٠
اسم مشتق ٣٣: ١٥، ٤١: ١٩
اتفاق الاسم ٦٢: ١٦
اسم مستقيم ٦٤: ١٥
اسم مائل ٣٢: ١٢، ٦٤: ١٥
اسم لفظة مفردة ٥٧: ١٢
اسم بسيط — اسم مركب ٢٩: ٣
اسم مركب من لفظتين ٣٠: ٢٢
الاسم المفرد والمركب ٣٠: ٢
الاسم المركب: قوته قوة الاسم البسيط ٢٩: ٤
الاسم المركب دال على معقول بسيط ٢٩: ٤
الاسم مركب من حروف ٢٩: ٧
اسم محصل — اسم غير محصل ٦٤: ١٣، ١٠١: ١
الاسم غير المحصل ليس يدل على ما يدل عليه سلب معنى ذلك الاسم المحصل ١٢٤: ١٤
الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب ١٣٨: ٩
واحد بالاسم ٨٠: ٢٧ ؛ مختلفي الاسم ٨١: ٣
الاسماء والكلم غير المحصلة المفردة ١٣٨: ١
الاسم المنادي المقرون به حرف التصويت ٥١: ١٧
الاسم الدال على الوجود ١٠٣: ١٥
سند: خيالات في النفس لا تستند الى موجود من خارج ٢٨: ١٤ الخ
الطبيعة المعقولة عسى ان لا تستند الى موجود من خارج ١٣٨: ١٤
سهل : اسهل على ٢٠: ٦

سور: السور هو الذي يدل على كية الحكم لا على
كية الموضوع ١٢٧: ٢٦، ١٢٨: ١٠
السور: له صنع في الحكم فقط ١٢٨: ٥
سوركلي، جزوئي ٦٣: ٢٣، ٢١٧: ٨
ذوات الاسوار ٦٩: ٢٥
اريد بالالف واللام السور الكلي ٦٩: ١٩
سوفسطائي ١٤٦: ١٨
ساق: انساق القول الى ٨٧: ١٣؛ سياقة، سياقات
الى محال ٨٩: ١,١٨
سوى: يساوي في الصدق ١٣٢: ٢٦
لا مساو في الكم ١٢٥: ٢٠
متساويتان في اللزوم والصدق ١٣٤: ١٨
ما كان وجوده على التساوي ١٥٤: ١٥
سواء ٢٨: ١٦، ٢٩: ٥
سيرة مختلطة ١١٠: ٢٥

– ش –

شبه: ما اشبه ٥٦: ١٦ يشبه ان ٥٥: ٢٦،مشابهة
٢٦: ١٥
الشبهة = التشكك ٢٠٥: ١٩
شجع: الشجاعة ١٠٨: ٩
شخص: شخص ٣٠: ٢٥، ١٥٨: ٢٤
شخص – نوع ٣٤: ٥
شخص انسان ٣٠: ١٠
شخص ما ١٣٥: ١٢
الاشخاص – معان كلية ٦٠: ١٢، ٧٧: ٦
الاشخاص معان جزوئية ٦٠: ٢٥
اشخاص ٧٦: ٤، ١١٧: ٧
اشخاص الناس ٧٥: ٢٤
شخصي: المعاني... منها كلي ومنها شخصي٦٠: ٢١
شخصي = جزوئي ٦٠: ٢٢
يسمي المتقابلين اللذين موضوعها شخص الشخصيتين
٦٤: ٢٦
الشخصيات (والمهملات) ٦٥: ١٢، ١٠٦: ١٤،
١٩٥: ١٦
شخصيتان: زيد... ١٩٤: ٨
شر: ١٩٩: ٥، شرير ١٩٤: ٩

شرط: شرطنا: ١٥٨: ٢؛ شرط ٥٧: ١
اشترط ١٩٧: ١
يشترط ١٧: ١٧، ٣٠: ٣
شريطة ١٧: ١٥
الشريطة رباط ٥٥: ١٤ – تربط ٥٨: ٣
الشريطة في الموضوع او في المحمول ٦٣: ١
الشريطة اللفظ في لفظ ١٥٦: ١
الشريطة في ذاته ١٥٦: ٢٢، ١٥٧: ١٠
الاخص.... شريطة في الاعم ١٥٧: ١٣
الشريطة هي التي تتميز بها اجزاء الشي١٥٧: ١٥
شرائط برقلس ١٣٩: ١٩
تأليف القول: فيه ثلث شرائط: تركيب ورباط
وترتيب ١٦٧: ١
حرف الشريطة ٥٨: ٥
شرطي (قول، مقاييس) ٥٣: ٦،١٠، ٥٨: ٣
اشتراط معنى في معنى وتقييد معنى بمعنى ١٥٦: ٢
شرك: يشارك في... ١٥٠: ٥، ١٩٨: ٢٥،
الحذق في الصناعة يشارك البصر بالعينين باسم
البصر ١٥٥: ٢٧؛ تتشارك ١٨: ٢٢
يشتركان في الصدق والكذب ١٩٧: ٦
مشاركة ١٢٦: ٢٦
اشتراك الاسم ١٢٢: ١٢، ١٨٩: ٢١
باشتراك الاسم وبالمواطأة ١٥٥: ١٨
اشتراك في الالفاظ ١٢٦: ١٥
اشتراكات بين المقدمات... ١٣١: ٧
مشترك (اسم شكل) ٣٥: ٤، ٣٦: ١٠،
١٤٦: ١٠
مشتركة لصور متضادة كثيرة ١٧٢: ٩
شعر: ١٨٩: ٢٣ – لم يشعر ؛ ١٨٩: ٢٠
الشعر ٥٢: ٢٢، ١٣٦: ١٤
صناعة وزن الشعر، اوزان اشعار ٢٩: ١٤
شعر العرب ٢٩: ١٦
قضايا شعرية ٤٨: ٤
شق: اشتق اسم ٣٤: ٤,٧
مشتق (اسم، كلمة، لفظ) ٣٣: ١٤، ٣٤: ٢،
٣٥: ٤,٢٠
اسم مشتق في الحقيقة ٣٥: ٧
يظنون ان الاسماء المشتقة هي الكلم غير المصرفة

وانها هي التي تدل على وجود الشيء في الزمان الحاضر ٤١ : ١٩
على طريق الاشتقاق ٣٤ : ١٠
شك: بين لا يشك فيه ٨٣ : ١٣
يتشكك ١٨٠ : ١ – مشكوك في ١٧٨ : ٢٣
الشك ٩٨ : ١١ ؛ التشكك يكون بان يخطر بالبال الاعتقاد ومقابله معاً ٢٠٥ : ٢٢
الشبهة والتشكك ٢٠٥ : ١٩، ٢٠٦ : ٢
شكل: شكل اللفظ ١٢٣ : ٢٢ – الكلمة ١٣١ : ١٠
اشكال الامر والطلب والتضرع ٥١ : ١١
قوة الشكل؟ يدل بشكله ٣٦ : ١٦
شكل مشتق ٣٥ : ٤و٢٠
الشكل الاول (قياس) ١٣٦ : ١
الشكل الثاني من اشكال المقاييس ١٨٩ : ٢٤
شمل : يشمل ١٨٩ : ٢٢
يشتمل ١٨ : ١
شنع : يستشنعون ١٠٨ : ١٨
شنعة ١٨٩ : ١٦ ، شناعة ١٥١ : ١٠
شنع منكر ١٢٥ : ١٣ ؛ شنعة مستنكرة ٩٨ : ١٨
شنع وغير مقبول ٩٨ : ٥
شهر : الاشهر والاعرف ١٧٧ : ٤، ١٧٣ : ١٣ ؛ مشهورة ٨٣ : ٢١
شاق : يتشوق ٩٣ : ٢
اشتاق ، متشوق ٩٠ : ٢٣
شيء: شيأ من المعاني ، لا عرضاً من اعراضه ٥١ : ٤
الشيء وجوهره ٥٣ : ٢٠

– ص –

صب : صبة القمح ٥٤ : ٥
صبا : صبي ١٠ : ٨
صح : ٣٥ : ٢٣ صحت وسلمت الحجة ٢١٦ : ٦
صحح، يصحح ١٨٠ : ٢، ١٧٨ : ١٤
تصحيح القياس ٢٢١ : ٢٨
الصحة التي هي طبيعة مجردة دون الموضوع ٣٦ : ٥
صحب: صاحب (علم) المنطق ٢٤ : ٤، ٦؛ اصحاب العلم الطبيعي ٤٠ : ١٨
اصحاب افلاطن ١٥٠ : ١٥ ؛ اصحاب الرواق ٥٣ : ٧
اصحاب القسمة ١٥٢ : ٩
صدق: ٧٣ : ١ ؛ يصدق احد المتناقضين ٩٧ : ١٠
الصدق والكذب ١٨ : ١٣، ٦٥ : ٧
صدق المتقابلين في كل صنف من اصناف الامور بحسب وجوده ٩٧ : ٧
اكثر صدقاً، اقل صدقاً ١١٠ : ١٣، ١١٢ : ٢٠
انقص صدقاً ١١٢ : ١٨
صادق ١٩ : ٢٤، ٢٨ : ١٩
صرح: صرح ١٢٩ : ٣ ؛ صرحنا ٤١ : ٢٦
دل على موضوع لم يصرح به ٣٥ : ٢٦
يصرح... ولا تضمر ١٤١ : ٣٤
التصريح بالكلمة الوجودية ١٢٨ : ١٤، ٢٧
مصرحاً ١٠٥ : ٦
صرف: تتصرف ٤٢ : ٢٠
تصريف من تصاريف الاسم ٣٢ : ١٤
اسم مصرف ٣٢ : ١٥
لكلمة مصرفة – غير مصرفة ٣٦ : ٨، ٤٠ : ٢
صلح: ١٤٧ : ٩ ؛ يصلح ٥١ : ٢
اصطلح على ٥٠ : ٣١
باصطلاح ٢٧ : ٥؛ باصطلاح ووضع وشريعة ٢٧ : ١٣ ؛ باصطلاح وتواطؤ ٥٠ : ١٤
صنع: صنع ١٢٨ : ٢
الصناعة كيفية ١٥٤ : ١٩
صناعة الطب، صناعة الفلاحة ١٩٣ : ٩
الصنائع العملية ١٩٣ : ٧
الصنائع القياسية ١٩٢ : ٢٣
كتب صناعية ٦٣ : ٢١
صنف: هذا الصنف نوع من انواع الكلمة ١٧ : ٢١
صنف هي بنطق ١٨٣ : ١٩
صاب : صواب ١١٠ : ٢٠ ، الاصوب ١٢٢ : ١٢
صوت: الطيور... التي تصوت التصويت الذي لها بالطبع ٣١ : ٢١
الصوت: اللفظة ٣١ : ٧
الصوت... من انواع الكيفية (الانفعالية)، انفعال ٢٩ : ٨
الصوت جنس للحروف ٢٩ : ١٠

صوت، اصوات بالطبع ٣١ : ١٤
حرف التصويت ٥١ : ١٧
صور: شخص اوميرس لا يمكن ان نتصوره بعينه بل نتوهمه فقط بان نقيم في انفسنا شبيهه من اشخاص الناس لا خلقته وصورته الخاصة ١٦٢ : ١١
صورة ٢٠ : ١٢ ؛ كالصورة ١٧١ : ١٨
صورة الشيء تسير قبل مادته ٢٢ : ١٧
النظر في صورها قبل النظر في احوال موادها ٢٢ : ١٩
وجود صورة في التوهم ١٦٢ : ٢١
معنى متصور في الضمير ٢٨ : ٣٢
معقولات ومتصورات ومتخيلات ٢٤ : ٣
في صورة كلمة واحدة ٣٧ : ٢٢

— ض —

ضحك : ضحاك ٧٠ : ١٨
ضد: احد الضدين، الضد الاخر ٦٨ : ٤ ؛ الضد الاخس — الضد الافضل ١٠٨ : ١٩
المضاد ٦٨ : ١٤، ١٣٧ : ١٦ ؛ مضادة (مادة) ١٩٤ : ١٧
المضاد المباين له غاية المباينة ٢١٣ : ٢٨
غاية المضادة ١٩٧ : ٥
مضادة في الاعتقاد ولا في القول ١٩٨ : ٢١
مضادة في الاعتقاد ولا في اللفظ، مضادة في الوجود ٢٢٣ : ٢
ماهية التضاد ان لا يوجد معا وان لا يصدقا معاً ٢١٧ : ٣
تضاد الاقاويل من جهة موادها، من جهة تضاد تأليفاتها ٦٨ : ١٦ ؛ تضاد المواد ١٩٩ : ٧
التضاد مكان التقابل ١٦٢ : ٣ ؛ غاية التضاد ١٩٠ : ٢٢
على طريق التضاد ٧٦ : ١٣
التضاد في الاقاويل يشبه التضاد في الامور ٧٢ : ١٤
ما تحت المتضادين: المقابلين للمتضادين: المفسرون يسمونها ما تحت المتضادين ٦٥ : ٣
ما تحت المتضادين ١٣٢ : ١٤، ٢٢٠ : ١٠
ما تحت المتضادتين ١٩٤ : ٥، ١٩٧ : ١٤
ما تحت المتضادة ٢٢٠ : ١٧
المتضادين من انواع التقابل الثلثة ١٦٢ : ٤
في المتضادين المتقابلين ٦٧ : ٢٦
المتضادين غير المتناقضين ٧٧ : ٢٠
متضادات الاعتقاد، المتضادات في اللفظ ٢٢٠ : ٧،٨
ضر: يضر ٤٦ : ٤ ؛ ضاراً ٩٨ : ٥ ؛ يضطر الى ١٢٨ : ١٤ ؛ مضطرة ٤٣ : ١١
ضرورة ٨٩ : ١٥، ٩٥ : ١٧ ؛ بالضرورة ٨٩ : ٨
ضروري ٢٢ : ٢٤ ؛ (جهة) ١٦٣ : ١٧
الضرورية: ليس السبب في جهل ما نجهل منها طبيعتها بل نقص طبيعتنا ٩٧ : ٢٣
المادة الضرورية، الممتنعة، الممكنة ٧١ : ٢٦
ضرورية وممتنعة ٨٢ : ١٢ ؛ ضرورية وممكنة ٨٥ : ٦ ؛ اصناف الضروريات ٩٧ : ٩
ضروري في نفسه ٩٩ : ٣
الضروري ما هو بالفعل ١٦٤ : ٤
اصناف الضروري كلها بالفعل ١٨٨ : ٢
الضروري... على ثلثة: على ما هو دائم لم يزل ولا يزال، وضروري ما دام موضوعه موجوداً، وضروري الوجود ما دام هو موجوداً ١٨٧ : ٢٣
الضروري الذي لم يزل ولا يزال الضروري بالحقيقة ١٨٨ : ٢١
ضروري على الاطلاق ٩٥ : ١٨
الضروري المقيد بشريطة ٩٥ : ٢٠
القياسات الضرورية ١٩٣ : ١٠
اضطراراً (في ذاته) ٩٩ : ١٧، ٢٢٢ : ١١
باضطرار ٩٩ : ١٨
الاضطراري (جهة) ١٨ : ١٩
الاضطراري على الاطلاق والاضطراري الى وقت ما ١٩ : ٣
الاضطراري الحقيقي هو الاضطراري على الاطلاق ١٩ : ٥
الاضطراري الى وقت ما = الوجودي والمطلق ١٩ : ٦

اضطرارياً في ذاته ٩٩ : ١٨
القياسات الاضطرارية ١٩٣ : ١٣
اضطرارية الوجود ١٧٦ : ١٩
مع اضطراريتها ١٩٣ : ١٤
ضرع: التضرع (نوع القول) ٥١ : ١١
ضل : ضلال ٨٤ : ١٢
ضلع: القطر مباين للضلع ٤٧ : ٥، ٦١ : ١٥
ضمر : اضمرمعه ٥١ : ٢٠ يصرح معها ... ولا تضمر ٤١ : ٢٤ يصمر ٥١ : ١٨
مظهرة في اللفظ او مضمرة في النفس ٤١ : ٢٥، في الضمير ٢١٩ : ٦
مظهرة في اللفظ او مضمرة او بالقوة ١٠٣ : ١٢
مصرحاً – مضمراً – منطوياً ٥٦ : ١
مصرحاً به اما في اللفظ واما في الضمير ١٧ : ١٤
ضاف: اضيف ، تضاف ١٦٣ : ١٥، ٢١ اضافة، اضافات ٣٨ : ٢٥، ٤٤ : ٢٥
مضافاً ١٠٥ : ١٢ ؛ المضافين ١٥٩ : ١٤
الاشياء المضافة ٤٤ : ٢٧

– ط –

طب: صناعة الطب ١٩٣ : ٩ ؛ الطب ١٥٤ : ١٨
الطبيب ١٥٤ : ١١، ١٥٥ : ٤ ؛ جالينوس الطبيب ١٩٣ : ٣
طبع: بالطبع ٢٧ : ١٩ ؛ بالطبع و باضطرار ١٩٦ : ١٩
بالطبع او بالاتفاق ٢٠٥ : ٢٤
في طباع الامر ٥٠ : ٢٤ ؛ بطباعها ٩٧ : ٢٠
طبيعة الامر – وطبيعتنا ٩٨ : ٨
يصيران كطبيعتين متقابلتين ١٢٣ : ٩
طبيعة ما ١٢٢ : ٢١، ١٣٨ : ١٢
معنى ما وطبيعة ٤٣ : ٧
في طبيعته وذاته ووجوده ١٦٩ : ١
في وجوده بحسب طبيعته ١٢٩ : ٤
لذات ما وطبيعة ٢١٧ : ١١
الذوات والطبائع ٢١٩ : ١٠
بذواتها وانفسها وطبيعة التقابل ٢٠٣ : ٢٥
ذات وطبيعة معقولة ١٣٨ : ١٩ ؛ الطبيعة المعقولة ١٣٨ : ١٣
طبيعة مجردة ٧٥ : ١٣
الطبيعة مطلقة ٢١٧ : ١٥ ؛ طبيعة ما على الاطلاق ٢١٩ : ٤
طبيعة قائمة = الملكة ١٠١ : ٢١ ؛ طبائع قائمة (موجودة) ٢١ : ٧، ٢١٢ : ٥
اصحاب العلم الطبيعي ٢٣ : ٩، ٤٠ : ١٩
الامور الطبيعية ٩٣ : ١٧ ؛ الالفاظ طبيعية ٢٧ : ٨
طبق : مطابق مطابقة كاملة ١٣١ : ١٥
طريق القسمة ١٥٠ : ١٣ ؛ بطريق ما ١٨ : ٦ ؛ على طريق ٧٦ : ١٤ ؛ من طريق لفظة ٧٥ : ٨ طرق الى معرفة ١٩٣ : ١٧
طعن: طعن ٣٤ : ٢ ؛ الطعن، مطعن ٢١٦ : ٦ ؛ مطاعن ٢٩ : ٢٥
طفل ١٢١ : ٤ اطفال ١١٩ : ٥
طلب: ٢٠٦ : ٢ الطلب (نوع القول) ٥١ : ١٠، ٥٢ : ١٨
المطلوب هو الذي ينحصر الصدق والكذب فيه ١٩ : ٢١، ٢٢٢ : ١١
المطلوبات ١٩ : ١٣، ٢٠ : ١
مقدمات ومطلوبات ٢٠ : ١٠، ٢٢ : ١
المطلوبات والنتائج ١٩٢ : ٢١
المطلوبات التي لاجلها القياس ٢٢ : ١
المطلوب الذي لاجله يطلب القياس ٢٢١ : ١٣
المطلوبات مستقصاة ٢٢ : ٤
المطلوبات الوجودية ١٩٢ : ٢٣
المطلوب المجهول ممكن ١٦٩ : ١
المطلوب في الاقاويل، مطلوب في الاعتقادات ١٩٦ : ٢
تمييز المطلوبات من سائر اصناف المتقابلات ٢٢ : ٦
المطلوب هل العالم ازلي ٢٢٢ : ٥
طلق: اطلق القول ٣٩ : ٢ ؛ يطلق في ١٠٠ : ٦
على الاطلاق بلا شريطة ٣٧ : ١٧
على الاطلاق ان لا يقيد بشريطة ١٦١ : ٢٥
معنى على الاطلاق... يشتمل على جميع جزوئياته كلها ٧٤ : ٢٥
على الاطلاق دون ان يجعل معه سور جزوئي ٢١٩ : ٨

على الاطلاق اي على موضع واحد بعينه فقط ١٨٥ : ١
مطلق بلا شريطة ٧٥ : ١٠
مطلق غير مقيد بشريطة ٦٩ : ١٤، ٧٤ : ٢٥
المعنى الكلي المطلق ٧٦ : ٣ ؛ اللاوجود المطلق ٣٩ : ٧ اسم الوجودي والمطلق ١٩ : ٧
المطلقة الوجودية ١٨٨ : ٢٢
طول: طول هذه المدة ٩١ : ١٠، ٩٢ : ٧
طول الزمان ٩٢ : ٨ ؛ طويل ٥٧ : ٨

— ظ —

ظلم : لم يظلم ، ظالم ١٠٠ : ٢١،١
ظن : يظن ظان ١٦٥ : ٤
ظهر : يظهره ٩٠ : ٧
ظاهر ٢٢١ : ١٨ ؛ في ظاهر ٢١٦ : ٢٧
ظاهر اللفظ ٣٨ : ١٣، ٦٧ : ١٦ ؛ في ظاهر اللفظ ١٤٣ : ٢٢ في ظاهر النظر ٧٥ : ١
على ظاهر الفاظ ١١٧ : ١٠ ؛ على ظاهر الامر ١٨٩ : ١٥ على ظاهر النظر ٧٤ : ١٧
على ظاهر ما... ٦٤ : ٢٣ ؛ على حسب ظاهر ما... ٢١٦ : ٢٥
مظهرة في اللفظ او مضمرة في النفس ٤١ : ٢٥
مظهرة او مضمرة... او بالقوة... او بالفعل... ١٠٣ : ١٤
استظهار في الحجج ٢١٦ : ٥

— ع —

عبر : اعتبر ، يعتبر ٦٥ : ١١,١٣
كتاب العبارة ١٧ : ٤، ١٩ : ١٦
معنى العبارة هو القول التام على الاطلاق ١٩ : ١٦
العبارة ٦٨ : ٢١، ٧٤ : ٢١
عجل: في العاجل ١٤٢ : ٢٦
عد: تعد ١٨٣ : ٢٠ استعد يستعد ٩١ : ١٠ ؛ نستعد بابداننا ٩٠ : ١٨
معداً لامر واحد دون مقابله... ١٨٦ : ١٥
استعداد، استعدادات ٩٥ : ٩,٢٥، ١٨٤ : ٢٤
القوى والاستعدادات ١٨٣ : ١٢
استعداد النار ان تحرق وان لا تحرق ١٨٤ : ٣
مستعدة لان تفعل فعلاً واحداً فقط او مستعدة لان تقبل فعلاً واحداً فقط ١٨٢ : ١٢,٤
عدد زوج ، فرد ١٢١ : ٩
ذو عدد ١٢١ : ٢١ ؛ في عداد ١١٠ : ٢١
عدة ١٩ : ١٠
عدل : عدم العدل ١١٠ : ١٢، ١٦٧ : ١٤؛ عادل ١٠٢ : ١٥ عدالة ٢٢٣ : ٥
تمييز العدول من السلب ١٠٢ : ١٤
عدول ١٣٣ : ٢٣، ١٣٤ : ١
معدول، معدولة، معدولات ٦٤ : ٢٢، ١٠٦ : ٢٠ ١١٤ : ٢٣
القضايا التي محمولاتها غير محصلة تسمى المعدولات ١٠٦ : ١٧، ١٢٦ : ٧
قوة المعدولات — قوة العدميات ٣٩ : ٩
ايجاب معدول ١٠٢ : ١٣، ١٠٣ : ٢
الموجبة المعدولة ١١١ : ٤ ؛ معدولات موجبات ١٧٢ : ١
لا يتبين فيه المعدول من المسلوب ١٠٢ : ١٧
القضايا المعدولات ١٢١ : ٧ ؛ المقدمة معدولة ١٧١ : ٢٢
المعدولات في ذوات الجهات ١٧٢ : ٣
المعدولات في امثال هذه مساوية للعدميات ١١٧ : ٣
الموجبة المعدولية ١٠٧ : ٢٢
عدم : العدم هو فقد الشيء عن الموضوع الذي شأنه ان يوجد فيه... العدم يسلب عن الموضوع حيناً ويوجب له حيناً ٣٨ : ١٧
العدم ليس بطبيعة وذات مثل الملكة ١٠١ : ٢١، ٣٨ : ٢٣
العدم هو لا وجود ما يمكن ان يوجد ٣٩ : ٥
عدم الوجود ٩٥ : ١٥ ؛ اصناف العدم ٣٩ : ١٠
معاني العدم، اصنافه ١٢٢ : ١٦
حد العدم ١٢٢ : ٨ ؛ العدم على الاطلاق ١٢٣ : ٥
العدم هو سلب من جنس محدود ١٢٣ : ١
... يدل على السلب لا على العدم ١٠٢ : ٤
مقابلة العدم للملكة ١٣٨ : ٤
عدم ملكة الاخر او ملكة عدم الاخر ١٥٩ : ٢٠

العدم والضد ليسا مناقضين ١٥٩ : ١٢
الضد والعدم ليسا يناقضان الملكة والضدا الاخر ١٥٩ : ١٥
عدم الشيء مجانس للشيء ١٣٩ : ٩
اعدام ١١٧ : ٢٠، ١٣٩ : ٩ ؛ معنى عدم العدل ١١٧ : ١٨
هذا العدم... يعم الممكنة والضرورية ١٢٣ : ٤
يسمون الاخس من المتضادين عـدم الضد الاخر ١٠٨ : ٨ ؛ نجعل العدم فيها اخس المتضادين ١٢٢ : ٥
عدمي: قوة العدميات ٣٩ : ٩ ؛ الدلالـة العدمية ١٢٢ : ١٤ ؛ المقدمة العدمية ١١٧ : ١٨
القضية العدمية هي التي محمولها دال على عدم ١٠٧ : ٢٣
العدمية: هي القضايا التي محمولاتها اخس ضدين ١٠٩ : ٢٣
عرض: يعرض ل ٤٧ : ٦
اسم جوهر — اسم عرض ٣٧ : ٣
يكون هذا المعنى من معاني الحياة عرضاً ٣٥ : ١٤
لا يدل: لا على فصل ولا على عرض ٣٥ : ١٨
عرض (وجود) ٢٠٥ : ١ ؛ لعرض من اعراضه ٥٠ : ١٠
ما يقال في الموضوع = الاعراض من حيث هي اعراض في الشيء الموضوع لها ٣٦ : ١٩
على اعراض وهي افعال القوى... ٣٧ : ٩
الاعراض الذاتية ١٢٢ : ١٩
تتبدل جواهرها او اعراضها... ١٨٦ : ٢,٢١
لا بالذات ولا بالعرض ٣١ : ٣، ١٦٠ : ٢٣، ٢٠٧ : ٩
بالعرض ٣١ : ٢، ١٥٤ : ١٥
بطريق العرض = ما كان محمولاً لاجل غيره ١٦١ : ١١
بطريق العرض على الوجه الاعم ١٥٤ : ٢٣
بالعرض او ثانياً ٢٠٠ : ٢٠
بالعرض او على القصد الثاني ٢٠٧ : ٧
بذاته واولاً وبماهيته... بعارض او بالعرض او ثانياً ٢٠٦ : ٢٧ ؛ امر عارض، كذب عارض ٢٠٧ : ١٠,١٤
لعارض يعرض ؛ ٢٠٧ : ١ ؛ لعارض اخر لا بماهيته ٢٠٧ : ٣
عرف: عرفت ١٨ : ٢٠ : عرف ٢١ : ١٢ ؛ معرفة ٢٥ : ٦ اعترف٩٨ : ٢٨
انحاء التعريف ٢٥ : ٧ ؛ الف ولام التعريف ٦٨ : ٢١ الف لام التعريف ٢١٧ : ١٤
معرفة ٢٢٢ : ٢ ؛ المعرفة الاولى ٨٣ : ١٦ المعارف الاول ١٩٣ : ١٥
اعرف ٤١ : ٦،٨٩ : ٣ ؛ بالاعرف والاشهر ١٨٣ : ١٢، ١٧٧ : ٤
عطف: حرف العطف ٥٥ : ١٤؛ حروف العطف ٥٤ : ٩
عقب: تعقب ١٧٩ : ٢٨؛ عند تعقب ١٧٧ : ٥ يتعاقب ٢٢٣ : ٨، ١٢١ : ١٣، ٦١ : ١٦
بعقب ذلك٣١ : ١٩؛ عقاب٩٨ : ١٦، ١٠٠ : ٨ المثيب والمعاقب ٩٨ : ١٧
عقد: يعتقد ٢١٧ : ٩ ؛ معتقدة ٢١٢ : ٣
العقد ٦٩ : ٤ العقد المعاند للحق ٢١١ : ٢٢
اعتقاد حق — باطل، اعتقاد صادق — كاذب ١٩٧ : ١
اعتقاد واحد ورأي واحد ١٩٩ : ٢٤
الاعتقادات متقابلة ٨٣ : ٧، ٩٧ : ١٤
حدوث الاعتقاد ٢٠٥ : ١٧
معنى الاعتقاد هو اعتقاد وجود شيء لشيء (في النفس) او اعتقاد نفي شيء عن شيء١٩٦ : ٣
عقل: ٢١٨ : ١٠ ؛ العاقل ١١٠ : ٢٠
نروي بعقولنا ٩٠ : ١٨
المعقولات التي في النفس دالة على موجودات التي خارج النفس ٢٥ : ١
المعقولات... دالة ومدلول عليها ٢٥ : ٢
المعقولة مدلول عليها بالالفاظ ٢٢ : ١٦
معقولات ومتصورات ومتخيلات في النفس٢٤ : ٣
معقولات وخيالات المحسوسات ٢٤ : ١٨
المعقولات التي من خارج ... المعقولات التي في النفس ٢٥ : ١٢
المعقولات في النفس على ضربين: معقولات تصدق وتكذب ومعقولات لا تصدق ولا تكـذب ٢٦ : ١٦

تركيبات المعقولات ٢٥:٢٥
المعقولات المركبة والمفصلة: المركبة هي التي اثبت فيها معقول لمعقول والمفصلة هي التي سلب فيها معقول عن معقول ٢٢:٢٦
المعقولات المفردة هي التي لا تصدق ولا تكذب ٢٦:٢٦
معقولات تستند الى موجود من خارج ١٥:٢٨
نسبة المعقولات التي في النفس الى الموجودات خارج النفس نسبة حاصلة بالطبع . واما النسبة التي للمعقولات الى الالفاظ هي نسبة بوضع وبشرع ساذج ١٨:٢٧
معنى معقولاً ٢٠:٤٤ ؛ معنى في النفس معقول ٦:١٩٦
المعقولات الثواني ٢٨:٤٥، ٢:٤٦
عكس: تنعكسان في اللزوم ٩:١٣٤، ١٨:١٣٩
وعكس ذلك ١٣:٨٥ بالعكس ١٢:٨٦
على العكس ٢٤:٢١٤
علم: علمنا ان ٨:٨٤؛ يعلمه ٤:١٤٧
يتعلم ٧:٢٠ تعلم ٩:٢٢
العلم الطبيعي، المدني، الالاهي ٩:٢٣ ؛ علم يقين ٧:١٠٠ ؛ علم يقيني ٢٠:١٤٦
علم اول ١٢:٨٣ علوم ٢:٤٨
علم الله باحد المتقابلين في الامور الممكنة٢٧:٩٧
علم وجود ١٧:٢٠٦
حدوث العلم ٢٠:٢٠٥، ١:٢٠٦ ؛ تكون العلم ٢١:٢٠٥
حدوث العلم بالطبع او بالاتفاق ٢٣:٢٠٥
تعليم ١٢:٢١، ١٥:٢٣، ١٤:١٧٣، التعاليم ٩:٢٣؛ في التعاليم وفي الحيل ١١:١٩٣
الاشياء التعاليمية ٤:١٩٢ ؛ المعلم، المتعلم ٣:١٤٧
متعلم ٦:٢٠، ٢١:٥٩
المتعلمين ٩:٢٢، ٤:٢٣و٧
معلوم بنفسه بعلم اول بين لا شك فيه ١٢:٨٣
هي الاعرف او هي المعلومة بنفسها ١١:٨٣
معلوم بالفطر ١٨:٨٣ ؛ معلومة عندنا ٢١:٩٧
علامة ، علامات ٢٥و٨و٩، ١١:٢٨
العالم ازلي ، حادث ٤:٢٢٢
عم: يعم ٢:٤٦
عاماً ١٥:٤٨ . اعم ٢٥:٥٩
عمد: عمدت الى ١٩:١٠٦ تعمد ٢٤:٣٠
عمل: ٨:٢٢ استعمل ٦:١٩٢
اعمالهم وافعالهم تابعة لما في فطرهم ١٧:٨٣
صنائع عملية ٧:١٩٣
عند: العقد المعاند للحق . معاندة ٢٢:٢١١، ٢٤
تعاند الاقاويل ٩:٦٢
الاحكام المتعاندة ١١:١٧٢
عنوان ١٦:١٩، ١٢:٢٣
عنى: معنى محصل ١٦:٤٣و٢٠
في النفس مثالات للمعاني الموجودة خارج النفس ٢٤:٢٤
معنى اخر موضوع في النفس، معنى في النفس معقول ٥:١٩٦
المعنى الحقيقي ١٠:١٨٩، ٢:١٩٠
معنى عام ونوع ١٦:١٣٠ ؛ معنى وطبيعة ٧:٤٣
معنى الوجود ٧:١٧و١٣ ؛ معنى الوجود بالقوة ١٧:١٠٢
اشتراطه معنى في معنى وتقييد معنى بمعنى وجمع معنى الى معنى ٢:١٥٦
عهد: الامر المعهود ٨:٦٩
عاق: ٥:١٣٦
يعوق: عائق ١٦:٩٢، ٢١
عين: اسم العين ٦:١٨٩ ؛ بحذاء العين ١٤:١٧٣
البصر بالعين ١٦:١٥٥
واحدة بعينها — باعيانها ١٩:٨٣، ٢١
اعين ١٤:١١٨

— غ —

غذا : يتغذى ٢١:٣٤، ٨:٣٧
غرض: ٤:١٧
غرق: يستغرقان ذلك الجنس ١:١٢٣، ٢٠:١٢٢
غلط: غلط ١٩:١٨٩، ٢٠:١٨٩
مطاعن المغالطين ٢٥:٢٩، ٢:٣٠، ٢٠:٦٣
تعنت المغالطين ٢٣:٦٢
المغالطات ١٩:١٤٦ ؛ مغالطة ١٥:١٤٧

لا متعلماً ولا مغالطاً ١٤٧ : ١٦ ؛ دلالات مغلطة ٢٥ : ١٩
غمض: غموض ٢٥ : ١٨ ؛ غامض، الاشياء الغامضة ١٩١ : ١٢,٢٧
غنى: يغنى عن ٤٢ : ١١، ٤٦ : ٣ ؛ استغنت ٤١ : ٢٣
غير: يغير... تغييراً ما ٤٢ : ١١
يتغير من ضد الى ضد وهو محفوظ الماهية ١٢١ : ١٣
تقف حيناً وتتغير حيناً ١٨٦ : ١١ تغيرها وتبدلها ١٩٢ : ٤
متغيرة تغيراً بلا فتور ولا انقطاع ١٨٦ : ١١
غير بين الوجود ١٩١ : ١٣
غيرية ٦٣ : ٩,١٤

— ف —

الفاء: حرف العطف ٥٤ : ١٠
فحص: الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة هو باشياء وعن اشياء معلومة بالفطرة ٨٣ : ١٩ ؛ فحص ١٩ : ١١ ؛ فحص ونظر ٢٢٢ : ١٩
فرد: افرد ١٢٤ : ٩، ١٥٥ : ١٤
افرد بعضها عن بعض ١٤٩ : ٢٤، ١٥٩ : ١
افرد وحمل على شيء ١٦١ : ١٦
افرد في الحمل على شيء ١٥٩ : ٧
افرد على شيء ١٥٩ : ٨، ١٥١ : ١٢
شيء مفرد ١٣٨ : ٣ ؛ معقولات مفردة ٢٧ : ١
لفظة مفردة ٤٨ : ٢٤ ؛ الفاظ مفردة ٢٦ : ٢٦
الاسماء والكلم المحصلة المفردة ١٣٨ : ٧
لا ينفرد وحده ... بل يكون مقروناً ٢٠٩ : ٢٢
الانفراد وحده ٢١٠ : ١٤
على انفراده ٣٠ : ١,٤، ١٥٥ : ١٢
الفرد ١٢٢ : ٥، ١٥٣ : ٥ ؛ فرادى ١٤٨ : ١، ١٥٠ : ١، ١٥٢ : ٦
فرط: افراط ١٥٧ : ٢
فسد: ٧٥ : ١٧ ؛ يفسد ٩٩ : ٢٧ السؤال الفاسد ١٤٧ : ٢ ؛ الاشياء المتكونة الفاسدة ١٢٠ : ٣، ١٣١ : ٣
فسر: ٣٣ : ٢٧، ٣٩ : ١٧ على هذا التفسير ٣١ : ٢٦
تفاسير المفسرين ٥٣ : ١١ ؛ المفسرون ٦٥ : ٣، ١٣٠ : ٣
فصل: فصل ٩٦ : ١٤ ينفصل ١٤٩ : ١
التفصيل في النفس نظير السلب في اللفظ ٣٦ : ٢٤
من غير تركيب ولا تفصيل ٢٧ : ٢
فصل ١٥٨ : ١٠ صوت له فصل... ٢٩ : ١٠ ؛ فصل — جنس ١٥٨ : ١١
الفصل الذي به باين غيره ١١٥ : ١٦
الفصول التي تميز بين هذه ١٤٨ : ٢٧
بفصول تميز بعضها عن بعض ١٥٢ : ١٦
فصولها التي يتميز بها بعضها عن بعض ٢٩ : ١١
فصول الحروف ٢٩ : ١٣,١٦ ؛ فصول بين الاشياء ١٥٨ : ١٦ ؛ فصول الجواهر ٣٧ : ١٠
لا على فصل ولا على عرض ٣٥ : ١٨
معقولات مفصلة ٢٦ : ٢١ ؛ منفصل ٥٤ : ٢٢
فضل: تفضل ١٠٧ : ١٨
تتفاضلان، متفاضلين ١١٢ : ١٠، ١٣
فضل ١٤٩ : ١٩
من ضدين... الضد الافضل ١٠٨ : ١٩
فضيلة ١٠٨ : ١، ١٣٢ : ٤
فطر: فطرنا على ٨٣ : ١٣ فطرهم ٨٣ : ١٧ ؛ معلوم بالفطرة ٨٣ : ١٨
فعل: الامكان في الفاعل هو في الفاعل الذي لا يفعل دائماً ٩٣ : ٢٣
القوة على ان يفعل حيناً ولا يفعل حينا او ان ينفعل حيناً ولا ينفعل حيناً ٩٤ : ٨
قوى: تفعل بها في غيرها... قوى تقبل بها الفعل عن غيرها ١٨١ : ١٨
قوى في اجسام اخر تفعل او تنفعل ١٨٢ : ١١
مستعدة لان تفعل فعلاً ما وضد ذلك الفعل او تنفعل انفعالاً ما وضد ذلك الا نفعال... ١٨٢ : ١٢ ؛ انفعالاً من الانفعالات ٢٩ : ٩
القابل للفعل ٩٣ : ٢٣
الافعال الارادية من الروية ٩٠ : ٨
افعالنا التي هي استعدادات لافعال اخر ٩٠ : ٨
القوة والفعل: فما بالفعل فهو ضروري وما بالقوة فهو ممكن... الضروري في جملة ما هو بالفعل ١٦٤ : ٣
يكون الضروري وما بالفعل اسمين مترادفين، واما

ان يكون الذي بالفعل اعم من الضروري ١٦٤ : ٦
حيناً بالفعل وحيناً بالقوة . وهو انه غير موجود حيناً وموجود حيناً ١٦٨ : ٢٠
بالفعل دون القوة، بالقوة دون الفعل — بالفعل مع القوة ١٩١ : ١٦,٢٢
فلح : صناعة الفلاحة ١٩٣ : ٩
فلسف : من المتفلسفين والجدليين ١٤٦ : ١٢
اراء المتفلسفين في القديم ١٠٠ : ١٩
الفلسفة ليست تنظر في شيء اخر غير المقولات اولاً ٢٣ : ٩
لا في الفلسفة ولا في الجدل ٢٢٢ : ١
في المنطق وفي الفلسفة بالجملة ٨٣ : ١٩
فيلوسوفس اي مؤثر الحكمة... فيلوسوفس قول ليس باسم ٣١ : ٤
فهم : يفهم ٢٢ : ١٠
مفهوم بنفسه ٤٠ : ١
المعنى المفهوم ٦٢ : ١٩
تفهم ٢٢ : ١٠
فات : متفاوت ١٩١ : ١٤
في : ما يقال على الموضوع او ما يقال في الموضوع ٣٣ : ١٨
يكون... اما معرفاً ذات الموضوع او ان يكون في موضوع ٣٣ : ٢٤

— ق —

قبل : تقبل فعلا ١٨٢ : ٥، ١٨٣ : ١٨ ؛ اقبل على ٢٢ : ٥ فيما يستقبل ٩٦ : ١٣
قبول فعل النار ١٨٣ : ٦ ؛ عسر القبول ١٨٣ : ٢
سريعة القبول ١٨٣ : ٧ ؛ مقبول ٨٣ : ٢٢؛غير مقبول ٩٨ : ٥ اقبال، مقبل ٥٨ : ١٨، ٢٠
القابل (للفعل، للعدل، للامرين) ٩٣ : ٢٣، ١٢٠ : ٢,
يقابل ٨١ : ٢، ١٢٢ : ٢١، ١٣٨ : ٢
مقابلة ١٣٨ : ٤، ١٦١ : ١٠
اشد مقابلة ١٩٨ : ١٢,١٩ اعم مقابلة ٢٠٩ : ٢١
اكمل مقابلة ٢١٠ : ٢٢
مقابلة حافظة لماهية ٢١٠ : ٢٥

مقابلة بذاتها — بالعرض ٢١٠ : ٢٧
مقابل للرباط ٢٠٠ : ١٧ ؛ له مقابلة طبيعة ما ١٢٢ : ٢١
العدم المقابل له ١٢٣ : ١ ؛ لفظة مقابلة١٥٩ : ٢٦، ١٦٢ : ٢
المقابل مقابلة تامة ٢١١ : ١٨، ٢١٣ : ٢٣
المقابل غاية المقابلة ٢١١ : ١٠، ٢١٤ : ١٣,٦
مقابلان اثنان ٢٠٩ : ١٩، ١٩٨ : ١٢
مقابل — غير مقابل ٦١ : ٨
المقابلين للمتضادين = ما تحت المتضادين ٦٥ : ٣
تتقابل ١٨٣ : ١ ؛ تتقابل... اشد تقابلاً١٩ : ١٣
شرائط التقابل ٧٨ : ١٣، ٦٢ : ١٥
تضاد : اراد به التقابل ١٦٢ : ٣
كثيراً ما يستعمل التضاد مكان التقابل ١٦٢ : ٣
اراد بالتناقض التقابل ٦٠ : ١٧,٩، ١٠٥ : ١٠
المتقابلات على طريق التناقض ٨٢ : ١٤، ٩٦ : ٢
اشد تقابلاً ١٩٤ : ٢٤، ١٩٥ : ٢٨
اشد تبايناً وتقابلاً وتضاداً ١٩٤ : ٢
انواع التقابل : العدم والملكة والمتضادين والمتناقضين ١٦٢ : ٤
تقابل الاعتقادات ١٩٥ : ٢٦؛ تقابل المواد ٢٢٣ : ١٠
اشياء متقابلة ١٨٤ : ٢٤، ٢٢٠ : ٢٥
المتقابلات ١٩٧ : ٢٢، ٢٢١ : ٢١
من المتقابلات : وهما المتناقضات والمتضادات ٢٢٠ : ٩
متقابلة ومتناقضة ٧٩ : ٦
يريد بالمناقضة كل متقابلين ٧٧ : ٢٤
احوال المتقابلات ١٩٥ : ٢٥ ؛ حال اصناف المتقابلات الستة في صدق وكذب ٧١ : ٢٢
خهة صور المتقابلات، جهة موادها ٧٠ : ١
تفاضل المتقابلات ٢١٢ : ٣ ؛ بعد المتقابلين ٢٢٠ : ٢١
المتقابلات الشخصية ٨٢ : ١٥ ؛ المتقابلات ذوات الاسوار ١٠٧ : ٢٥ ؛ الاقاويل المتقابلة ذوات الجهات ١٨ : ١٧
المتقابلات في الامور الممكنة ٨٣ : ٣
متقابلات الامور المستقبلة ٨٩ : ١٨، ٨٨ : ١٨

متقابلي الايجاب والسلب ٨٩ : ٩
الاقاويل المتقابلة ١٨ : ١٠، ١٩٥ : ١٦ ؛
الاقاويل المتقابلات ١٩٥ : ١٧ ؛ الاعتقادات المتقابلة ٢٢٣ : ١١
المتقابلات الثنائية ١٨ : ١١
مستقبل، مستقبلات ٨٢ : ٢٦
الزمان المستقبل ٤١ : ٦ ؛ الامور المستقبلة ٨٥ : ١٧، ٨٨ : ٨
قبل النظر ٢٢ : ١٩ ؛ قبل المقولات ٢٠ : ١٠ ؛
قبل ان ٣١ : ١ من قبل ٧٢ : ٥، ١٣٨ : ١ ؛
من قبل ان ١٨ : ٥ قبيل ٣٧ : ١٢
قدر : انت تقدر على ٧١ : ٢٧، — ان ١٠٦ : ١٨ ؛
قادر ٩٩ : ١٤
قدّر ٩١ : ١٣، ٩٢ : ٦
قدرة ٩٩ : ١٢، ١٨٢ : ١٦ ؛ مقدار ٤١ : ٩،
١٢٥ : ٢١
قدم: يقدّم ١٩٠ : ١٧ ؛ تقدم ٢١ : ١٥، ١٩٦ : ٦
يتقدم او يتأخر ٩١ : ١٣
المقدمة، المقدمات: ٢٥ : ٢،١٠،١٦
المقدمة الصغرى ١٣٦ : ١
مقدمات شرعت او لزمت عن اشياء شرعت ٨٣ : ٢٠
مقدمة معدولة ١٧١ : ٢٢ ؛ مقدمة عدمية ١٠٨ : ٥
١١٧ : ١٨
المقدمات الضرورية اللازمة الممكنة ١٧٣ : ١٢
المقدمات المتضادة ١١٧ : ١٨
المقدمات ذوات الجهات ١٧١ : ١٤،٢١
المقدمات ذوات الجهات الضرورية ١٧٠ : ١٥،
١٧٣ : ٩
المقدمات ذوات الجهة في الواجب والممكن والممتنع
١٩٠ : ٨
مقدمات الممكن، — الممتنع ١٧٤ : ١٨
مقدمات الممكن، — الواجب ١٧٩ : ١٩،٢٤
مقدمات الواجب المعدولة ١٩٠ : ١٧
مقدمات الواجب البسيطة ١٩٠ : ١٨
مقدماتها ممكنة، وجودية، ضرورية ١٩٢ : ١٣
المقدمات تنقسم هذه القسمة ١٩٢ : ١٩
المقدمات البينة بنفسها ٨٤ : ٥
القدماء ١٩١ : ١٣ ؛ اقدم ١٩ : ١٧ ؛ ٢٣ : ١٣،
اقدم بالطبع ١٩١ : ٢٣
قرب: تقارب ٥٤ : ٦، ٥٧ : ٩ ؛ متقاربة ٥٧ : ١١
قرن: قرن ١٧٢ : ٢ ؛ يقرن ١٠٢ : ٧، ١٣٨ : ٨ ؛
مقرون، مقارن ٢٠٩ : ٢٣،٢٤
اقتران ٥٤ : ١٦، ٢١٠ : ١ ؛ مقترن ١٠٢ : ٦،
٢١٠ : ٤
قرى استقرينا ٢١٢ : ١٠، ٢١٦ : ١٥ ؛ يستقرون
١١٠ : ١١
بالاستقراء ١٩١ : ١٥،١٩، ٢٠٢ : ٦
قسم ١٠١ : ١ ؛ الفصول التي تقسم قسمة اولى
١٦٤ : ١
يقيد او يقسم باسم... ١٢٥ : ٨
تنقسم اولا ٦٠ : ٢٤ ؛ ينقسمان ٥٥ : ٥
يقتسم ٧١ : ٢٣،٢٥
قسمة ٢١ : ١٢، ٥٩ : ٢٠
منزلة القسمة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغني عن
القياس وعن طريق اخر سوى طريق القسمة
في اخذ جميع ما يلتئم بـه الحد ١٥٠ : ١٦
اصحاب القسمة ١٥٢ : ٩
تقسيم ٢٣ : ١٦ ؛ اقتسام ٦٥ : ١٥
قص: اقتصاص الحرب ٥٤ : ١٠ ؛ يحصي على سبيل
الاقتصاص ٩٤ : ٢٤
قصد: قصد ان يعرف ١٥٨ : ١٦ ؛ قصد... قصداً
اولاً ١٠٥ : ١٣
القصد به ان ٢١٦ : ١٨
على القصد الاول ١٠٥ : ١٥، ٢٠٦ : ١٥
بالقصد الاول بالقصد الثاني ٢٠٦ : ١١، ٢١
بالعرض او على القصد الثاني ٢٠٧ : ٧
قصيد اوميرس المعروف باليا ٥٤ : ١٤
قصر : اقتصر ١٨ : ١٩
قصا : استقصى ١٠٩ : ١٥، ١٩١ : ١١ ؛ نظراً
مستقصى ٥٣ : ٨
المطلوبات المستقصاة ٢٢ : ٤
قضى: قضايا خطبية وشعرية ٤٨ : ٤
القضايا المعدولات والبسيطة والعدمية ١٢١ : ٦
القضايا التي محمولاتها غير محصلة تسمى المعدولات،
والتي محمولاتها محصلة تسمى القضايا البسيطة
١٠٦ : ١٧

(القضايا)... في التي محمولاتها اسماء لم يوجد في لسانهم المعدول ١٠٢ : ١٩
القضايا العدمية على ضربين ١٠٨ : ٤
القضايا البسيطة الاول في كل جنس هو ان يكون الموضوع والمحمول في السلب والايجاب من اسم محصل موضوع ومن اسم محصل محمول ١٢٦ : ٥
القضايا ذوات الجهات ١٦٣ : ٨,٢٠
القضايا الشخصية ١٢٠ : ١٢
...يفعل في القضايا الثنائية ذلك الفعل الذي يفعله حرف يوجد في القضايا الثلاثية ١٢٩ : ٧
القضايا الثلاثية ١٣٨ : ٢٣
قضايا: اجزاء القياس ٤٨ : ٢١ كية القضايا ١١٨ : ١٩
قطر : القطر يوجد مبايناً للضلع ٤٧ : ٥، ٦١ : ١٥
على القطر ١١٥ : ١١ ؛ عمق القطر ١١٥ : ١٤
مقاطرات، متقاطرات ١١٥ : ٩,٢١
قطع : قطع الكلام ٥٥ : ١٩ المقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت ٤٩ : ١١
قلب: على القلب ١٧٤ : ١٩ على جهة القلب ١٧٤ : ٢٥، ١٧٦ : ٢٣
قانون: هذا القانون ٥٣ : ٤
قانون ارسطوطاليس ١١٨ : ٢٢، ١٢٠ : ٧,١٣
قانون برقلس ١٣٣ : ٢,١٩، ١٣٤ : ٤,٢٢، ١٣٧ : ١٨
قال: يقال على الموضوع ، – في الموضوع ٣٣ : ١٨، ٣٤ : ١، ٣٦ : ١٨
قول: حد القول ٤٨ : ١٤ جنس القول ٤٩ : ٤
قول تام ١٩ : ١٦، ٢٣ : ١٢، ٥٢ : ١٩
القول الجازم الحملى البسيط ١٧ : ٤، ١٨ : ٢,٨، ٥٣ : ٥
قول جازم ١٧ : ٢ ؛ قول جازم : غير جازم ٤٨ : ١٦
القول الجازم: منه حملي – منه شرطي ٥٣ : ٦
قول شرطي: متصل ومنفصل ٥٤ : ٢٢
قول جازم شرطي ٥٨ : ٣
القول الجازم... يأتلف من اسم وكلمة ١٧ : ٧، ١٨ : ٨
الاقاويل المؤلفة الاقاويل التي ربط اجزاؤهـــا بعضها ببعض ١٦٦ : ١٨
الاقاويل الجازمة : بسيطة او مركبة ٥٣ : ٤
كل قول هو مركب من اجزاء ١٦٦ : ٢٢
تحصل الاقاويل الجازمة صربين... ١٧ : ١٣
الاقاويل ذوات الجهات ١٧ : ١٧، ١٨ : ١٧
الاقاويل الثلاثية والثنائية ١٧ : ١٨، ١٨، ١٣
الاقاويل البرهانية ٢١٦ : ٢٥ ؛ الاقاويل التي هي الالفاظ ١٩٥ : ٢٦ ؛ قولنا : لا اوليس ٥٣ : ١٨
القول: انواعه الاول: الامر والطلب والتضرع والنداء والجازم ٥١ : ١٠
اجناس الاقاويل الاول ٥٢ : ٨
قول برقلس ١٣٤ : ١٢
الاقاويل المتضادة ٢٢١ : ١٦ – متقابلة ٦٠ : ٤
اقاويل متناقضة ٧٧ : ١١
المقولات ٢٠ : ١٠، ٢١ : ١,٥
كتاب المقولات ٢٠ : ٥,٧،
قام : اقناه في نفوسنا ١٦٢ : ١٠؛ يتقوم القياس ١٩ : ٨؛ على جهة الاستقامة ١٧٤ : ٢٥؛ اسم مستقيم ٦٤ : ١٥
قوم ٢٣ : ٥، ٢٢٢ : ٢٣؛ قوم من الناس ٢٢١ : ٢٢
قوم من المفسرين ٣١ : ١١؛ ١٠٨ : ١٤؛ قوم من المنتسبة الى المشائين ١٨٩ : ١٠
قوي: الامكان والقوة والقدرة والاستطاعة هي اسماء مترادفة... ١٨٢ : ١٦,١٨
افعال القوى... القوى توجد في موادها ٣٧ : ٩
من القوة على ان يفعل حيناً ولا يفعل حيناً او ان ينفعل حيناً ولا ينفعل حيناً ٩٤ : ٨
القوة... استعداد للمتقابلين ٩٤ : ٩
ضرب اخر من القوة وهو الاستعداد لاحد المتقابلين فقط ٩٤ : ١٠
قوة يقبل بها المتقابلين ١٨٤ : ١٦؛ راجع ١٨١ : ١٨ ١٨٢ : ١٢
قوة ذاتها ١٨٦ : ١٩ الناطقة ٠ د : ١٢
معنى الوجود بالقوة ١٠٢ : ١٧ في قوة بنية المحمول دلالة على معنى الوجود ١٧ : ١٤
في قوتها الدلالة على معنى الارتباط ١٧ : ١١

قوة تقابل الايجاب والسلب ٢٠٤ : ٥
ما بالقوة فهو ممكن ١٦٤ : ٣؛ القوة اعم من الممكن ١٦٤ : ٥
بالقوة دون الفعل، بالفعل دون القوة ١٩١ : ١٦
بالفعل مع القوة ١٩١ : ٢٢
قاد: قيد ١٤٧ : ٢٦؛ يقيد ١٢٤ : ١١، ١٤٨ : ٥
يقيد او يقسم ١٢٥ : ٨
تقييد ١٢٤ : ٢٥، ١٥٦ : ٢؛ مقيدة ١٤٦ : ٢، ١٥٨ : ٢٦ المقيدات ١٤٢ : ١٩
قاس : تقايس ١١٨ : ٢٠؛ الموصوعات القائسة ١١٨ : ١٨
مقـايسة ١٢٠ : ٩، ١٣٢ : ٢٣؛ المقايسات ١١٨ : ٢٠، ١٢٧ : ٦
قياس ١٩ : ٢٠، ٢٣ : ١٦ قياسات١٩٣ : ١٨,٦
قياس على الاطلاق ٢١ : ١٢؛القياس قول مركب واجزاوٴه قضايا ٤٨ : ٢١
مواد القياس، تأليف القياس وصورته ٢٠ : ١٣
القياسات الضرورية، الممكنة، الاضطراريـة ١٩٢ : ١٠–١٣ شبيه القياس ١٧٠ : ٢٣
قياس الخلف ٢٢١ : ١٩، ٢٢٢ : ١٣
تصحيح القياس ٢٢٢ : ١؛ يصحح–٢٢٢ : ١٠
القياس نحو التعليم ٢١ : ١٢ كتاب القياس ٢٠ : ٥،
المقاييس ١٩٨ : ١٣ المقاييس الشرطية ٥٣ : ١٠
المقدمات اجزاء المقاييس ٢٠ : ١٧

— ك —

كتب: كتبت ٤٦ : ١ ؛ ما يكتب ٢٤ : ٢١
كثر : يكثر تكرير ١٥٦ : ٢٦؛ يقل ويكثر ٧٥ : ٩
كثّر ١٩٣ : ٤
بكثرة المعنى – بكثرة الاسم ٨١ : ١
كثير من ٨٣ : ١١؛ كثير في العدد ١٨٢ : ٢٢
كثيراً ٨٠ : ٣، ١٥٦ : ٢٥؛ على انحاء كثيرة ١٨ : ١٨
اكثر من ٢٠ : ٢، ٨٠ : ١١؛ على اكثر من معنى واحد ٨٠ : ١٠
كذب: يكذب ١٥٦ : ٤، ١١٨ : ٢١؛ كاذب ٢٨ : ٢٣، ٨٣ : ٤، ٢١٣ : ١٠
الصدق والكذب ١٨ : ١٢، ١٩٠ : ٢٢
كذب كاذب ٢٢٢ : ١٥
كر : كرر مرتين ١٥٧ : ١٠؛ يكرر ١٥٧ : ٤؛ تكريراً ٧٦ : ٢
التكرير ١٥٧ : ٢؛ بالتكرير الاخبار ١٥٧ : ١
تكرر ٤٥ : ١٢؛ متكرر ٤٦ : ١
كره : ان يستكرهوا ١٣١ : ٥
استكراه ، مستكرها ١٣١ : ١٥
كسب : تكسب ٦٩ : ٩
كسف: تنكسف ١٨٤ : ١٠ الكسوفات ٨٣ : ١
كفأ : ان يتكـافئا في اللزوم... ١٣٢ : ٢٤
كل : الف ولام التعريف اريد بها معنى كل ٦٩ : ٥، ٧٤ : ٢٢؛
كلي: سور ٢٤ : ٨؛ حكم ١٢٧ : ٢٥، ٢١٩ : ٢٠
السلب ٢١٩ : ٧؛ الايجاب والسلب الكليين ٢١٩ : ٢٦
اعتقاد ٢١٩ : ٥؛ معنى كلي (شخصي) ٦٤ : ٤
حد الكلي انه المعنى الذي شأنه ان يحمل على اكثر من واحد ٦٠ : ٢٢، ٧٥ : ٢٣
الكليات ٢١٦ : ١٩؛ المعنى الكلي المطلق ٧٦ : ٣
كلم: تكلمنا ٢١٧ : ٢٣؛ يتكلم ١٠٣ : ٤؛ المتكلم ١٠٣ : ١٨
الكلام ١٧ : ٤، ١٣٣ : ٢ ، كلامه فيه مشاكل لكلامه في سائر اجزاء هذا الكتاب ٢٢٢ : ٢٤
كلمة: اسماء وكلم وادوات ٢٧ : ١، ٤٨ : ٦
الكلمة تقال بعموم وخصوص: احدهما ان يعنى بالكلمة كل لفظة دالة... والثاني ان يعنى بالكلمة اللفظة الدالة على الوجود التي تستعمل ثالثاً رابطة للمحمول بالموضوع ٤٧ : ١٦ . راجع ١٠٦ : ٦، ٩
الاسم والكلمة: كل واحد منهما لفظة مفردة٥٨ : ٢
تحديد الاسم والكلمة ١٨ : ١؛ حد الكلمة ٣٣ : ١٣
القول يأتلف من اسم وكلمة ١٧ : ٧
... كلمة جمعت امرين: المحمول وارتباط المحمول بالموضوع ٣٣ : ٢١
جمع شكل هذه الكلمة وهو قولنا صح ثلثة

اشياء: موضوع لم يصرح به ومعنى الكلمة الوجودية والزمان ٣٦: ٢
الكلمة: يجتمع فيها الموضوع ... ومعنى الوجود والمعنى الذي يحمل ١٠٢: ٥
الكلمة على الاطلاق ١٧: ١٠، ٣٦: ٧
كلمة على الاطلاق – كلمة مصرفة ٣٦: ٨
كلمة محصلة – غير محصلة ٣٧: ٢٤,٢٦، ١٠٢: ١
كلمة مشتقة ٣٤: ٢
كلمة مصرفة – غير مصرفة ٤٠: ٢، ٥٥: ٢٦
الكلمة المصرفة: ما دل على الزمان الماضي والمستقبل وغير مصرفة: ما دل على الزمان الحاضر ٤٠: ٢
يظنون ان الاسماء المشتقة هي الكلم غير مصرفة ٤١: ١٩
كلمة وجودية – غير وجودية: الفرق بينهما ٤٣: ١
الكلم الوجودية: موجود ووجد ويوجد وكان ويكون ١٧: ٨,٩
الكلمة غير الوجودية انما توجد فيها الوجودية بالقوة ٤٤: ٦؛ دل بالكلم لاجل ما فيها من قوة الكلمة الوجودية ٣٦: ٢١
الكلمة الوجودية... مظهرة في اللفظ او مضمرة او بالقوة على ما عند العرب او بالفعل ... ١٠٣: ١٣، ٤١: ٢٥
الكلمة الوجودية مضمرة في القضايا التي محمولاتها اسماء ١٠٣: ٣
صح: انطوى فيه معنى الكلمة الوجودية ٣٦: ١
بنية الكلمة نفسها تدل على معنى الوجود ١٧: ١٠
الكلمة الوجودية انما تحمل على الموضوع لا حمل الاسم المحمول، وذلك لتربط الاسم المحمول بالاسم الموضوع... ليست محمولة بذاتها وعلى القصد الاول وانما تحمل لاجل غيرها ١٠٥: ٣
الكلمة الوجودية ... تربط المحمول بالموضوع ١٦٥: ٢٤، ١٦٢: ١٨
الكلم الوجودية تحد وتحصل الامر المحمول من الامر الموضوع ... تحصل حال المحمول من الموضوع اي حال هي ١٧١: ٧
الكلم الوجودية كالمادة للجهات ١٧١: ١٦
كم: الكم ٢١: ١؛ مساو في الكم ١٢٥: ٢٠
المركب من الحروف نوع من انواع الكم المنفصل ٢٩: ٨
كم هي ١٨: ١١,١٨؛ كم مقدار الصدق ١٧٧: ٥
كية ١٣٣: ٣، ٢١١: ٢٥؛ كيات ١١٨: ٢٠
كية الحكم ١٢٨: ١٠ – القضايا ١١٨: ١٩ – الموضوع ١٢٧: ٢٦
كل: اكله ٢٢٢: ٢١ يتكامل جوهره ٧٤: ١٢
كال ٥٣: ١٦، ٢٢٢: ١؛ اكل ٥٣: ١٩،
كهل: الكهل ١٢٠: ٢، كهول ١١٩: ٥
كان: كان، يكون: كلمة وجودية. – كان يمشي ٤٢: ٢؛ كان ٤٢: ٦؛ كائن ٩٧: ١٢
ما حدث وجوده وتكون فانما تكون اولاً عن لا وجوده لا عن موجود ٢٠٤: ٢٨
يتكون ٧٤: ١١؛ التكون ٧٤: ١٢
التكون حدوث وجود الشيء ٢٠٤: ١٣
التكون قد يكون عن سلب المتكون وعن ضده ... ٢٠٤: ١٦
التكون انما يكون من المتقابلات ٢٠٦: ٤
كون ٩٢: ١٦، ٩٣: ٢
لا كون ٩٢: ١٩، ٩٣: ٢؛ الكون ولا كون معاً في آن واحد ٨٥: ٢٥
الاشياء المتكونة الفاسدة ٧٥: ١٧، ١٩١: ٢٠
كيف: الكيف ٢١: ١؛ كيف ١٨: ١١، ٢١: ٤
كيفية وجود المحمول ١٧: ١٦، ١٦٣: ٩,
الصناعة انما تكون كيفية في الجزء الناطق ... ١٥٤: ١٩
الصوت... داخل... في الكيفية الانفعالية٢٩: ٩
الكيفيات ١٦٤: ١٠

– ل –

لا: حرف لا ٣٢: ٥؛ حرف السلب: لا او ليس ٥٣: ١٨ قوله: لا ١٣٧: ٦
نوع من انواع الكلمة: وهو الذي يقرن به حرف لا حتى يصير مجموعها في صورة كلمة واحدة ٣٧: ٢١

اللاوجود المطلق الذي هو كالجنس للاوجود ما يمكن وجوده وللاوجود ما لا يمكن وجوده ٣٩ : ٧
امكان لا وجوده ٩٥ : ٨ في لا وجود ١٧٦ : ٢٥
عن لا وجوده ٢٠٤ : ١٤,٢٨؛ لا سخونة ١٨٣ : ١
الكون ولا كون ٨٥ : ٢٥؛ لا كونه ٩٢ : ١٩، ٩٣ : ٢
وجود لا نهاية ١٩٢ : ١١؛ لا ناطق ١٢٥ : ٤
لام : الف ولام التعريف ٦٨ : ٢١ (راجع الف)
لخص : لخص ٢١ : ١٧؛ لخصنا ٢١١ : ١٩؛ تلخيص ٢١ : ٨، ٦٣ : ١٩ — وتعليم ٢٠ : ١٧
لذة ١٤٥ : ١٣
لزم : لزم محال ٤٥ : ٢٧، ١٧٨ : ٢١
القول الصادق يلزم عنه وجود الامر ٨٥ : ١٢
لزوم الشيء عن الشيء ضرورة ٩٩ : ١
يلزم ... لزوماً ضرورياً ٩٩ : ١٠
لزوم عن المقدمات ٩٩ : ٧؛ لزوم المقدمات ١٧٣ : ٩
يلزم بعضها بعضاً ١٣٢ : ١ ؛ تلزم وتتبع ١٣٤ : ٥؛ الزمت ٥٠ : ١٤
متلازمين ١٣٢ : ٨,١٥؛ متلازمة لزوماً تاماً ١٣٤ : ٦
في المتلازمات المعدولات ١٣٣ : ٢
اللازم عن السلب ٦٨ : ٧,٩؛ يتعقب اللوازم ١٧٧ : ٣
لغة : اهل اللغة ١٠٢ : ٩,٢٠؛ لغات مختلفة ٢٧ : ٨
لفظ : اللفظ علامة (للشيء) وليس لها من الدلالة اكثر من ذلك ٢٥ : ٨ ؛ وجه دلالة الالفاظ ٢٨ : ٩
الالفاظ... دالة على انها علامات مشتركة ٢٥ : ٧
في اللفظ — في الضمير ١٧ : ١٤
اللفظة ليست تكون لفظة الا باصطلاح ٣١ : ١٣
اللفظة: لا تكون الا بتواطؤ ٣١ : ١٥
قوم يرون في الالفاظ المفردة الدالة انها ليست على طريق المواطأة... انها بالطبع ٥٠ : ٢
بعضهم يرى انها آلة استخرجت بالارادة ... ٥٠ : ٣
... كل لفظة دالة محاكية للمعنى المدلول عليه — ومعرفة بطبع لذات ذلك الشيء... ٥٠ : ٤
اللفظ الدال... آلة للقوة الناطقة ٥٠ : ١٢
الفاظ وخطوط ٢٤ : ٤,٧
نسبة الالفاظ الى المعقولات ٢٤ : ٧، ٢٨ : ٨
نسبة المعقولات الى الالفاظ ١٨ : ٤، ٢٨ : ٨
متشابهة الالفاظ للمعقولات ١٨ : ٦، ٢٦ : ١٥
محاكيات (الالفاظ) للمعقولات ٢٥ : ٢٢
تركيب الالفاظ ٢٥ : ٢٦؛ اللفظة بسيطة ٣٠ : ٢٣
اللفظة بسيطة او مركبة ٢٩ : ٦
في الالفاظ الفاظ تصدق وتكذب والفاظ لا تصدق ولا تكذب ٢٦ : ١٧
الالفاظ التي تصدق وتكذب هي الالفاظ المؤلفة... ٢٦ : ٢٢؛ الالفاظ التي لا تصدق ولا تكذب فهي الالفاظ المفردة الدالة على المعقولة المفردة ٢٦ : ١٦
لفظة مفردة: ١٤٢ : ١٩ — ٢٣، ١٤٣ : ١٠
اللفظة المفردة التي هي محصلة ١٣٨ : ١٨
محصلة في الالفاظ ١٢٦ : ٢٧
اشتراك في الالفاظ ١٢٦ : ١٥؛ تشترك في الالفاظ ١٢٧ : ٢؛ لفظ مشترك ٧٨ : ١٨
الالفاظ المشتقة ٣٣ : ١٤
الالفاظ طبيعية للانسان ٢٧ : ٨
لفظة هو جنس الاسم ٢٩ : ٣
لفظ — لفظة: القول ليس بلفظة واحدة بل هو لفظ واحد... ٤٨ : ١٦
لفظ السلب ٦٨ : ٧,١١؛ لفظ الوجود ١٠٢ : ١٨
لقب : بالالقاب ٦٥ : ٧
لمس : التمس ١٨ : ١٧؛ ٣٠ : ١
لون: تلون، يتلون: ٣٦ : ٢٦
ليس: ليس انه ... ١٦٢ : ٢٤

— م —

ماهية ١٢١ : ١٤؛ ماهية البرودة ٢٠٦ : ١٣ ؛ ماهية السخونة ٢٠٦ : ١٣؛ ماهية — انية ٢٠٦ : ٢٤
مقابلة بذاته واولاً وبماهيته ومقابلة بعارض او بالعرض او ثانياً ٢٠٦ : ٢٧

بماهيته وذاته٢٠٧ : ٢ ؛ كاذب بماهيته٢٠٦ : ١٢
ماهيته واحدة ٢١١ : ٥,٩ ؛ خافظة لماهية واحدة.
ولا تتبدل بحسب المادة التي تصادف٢١٠ : ٢٥
مثل : التمثيل نحو التعليم ٢١ : ١٢، ٢٣ـ ١٦
على طريق التمثيل ٢١ : ١٩
الميت ... ما هو الا مثل بمثال انسان فقط ١١٠ : ١٩
مثل الملكة ٣٨ : ٢٤ ؛ مثل وجه دلالة ٣٨ : ٩
مثل ما ٥٠ : ٢٣، ٥٤ : ١٢,٢٠
مثال ٥٩ : ٦ ؛ على مثال ٤١ : ٢١، ٨٤ : ٢٤
لا فرق بين المثال وبين ان يقال انها صور لها وخيالات لها ٢٨ : ٦
مثالات للمعاني ٢٤ : ٢٤ ؛ مثالات اول ٤١ : ٢١
مثالات مهملة ٢١٦ : ٢٧ ؛ امثلة ٢٨ : ٥، ٧٧ : ١١، ٧٩ : ٢
مد : طول هذه المدة ٩١ : ١٠ ؛ المدة الطويلة ٩١ : ١١
ممتد وجوده مع امتداد هذا الزمان ٤١ : ١٧
مادة (القول) ١٧ : ٥ — المقدمة ٢١ : ١٣
المادة في الاشياء الطبيعية تحد بالصور ١٧٢ : ٧
مادتها مضادة لمادة ١٩٤ : ١٩,٢١ ؛
مواد متضادة ١٩٤ : ٧
مواد وموجودات ٢٢ : ١٥ ؛ مواد مطلقة ٢٢ : ٢٢
مواد للمقدمات والمطلوبات ٢٠ : ١٠
مواد القياس — تأليف، صورة ٢٠ : ١٣
احوال المواد ٢٢ : ٢٤، ٢٣ : ٢
المواد الثلث في الضروري والممتنع والممكن٦٤ : ١١
الجهات غير المواد... ١٦٤ : ٨، ٦٥ : ٩
المادة الممكنة ٧٧ : ١٢، ١٩٧ : ١٤
المادة الممتنعة، الممكنة ٧١ : ٢٦، ٧٣ : ٣,٢٠
المواد الضرورية ١٢١ : ٨
كالموضوع اي كالمادة ١٧٢ : ٦ ؛ كالمادة ١٧١ : ١٠,١٦,١٩,٢١
تضاد المواد وتقابل المواد ٢٢٣ : ١٠
مدن : مدينة ايليون ٥٤ : ١٥ ؛ جمهور امة او مدينة ٢٧ : ١٦
العلم المدني ٢٣ : ١٠ ؛
معاملة مدنية، فعل ما مدني ١١٧ : ١٦,١٧
مر : مر بلا نهاية ١٥١ : ٧ ؛ مرت هكذا الى غير نهاية ٤٥ : ٢٥,٢٨ ؛ يمر بين ٦١ : ١٠
مس : يماس ١٨٣ : ١ ؛ متماسة ٥٤ : ٦
مسك : تمسك ٩٩ : ٢٥
مشى : لا فرق بين قولنا : زيد يمشي وقولنا : زيد يوجد ماشياً ٤٥ : ٩
قولنا يمشي : فيه قوة قولنا : يوجد ماشياً ١٦٦ : ٦
دائب يمشي، المشي ممكن ١٨٥ : ١٥
حي مشاء ٥٦ : ٩,٢٢، ٥٧ : ٢ ؛ المشائين ١٨٩ : ١٠
مضى : فيما مضى ٧٥ : ١٨ ؛ الزمان الماضي ٤١ : ٦
في الامور الماضية ٨٤ : ٢٥
مكن : امكن ان ٥٦ : ٨، ٧٢ : ٢٢
يمكن ان ٤٠ : ٨ يمكن ان يوجد ليس بلازم لقولنا واجب ان يوجد ١٨٠ : ٢٧
امكان ٣٩ : ٢، ٨٣ : ١٦، ارتفع الامكان ـ ٩١ : ١٨
ما يقال عليه الامكان مشترك... في الاسم فيصير ما يقال عليه الامكان صنفين ١٨٥ : ٣
الامكان في الامور المستقبلة ٩٠ : ٢٦
الامكان الدال على المستقبل ١٨٦ : ١
بالامكان — بالضرورة ١٨٩ : ١٦
الامكان في القابل للفعل، الامكان في الفاعل ٩٣ : ٢٣
متساويان في الامكان ٩٩ : ١٥
الامكان والقوة والقدرة والاستطاعة اسماء مترادفة ١٨٢ : ١٦
ممكن : الجهات الاول اثنتان : الممكن والضروري ١٦٣ : ١٧
الممكن يقال على ثلثة انحاء : على ما هو اضطراري على الاطلاق وعلى ما هو اضطراري الى وقت ما وعلى ما ليس موجوداً الان بالفعل ويتهيأ في المستقبل ان يوجد وان لا يوجد ١٨ : ٢٥
الممكن الحقيقي هو المعنى الثالث الذي يقال على ما ليس بموجود بالفعل ويتهيأ في المستقبل... ١٩ : ٤
انحاء الممكن اربعة : احدها ان يوجد وان لا يوجد، والباقية هي انحاء الضروري. فالممكن الدال على المعنى الاول يسميه الممكن بالحقيقة وانحاء الضروري يسميها الممكن باشتراك

الاسم ١٨٨ : ١٨ — راجع ١٨٧ : ٢٥، ١٨٩ : ٥،٩، ١٦٤ : ٢٤
الممكن اعم من الضروري ١٨٧ : ٢١
الممكن كالمتوسط بين الذي يوجد دائماً وبين الذي هو غير موجود دائماً ٧٢ : ٢١
القول بالممكن يتساوي فيه ان يوجد وان لا يوجد وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان لا يوجد ١٧٩ : ١٠، ١٨٠ : ٢٣
الممكن على ضربين: احدهما ممكن وجوده على التساوي والثاني الممكن الذي وجوده احرى واكثر من لا وجوده ولم يذكر الممكن الكائن على الاقل ٩٥ : ١
الممكنة على ثلثة اوجه وكلها انما ينبغي ان توجد في المستقبل وعلى انها غير موجودة الان ... ويمكن ان توجد في المستقبل وان لا توجد ٩٥ : ٩
الممكن على التساوي — على الاكثر — على الاقل ٩٧ : ١١، ١٥٤ : ٢٢
يفحص عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الامور ام لا ٨٣ : ٩؛ الفحص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه او ضروري الوجود... ٨٤ : ١٧
الممكن موجود في نفس طبيعة الامور بين الوجود بنفسه ٨٣ : ٦؛ وجود الممكن بين لنا بالفطرة وهو مع ذلك مشهور عند الجميع ٨٤ : ٤
الممكن... في القضايا وفي مقدمات القياس ودلالة جهة الممكن... على الممكن الذي هو في المحمول لا على القوى والاستعدادات التي في الاجسام والموضوعات كقولنا آ ممكنة ان تكون في كل ب... فان هذا الامكان ليس هو القوى في الاجسام لكن هو الامكان الذي سبيله ان يقرن بالمحمول...١٨٣ : ١٠
من امر الممكن بما هو طبيعة وذات موجودة في الامور. فذكر القوى التي بحسبها يقال في الامور انها ممكنة ان تفعل او تقبل الفعل ١٨٣ : ١٧
الممكن الذي هو ممكن في طبيعته، على نحوين ١٦٩ : ٥
الممكن قد يصدق على ما هو ضروري. فذلك الممكن هو ابداً بالفعل ١٦٨ : ٢٣
تلخيص الشيء الممكن ان يوجد وان لا يوجد. فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن احرى من لا وجود ٨٦ : ٢٦
ما بالقوة فهو ممكن — الممكن في الجملة ما بالقوة. الممكن مرادف لما هو بالقوة — القوة اعم من الممكن ١٦٤ : ٣
الممكن ليس هو مما يقال على الاطلاق اي على موضع واحد بعينه فقط ١٨٥ : ٨
الممكن ربما دل به على حال موضوع الشيء، وربما دل به على حال محمول الشيء ١٨٢ : ٢٥
الممكن الذي يقال على ما هو بالفعل ١٨٦ : ٥، ١٨٥ : ١٣
الممكن الدال على مستقبل الشيء... ١٨٦ : ٩، ١٤، ١٧
المستقبلات الممكنة ان توجد وان لا توجد ٨٢ : ٢٦
ارتفاع الممكنة ٩٠ : ٤؛ الامور الممكنة الارادية ٩٠ : ٨
بيان وجود الممكن لنا في الاشياء الارادية التي اختيارها الينا مطلوبة ٨٣ : ٢٤
اقتسام المتناقضين الصدق والكذب دائماً في الممكنة والضرورية ٧٣ : ١٥
الاشياء ... من قبل ان تحصل موجودة كانت ممكنة ان توجد بالفعل ١٩١ : ٢١
في الممكنة: فان صدق احد المتناقضين فيها على غير التحصيل عندنا وفي انفسها ولذلك صارت الممكنة من جهة ما هي ممكنة مجهولة بطباعها ٩٧ : ١٩
مكان: في المكان ٤٢ : ٣، ٥٤ : ٧
الى هذا المكان ١٨٩ : ١٩؛ امكنة ١٣٨ : ١٤
اماكن ١٤٠ : ٥
مل: في الملل كلها ٩٨ : ١٥
ملك: الملكة—العدم ٣٨ : ٢٤؛ الملكة هي طبيعة قائمة ١٠١ : ٢١؛ مقابلة العدم للملكة ١٣٨ : ٤
العدم والملكة من انواع التقابل ١٦٢ : ٤
الضد والعدم ليسا يناقضان الملكة والضد الاخر ١٥٩ : ١٥

الملكات التي لها عدم وليس لها اضداد ١١٧ : ١٩
الملكات الضرورية التي هي ممكنة في موضوعاتها ١٢٢ : ٦
ملائكة ١٩٢ : ٢
من : من بين جميع... ١٨ : ١٩ من بعده ٥٣ : ١٧
من حيث ٨٤ : ١٣، ١٦٠ : ٢٦ ؛ من عندك ٥٨ : ١٩؛ من عند نفسك ٢٤ : ٢٢
من غير ان ٤٣ : ٧، من غير شيء اخر ٥٨ : ٢٢
من قبل تقارب ٥٧ : ١٨؛ من قبل ان ١٤٢ : ١٦
منع: يمتنع ٣١ : ١؛ امتناع كونها ٩٠ : ١١
ممتنع ١٦٣ : ١٩، ١٦٥ : ١٥، ١٧٨ : ٢٠
الممتنع والمحال ٨٩ : ١٩؛ ممتنعة ومحالة ٩٣ : ٧
ممتنعة (مادة) ٧١ : ٢٦، ٧٢ : ٣ — (نتيجة) ٨٧ : ٢٣
اشياء اخر تضاف الى الضروري كقولنا: ممتنع ومحال ١٦٣ : ١٩
في الواجب وفي الممتنع ١٧٠ : ١٤
الممتنع والواجب قوتها واحد بعينها... ١٧٦ : ١٥
الواجب والممتنع كلاهما ضروريان وكلاهما يدلان على دوام الوجود وازليته ١٧٦ : ٢٣
مهل: امهل ٩١ : ١٠ لم يمهل ٩٣ : ١٥؛ المهلة ٩٢ : ١٠، ٩٣ : ١٤
مات: ٢١٤ : ١٠ مائتة ١٩٢ : ٣؛ ميت ١٦٢ : ١؛ الميت ليس بانسان اصلاً ١١٠ : ١٨
ماز: ميز ١٩ : ١١؛ يتميز ٢٩ : ١٢؛ تميزاً ٢٢ : ٦ متميزاً ٨١ : ١٤
مال: تميل النفس ١٦٥ : ١٠
الاسم المائل: علامة الاسم المائل في العربية النصب او الخفض ٣٢ : ١٢

— ن —

نبط: يستنبط ٩١ : ١٩، ٢٢
نبه: نبه ٩٥ : ٤؛ ينتبه ١١٣ : ١٤؛ تنبيه ٧٤ : ١٤
نتج: ينتج نتيجة واحدة ٥٤ : ١٨؛ تنتج نتائج موجبة ٥٣ : ٢١
النتائج والمطلوبات ١٩٢ : ٢٠
نجح: المنجح — غير المنجح ٩١ : ٢٠
نحو: نحو تعليمه ٢١ : ١٢، ٢٣ : ١٥؛ على النحو.. ١٩٠ : ٩
على نحوين ١٦٩ : ٥ ؛ على ثلثة انحاء ١٨ : ٢٥
نحويو العرب ٤٣ : ٩؛ نحويو اليونانيين ٦٤ : ١٦، ٦٨ : ٢٤
عند النحويين ٣٧ : ٢٣
ندا : نداء (نوع القول) ٥١ : ١١
النداء المستعمل هو لفظة واحدة مقرونة بحروف التصويت إما في اول اللفظة او اخرها ٥١ : ١٤
الاسم المنادى المقرون به حرف التصويت ٥١ : ١٧
نزع : تحل وتنزع ٢٠٠ : ١٤، انتزاع شيء من شيء خيل به السلب ٥٩ : ٧
الحجة المنتزعة ٢١٦ : ٨
نزل : انزلنا ٩٩ : ١٥ منزلة القسمة ... هذه المنزلة ١٥٠ : ١٦ في المنزلة عند ١٠٧ : ١٣
بمنزلة ... ١٣٨ : ٩
نسب : نسبه ١٨٩ : ٢٠ تناسب ١٠٧ : ٤ القضايا .. هي في الحيز الذي هي فيه تتناسب ١٣٩ : ١٣
نسبة ١٨ : ٤، ٢٤ : ٤، ١٧١ : ٦
المناسبة (سليمة) ١١٣ : ٢، ٢١٦ : ٤، ٧
مناسباتها ١١٧ : ٨
التناسب ٢١٤ : ٢٨
منتسبة الى ١٨٩ : ١٠
نسق : ١١٣ : ٢١، ١١٦ : ١ منسوقة ١٠٩ : ١٥
نشق : يستنشق النفس ٣٩ : ٢١
نصب : النصب علامة الاسم المائل في العربية ٣٢ : ١٢
نطق : ينطق ٣٤ : ١٢، ٤٣ : ١٥ نطقت بها ... ٥٨ : ٢١
النطق ٣٤ : ١٠، ٥٧ : ١٤، ١٨١ : ١٦
بنطق — لا بنطق ١٨٣ : ١٩ القوى منها ما هي نطق او مقرونة بنطق ومنها ما ليست هي بنطق ولا مقرونة بنطق ١٨١ : ٢١، ١٨٤ : ١٥
الارادة هي نطق ما ... الارادة ليست هي بنطق ١٨١ : ٢٤
النطق ... هي القوة التي بها يعقل الانسان ٣٤ : ١٥

ناطق ٣٤:١٠، ٤٣:١٥، ١٥٣:١ لا
ناطق ١٢٤:١٥
قولنا : لا ناطق ليس بسلب بل ايجـاب...
١٢٥:٤
منطق ٨٣:١٧، ٨٤:١٢،١٨ اجزاء المنطق
٢١:١٨، ٢٨:١١
صناعة المنطق ٢١:١٤ خارج عن صناعة المنطق
١٩١:١١
نظر منطقي ١٢٥:٢٢
نظر : ٥٣:٧ ينظر ١٨:٥ نظراً مستقصىً ٥٣:٨
الناظر او المعلم ٢٠٢:٢٤
نظير ٢٦:٢٤ نظائر ١٩٥:١٧
نظم : ينتظم ٣٠:٢
نعت : ٣٠:١٣، ٣١:١
نفس : يتنفس ٣٤:١٢ يتنفس انما نعني به يستنشق
النفس برئته ٣٤:٢٠
يتنفس ويتغذى ويحس وينطق ٣٧:٨
النفس هي قوة التي بها يتغذى الحيوان ٣٤:٢١
النفس الغاذية = الحياة ٣٥:٩
في النفس — خارج النفس ٢٥:١ في نفسه
٤٤:٢٤
خارج النفس ٢٤:٣، ٦١:١٤
(الكلم) الوجودية انفسها ٤٤:٧
بينك وبين نفسك ٣٠:١ بينه وبين نفسه
٩٠:٢٥
من عند نفسك ٣١:١٠ في نفسه وعندك ٨٢:٦،
٨٤:٩ من تلقاء نفسك ١٧٢:٤
في انفسها وفي طبيعتها لا بحسب ما عندنا ٩٧:١٦
محمولة بانفسها وبذواتهـا لا لأجل غيرها
٤٤:١٠،١٥
منافس ٩٣:١٣ المتنفس ٣٤:١٠ لا فرق بين
قولنا : حي وبين قولنا : متنفس ٣٥:٧
جسم حي نعني به جسما متنفساً ٣٥:٨
التغالب والتنافس ٩٣:٢
نفع : نافع ١٥٧:١٩
انفع ١٣٥:٢١
نقص : نقص عن حد ٩٧:٢٣، ١٥٨:٨ انقص
صدقاً ١١٣:١٨

نقض : يناقض ٨١:٦، ١٤١:١٠
مناقض ٨٨:١٦ السلب المناقض ١٦٧:٦،
السالبة المناقضة ١٦٤:١٨، ١٦٥:١٥
مناقض في اللفظ ٢٢٠:٢٥
مناقضة ١٤٥:١٤،١٩ يريد بالمناقضة كل
متقابلين ٧٧:٢٤
مناقضات ٦٠:١٠،١٦ المناقضات على مثال
الممتنع ١٧٩:٢٤ مناقضات جدلية
٢٢١:١٥
اراد بالتناقض التقابل ٦٠:٩، ١٠٥:١٠
يريد بالتناقض هاهنا التقابل وتعاند الاقاويل
بالمعنى الاعم ٦٢:٩
التناقض على المعنى الاخص — على العموم ٦٠:٧
شرائط التناقض ٦٠:٥ عـلى طريق التناقض
٧٨:١٤، ٨٢:١٤
السلب المتناقض ١٧٠:٢٤؛ متناقضان ٧٣:١٣
٨٢:١٠
امثلة متقابلة ومتناقضة ٧٩:٢
متناقضات ١٣٣:٢ ، ١٦٤:١٦
تضاد المتناقضات ٢٢٠:١٨
متناقضات الاعتقاد، — التي في اللفظ، — الالفاظ
٢٢٠:٦—٨
نقيض ١٤٥:١٢، ١٥٩:١٥، ١٧٦:٢٨
نقل: الى المستقبل ٨٩:٦ ؛ ينقل ٣٣:١٢
نها : شكل الامر والنهى ٥٢:٧
نهاية ٤٠:١٥، ٤٣:٣ بلا نهاية ٢٠١:١٢
لا نهاية — غير متناه ١٩٢:١١ الى غير نهاية
٢١:٦
نار: قوة النار ١٨٢:٣
نوع: نوع من انواع ٣٧:٢١؛ نوع ما ١٣٩:١٢
محمول على نوعه او على شخصه ٣٤:٥

— ه —

همل: يسمى المتقابلين ... اللذين موضوعها معنى كلي
من غير ان يكون مع موضوعها سور اصلاً
مهملين ٦٤:٢٧؛ مهمل شخصي ٦٤:٥،
١٠٦:١٤

في الشخصيات والمهملات ٦٥ : ١٢
التناقض الذي هو الاخص ليس يقال على المهملين ٦٠ : ١٦
المهملات تحت المناقضات ٦٠ : ١٦
ان ما تحت المتضادين والمهملين فهي متقابلة ٢٢٠ : ٢٦
تبيين امر المهملين ٦٧ : ١٢؛ موضوع المهمل ٦٨ : ٢١، ٦٩ : ٧،١٣
في القولين المتقابلين المهملين ٦٨ : ٢٠
الحكمان المهملان ٧٤ : ١٥ مثالات مهملة ٢١٦ : ٧
متقاطرات المهملة ١١٥ : ٢١
المهملات من الثلاثية ١٢٩ : ١٠؛ مهملات الثنائية ١٢٩ : ١٣
مهمل غير شريطته ٧٩ : ١
هندس: مهندساً بصيراً بالهندسة . صناعة الهندسة ١٤٩ : ٢٦
مهندس ١٥٣ : ٨
هار: تهور ١٠٨ : ١٠
هاء: يتهيأ ١٩ : ١

— و —

واو: حرف رابط ٥٤ : ٩؛ واو العطف ٥٤ : ١١
وجب: ٢٠ : ١٨، ١٢٩ : ١٣؛ يجب ٢٢ : ١٦، أوجب ٧٧ : ٥، ١٨١ : ١؛ توجب ١٨ : ٢٣
واجب ان ١٧٩ : ٢،١٢؛ وجوب ٢٠٤ : ٢٥
الايجاب ٥٣ : ١٦ ؛ الايجابين ١٢٣ : ١٣؛ ايجاب واحد ٧٢ : ١٠، ٧٨ : ٥
في حال الايجرب والسلب ٣٨ : ١٦؛ على ايجاب او سلب ٤٤ : ٤
الايجاب اقدم من السلب ٥٣ : ٢٢
شرائط الايجاب والسلب المتقابلين ٦٢ : ١٥
لا يمكن ان يوجد خارج النفس ايجاب وسلب متقابلين وانما يمكن ان يوجد معاً في آن واحد في الاعتقاد وفي اللفظ فقط ٦١ : ١٢
الايجاب والسلب المتقابلان صنفان: منه صنف موضوع كل المتقابلين منه معنى كلي وصنف موضوع كل المتقابملين منه معنى شخصي ٦٤ : ٣
ايجاب الممكن — ايجاب الضروري ١٩٠ : ١،٢
ايجاب المعنى الحقيقي فيه ١٩٠ : ٢
موجبات ١١٥ : ١٤،٢٢؛ قضية موجبة ١٢٣ : ١٢
موجبة بسيطة ١١٢ : ٥، ١٧٨ : ٦
موجبة معدولة ١١١ : ٤، ١١٢ : ١١، ١١٩ : ٢٣
موجبة عدمية ١١١ : ١، ١١٤ : ٢٥
موجبات جزوية ١١٥ : ٢٥ ؛ موجبة كلية ١٣٤ : ٨
الموجبة والسالبة ١٧٨ : ١٨
سوالب الموجبات ١٢٧ : ١٠
الموجبة ذات الجهة ١٦٤ : ١٨
الموجبات ذوات الجهات الممكنة — الضرورية ١٦٤ : ٢٨
موجبات الواجب ١٧٨ : ٦، ١٩٠ : ١٩؛ موجبة الممكن ١٧٨ : ٧
الاقاويل المتقابلة الموجبة ١٩٤ : ٢
الواجب والممكن والممتنع ١٩٠ : ٩
وجد: ١٣٦ : ٦، ١٩١ : ١؛ وجد ٢٨ : ٢٦
حرف: يوجد ١٢٩ : ٦،١٣؛ قولنا: يوجد ٢٠٠ : ١٦
يوجد — ليس يوجد ١٦٧ : ٨
ان اريد بقولنا: يوجد وجود صورته في التوهم ١٦٢ : ٢٥
وجود ١٧ : ١٤، ٦٨ : ٨؛ معنى الوجود اما ان يوخذ مطلقاً واما ان يؤخذ بشريطة ١٧ : ١٥
معنى الوجود الرابط المحمول ٤٧ : ٢١
الرباط هو الوجود اما مصرحاً به واما مضمراً ٥٦ : ١
بين الوجود بنفسه ٨٣ : ٦: غير بين الوجود ١٩١ : ١٣
حادث الوجود ٢٠٤ : ٢١؛ وجوب الحادث الوجود — لا وجود الحادث الوجود ٢٠٤ : ٢٥
وجود غير محصل ٨٢ : ٢٣
دائم الوجود — غير دائم الوجود ٩٥ : ١٢
على دوام الوجود ١٧٦ : ٢٤
ضروري الوجود في نفسه، ممكن الوجود في نفسه ٨٤ : ١٧
اضطرارية الوجود، اضطرارية لا وجود ١٧٦ : ١٩
وجود الممكن بين ، مشهور ٨٤ : ٤
كيف وجود هذا الموجود ٨٤ : ١٨؛ كيفية الوجود ١٧ : ١٧

حال الوجود ١٧٢ : ٤,٨؛ احوال المواد من جهة وجودها ٢٢ : ٢٤
ما كان وجوده على التساوي او على الاقل من الممكنات وما وجوده باتفاق ١٥٤ : ٢١؛
وجود بالاتفاق ٨٦ : ١٩
قسم الوجود الضروري الى ضربين : ضرب هو ضروري ما دام موجوداً والاخر ضروري على الاطلاق ٩٥ : ١٨
وجودها وكونها واجب ضرورة ٩٠ : ٦
وجودها الان او كونها في المستقبل ٩٤ : ٢٥
حدوث وجود الشيء ، حدوث الوجود ٢٠٤ : ٣,١٨
الطبيب : وجوده ليس بضروري... هو موجود بطريق العرض ١٥٤ : ٢٣
غير المتبدلة الوجود وغير المتبدلة الاعراض— ١٨٦ : ٢١
وجود بالحركة ١٨٦ : ٢٥ ؛ وجود لا نهاية ١٩٢ : ١١
يكون في الشيء حال او امر في الجملة يجعله احرى بالوجود على امكان لا وجوده ٩٥ : ٨
وجودها بالفعل متأخر بالزمان عن كونها ممكنة ان توجد ١٩١ : ٢٥
لزوم جزء الشيء عن وجود جملته ١٥٨ : ٥
قولنا : النهار غير موجود هو سلب وجود النهار فقط وليس هذا اللفظ يدل على وجود الليل لكن وجود الليل لازم عن سلب النهار ٦٨ : ٨
وجود – لا وجود ٩٥ : ١ ، ١٧٦ : ١٧؛ اجتماع وجود ولا وجود معاً في آن واحد هو محال ٨٩ : ١٦
احكامنا نحن تابعة لوجودها هي . ولما كان يكون وجودها تابعاً لحكمنا الصادق عليه انه يكون ٩٠ : ١٠
رفع الوجود اصلاً بالكلية ، ممتنع الوجود ١٨٩ : ١
كلمة الوجود ١٣١ : ٦ ؛ حرف الوجود ١٦٥ : ١٣
الكلمة الوجودية ٣٧ : ٣ ؛ الكلمات الوجودية ٣٢ : ٢٦
الكلم غير الوجودية ٣٦ : ١٥ ، ٤٤ : ٥
كلم وجودية : موجود ووجد ويوجد وكان ويكون وما اشبه ذلك ١٧ : ٨
الكلم الوجودية تدل على الزمان وتدل على التركيب اي الرباط هو وتدل ايضاً على موضوع غير مصرح به وهذه دلالات الكلم الوجودية من
حيث هي وجودية ٤٥ : ٢
اللفظة الدالة على الوجود ربما كانت كلمة دالة على احد الازمان الثلثة واما اسماء ١٠٦ : ٤ ، ٥٦ : ٤ اسم الوجودي والمطلق ١٩ : ٧
معنى الوجود في القضايا التي لا تدل على زمان اصلاً ٤٨ : ٢٣
كلمة وجودية تكون رابطة ٣٣ : ١٦
قولنا : ان وموجود ويوجد ووجد ليس هو وحده دالاً على شيء لكن انما يدل على تركيب ما ٤٤ : ٢٤
الكلم... ينطوي في بنيتها معنى الوجود ١٢٩ : ٧
انحاء وجود المحمول للموضوع انحاء كثيرة ١٦٣ : ١٠
الوجود يدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ١٧١ : ١٧
المحمول والموضوع هما امران مجموعهما كالمادة للكلم الوجودية . وكذلك الكلم الوجودية كالمادة للجهات ١٧١ : ١٤
في العربية فان العادة لم تجر ان تستعمل الكلمة الوجودية الا في الماضي والمستقبل فقط— ويجعلونها في وسط ما بين الموضوع والمحمول ١٤٠ : ٧
الشيء الذي له في الحكم صنع وهو الكلمة الوجودية او السور ١٢٨ : ٨؛ التصريح بالكلمة الوجودية ١٢٨ : ١٤
المطلقة والوجودية من معاني الضروري ١٨٨ : ٢٢
في الممكنات والوجودية ١٩٣ : ٤ مقدمات وجودية ١٩٢ : ١٤
النتائج والمطلوبات الوجودية ١٩٢ : ٢٣
موجود ٢١ : ١٠ ، ٢٢ : ١٦ ؛ موجودات ٢٤ : ٣ ، ١٩١ : ١
موجود – لا موجود ١٦٧ : ٥
الموجود الحادث الوجود ٢٠٤ : ١٤ ؛ الاشياء التي لا تكون موجودة ثم تحصل موجودة...— ١٩١ : ٢١
موجود شيئاً ما – غير موجود شيئاً ما ١٦١ : ٤
موجود على الاطلاق ١٦١ : ٨ ، ١٦٢ : ٢٠
غير موجود على الاطلاق ١٦١ : ٦
توهم ما ليس بموجود ١٦٢ : ١٥

نسبة المعقولات الى الموجودات ١٨ : ٤
لا تستند الى موجود من خارج ١٣٨ : ١٤
الممكن موجود في نفس طبيعة الامور ٨٣ : ٦
يجعلوا المنطق يفحص عن طبائع الامور الموجودة كيف وجودها ٨٤ : ١٢؛ احصاءالموجودات من حيث هي موجودات ٨٤ : ١٤؛ طبائع الموجودات ٨٤ : ١٥
كل موجود ينقسم قسمة اولى الى متقابلات كثيرة : واحدها القوة والفعل١٦٤ : ٢ راجع ٩٥ : ٢٥ ٩٧ : ١٤
قسم الاشياء الموجودة كلها ثلثة اقسام : فجعل منها ما هو بالفعل دون القوة . وجعل منها ما هو بالقوة دون الفعل . وبعضها جعلها حيناً بالقوة وحيناً بالفعل ١٩١ : ١٦
الموجودات تنقسم ثلثة اقسام : ضرورية فقط وممكنة فقط . وممكنة حيناً وضرورية حيناً ... هي التي من طبيعة الممكن الا انها قد حصلت بالفعل وهي التي يسميها الوجودية ١٩٢ : ١٦
قولنا : ماش نربطه بالموضوع اما بقولنا : يوجد او بقولنا : موجود . فنربطه بقولنا : يوجد متى اردنا ان ندل على وجوده في زمان حاضر او زمان مستقبل. ونربطه بقولنا: موجود ان اردنا ان ندل على ارتباطه به لا في زمان اصلاً ٤٧ : ٢١؛ قولنا: موجود انما حملناه على اوميرس بطريق العرض . وذلك انا انما قلنا انه موجود شاعراً ولم نحمل موجوداً على اوميرس بذاته ... ١٦٠ : ٢٣ ؛ الموجود هاهنا انما استعمل رابطاً للمحمول ولم يستعمل دالاً على وجود ذاته ١٦١ : ١
المترجم ... جعل مكان موجود: يوجد ١٠٣ : ٢٣
الموجود العام للامور كلها يستعمل في العاجل كالجنس وان لم يكن جنساً لها في الحقيقة ١٢٥ : ٦
لايجاده ... لمنع وجوده ٩١ : ٨
وجه : وجه دلالة الالفاظ ٢٦ : ١ اى وجه ٢٨ : ٩
وجهان ٢٩ : ١٠ على هذا الوجه، على الوجه الاعم ١٥٤ : ١، ٢٣ : ٢٤
لا بوجه من الوجوه ١٤٣ : ٩؛ بكل وجوه الامتناع ١٨٩ : ١
على ثلاثة اوجه ٩٠ : ٩
جهة : على هذه الجهة ٣٤ : ٩؛ على جهة اخرى٨٥ : ١
على جهة الاستقامة — على جهة القلب١٧٤ : ٢٤
على جهتين ١٦٢ : ١٩
من اي جهة ٥٧ : ٢٢ من جهة مادته، — تأليفه ١٧ : ٥، ٢٠ : ١٩ من جهة ما هو محمول ٣٣ : ٢٥
الشريطة هي التي تدل على كيفية الوجود وتسمى الجهة ١٧ : ١٦
الجهات هي الالفاظ التي اذا قرنت بالكلمة الوجودية دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع ١٦٣ : ٨
نسبة الجهة الى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية الى المحمول والموضوع ... الجهة تحصل حال الوجود اي حال هي ١٧١ : ٦ راجع ١٧١ : ١٣و١٦
الجهة ليست تربط ١٦٥ : ٢٦ الجهات غير المواد ١٦٤ : ٨
الجهات: منها ما هي جهات أول ومنها ما هي جهات اخيرة ... الجهات الاول اثنتان : الممكن والضروري . وهناك اشياء كثيرة تضاف الى الممكن كقولنا: يحتمل ويجوز واشياء اخر تضاف الى الضروري كقولنا: ممتنع ومحال... ١٦٣ : ١٦
قولنا: ينبغي ويجب ويحسن ... كلها جهات تضاف الى الكلم ١٦٣ : ١٤ الاضطراري والممكن هما الجهتان الاولتان تتقدمان جميع الجهات ١٨ : ١٩
الجهات الاولى هي هذه الثلثة ١٩ : ١، ١٩ : ٨
الجهات الجزوئية ١٦٣ : ٢٢ الجهة مختلفة ٦٣ : ٥
ذوات الجهة ١٧١ : ١٢ ذوات الجهات ١٧ : ١٨
وحد : وحده ٤٤ : ٢٥ وحده من غير صلة ٣٣ : ١٧
الوحدات ٢٩ : ١٧ وحديتها ٦٣ : ١٤
الاحاد او الواحد او الوحدة ليس واحد منها جنساً للعدد ٢٩ : ١٨
كل واحد من... ٣٨ : ١٧، ٤٩ : ١٦ واحد في العدد ٨١ : ٥

واحد بعينه . هذا المعنى من معاني الواحد بعينه ٦٣ : ١٥
واحد بعينه في العدد ٦٣ : ١٦
واحدة باعيانها ٢٧ : ٩، ١٨٢ : ١٥؛ واحد بذاته ١٥٣ : ٢٥
واحد بالذات — واحد بالعرض ١٤٤ : ٢١
واحد برباط ٥٥ : ٨ واحد بالاسم ٨٠ : ٢٧
واحد لاتفاق الاسم ٦٢ : ١٦
الاقاويل التي تصير واحدة بانحاء كثيرة ٥٤ : ٣
وزن : ٢٩ : ١٤ اوزان ٢٩ : ١٦
وسط : في وسط ما بين... ١٤٠ : ٨ الوسطان ٧٣ : ٦
الاوسط ٧٣ : ٢،٨ الطرفان والاوسطان ٧٢ : ٢٦
متوسط ٦٧ : ٢١، ١٠٥ : ٢١
المتوسط هو مجتمع شيء من احد الطرفين الى شيء من الطرف الاخر ٧٢ : ١٧
متوسطان بين المتضادين ١٩٠ : ٢٣
وصف : وصفناه ١٥٧ : ٣ نصف ١٥٢ : ١٦
وُصف ٢١٨ : ١٢، ٢١٩ : ٢ يوصف ٧٠ : ٢٢، ١٩٧ : ١٦
على صفة اخرى ١٢٢ : ١١
وصل : موصول ٤٤ : ٣، ١٠٥ : ٥ متصل ٥٤ : ٦،٢٢
من غير صلة ٣٣ : ١٧
وصى : اوصى ١٢٧ : ٨،١٤ يوصي ١٢٦ : ٣
وضح : الغموض والوضوح ٤٤ : ٩
وضع : وضع واضع ١٢٤ : ١٠ وضعها وضعاً ١٩١ : ١٣
وضع هذا الوضع ١٢٩ : ٤ الالفاظ تضعها ٢٧ : ١٤
يضع وضعاً بشريطة ٨٤ : ٢٥ يحمل... او يوضع ٢٧ : ٤
الوضع الاول ٢٠ : ٢٢، ١٧٩ : ٢٧ الوضع الثاني ٢٠ : ٢٢، ٢١ : ٣
الاوضاع الاولى ٩٣ : ٧ الاوضاع الثلثة ٨٩ : ١٨
باصطلاح ووضع وشريعة ٢٧ : ١٣
بالوضع والشريعة والقول ٨٣ : ١٦
وضع المقدمات ١٩٠ : ٨،١٧ وضع طبيعي ١٩١ : ١
يلزم عن الوضع ٨٧ : ١، ٨٨ : ٢٠
موضع : موضع الاسم ٣٢ : ٢٥ في هذا الموضع ٨٤ : ٢٠، في موضع المقدمة الصغرى ١٣٦ : ١
في كل موضع من المواضع ٢١١ : ٨ بحسب موضع موضع ٢٥ : ١٩
موضع لمقال ٣٠ : ٢٠ المواضع ٣٩ : ١٦ مواضع للشك ١٦٥ : ٩
في كتابه في المواضع ١٤٦ : ١٧ اشبه بالموضع ١٦٩ : ٥،٨
واضعو الالفاظ، واضعو الشرائع ٢٧ : ١٥
موضوع : ليس له اسم موضوع ٣٧ : ٢٣
الاسم الموضوع ٤٤ : ٢٧، ١٣٠ : ٢٣، ١٤٣ : ١٢
المعنى الموضوع ١٣٠ : ١،٣، ١٩٦ : ٥
موضوع ١٧ : ١١، ١٥٧ : ١٧ وجود المحمول للموضوع ١٧ : ١٦
موضوع — محمول ٢٣ : ١١ ارتباط المحمول بالموضوع ١٧ : ١٢
موضوع لم يصرح به ٣٣ : ١٥، ٣٤ : ٣
موضوع المهمل ٦٨ : ٢١، ٦٩ : ٧ موضوع ما محصل ١٢٤ : ١
كمية الموضوع ١٢٧ : ٢٦ ذات الموضوع ٣٣ : ٢٤
الموضوعات الجزوية وهي الاشخاص ٦٣ : ٢٥
الموضوعات ١٥٢ : ٢٦
ما يقال على موضوع او ما يقال في الموضوع — ٣٦ : ١٨
ما يقال في الموضوع يعني به الاعراض من حيث هي اعراض في الشيء الموضوع لها ٣٦ : ١٩
موضوع الشيء ٣٤ : ٣، ٩٥ : ٧
الجوهر ليس يمكن ان يكون له موضوع اصلاً ٣٤ : ٤ هذا الجوهر له موضوع... ٣٥ : ١
الموضوع الواحد بذاته ١٦٣ : ٢٥
طبيعة مجردة دون الموضوع ٣٦ : ٦ كالموضوع اي كالمادة ١٧٢ : ٦ كالشيء الموضوع ١٢٦ : ٢
الى الملكة والى الموضوع ٣٨ : ٢٥
وطأ : وطأه ١٨٠ : ١،٢١، ٢١٥ : ١ نوطئ ١٧٨ : ١٤
على طريق المواطأة ٥٠ : ٢ باشتراك الاسم وبالمواطأة ١٥٥ : ١٨
دلالة بتواطؤ ٢٩ : ٢١، ٣١ : ١١ بالتواطؤ لا باشتراك الاسم ١٥٥ : ٢٠ باصطلاح وتواطؤ ٥٠ : ١٤،٢٠

وفق: وافق ١٤٩: ٢٥ لا يوافق ٣٩: ١٧ موافق ٣٩: ١٥
اتفق ٦٧: ٢٠، ١٢٣: ٢٣ اي شيء ما اتفق ٣٨: ٦
اي الامرين اتفق ٩٠: ٥، ٩٤: ٢٦
يتفق ٣١: ٢٣، ١٢٣: ٢٢
اتفقتا في ١٣٣: ٨ متفقتان—مختلفتان ١٣٣: ٥
اتفق اتفاقاً ٤٩: ١٨ بالطبع—بالاتفاق ٢٠٥: ٢٥
وجوده بالاتفاق، غير موجود بالاتفاق ٨٦: ١٩,٢٣
بالاتفاق: يعني به ان لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات ٨٦: ٢٤
لاتفاق الاسم ٦٢: ١٦
وفى: استوفى ٢١٢: ٧
وقع: وقعت الشبهة ٢٠٦: ٢ وقع في شيء ما ٢٠٥: ١٩
يقع على ٧٤: ٤ يقع في ظن ٤٢: ٢٤
الشبهة الواقعة ٢٠٣: ١٩
يوقع الحيرة ٢٠٣: ٤ يوقع في النفس ذاتاً ١٣٨: ١٥
يوقعون اسم... ٤٠: ٢٠، ١٨٢: ٢٠ ايقاع شيء على شيء ٥٩: ٤
وقعة البدر ٥٤: ١٢
وقف: وقف بذهنه على ... ٤٣: ١٦ انت تقف على ١٧٢: ٤
يوقف على ١٩٦: ١ الوقوف على ١٩٥: ٢٨
ولد: في اول ما تولد ١١٨: ١٥
ولى: يلي ٧٣: ٩ اولى ١٣٨: ٢١
ومأ: يومئ ١٥٠: ١٣
وني: التواني ٩٠: ٢٤
وهم: يوهم ٤٥: ١، ١٦٧: ٥
الشيء اذا قيل فيه انه متوهم خرج من ان يكون موجوداً. لان معنى توهمنا له هو ان نتخيله وهو غير موجود. واما اذا كان موجوداً واقناه في نفوسنا، فانا نعلمه ولا نتوهمه. فان بين توهم الشيء وعلمه فرقاً. وذلك ان شخص اوميرس لا يمكن ان نتصوره بعينه، بل نتوهمه فقط بان نقيم في انفسنا شبيهه ... لا خلقته وصورته الخاصة... نتوهم منه الان الوجود الذي كان له. فما نتوهمه منه الآن هو توهم كاذب وتوهم ما ليس بموجود ١٦٢: ٩ قولنا: يوجد متوهماً يدل به على معنيين... ١٦٢: ١٧ وجوده في اوهامنا ١٦٢: ١٩ وجود صورته في التوهم ١٦٢: ٢٥ تتوهم واقفة — متغيرة ١٨٦: ١٠

— ي —

يبس: اليبس، اليبوسة ١٠٨: ١٢
يسر: ولو يسيراً ١١٧: ١٧ نظراً يسيراً ٥٣: ٧
يقن: يتقينها ٨٤: ٢ علماً يقيناً ١٠٠: ٧
العلم اليقيني، العلوم اليقينية ١٤٦: ٢٠,٢١

كلمات يونانية مكتوبة بالعربية

ارثرن (اورن) ٦٨: ٢٤
استين ١٠٣: ٢٢؛ افستن ٤٦: ١٧
اون ٤٦: ١٧,٢٣
فيلوسوفس ٣١: ٤
كي ٥٤: ١٠

فهرست اسماء العلم

الله ١٧ : ١,٣، ٢٣ : ١٨، ٩٧، ٢٧، ٩٨ : ٣,٤، ١٠٠ : ١ — الخ
اللهم: ٣٠ : ١٥، ٣٤ : ٤، ٤١ : ٢٢، ٥٢ : ٣، ١٣٦ : ٢٤
ابو نصر محمد بن محمد الفارابي ١٧ : ٢، ٢٣ : ١٨
اخروسيبس ٥٣ : ٨
ارسطوطاليس ١٧ : ٤، ٢١ : ١,١٨، ٢٤ : ٧، ٢٩ : ٧,١٣ — الخ
اسكندر الافروديسي ١٨٨ : ٢٢
مفسري الاسكندرانيين ١٨٩ : ١٨
اسيدوس ١٠٠ : ١
اطرنطياس ١٥٧ : ٢٠
افلاطن ٣٥ : ١٥، ٩٩ : ٢٦، ١٥٠ : ١٦، ١٥٢ : ٩، ٢٢٢ : ٢٧، ٢٢٣ : ١٣—١٥
اصحاب افلاطن ١٥٠ : ١٥
برقلس الافلاطوني ١٣٣ : ١
اوذيمس ٥٣ : ٩
اوميرس ١٦٠ : ١٦—٢٥، ١٦٢ : ١١,١٨
قصيدة اوميرس المعروفة باليا ٥٤ : ١٤
ايليون (المدينة) ٥٤ : ١٥
بدر : وقعة بدر ٥٤ : ١٣
برقلس الافلاطوني ١٣٣ : ١
قانون برقلس ١٣٤ : ٤,٢٢، ١٣٩ : ١٨
قول برقلس ١٣٤ : ١٣ شرائط برقلس ١٣٩ : ١٩
ثاوفرسطس ٢٢ : ٧، ٥٣ : ٩,١٢
جالينوس الطبيب ١٩٣ : ٣,١٨
رواق: اصحاب الرواق ٥٣ : ٨ من الرواقيين ٥٣ : ٨
زيد ٤٦ : ٧...، ٥١ : ٢٢، ٥٨ : ١٥ الخ
زيد... او عمرو ٦٩ : ١١، ١٦٣ : ١١
سقراط ١٣٥ : ١٣، ١٣٦ : ١٧، ١٥١ : ١٥ الخ
السوفسطائي ١٤٦ : ١٨
صاحب علم المنطق ٢٤ : ٣ صاحب المنطق ٢٤ : ٦
اصحاب افلاطن ١٥٠ : ١٥ اصحاب القسمة ١٥٢ : ٩
العرب ٢٨ : ١، ١٠٣ : ٣ عند العرب ١٠٣ : ٩—١٤
شعر العرب ٢٩ : ١٦ عادة العرب ١٠٢ : ١٨
نحويو العرب ٤٣ : ٩، ٦٩ : ٩
اللسان العربي ٣٧ : ٢٥، ٤٢ : ٧,١٨,٢٢، —١٣٩ : ١١؛ في سائر الالسنة الا العربي ١٤٠ : ٦
الحروف العربية ٢٩ : ١٦ بالعربية ٤٦ : ١٦ في العربية ٣٠ : ٢١، ٣٤ : ٧، ٣٦ : ١٥ الخ
عمرو ٦٩ : ١١، ١٦٣ : ١١ عمرا ٧٠ : ٢٠
الفارابي ٣٢ : ١٦، ٣٣ : ١١، ٣٩ : ١ الخ
فاثوغورس ١٢٢ : ٥
بالفارسية ٤٦ : ١٧، ١٠٣ : ٢٢ مثل الفارسية واليونانية ٥١ : ٧
فلان ٣٢ : ٢٥
قالوس ابس المنجم ٣٠ : ١٠
المشائين ١٨٩, : ١٠
اهل الهند ٢٨؛ ١
باليونانية ٤٦ : ١٧، ٥٤ : ٩، ١٠٣ : ٢٢
في اليونانية ٣٠ : ٩، ٥٤ : ١٠، في اليونانيين ٢٩ : ١٦
نحويو اليونانيين ٦٤ : ١٧

اسماء الكتب الواردة في متن النص

لارسطوطاليس كتاب انالوطيقا الاولى ١٦٤ : ٢٥
المقالة الاولى من كتاب انالوطيقا ٣٩ : ١٤
المقالة الاولى من كتاب انولوطيقا الا ولى ١٠٩ : ١٤
كتاب انولوطيقي الاولى ٥٣ : ٢ في انولوطيّ الاولى ٥٣ : ٣
كتاب ارسطوطاليس المعروف بباريرميناس اي العبارة ٢٢٣ : ١٨
كتاب البرهان ٢١ : ٥، ٢٥ : ٢١، ٨٣ : ٢٥
المقالة الاولى من كتاب البرهان ١٢٢ : ١٩
في الجدل ٢٥ : ٢١
كتاب الحيوان ٢٩ : ١٣، ٣١ : ١٦
كتاب الخطابة ٢٥ـ٢٠، ٤٨ : ٧
كتاب السماع الطبيعي ٤٠ : ٧
المقالة الثامنة من السماع الطبيعي ١٩٢ : ٦
كتاب السوفسطائية ٢٥ : ٢٠ كتاب سوفسطيقا ٦٣ : ١٩
كتاب الشعر ٢٥ : ٢٠، ٤٨ : ٧
كتاب طوبيقا ٣١ : ٥، ٢٣ : ٦، ١٣٨ : ٢٢
كتاب العبارة ١٧ : ٤، ٣٠ ١٩ : ١٦، ١٨,١٩، ٣١ : ١,١١,٢٥,٢٦، ٢٣ : ١٢
كتاب المقولات ٢٠ : ٥–١٨، ٣١ : ٩–٢٢، ١٠١ : ٢٠، ١٢٢ : ٩، ١٢٣ : ٤
قبل المقولات ٢٠ : ٩ بعد المقولات ٢٠ : ١٥
كتاب القياس: ١٩ : ٦,٧، ٢٠ : ٥–١٩، ٣١ : ١٣,١٥,٣٦، ٢٢ : ٢,٢٢، ٥٣ : ٧، ٦٥ : ١، ١٨٣ : ١١ الخ
المقالة الثانية من كتاب القياس ٢٥٩ : ١٥
قبل القياس ٢٠ : ١٥
كتاب ما بعد الطبيعة ٣٠ : ١٠، ٣٩ : ١١، ١٢ : ١٧، ١٩١ : ١٢
علم ما بعد الطبيعة ٢١٢ : ٦
كتابه في المواضع ١٤٦ : ١٧، الى هذا المكان من المواضع ١٨٩ : ٢٠
لافلاطن: كتاب السياسة ٢٢٣ : ١
لاوميرس : قصيدة اوميرس المعروفة باليا ٥٤ : ١٤
لثاوفرسطس: كتاب الموجبة والسالبة ٢٢ : ٨
لجالينوس الطبيب: كتاب في البرهان ١٩٣ : ٣

ثبت الاغلاط والتصويبات

غلط	صواب
١٨ : ١٤ المتابقلة	المتقابلة
١٩ : ١٦ – ٢٣ : ١٢ ، ٢١ : ١٢ – ٢٣ : ١٥	مراجعات بعض العبارات على ما يبدو
٢١ : ١٩ يعقب	بعقب
٢١ : ٢٠ ما يجاب ولا تسلب	بايجاب ولا بسلب
٢٢ : ٣,٩ الاضافه	الاضافة
٢٢ : ٧ سمى ثاوفرسطس – كتاب الموجبة والسالبة	راجع Pauly-Wissowa: R. E. Suppl. VII (1940): Theophrastos p. 1382, 20.
٢٨ : ١٩,٢٠ تستند	يستند
٢٨ : ٢٧ التّهديل	الهديل
٣٢ : ١٣ نجعل	يحمل
٣٤ : ١٥ ذات الفصل	ذات العقل ؟
٣٦ : ٢٦ يتكون ، تكون ، يانس	يتلون ، تلون ، تانس
٣٨ : ٦ اتفق . مما	اتفق مما
٤١ : ١٣ هنا	هذا
٤٢ : ٧ العرني	العربي
٤٦ : ١١ كلمة	حمله
٤٦ : ١٧ باليونانيه	باليونانية
٤٧ : ١٨ للحمول	للمحمول
٤٧ : ٢٢ فربطه (في المخطوط)	فنربطه
٤٩ : ١٢ جزو الاسم	جزواً لاسم
٤٩ : ١٣ يوجد	يوخذ
٥٠ : ١٣ ضيغة	صيغة
٥٢ : ٢ منادي	مُنادًي
٥٣ : ١٠ اليونانيه	اليونانية
٥٥ : ١٢ يوجد	يوخذ
٥٥ : ١٨ لتقارن	لتقارب ؟
٥٦ : ١ مضمر	مضمراً
٥٩ : ٥ تشبيه	لشبيه
٦٠ : ٦ المتضارين والمهلملة	المتضادين والمهملة
٦٩ : ٣ خبر ، خبر	خير ، خير

غلط	صواب
٧٢ : ٢٥ يجب	تحت
٧٣ : ٩ المتناقضين	المتناقض
٧٨ : ٤ يجب	تحت
٧٩ : ٢٥ ياخدها	ياخذها
٩٣ : ٦ واخد	واخذ
١٠٠ : ١٦ العاجز	العاجل ؟ العام ؟
١٠٧ : ٢٧ ضاُّ	ضد
١١٣ : ١٧ تحكيه	نحكيه
١٢٣ : ٦,٨ يفيد	يقيد
١٣١ : ٣ المفشرين	المفسرين
١٣١ : ١١ و	وفي
١٣٢ : ٢٤ ثابتا	تاما
١٣٤ : ١٧ عللى	على
١٣٨ : ٢٣ اللقضايا	القضايا
١٣٩ : ٧ واحده	واحدة
١٤٢ : ٢٦ فعولة	مقولة ؟
١٤٣ : ٤ تكون	يكون
١٤٥ : ٢٣ جملية	حملية
١٤٨ : ١٣,١٧ جملتّها	حملتّها
١٥٠ : ١٢ شنعه	شنعة
١٥٩ : ٢٥ لفظة	لفظه
١٦٠ : ٢٤ او	و
١٦٣ : ١٩ الضروري	الى الضروري
١٧١ : ٧ يحصل	تحصل
١٧٦ : ٢٨ قرلنا	قولنا
١٨٠ : ٩ ينقيضه	فنقيضه
١٨٦ : ١٦ مقابلة	مقابله
١٨٧ : ١٨ الوجة	الوجه
١٨٨ : ١٨ احدهما	احدها
١٩٣ : ١٤ اضطرارتّها	اضطراريتّها
١٩٩ : ٢٥ نستفيد	يستفيد ؟
٢١٨ : ٢٦ ٢٦٩	٦٩ : ٣
٢٢٢ : ٩ نلتمس	يلتمس

فهرس الكتاب

مقدمة ٧
تنبيه ٩
نص الشرح ١٧
فهرست اهم المصطلحات ٢٢٥
كلمات يونانية ٢٥٧
اسماء العلم ٢٥٨
اسماء الكتب ٢٥٩
ثبت الاغلاط والتصويبات ٢٦٠

انجزت المطبعة الكاثوليكية في بيروت
طبع هذا الكتاب في السابع والعشرين
من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٠

٦٠-١٢-٢٧/١٠٠٠-٤٤٢٧

in which this text has been transmitted. Since both texts are interwoven, we decided to abstain for the sake of the uniformity of both. This all the more because we have heard that the great enterprise of the Vienna Academy for the edition of the Arabic Aristotle will be resumed. Nevertheless, some interesting variants have been indicated by footnotes with reference to the edition of I. Pollak, *Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Uebersetzung des Isak b. Honein.* Leipzig 1913. The intricate question of an reciprocal influence of the translation and the commentary has been suitably reserved to a special inquiry.

The marginal additions to the main text have been incorporated into the latter. The punctuation and divisions into paragraphs, though not found in the manuscript and though, in a way, interpretative of the text, were deemed necessary to facilitate the reading of an otherwise interminably long commentary, uninterrupted save by the introduction of a new pericope from the Aristotelian text.

References to Aristotle's text are to the Bekker edition of *Aristotelis opera omnia.* Berlin, 1831.

EDITORS' NOTE

We could not take the decision to change the orthography of the manuscript into the usual orthography of today. Except for the tacit completion of the omitted diacritical points and for the alif of protection omitted throughout, our text follows very closely the manuscript, even in spellings such as الي , حتي etc. and also in putting the vowels (ḥarakât) and the hamza only where they occur in the original. We were confirmed in this decision by observations made in the editions of the *Bibliotheca Arabica Scholasticorum* of Rev. M. Bouyges S.J., where we find in Alfarabi, *fi 'l-'aql*, both مبدأ and مبدا on the same page 35, 5, 6, 8, 12, 14, رأى and راى pp. 8,2 and 12,2, شان 10, 2, 7, and شأن 18,1. Other examples may be found in other volumes of the same *Bibliotheca*. This close following of the manuscript may cause some inconveniences, but we have to accept them. In this we conform also to the procedure of editors of mediaeval Latin texts, who print cecus, nichil, ymago etc. in accordance with their manuscripts. Whether or not our procedure brings us nearer to the text, as spoken or written by Alfarabi, the Turk, is a matter of opinion. Arab translators and grammarians also had their disputes. Cf. the remarks, concerning this point, by P. Wernst, *Die Seins- und Gotteslehre des Buches An-nukat wa'l-fawā'id des Ibn Sina.* (Dissertation, Tūbingen, 1957) p. 24: *Zur Herausgabe.* Needless to say, every scholar is free to change the text, if he deems it necessary for a reasonable interpretation.

Because the text also contains, besides the commentary, the Arabic translation of the book of Aristotle, the problem arose, whether or not we should use for the establishment of the latter text other manuscripts

among all complete things, Aristotle called this book "al-'ibāra," thus making the title indicative of its content and position among the other books of the *Logic*.

THE USEFULNESS OF THE DE INTERPRETATIONE:

Syllogisms can be neither understood nor formed without understanding this book. Since a syllogism is formed of premises for the sake of the conclusion deriving therefrom, and since truth and error are found in the conclusion, it is impossible to discover truth and error without knowing beforehand where to look for them. The *de Interpretatione*, however, deals mainly with the conclusions in so far as they possess qualities peculiar to themselves; and Aristotle does not treat of the premises save where they have something in common with the conclusions.

THE POSITION OF THE BOOK IN THE ORGANON:

The place of the *de Interpretatione* in the *Organon* is before the *Analytics*. Whether it is after the *Categories* is open to question; for the contents of this book are easier for the student than are those of the *Categories*, and it is possible for one to learn what is in the former without knowledge of the latter. Furthermore, Aristotle made no reference in this work to 'genera' and 'species,' nor did he refer to anything contained in the *Categories*. All this seems to indicate that the *de Interpretatione* precedes the book of *Categories* in the *Organon*.

However, the *Categories* treats of the constitutive elements of premises and conclusions; whereas the *de Interpretatione* treats of the composition and formation of these premises and conclusions. That is why the *Categories*, which deals with the elements of the syllogism, is put before the other books that have to do with the composition and form of the syllogism. The majority of commentators on Aristotle are agreed on placing this book after the *Categories* and before the *Analytics*. Their reason for doing so is simply this: the study of the parts (i.e., of the premises) precedes that of the whole (i.e., of the syllogism). Nevertheless, it must be kept in mind that, though the *Categories* is prior to all other parts of the *Logic*, still—as far as the student is concerned—the *de Interpretatione* is the easier and simpler book.

4. the definition of a sentence and of a proposition; and
5. the differences between simple and composite sentences.

Part Two treats of:

1. contradictory and contrary propositions;
2. the types of simple, affirmative (or negative) propositions; and
3. the truth and error of these propositions (or sets of propositions) in relation to each other.

Part Three discusses:

1. the types of propositions with indefinite nouns or indefinite nouns and verbs, and their truth and error in relation to each other;
2. the differences between simple and composite ("binary" and "ternary") propositions; and
3. the points of similarity between simple and composite propositions.

Part Four describes:

1. the possible, impossible, contingent, and necessary propositions and their contradictories;
2. the relations of truth and error obtaining between these propositions and their contradictories;
3. the conditions affecting the necessary and the possible, their relations, and the problems connected therewith;
4. the homonymous predication of the possible and the necessary of other modes of existence;
5. the three classes of entities; that which is necessary absolutely; that which is necessary for a definite duration only; and that which now is not, but which can either be or not be in the future; and
6. the relations subsisting between these three classes.

Part Five explains:

1. the distinctions between various propositions and their proper contraries; and
2. the difference between universal and particular contraries.

THE TITLE OF THE BOOK:

The book is entitled "al-ʿibāra", which signifies a complete sentence. Since that which is absolutely complete is the most perfect and the first

AUTHOR'S INTRODUCTION

Aristotle's purpose in this work is the discussion of the simple predicative proposition in its composition not in its (constitutive) elements, and of contrary, simple predicative sentences in their composition. He asks: What is an affirmative sentence made up of? how is it made up? and with what is it connected?

The affirmative sentence is made up of a noun and a verb that are linked together to form it. The link between them is the assertion of being or non-being by such terms as 'was,' 'is,' and similar expressions. It can also be expressed by the verb itself; for, sometimes, the very structure of the verb signifies existence. Thus, potentially, the verb signifies a link between the subject and the predicate. The meaning of this link between the subject and the predicate is the assertion (or the denial) of the predicate. Thus, there are two kinds of affirmative sentences: those that need the statement of being or non-being, either explicitly or implicitly; and those whose predicate potentially signifies being or non-being.

Of course, the link between the subject and the predicate may be either absolute or conditional, i.e., modified by a condition indicating how the predicate is predicated of the subject. Therefore, the condition attached indicates the manner of being or non-being between the subject and the predicate.

THE DIVISIONS OF THE BOOK:

Part One includes:

1. the introduction, which discusses the relations obtaining between concepts and concrete beings; the relation of these concepts to words; and the relation of words to the concrete beings;
2. the definition of a noun and of a verb;
3. the enumeration of the tenses of a verb;

in the year 603/1201, not too long after its copyist finished his work.

The text of the Commentary comprises the author's introduction which outlines the five parts of the *de Interpretatione*; explains the meaning of the Arabic name of the book, "al-'ibāra"; situates the work in the *Organon* of Aristotle, stressing its position in relation to the *Categories* and the *Prior Analytics*; gives the uses of logic in general and this tract in particular; and expounds the pedagogic method followed in the work. In the "Author's Introduction" which will follow, we shall give, not so much a translation *ad litteram* of the Arabic text, as a summary sketch of the contents of the main sections of the Introduction. After the author's introduction, the commentary proper commences and follows the five parts already outlined in the Introduction. The work terminates with the scribe's colophon:

> The Commentary of Alfarabi... on Aristotle's book known as the *Peri Hermeneias*, i.e. "al-'ibāra," is completed. It is in five parts of which this is the last...
>
> "The transcription was finished in the last ten days of ḍil-qi'da of the year 538."

INTRODUCTION

In 1951, Dr. Ahmed Ateş published a valuable contribution to the bibliography of Alfarabi's manuscripts: *Fârâbînin Eserlerinin Bibliografyasi.* Shortly afterwards, while visiting the Topkapu Ahmed III Library in Istanbul, we came upon a work of Al-Farabi that turned out to be the Philosopher's long commentary on Aristotle's *de Interpretatione.* Though the commentary itself was known to biographers and compilers for centuries, no catalogue of manuscripts — to our knowledge — indicated the existence of the work anywhere. Dr. Ateş was most kind in sending us an excellent microfilm of the manuscript; and, in January 1958, we undertook the task of establishing the text and preparing for publication a work that will, it is hoped, be a valuable contribution to the corpus of Arabic philosophy.

Since this was the only MS of the long commentary which we possessed, and since its date (538/1144) put it early enough to make it useful and reliable, we decided to publish it now, encouraged by the hope of editing in the future other parts of the commentary on the *Organon* which, we suspect, exist in Tehran. Should another MS of this same work be discovered later, the task of comparing and establishing the text will be that much easier.

The MS at hand is, as we stated above, in the Topkapu Ahmed III Library in Istanbul, Turkey. It is listed there under number 3439. The pages of the MS measure 24.2 cm by 16.8 cm; and the written surface of each page covers 19 cm by 13.3 cm. The number of lines on each page varies between eighteen and twenty-one. There are 133 folios in the MS, all written in good, legible script. The title page bears an inscription, among several others, indicating that the MS was obtained

FOREWORD

The Arabic text here presented is of importance for an adequate understanding of Alfarabi's thought and his technical terminology and for a better appreciation of the relationship between Greek and Arabic philosophy. The grasp of the real significance of Greek terms in their Arabic context is indispensable for the study of the "Second Teacher's" subsequent commentaries on the Stagirite.

Anyone who attempts a study of Arabic philosophy will soon realize the need for carefully edited texts. For, except for the few that have been critically edited in works like the "Bibliotheca Arabica Scholasticorum", the great corpus of the Arab philosophers is scattered in manuscripts. Until these are edited and published, any serious effort to appreciate Arabic philosophy will be extremely difficult.

The task of editing and publishing manuscripts is a corporate effort. The editors take this occasion to express their gratitude for the valuable assistance of Professor Dr. Ahmed Ateş, to whom this volume is dedicated, of Rev. Maurice Tallon S.J., Director of the Institut de Lettres Orientales. We also wish to thank sincerely Rev. J. Adem, S.J., who gave precious help in interpreting several very difficult passages of the text. Finally we wish to express our appreciation of the cooperation extended to us by the Director and the staff of the Catholic Press, Beirut.

Wilhelm Kutsch, S.J.
Stanley Marrow, S.J.

Dedicated

to

Dr. AHMED ATEŞ

Professor of Stamboul University

RECHERCHES

PUBLIÉES SOUS LA DIRECTION DE

L'INSTITUT DE LETTRES ORIENTALES DE BEYROUTH

PARUS

TOME I.— M. CHÉBLI — *Fakhredine II Maan, Prince du Liban.*

TOME II.— A. BOGOLIOUBSKY — *Notice sur les batailles livrées à l'ennemi à partir du 1er Juin 1770.*

TOME III.— A. NADER — *Le système philosophique des Mu'tazila (Premiers penseurs de l'Islām).*

TOME IV.— M. TALLON — *Livre des Lettres* (Girk T'lt'oç), *Documents arméniens du Ve siècle.*

TOME V. — H. FLEISCH — *L'Arabe Classique, Esquisse d'une Structure Linguistique.*

TOME VI.— A. NADER — *Le Livre du Triomphe et de la Réfutation d'Ibn al-Rawandi,par Abū al-Ḥusayn al-Khayyāṭ, le mu'tazil.*

TOME VII.— P. NWYIA — *Ibn 'Abbād de Ronda* († 1390), *Lettres de direction spirituelle.*

TOME VIII.— F. JABRE — *La Notion de la Ma'rifa chez Ghazali.*

TOME IX.— W. KUTSCH — *Ṯābit ibn Qurra's, Arabische Übersetzung der* Ἀριθμητικὴ Εἰσαγωγή *des Nikomachos von Gerasa.*

TOME X.— A. FATTAL — *Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam.*

TOME XI.— I. A. KHALIFÉ — *Le Šifā' as-Sā'il de Ibn Ḫaldûn, traité inédit d'Histoire de la Mystique Musulmane.*

TOME XII.— J. FIEY — *Mossoul Chrétienne.*

TOME XIII.— W. KUTSCH et S. MARROW — *Alfarabi's Commentary on Aristotle's* ΠΕΡΙ ΕΡΜΗΝΕΙΑΣ (*de interpretatione*).

TOME XIV.— M. BOUYGES et M. ALLARD — *Essai de Chronologie des œuvres de Al-Ghazali.*

TOME XV.— M. DE FENOYL — *Le Sanctoral Copte.*

A PARAITRE

TOME XVI.— H. FLEISCH — *Traité de Philologie arabe. T. I.*

TOME XVII.— P. NWYIA — *Ibn Abbad de Ronda, mystique maghrébin.*

TOME XVIII.— I. A. KHALIFÉ et A. TAMIR — *Le Kitāb al-Haft wa-l-azzillat de Al-Mufaḍḍal b. Omar al Ja'fī.*

DÉPOSITAIRE EXCLUSIF :

LIBRAIRIE ORIENTALE

Place de l'Étoile, BEYROUTH (Liban)

RECHERCHES
PUBLIÉES SOUS LA DIRECTION DE
L'INSTITUT DE LETTRES ORIENTALES DE BEYROUTH
Tome XIII

ALFARABI'S COMMENTARY ON ARISTOTLE'S

ΠΕΡΙ ΕΡΜΗΝΕΙΑΣ

(DE INTERPRETATIONE)

Edited with an Introduction

BY

WILHELM KUTSCH, S.J. and STANLEY MARROW, S.J.



IMPRIMERIE CATHOLIQUE
BEYROUTH

ALFARABI'S

COMMENTARY ON ARISTOTLE'S

ΠΕΡΙ ΕΡΜΗΝΕΙΑΣ

(DE INTERPRETATIONE)

ALFARABI'S

COMMENTARY ON ARISTOTLE'S

ΠΕΡΙ ΕΡΜΗΝΕΙΑΣ

(DE INTERPRETATIONE)

Edited with an Introduction

BY

WILHELM KUTSCH, S.J. and STANLEY MARROW, S.J.



IMPRIMERIE CATHOLIQUE
BEYROUTH